جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الإجتماعية

قسم الديموغرافيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في الديموغرافيا

تخصص التغيرات السكانية و أبعادها في التنمية المستدامة .

العنوان :

السيـــاحة صنـــاعة مستـــدامة

- دراسة ميدانية لولاية وهران -

من إعداد الطالبة : إيزة آمال

تحت إشراف الأستاذة : بن عبد الله فتيحة

أمام لجنة المناقشة المتكونة من :

اللقب و الإسم :	الرتبة :	الصفة:	مؤسسة الإنتماء :
قويدري محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة وهران 2
بن عبد الله فتيحة	أستاذة محاضرة أ	مقرراً	جامعة وهران 2
راشدي خضرة	أستاذة محاضرة أ	مناقشاً	جامعة وهران 2
بلعجال فوزية	أستاذة محاضرة أ	مناقشاً	جامعة س.بلعباس

السنة الجامعية : 2018-2019 .

LE Tourisme ,une industrie durable .

Etude de terrain sur la wilaya d'ORAN.

Résumé :

L'industrie du tourisme n'a pas connu en Algérie l'essor qu'elle méritait compte tenu des potentialités que recèle le pays et qui sont considérées parmi les meilleures au monde. Malgré les efforts considérables que les pouvoirs publics ont consenti afin de promouvoir le tourisme et qui se sont traduits par l'importance accordée à ce secteur dans les différents plans de développement, ce dernier souffre toujours de nombreuses insuffisances.

les résultats restant en dessous des espérances, aussi bien en matière d'infrastructure hôtelière qu'en ce qui concerne les services ou la gestion .

La conséquence s'est traduite par une balance de paiement négative avec un tourisme exportateur .

Nous avons tenté, à travers cette étude, d'apporter un éclairage sur certains problèmes que connaît ce secteur qui peut contribuer à un essor considérable de l'économie nationale à un moment où la rente pétrolière enregistre une régression considérable .Le tourisme offre en effet une alternative dont il est difficile de se passer, compte tenu des potentialités offertes par le pays, que ce soit sur le plan économique, social ou culturel.

Mots clés : Industrie du tourisme , développement durable , tourisme durable , schéma directeur d'aménagement touristique , tourisme Oran .

The tourism , a sustainable industry.

Case study of the wilaya of ORAN.

Summary :

The tourism industry in Algeria has not experienced the growth it deserved given the potential of the country and are considered among the best in the world. In spite of the considerable efforts that the public authorities have made to promote tourism and which have resulted in the importance attached to this sector in the various development plans, the latter still suffers from numerous shortcomings.

the results remain below expectations, in terms of hotel infrastructure as well as services or management. The consequence has been a negative balance of payments with export tourism. Through this study, we have tried to shed light on certain problems in this sector, which can contribute to a considerable expansion of the national economy at a time when oil revenues are shrinking considerably. an alternative that is difficult to do without, given the potential offered by the country, whether economic, social or cultural.

Key words: Tourism industry, sustainable development, sustainable tourism, tourist development master plan, tourism Oran.

السياحـــــة صناعـــــة مستـــــــدامة

- دراسة ميدانية لولاية وهران - .

الملخـــــــص :

إن صناعة السياحة في الجزائر لم تحظ بالإهتمام الذي يليق بها رغم أن المؤهلات التي يزخر بها البلد تعتبر من أجودها في العالم .

لقد بذلت الجهات الوصية مجهودات مُعتبرة برزت من خلال دمج السياحة و الإستدامة ضمن المخططات التنموية بما فيها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 و المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 ، إلا أن هذا القطاع لازال يشهد العديد من النقائص أكان في إنشاء الهياكل أم فيما يتعلق بجودة الخدمات و التسيير .

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض الجوانب التي يشكو منها هذا القطاع الذي يُمكنه أن يعطي دفعاً قوياً للاقتصاد الوطني بعد أن بدأت عائدات النفط تُسجل تراجعاً ملحوظاً ، حيث أنه يمثل بديلا لا يُمكن الإستغناء عنه لتنمية قدرات البلد و بث النشاط في العديد من المجالات الاقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية وغيرها .

الكلمات المفتاحية :

صناعة السياحة، التنمية المستدامة، السياحة المستدامة، المخططات السياحية بالجزائر، السياحة في وهران .

الشـــكـــــر و التقديـــــــــر :

أحمد الله عز وجل أن وفقني في إتمام هذه المُذكرة ، و أتقدم بالشكر الجزيل إلى كُل من ساعدني ولو بكلمة طيبة منحتني المزيد من القوة و الإرادة لمُواصلة مشوار البحث، وأخص بالذكر السيدة الفاضلة المحترمة الأستاذة **بن عبد الله فتيحة** ، المُشرفة على هذا العمل المتواضع و التي سهلت علي المُهمة بفضل نصائحها ومُلاحظاتها القيمة ، وتشجيعها لي وصبرها على عنادي المُتواصل في جمع المعلومات ، فلها جزيل الشكر و الإمتنان و أسأل الله أن يمدها بالصحة و العافية ،وأن يجعلها نبراسا للعارفين .

كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر إلى رئيسة القسم الأستاذة **هاشم آمال** وإلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المُناقشة على رأسهم الأستاذة **راشدي خضرة** التي طالما حفزتنا كطلبة وشحنتنا بالأمل لتقديم الأفضل، و الأستاذين **قويدري محمد** و **بلعجال فوزية** اللذان تشرفنا بقبولهما مناقشة هذه المذكرة .

دون أن أنسى تقديم أسمى عبارات الشكر و العرفان إلى موظفي وزارة السياحة والصناعات التقليديـــة ، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعـــي ، ومديرية السياحة والصناعة التقليدية بوهـران " مكتب تنمية السياحة و الإحصاء "،و إلى كل الزملاء بجريدة الحوار و إلى كل عُمال إدارة قسم الديموغرافيا و مكتبة مركز التوثيق الإقتصادي والإجتمـــاعي .

جميعا لكم مني جزيل الشكر و العرفان

الإهـــــــــداء :

أهدي هذا العمل المُتواضــع إلـى .....

روح جدتي (رحمها الله) و التي كانت تُشجعني على طلب العلم وزرعت بقلبي حُب الكتاب، والدي (حفظه الله) ووالدتي التي سهرت وتعبت و ضحت حتى ننعم نحن بالراحة و نُواصل الدِراســـة ،

إخـوتـي و أصدقائي و كُل قرائي الأعزاء ، وزملائي بجمعية صناعة الغد *وهـران*،

دون أن أنســى الأستاذ الدكـتور بشيـر مصيطفى ،

كــل مُـواطن مـخلص يُحـب وطنـه و يتقن عملــه...،

كـــــل من يحملـــهم قلبي و لا تتـذكرهم كلماتـــــي .

آمـــال إيـــــــزة

الفـــــهـــرس

- مــقدمة..... 1.
- الإشكـــالية..... 3.
- الفرضيات..... 5.
- أهداف الدراسة..... 6.
- أسباب ودوافع إختيار الموضوع ..... 6.
- صعوبات البحث ..... 7.
- الدراسات السابقة ..... 9.
- المقاربة المنهجية المعتمدة في البحث ..... 11.

الفصل الأول : الإطار النظري للمفاهيم الخاصة بصناعة السياحة و الإستدامة .

– مفهوم السياحة و النظريات الخاصة بها:

– تعاريف خاصة بالسياحة ..... 14.

– نظرية السياحة ..... 26.

– علاقة السياحة بعلم الاجتماع و علم النفس..... 29 .

– علاقة السياحة بالثقافة و الإقتصاد..... 30.

–علاقة السياحة بالديموغرافيا..... 31 .

– السياحة كصناعة..... 33.

– خصائص صناعة السياحة..... 36 .

– مؤشرات تقدم و نمو السياحة..... 38 .

– مدخل إلى البيئة و التنمية المستدامة ..... 41 .

– تعاريف خاصـــــــــة :

– مبادئ التنمية المستدامة ..... 50 .

– أبعاد التنمية المستدامة.....52.

– مؤشرات التنمية المستدامة ..... 54 .

– السيـاحة المستـدامة ..... 57.

– التنمية السياحية المستدامة و علاقتها بالمجتمع المضيف ..... 59 .

المصادر الإحصائية حول السياحة و التعاريف الإجرائية المستعملة .....62 .

الفصل الثـــاني : السيـــاحة في الجزائـــر

– السياحة خلال الاستعمار الفرنسي..... 71 .

– وضعية السياحة منذ الاستقلال إلى غاية 1966 ..... 71 .

– السياسة السياحية خلال الفترة الممتدة مابين 1967 – 1980..... 73 .

2– 1 المخططات السياحية بالجزائر :

أ– المخطط الثلاثي 1967– 1969 ..... 74 .

ب – المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)..... 76.

ت– المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) ..... 77 .

- النتائج المُحققة في الفترة 1967وَ 1979 ..... 78 .

ث - المخطط الخماسي الأول (1980 -1984). ..... 80.

ج - المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)..... 81 .

- **المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية :**

أ- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 . ..... 86 .

ب - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030..... 91.

- **الإطار القانوني المؤطر للمشاريع السياحية :**

أ- **القوانين** ..... 92 .

ب- المراسيم..... 93 .

الفصل الثـالث : القطاع السياحي و مُساهمته في الاقتصاد الوطني

1- مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني .

أ - حسب الدخل القومي (الناتج الخام الداخلي)P.I.B ..... 97 .

ب- مساهمة قطاع الفنادق،المطاعم ، المقاهي (المنتوج الخام والقيمة المضافة)..... 98.

ت- ميزانية الإنفاق و المداخيل المتعلقة بالسياحة..... 99 .

- الإيرادات السياحيـة بالجـزائر..... 100 .

2 – تطور الهياكل الفندقية و الشغل في قطاع السياحة :

أ– تطور الفنادق والمنشآت الإيوائية منذ أواخر السبعينيات إلى غاية 2014 .

– حالة الحظيرة الفندقية بالجزائر بأواخر السبعينيات..... 101 .

– ميزات الفنادق و القدرة الإستيعابية حسب القطاع (عام، خاص، جماعات محلية) 108

– حسب الطابع النوع ،(شاطئي ، حموي، صحراوي، ...)..... 110.

– تطور عدد المشاريع حسب نسبة الإنجاز وعدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 2002–2014..... 111 .

– الشـــــــــغـــــــل .

–تطور المشاريع الخاصة بمناصب الشغل المتوقعة حسب الانجاز في الجزائر خلال الفتـــرة 2002–2014..... 114.

– تطور مناصب الشغل بقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016..... 116.

الحركة عند الحـــدود الجزائـــــرية :

– دخول المسافرين حسب مكان الإقامة (خارج أو داخل الجزائر) من سنة 1971 الى غاية 1980..... 118.

– عدد الجزائريين المتجهين إلى الخارج، و الوافدين و المقيمون خارج الوطن خلال الفتـــرة (1999–2012)..... 119 .

– عدد الوافدين (الأجانب) و الجزائريون المقيمون بالخارج في الفترة 2007–2012 ..... 119 .

– مقارنة عدد السياح الوافدين إلى تونس ، المغرب الجزائر (1997– 2000) ..... 120 .

الفصـــل الرابع : السيـاحة في ولايــة وهـــــران

-الموقع الجغرافي..... 123 .

- المعالم الثقافية و الأثرية لولاية وهران..... 125.

-الوضعية الديموغرافية لولاية وهران .... 133 .

- السكان القاطنين بولاية وهران حسب الدوائر و البلديات ، تعداد سنة2008..... 135.

-توزيع سكان ولاية وهران حسب فئات الأعمار والجنس للتعدادين الأخيرين 1998 -2008.... 136

- توزيع سكان ولاية وهران حسب الفئات العمرية الكبرى 1998-2008 ..... 138.

- **الهياكل و التشغيـــــل الفندقـــــــــي :**

- تطور المنشآت الإيوائية و عدد المستخدمين بولاية وهران من 2000 إلى 2018..... 140 .

- معطيات خاصة بتوزيع الوافدين على الفنادق بولاية وهران لسنة 2017 ..... 146.

- المشاريع السياحية لولاية وهران إلى غاية أكتوبر 2018..... 147.

- موسم الإصطياف لولاية وهران من 2010 -2018 ..... 148.

- حركة العبور عبر الحدود لميناء وهران و مطار أحمد بن بلة الدولي..... 149.

-الوكالات السياحية بولاية وهران من 2000-2018 ..... 150.

- الجمعيات الفاعلة في قطاع السياحة بوهران ..... 151.

- **تحليل مضمون الصحف و محتوى المقابلات :**

1- تحليل مضمون الصحف ..... 156.

2-تحليل المقابلات..... 166 .

- **الخاتـــــــــمة** ....170.

- **المـــــــــراجع** ..... **174.**

- **الملاحـــــــــق**..... **182.**

- **دليل المقابلة** ..... **183.**

- شهادات مشاركة خاصة بالباحثة ..... 190.

-بعض المراسيم و القوانين ..... 196.

-بعض المقالات الصادرة في الصحافة الوطنية حول السياحة ..... 209.

- مقالات حول السياحة في وهران ..... 226.

* فهـــــرس
الجـــــداول و الأشكـــــال
والرســـومات البيانية *

قائـــــمة الجـــــــداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم1	معايير أنماط السياحة ، و أنواعها المختلفة	25
الجدول رقم2	مؤشــرات السيـــاحة المُستدامـــة	58
الجدول رقم3	المقارنة ما بين التنمية السياحية التقليدية و التنمية السياحية المستدامة	61
الجدول رقم4	القدرات السياحية التي ورثتها الجزائر عن فرنسا	72
الجدول رقم5	توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المحطات خلال المخطط الثلاثـــي 1967-1969	75
الجدول رقم6	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول، حسب نوع المنتج السياحي	76
الجدول رقم 7	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الثاني ،حسب نوع المنتج السياحي	77
الجدول رقم8	توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال الفترة1980 -1984	80
الجدول رقم9	توزيع طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة 1980-1989	83
الجدول رقم10	مساهمة السياحة بالناتج المحلي الخام في الجزائر 1999-2015	97
الجدول رقم11	مساهمة قطاع الفنادق ، المطاعم و المقاهي الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 1995-2016	98
الجدول رقم12	ميزانية الإنفاق و المداخيل السياحية (بملايين الدولارات) خلال الفترة 1999 - 2016	99
الجدول رقم13	الإيرادات السياحية للجزائر خلال الفترة 2010-2017	100
الجدول رقم14	مقارنة إحصائيات الوزارة و المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بإيرادات السياحة	100

	خلال الفترة 2010-2017	
الجدول رقم15	توزيع العدد الإجمالي للفنادق في الجزائر حسب الولاية لسنتي 1977-1978	102
الجدول رقم16	توزيع عدد الفنادق حسب التصنيف (الدرجة) لمجموع الولايات 1977-1978	104
الجدول رقم17	توزيع الهياكل الفندقية حسب الصنف (الدرجة) والولاية لسنتي 1977-1978	105
الجدول رقم18	عدد الأسرة وميزاتها حسب القطاع-الجزائر : 1999-2016	109
الجدول رقم19	الطاقة الفندقية حسب الطابع - الجزائر : 2013-2014	110
الجدول رقم20	تطور عدد المشاريع حسب نسبة الإنجاز وعدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014	112
الجدول رقم21	تطور المشاريع الخاصة بمناصب الشغل المتوقعة حسب الانجاز في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014	114
الجدول رقم 22	تطور مناصب الشغل بقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016	116
الجدول رقم23	دخول المسافرين حسب مكان الإقامة (خارج أو داخل الجزائر)من سنة 1971 إلى غاية 1980	118
الجدول رقم24	عدد الجزائريين المتجهين إلى الخارج، الوافدين و المقيمين خارج الوطن خلال الفترة 1999-2012	119
الجدول رقم25	عدد الوافدين الأجانب والجزائريون المقيمون بالخارج في الفترة 2007-2012	119
الجدول رقم26	مقارنة عدد السياح الوافدين إلى تونس ، المغرب الجزائر خلال الفترة 1997-2000	120
الجدول رقم27	التقسيم الإداري لولاية وهران حسب الدوائر و البلديات	123
الجدول رقم28	المواقع و المعالم الأثرية و التاريخية بولاية وهران	130
الجدول رقم29	عدد سكان ولاية وهران عند التعدادات الخمس ومعدل النمو السنوي المتوسط	133

	بينهم.1966 -2008	
الجدول رقم30	توزيع السكان القاطنين بولاية وهران حسب الدوائر والبلديات ،تعداد 2008	135
الجدول رقم31	توزيع سكان ولاية وهران حسب فئات الأعمار الخماسية والجنس للتعدادين الأخيرين 1998- 2008	136
الجدول رقم32	توزيع سكان ولاية وهران حسب الفئات العمرية الكبرى 1998-2008.	138
الجدول رقم33	تطور عدد الفنادق بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018.	140
الجدول رقم34	تطور عدد الغرف و عدد الأسرة بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018	141
الجدول رقم35	تطور عدد المستخدمين بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018.	142
الجدول رقم36	تطور عدد الفنادق و الطاقات الاستيعابية وعدد المستخدمين بولاية وهران من 2000 إلى 2018	144
الجدول رقم37	تطور عدد الفنادق و عدد المستخدمين بولاية وهران في الفترة2000	145
الجدول رقم38	توزيع الوافدين على الفنادق حسب الجنسية والليالي المقضية سنة 2017.	146
الجدول رقم39	المشاريع السياحية الخاصة بولاية وهران إلى غاية أكتوبر 2018.	147
الجدول رقم40	إحصائيات خاصة بموسم الاصطياف لولايــة وهــران من 2010 -2018 (عدد الشواطئ المسموحة للسباحة ، عدد المصطافين، عدد المخيمات)	148
الجدول رقم41	حركة العبور عبر الحدود لميناء وهران و مطار أحمد بن بلة الدولي(دخول – خروج) الوطنيون و الأجانب 2016-2017-2018	149
الجدول رقم42	تطور عدد وكالات السياحة والأسفار لولاية وهران2000-2018	150
الجدول رقم43	الجمعيات الفاعلة في قطاع السياحة بوهران	154
الجدول رقم44	الميزات الخاصة بعينة المبحوثين	169
الجدول رقم45	المؤسسات المطعمية بوهران	184

الأشكـــــــــــال :

شكل رقم 01 : مكونات مؤشر تنافسية قطاع الأسفار و السياحة 32

شكل رقم 02 : مخطط خاص بمراحل الصناعة السياحية و القطاعات المتداخلة 40

شكل رقم 03: الهرم السكاني حسب فئة الأعمار الخماسية للمقيمين بولاية وهران سنة 1998... 137

شكل رقم 04: الهرم السكاني حسب فئة الأعمار الخماسية للمقيمين بولاية وهران سنة 2008 ..... 137.

قائمة الرسومات البيانية :

رقم المنحى أو الرسم البياني	العنـــــــــــوان	الصفحة
ر. بياني رقم1	-خاص مساهمة قطاع الفنادق ، المطاعم و المقاهي الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 1995-2016 .	98
م. بياني رقم2	- ميزانية الإنفاق والمداخيل السياحية (بملايين الدولارات) خلال الفترة 1999 -2016	99
م. بياني رقم3	- توزيع العدد الإجمالي للفنادق في الجزائر حسب الولاية لسنتي 1977- 1978	103
ر.بياني .رقم4	- توزيع عدد الفنادق حسب التصنيف (الدرجة) لمجموع الولايات 1977- 1978.	104
ر.بياني .رقم5	- توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 1 لسنتي 1977-1978 .	106

ر.بياني .رقم6	–توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 2 لسنتي 1977–1978	106
ر.بياني رقم 7	- توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 3 لسنتي 1977–1978	107
ر.بياني رقم8	–توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 4 لسنتي 1977– 1978.	107
ر.بياني . رقم9	–عدد الأسرة بالجزائر و ميزاتها حسب القطاع خلال الفترة 1999–2016 .	108
ر.بياني رقم10	–تطورعدد المشاريع في طريق الإنجاز وم .متوقفة في الجزائر خلال الفترة 2002–2014.	113
ر.بياني رقم11	- تطورعددالأسرة في طريق الإنجاز وم . متوقفة في الجزائر خلال الفتـــرة 2002– 2014.	113
ر.بياني رقم12	- تطورالمشاريع الخاصة بمناصب الشغل المتوقعة حسب الإنجازفي الجزائر خلال الفترة 2002– 2014 .	114
ر.بياني رقم13	–دخول المسافرين حسب مكان الإقامة (خارج أوداخل الجزائر) من سنـــة 1971 إلى غاية 1980.	118
م.بياني رقم 14 .	–تطور عدد الفنادق بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018	140
م.بياني .رقم 15	تطور عدد الغرف و عدد الأسرة بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018.	141
م.بياني .رقم 16	تطور عدد المستخدمين بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018.	142
م. بياني . رقم 17	تطور عدد الفنادق و الطاقات الإستيعابية و عدد المستخدمين بولاية وهران من 2000 إلى 2018.	144
م. بياني . رقم 18	تطور عدد الفنادق و عدد المستخدمين بولاية وهران في الفترة 2000 .	146

مقدمـــــة :

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة 2017 ، سنة دولية للسياحة المستدامة ، من أجل التنمية وتم تحديد الأهداف وفعاليات هذه السنة لتعزيز دور السياحة الدولية في التفاهم بين الشعوب و للتعريف بالتراث الغني للحضارات و القيم المتأصلة في الثقافات المختلفة ، و للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

واعتبر الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة آنذاك أن "هذه السنة الدولية فرصة فريدة لزيادة مساهمة السياحة في الركائز الثلاث للإستدامة الإقتصادية ، الاجتماعية، و البيئية ، ودفع جميع الجهات المعنية للعمل معا من أجل جعل السياحة محركا للتغيير الإيجابي ".

وقد شمل هذا التعزيز المتعلق بدور السياحة خمس مجالات :

1- النمو الاقتصادي الشامل و المستدام .

2- الدمج الإجتماعي و توليد فرص العمل ، للتخفيف من حدة الفقر .

3- كفاءة إستخدام الموارد وحماية البيئة .

4- مكافحة تغيير المناخ(التقلبات المناخية).

5- الحفاظ على القيم و التنوع و الإرث الثقافي ، التفاهم و المتبادل والسلم و الأمان مابين الشعوب (مجلة البيئة و التنمية " المجلة البيئية العربية الأولى " ،عدد 226،يناير ،2017.).

إلا أن هذه الاهتمامات لم تأت بمحض الصدفة (فجأة) ، بل نتجت عن الآثار السلبية المتراكمة التي أفرزها هذا القطاع بسبب التطور الهائل في التدفقات البشرية الناتجة عن السياحة التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة .[1]حيث تشير الكثير من التقارير أنه ما من صناعة في العالم ، لقت من الرواج و الإنتشار مثلما لقته صناعة السياحة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي ومع بداية القرن ال21، إذ بلغ الإنفاق السياحي في العالم حوالي 445 مليار دولار سنة 1998.

---

[1]مجلة البيئة و التنمية " المجلة البيئية العربية الأولى " ، موضوع الغلاف : أين العرب في السياحة الدولية؟ 2017 سنة دولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية، عدد 226،يناير ،2017. / رابط الموضوع كاملا :

http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=2144&issue=&type=2&cat=

السياحة ككل الصناعات لها مخلفاتها على مختلف المستويات منها : البيئية ، الإنسانية، الإجتماعية، الثقافية ، و الجزائر بانضمامها إلى المنظمة العالمية للسياحة منذ السبعينات ، بدأت تفكر جديا في تطوير هذا القطاع مع محاولة مراعاتها للتوصيات العالمية المنصوص عليها و المتعلقة بالحفاظ على التوازن البيئي والأمن و الصحة و النظافة و الموارد البشرية و سوق العمل و منافسة الأسعار و توفير مناخ الأعمال و غيرها .

وقد أصبح التزايد القوي للنشاط السياحي ، خلال العقود القليلة الماضية يمثل أحد أهم الظواهر الإقتصادية ، و الإجتماعية، و الثقافية في وقتنا الحاضر ، بل صار يحتل مكانا بارزا في العديد من إستراتيجيات التنمية في الدول ذات المقدرات السياحية ، بل و يندرج أيضا ضمن بنود جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة ، وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى طبيعة هذا القطاع ، و عوائده من خلال رؤية إستراتيجية ، يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .[2]

وتحتل الجزائر على سلم الجذب السياحي الرتبة 138 ،وعلى سلم التنافسية السياحية الرتبة 118 وتتقدم تونس إلى الرتبة 38، ولا تساهم السياحة الجزائرية في سوق التشغيل ،بأكثر من 6.5 بالمائة ولا تستقطب أكثر من 1.5 مليون سائح من مجموع 800 مليون يجوبون العالم ما يعني نسبة 0.2 بالمائة على مقياس الجذب السياحي العالمي ، وعلى سلم النمو الاقتصادي لاتتجاوز قيمة السياحة الجزائرية سقف ال3 بالمائة و لاتوفر للبلاد أكثر من 200 مليون دولار كمتوسط سنوي ما يعني 0.6 بالمائة من ميزاننا للصادرات في حين يرتفع توفير مصر في قمة أزمتها الاقتصادية و الأمنية إلى 9 مليار دولار ما يعني نصف ميزانها الخاص بالصادرات، وفي حين تستوعب هياكل تونس ربع مليون سرير فندقي مقابل 11 مليون نسمة من السكان ، لاتتمتع بلادنا بأكثر من 90 ألف سرير مقابل 41.3 مليون نسمة مع توفر مخطط إستراتيجي كامل للتكفل بالقطاع هو المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (صدات 2025).[3]

[2] المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة ، الكتاب الأول تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ، جانفي 2008 ، ص 28

[3] د. بشير مصيطفى ، كتاب سلسلة صناعة الغد ، الجزائر 2030 رؤية إستشرافية ، جسور للنشر و التوزيع ، المحمدية 2017 ،ص 90

الإشكـــــــالية :

أصبحت السياحة موضوعا يكتسي أهمية كبيرة في مجال العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، و قد استحوذ في البداية على إهتمام علماء الإقتصاد الذين رأوا فيه مصدراً مالياً ، لا يستهان به ، حيث يمكن أن يفوق عائدات النفط في العديد من البلدان ، و أن يُساهم في التنمية الإقتصادية لكونه محركا قويا للعديد من القطاعات الأخرى .

إلا أن السياحة كظاهرة إجتماعية لم تحظ باهتمام الباحثين في مجال السوسيولوجيا ، إلا منذ بداية السبعينات من القرن الماضي حيث سجل تزايد في عدد الدراسات و البحوث المخصصة لمختلف أبعادها (الإجتماعية ، النفسية، الثقافية ...وغيرها) ، إلى جانب محاولة التعرف بشكل أكثر عمقا عن أسباب إنتشارها و الآثار الناجمة عنها ،ليس الإقتصادية فقط بل كذلك الآثار االمترتبة عنها على الصعيد الإجتماعي و الثقافي و حتى الجانب البيئي .

أما الدراسات الديموغرافية التي من المفروض أن تهتم بتدفقات السياح ، عبر حدود البلدان مثلما هو سائر لدراسة ظاهرة الهجرة ، فلم تحظ بنفس الإهتمـام خاصة في الدول التي تفتقر إلى منظومة إحصائية جيدة ، بسبب عدم توفر المعطيات المناسبة وكون تلك الموجودة تشكو من العديد من النقائص كعدم الدقة ، وعدم الشمولية، مع الغياب التام للكثير من المعلومات المهمة لدراسة ميزات السياح ، و هذا الوضع يؤدي بالباحث عند إهتمامه بموضوع كهذا ، إلى البحث عن أبعاد أخرى يمكن دراستها لإبراز بعض الجوانب المهمة المتعلقة بها كموضوع دراسة .

فاختيارنا لهذا الموضوع لم يأت عشوائيا أو بالصدفة ، بل كان مبنيا على تجارب و عدة لقاءات، وإحتكاك بهذا المجال من خلال ممارستنا لمهنة الصحافة ، و التي وفرت لنا مناسبات عديدة لتغطية اللقاءات و الندوات و الملتقيات العلمية و المهنية و حتى زيارات لمسؤولين محليين و لبعض الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة السياحة .

وتكويننا في علم الإجتماع سابقا ، سمح لنا بالقيام ببعض التحليلات وحتى المساهمة و المشاركة في ملتقيات علمية وطنية و دولية بمختلف ولايات الوطن ، نظم من طرف جامعات ومخابر بحث و جمعيات

متخصصة ، من أجل المشاركة و إثراء النقاش و التعرف عن قرب على ما يجري بهذا القطاع ، مع تشخيص واقع السياحة .

ونظرا لهذا ، كان تفكيرنا و إهتمامنا موجها أساسا نحو المساهمة في تشخيص المشاكل المتعلقة بميدان السياحة وخاصة منها تلك التي تمس الجانب التنموي و كيف يمكن للسياحة أن تساهم في التنميـــة الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، لكن مع إحترام شروط الإستدامة ، لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

إذ تبين لنا من خلال القراءات لمختلف الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن معظم الإهتمامات كانت منحصرة في بعض الجوانب المتخصصة أولها الجانب الإقتصادي : أي السياحة كمصدر لجلب العملة الصعبة و لم نجد إلا القليل من الدراسات التي حاولت معالجة الموضوع من الجانب الإجتماعي وأما

الجانب الديموغرافي فيمكننا أن نقول بأن الإهتمامات شبه منعدمة .

ما عدى بعض الإشارات ضمن الدراسات الإجتماعية أو الإقتصادية التي تشير إلى بعض الخصائص المتعلقة بالسكان أو السياح .

ونظرا للمشاكل المتعددة التي يُعاني منها هذا القطاع و التي طالما ترددت و برزت خلال اللقاءات الندوات والملتقيات والحورات ...، حيث تم الإجماع عليها من قبل مختلف الفاعلين الإجتماعيين ، ارتأينـا أن نطرح بعض التساؤلات التي تبرز إهتمامنا في إختيار هذا الموضـــوع :

-هل نجحت الجزائر في تأسيس صناعة سياحية منذ الاستقلال ؟ و هل تضمنت هذه الصناعة شروط ومعاييـــر الإستـــــدامة ؟

- هل نجحت المُخططات التنموية الموضوعة منذ السبعينات في تحقيق صناعة سياحية مستدامـــــــــة في الجزائـــــــــــر؟

وهل صاحب تلك المخططات قوانين تؤطرها ؟ وهل تم تنفيذها على أرض الواقع ؟.

- هل ظهرت الآثار الإيجابية لتنمية صناعة السياحة من خلال تطور المنشآت السياحية أو توافد السياح؟

- كيف تطور عدد الهياكل و المنشآت السياحية منذ بداية السبعينات في الجزائر ، و هل شهد هذا التطور إتجاها مُتواتراً أم شهد تذبذباً ؟ ، وكيف تطورت طاقاتها الاستيعابية ؟

- إلى أي قطاع تنتمي هذه المنشآت السياحية ؟، هل أكثرها تابع للقطاع العام أم الخاص ؟

– إلى أي فئة تنتمي هذه المنشآت ؟ وهل هي أكثر تمركزا في المناطق الحضرية أم الساحلية أم الصحرواية ؟ وما هي الفئة التي شهدت أكثر إستقطابا للسياح ؟

– هل بذلت الجزائر مجهودات لتحقيق صناعة سياحية مستدامة ؟

– و هل تم إدماج البعد البيئي و البشري في تنمية السياحة ؟ و هل تم تسطير هذه البرامج بما يتوافق مع معايير التنمية المستدامة في مشاريع التنمية السياحية بولاية وهران محل الدراسة ؟

– هل تم مراعاة معايير الإستدامة أو التنمية ؟

– وما مدى نجاعة المُخططات التنموية في تحقيق صِناعة سياحية مستدامة ؟

و نظرا لإختيار ولاية وهران عاصمة حاضنة لألعاب البحر الأبيض المتوسط 2021 حاولنا الإجابة على بعض الأسئلة :

– كيف تطورت البنى التحتية بولاية وهران ؟

– هل تم تسطير هذه البرامج بما يتوافق مع معايير التنمية المستدامة ؟ .

أما **الفرضيـــات** فقد صغناها على النحو الآتي:

–رغم كل المجهودات المبذولة لتطوير قطاع السياحة في الجزائر إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة

و لم ترق إلى تأسيس صناعة سياحية ذات جودة.

–لم يشفع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للسياحة و إبرامها لعدة بروتوكولات متعلقة بميدان السياحة و الإستدامة في تحقيق الأهداف المرجوة.

– شهدت البنى التحتية بولاية وهران تطورا ملحوظا بوقت وجيز .

–قد تساهم ألعاب البحر الأبيض المتوسط 2021 في التنمية المحلية بولاية وهران.

–لم يراع تنفيذ البرامج في معظمها معايير الإستدامة أو التنمية المستدامة

أهداف الدراسة :

- وصف تطور قطاع السياحة في الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف المؤشرات .

- التعرف على حجم التغيرات التي طرأت على هذا القطاع فيما يخص البنية التحتية .

- وصف الحركة السياحية خلال السنوات الأخيرة في الجزائر وفي وهران .

- إبراز بعض المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع و التي تقف عائقاً أمام تنفيذ البرامج و المخططات .

- الإشارة إلى مختلف مصادر المعلومات حول القطاع و إبراز حدودها في وصف وفهم بعض المسائل الخاصة بموضوع السياحة .

أسباب إختيـــار الموضـــــوع :

منذ أن سجلنا سنة أولى ماجيستير ونحن نفكر بموضوع دراستنا و المُتعلق بالسياحة بالرغم من قلة الدراسات الميدانية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2 سواءا بقسم علم الاجتماع أو بقسم الديموغرافيا ، لكن هذا لم يمنع إصرارنا في قبول التحدي ومواصلة البحث ، لكننا واجهنا بعـــض الصعوبات في بادئ الأمر كونه موضوع لم يسبق التطرق إليه في قسمنا وتخصصنا لكن وجدنا العديد من المراجع " أمهات الكتب، و مقالات تحليلية و دراسات " تبين العلاقة التي تربط ظاهرة السياحة بالعلوم الأخرى و كل القطاعات ، وهذا ما يسمى بالعلاقة الطردية ، وبما أن موضوع تخصص مشروع الماجيستير هو : التغيرات السكنية وأثرها على التنمية المستدامة ، ارتأينا أن نخصص دراسة تعنى بالسياحة و التنمية المستدامة ،فضلا عن رغبتنا كباحثين في إكتشاف العلاقة مابين علم الاجتماع و السياحة و الديموغرافيا أو علم السكان أو علم إجتماع السكان ، واعتمدنا في بحثنا على بعض الإحصائيات التي تظهر حركية و ديناميكية القطاع و تطوره عبر السنوات ، فضلا عن عدد السياح الوافدين أو العابرين " **خروج- دخول**" التي تتحكم في عنصر النمو السكاني و هي العنصر الثالث بعد الولادة و الوفاة أي ما يُعرف بالهجرة وتشبهها إلى حد ما ، حتى و إن كانت لفترة محددة *على المدى القصير* من 24 ساعة إلى غاية سنة حسب التعريفات التي سنتطرق إليها بالتفصيل في دراستنا النظرية

وعند إطلاعنا على كتب أخرى وصلنا إلى نتيجة أن علم السكان لايقتصر على دراسة الظواهر السكانية المجردة " كالولادات و الوفيات أو الهجرات " إنما يتعدى ذلك للبحث عن أسباب هذه الظواهر و القوانين

التي تخضع لها و إنعكاساتها و تأثيراتها المُختلفة ما يؤكد أن علم السكان ودراسته له علاقة وثيقة بالعلوم الأخرى " كالاقتصاد ، الجغرافيا ، الإحصاء و البيولوجيا و الطب وغيرها ..".

وكان لسبب إختيار الموضوع مُبررات ذاتية و موضوعية أيضا .

المبررات الذاتية :

إختياري لهذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة بل نتيجة إهتماماتي الشخصية ،بميدان الإقتصاد و السياحة و الأسفار ، فضلا عن عملي كصحفية تخصصت بالمجال الثقافي و الإعلام السياحي ، و بحكم عملي و سفري داخل الوطن و ببعض الدول العربية كالمغرب ومصر و الإمارات العربية المتحدة،سجلت بعض المُلاحظات المباشرة ،وسجلت إنطباعات بعض الأجانب عن الجزائر بالأخص الذين زاروا ولاية وهران محل الدراسة هذا إلى جانب القيام ببعض المقابلات نصف الموجهة .

المبررات الموضوعية:

جاء ذلك نظرا لما يشهده القطاع من تطور مستمر على المستوى العالمي ، إلى جانب الطفرة التي شهدها القطاع السياحي و مساهمته في نسج علاقات دولية و نشر المحبة و السلام ما بين الشعوب بالأخص حاليا مع ما يشهده العصر من تطور التكنلوجيات الحديثة المتعلقة بالإتصـال والتواصل .

وعلى الصعيد الوطني، إهتمام الدولة الجزائرية بقطاع السياحة و سن قوانين ومخططات إستراتيجيـة وتنموية " المخطط التوجيهي 2025 ، 2030 " لتنمية هذا القطاع وجعله كبديل للمحروقات لترقية الاقتصاد الوطني ،

صعوبات البحث :

من الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هي الحصول على المعلومة ، أو الإحصائيات من الجهات المعنية وحتى و إن وجدت فهي لا تتوافق و تخصصنا أي أننا زرنا أولا المركز الوطني للإحصائيات بوهران وسط المدينة فلم نجد عندهم دراسات سابقة و إنما فقط بعض الحوليات ودراسة قديمة عن السياحة تعود إلى فترة الثمانينات ، ثم تنقلنا إلى الجزائر العاصمة عدة مرات وتحملنا مصاريف السفر و النقل الذي كان في معظم الأحيان عن طريق البر أو النقل الجوي ، تحصلنا على تقرير من المجلس الوطني

الإقتصادي*، الكائن مقره بئر مراد رايس الجزائر العاصمة و الخاص بمشروع تقرير حول CNES*والاجتماعي (مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ،نوفمبر 2000، الدورة السادسة عشرة).

ثم توجهنا إلى وِزارة السياحة و الصِناعات التقليدية و التي كانت لنا زيارات مُتعددة للحصول على الإحصائيات التي اعتمدنا عليها و لم يكن ذلك بالأمر الهين، كما زرنا أيضا مديرية المطار بوهران لمعرفة حركة الوافدين و توجهنا بعدها إلى المصلحة الجهوية لشرطة الحدود – وهران– ، و بعد طول إنتظار لم نتحصل على ما نريد من معلومات ، وتم إفادتنا فقط بحركة العبور عبر الحدود لميناء وهران ومطار أحمد بن بلة الدولي وكانت عبارة عن إحصائيات خاصة بدخول وخروج الوافدين من جنسية جزائرية وجنسيات أجنبية ودون ذكر الخصائص الديموغرافية التي نبحث عنها ، و عند استفسارنا قيل لنا أنها معلومات خاصة بالأمن ، ناهيك عن مواعيد إجراء المقابلات بمديرية السياحة التي كانت دائما تؤجل ، لكن هذا لم يمنعنا من المُشاركة و حضور العديد من المناسبات الوطنية و الدولية التي لها علاقة بموضوع دراستنا منها : الشارقة عاصمة السياحة العربية نوفمبر 2015 ، لقاء الوزراء العرب ديسمبر 2015 ، زيارة للقرية العالمية دبي 2015 حين تبين لنا أن الجزائر غير مشاركة ثم شاركت بعدها بسنة ولم تنجح ، سوق السفر العربي بدبي أفريل 2017 ،زيارة الأهرامات بمصر جويلية 2017 مع وفد سياحي وإعلامي ، وشاركت أيضا بورقة بحثية كطالبة و أيضا حضرت كصحفية بمختلف الجامعات : وهران، مستغانم، البليدة ، ونذكر منها :ندوة وطنية حول دور الإعلام و الإتصال في الترقية السياحية 23 أكتوبر 2014 بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، من تنظيم مخبر الدراسات الإعلامية والإتصالية و بالتنسيق مع الشبكة الجزائرية للإعلام الثقافي مكتب مستغانم ، إلى جانب حضورنا يوما دراسيا حول الرياضة و السياحة من تنظيم جمعية الرمال الذهبية بولاية مستغانم سنة 2015 .

والمؤتمر الدولي : العمل السياحي و تنمية الموارد البشرية ، بين الخصوصيات المحلية و التجارب العالمية ، 28–29 نوفمبر 2017 جامعة البليدة ، مؤتمر وطني حول : " الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يوم 12 ماي 2018 ، من تنظيم مخبر الأمن القومي الجزائري، البليدة .

الدراسات السابقة :

تهدف دراسة (عيساني عامر 2010) إلى معالجة الإشكالية المتعلقة أو الخاصة بدراسة الأهمية الإقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر ، حيث تم بناء هذه الدراسة وركز فيها الطالب على بعض الفرضيات التي تطرق من خلالها إلى أهمية التنمية السياحية في تعظيم الآثار الإقتصادية ، والفرضية الثانية كانت خاصة بدراسة العلاقة بين التدفقات والإيرادات " العلاقة ليست طردية دوماً " ، و في الأخير و أهم فرضية لها علاقة بدراستنا و هي أن آفاق تطوير المنتج السياحي الجزائري مرتبط بتنمية سياحية مستدامة أو بمبادئ الإستدامة ، و لا يمكننا التكلم في الجزائر عن تنمية المنتج السياحي إلا عن طريق " السياحة المستدامة " .[4]

وهناك دراسة أخرى أعدها الطالب(برانجي أيمن) بهدف الإجابة على الإشكالية المُتعلقة بأثر الخدمات السياحية والفندقية على سلوك السائح في الجزائر ،أو بعبارة أخرى هل ترقى الفنادق الجزائرية إلى مستوى جذب السياح و إرضاء رغباتهم ، هذه النقطة المهمة التي تنفر السائح الأجنبي و حتى المُواطن الجزائري الذي أصبح يقضي عطلته بدول مجاورة و بفنادق أجنبية ،و قد توصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر منها: مدة الإقامة مقبولة بما أنها تقدر ب 12 يوم ، عدم فعالية نقل المعلومات عن الصورة السياحية للجزائر عبر وكالات السياحة و السفر ووسائل الإعلام ، إنخفاض سياحة العائلات والأفواج عبر الفنادق الجزائرية ، إرتفاع أسعار الإيواء مقارنة بنوعية الخدمات المقدمة للزبائن . [5]

و إطلعنا أيضا على دراسة الطالبة (دولي سعاد) ،التي إستندت في إشكاليتها على المخطط التوجيهي آفاق 2030 وطرحت بعض التساؤلات تمركزت حول ماهية الآثار الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية الناجمة عن ترقية قطاع السياحة في الجزائر على النحو الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، و قامت أيضا بطرح بعض الأسئلة الفرعية التي كانت في مجملها تتحدث عن المساعي المبذولة من قبل الجهات الوصية في الجزائر و إمكانية النهوض بالقطاع السياحي ، وتساءلت الطالبة أيضا عن رؤية النهوض بالنشاط السياحي بالجزائر و كيفية الاستفادة من التجارب العالمية و العربية الرائدة في مجال

[4]عيساني عامر ، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر ، رسالة الدكتوراه ، جامعة باتنة الجزائر ، 2009-2010

[5]برانجي أيمن ،الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك : دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية ، رسالة ماجيستير ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2008 -2009

التنمية السياحية المستدامة ، وعن الآليات المطلوبة التي تساعد في دعم التنمية المستدامة إسترشادا بتجارب بعض الدول وذلك بمحاكاة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 .[6]

وقد لقيت دراستنا نفس مشكل الطالبة دولي سعاد و المتمثل في تضارب الإحصائيات ، وصعوبة قياس مؤشرات التنمية المستدامة و السياحة و آثارها على التنمية البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية .

وطالعنا أيضا على دراسة الطالبة **(دوبة سعاد)** ،التي طرحت التساؤل العام حول : ماهي الخصائص السوسيو–ديموغرافية و الإقتصادية للساكنة الجزائرية و ما مدى إحرازها لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في إطار التنمية المستدامة ؟، هذا السؤال الجوهري الذي تفرعت منه عدة تساؤلات فرعية حول : ما مدى تأثير الخصائص الديموغرافية للساكنة الجزائرية في العمليات التنموية ، وماهية الأهداف الإنمائية للألفية وماهو الوضع الإقتصادي و الاجتماعي الذي تزامن وسيرورة بلوغها ؟ وفينا تجسدت إستراتيجية الجزائر في إطار التنمية المستدامة ؟[7]

حيث خلصت الدراسة إلى تمكن الجزائر بصفة عامة من تحقيق نعظم أهداف الألفية للتنمية بتفاوت زمني بينها ، وهي حقيقة أكدتها معظم التقارير و الإسقاطات الوطنية وكذا المؤسسات الوطنية ، كما ذكرت الباحثة في الخاتمة أن هناك إختلالات جهوية فيما يتعلق بمجال التنمية البشرية و المستدامة ، و أشارت أيضا أنه بالرغم من إحراز الجزائر وتحصلها على أرقام جد متقدمة في أغلب الأهداف الإنمائية، إلا أن الساكنة الجزائرية لم تلتمس بعد هذه التنمية و لم تتمتع بمعناها الحقيقي ، جراء الفساد و البيروقراطية و انعدام الشفافية التي تؤثر على المسار التنموي الإيجابي.

هذا و قد لفت إنتباهنا أيضا عدة مقالات أكاديمية نشرت بكتب و بمجلات محكمة نذكر منها مقالة الأستاذ حافظ بن عمر التي تناول فيها العديد من الأفكار التي تقربنا من مفهوم السياحة و وتاريخ نشأتها وعوامل تطورها بالإضافة إلى تطرقه إلى نشأة علم السياحة و علم إجتماع السياحة مستدلا بالعديد من الدراسات القيمة ، مشيرا إلى أهم مركز دراسات في العالم ، حيث تشتمل مكتبة هذا المركز على 22

---

[6]دولي سعاد،آليات ترقية السياحة في الجزائر و آثارها على التنمية المستدامة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير ، جامعة الأغواط ، 2013–2014

[7]دوبةسعاد،السكان و التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية، رسالة مقدمة للحصول على دكتوراه علوم،تخصص ديموغرافيا، جامعة وهران 2 ، السنة الجامعية 2016–2017

ألف عنوان في "**Ex en Provence**" و الذي يهتم بالسياحة ، و علاقة مباشرة بالسياحة بالعالم ، وتتنوع هذه الدراسات فمنها الإجتماعي و الثقافـي و الإقتصـادي والقانوني ....وغيرها.[8]

المُقاربة المنـهجية المُعتمدة في هذا البحث :

نظرا لطبيعة الموضوع و الإشكال الذي تم طرحه ، منذ البداية ، حاولنا قدر المستطاع ، إحترام الخطوط الأساسية للمقاربة المنهجية التيبقتضيها هذا النوع من الدراسات ،مراجعتنا لكتب المنهجية لعديد من المؤلفين باللغتين الفرنسية و العربية أرشدنا إلى إختيار " دراسة الحالة "(étude de cas) ،كمنهج لكونه يشمل عددا من العمليات التي منها ما يصنف ضمن المقاربة الكمية ، ومنها ما يندرج ضمن المقاربة الكيفية بما فيها جمع المعطيات الإحصائية حول مختلف أبعاد الموضوع ، تحليل مختلف الوثائق من مجلات و صحف ونشرات من جهة و الاستجوابات الحرة و النصف موجهة من جهة أخرى .

فخلال المرحلة الاستكشافية و بهدف بناء إشكال مُتماسك يتمحور حول المفاهيم الأساسية للدراسة (أنظر الفصل الأول) ،حاولنا قدر المستطاع ربط مفهوم السياحة بالصناعة السياحية و مفهوم الاستدامة ، بهدف تسهيل الفهم لهذا الطرح الذي يبدو في الوهلة الأولى غامضا نوعا ما ، بالنسبة للقارئ.

وفي هذا الإطار تم عملنا بالطريقة التالية :

– جمع الدراسات و التقارير الحكومية حول الموضوع ، تحليلها و ترتيبها وفق أهداف الدراسة .

– إنتقاء بعض المقالات الصحفية ذات أهمية و التي لها علاقة مُباشرة بالموضوع ، بما في ذلك الحوارات التي أجريت مع مسؤولي القطاع من طرف صحفيين و تحليلها (أنظر تحليل مضمون الصحف ص156.) .

[8]حافظ بن عمر أستاذ مساعد في علم الاجتماع بجامعة قابس – تونس وباحث ، مقاربة سوسيولوجية لظاهرة السياحة و الترفيه : هل تحتاج السياحة والترفيه إلى علم إجتماع ؟، مجلة إضافات ، العددان 26 – 27 ، صيف 2014

– جمع المعطيات الإحصائية من مختلف المصادر : مديرية السياحة لولاية وهران ، الحوليات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات ،المصلحة الجهوية لشرطة الحدود وهران ، وزارة السياحة و الصناعات التقليدية .

ومن جهة أخرى قُمنا شخصيا بإجراء بعض اللقاءات مع مسؤولين كمدير السياحة وهران و أصحاب مؤسسات سياحية " مستثمرين " ورؤساء جمعيات متخصصة بالقطاع و مواطنين يمارسون السياحة ويسافرون بكثرة ، وهذا بغرض الإستفسار حول بعض المسائل الخاصة بموضوع الدراسة .(أنظر ص 166).

بعد محاولات عديدة لتقسيم البحث و حتى يتماشى مع الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية وحتى يتناسب مع العنوان ، قسمنا الموضوع إلى أربعة فصول :

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري و المفاهيم الخاصة بصناعة السياحة و الإستدامة .

أما **الفصل الثاني** فقد تطرقنا من خلاله إلى السياحة في الجزائر منذ فترة الاستعمار الفرنسي إلى غاية صياغة المخططات السياحية التي قامت بها الدولة الجزائرية وصولا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 و للتنمية السياحية آفاق 2030 ، كما تضمن الفصل الثاني بعض القوانين و المراسيم المؤطرة للمشاريع السياحية .

و**الفصل الثالث** فقد خصصناه للقطاع السياحي و مساهمته في الإقتصاد الوطني ، حيث تكلمنا عن مساهمة الفنادق و المطاعم و المقاهي في المنتوج الخام و القيمة المضافة ، وعن ميزانية الإنفاق والمداخيل المتعلقة بالسياحة و كذلك عن الإيرادات السياحية بالجزائر و تطور الهياكل الفندقية و الشغل في قطاع السياحة ، وختمنا هذا الفصل بإدراج بعض الجداول و الرسومات البيانية التي تبين الحركة عند الحدود الجزائرية .

أما **الفصل الرابع** و الأخير فقد خصصناه لمحل الدراسة الميدانية لولاية وهران ، كما هو مبين في العنوان هذا إلى جانب الحديث عن الجمعيات الفاعلة في قطاع السياحة بوهران ، و تحليل مضمون بعض ما تداولته الصحف أو الجرائد حول القطاع مع تحليل مضمون المقابلات نصف الموجهة التي أجريناها مع بعض المبحوثين بوهران .

الفـــصـــل الأول :

الإطار النظري للمفاهيـــم الخاصـــة

بصِنَاعـــــة السِياحـــــة وَ الإستدامـــة

تعـــاريف خاصـــــة بالسياحـــــة :

تُعتبر السياحة من الصناعات الرائدة و التي تدر دخلاً ، كبيراً و قد إعتمدت عليها العديد من الدول بحيث نجحت في تنمية إقتصادها و زيادة مواردها ، و قد وصفت صناعة السياحة بالعملاق الإقتصادي الجديد و الصناعة الأكثر نموّا [1] ، حيث يتوقع الخبراء أن حجم السياحة الدولية سيبلغ مليار و 600 مئة مليون سائح سنة 2020 ، و بذلك تكون السياحة القطاع الرائد ، و قد أصبحت السياحة "الصناعة التصديرية الأولى " في العالم نهاية القرن ال20 .[2]

و حسب تعريف الأول : **kasper**" فإن الظاهرة السياحية تمثل نظام يتكون من نظامين فرعيين ، نظام فرعي تنظيمي للموضوع السياحي " الزبون أو السائح" ،و الثاني : نظام فرعي تنظيمي للهدف السياحي "المحلية السياحية" ، و تُعتبر السياحة حسبه بالنسبة للسائح أو الزبون مجموعة من الأنشطة والخدمات ، التي تتمثل في النقل ، الإيواء ، الترفيه ، المقدّمة من طرف المؤسسة السياحية ، فهي تمثل عقد إستهلاك يربط بين عرض مقدم و إحتياجات ، أما بالنسبة للهدف السياحي " المؤسسة ، الدولة السياحية" فالسياحة عبارة عن عمل ، مصدر ربح و مصدر لتمويل التنمية ، و دائما حسب هذا التعريف فالنظام السياحي يتأثر بالمحيط الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي و البيئي و التكنلوجي كما يلي :

1-المحيط الإقتصادي : يؤثر على النشاط السياحي من خلال إنتاج السلع و الأدوات و التجهيزات الخاصة بالترفيه و المباني و الخدمات المُتمثلة في النقل و الإيواء و الإطعام ، المقاهي ، التنشيط والترفيه .

1- خالد كواش ، السياحة : مفهومها - أركانها- أنواعها ، ط 1، دار التنوير للنشر و التوزيع ، سبتمبر 2007 ،ص 3 .

2- المرجع نفسه ص 6 .

كما تُساهم السِياحة في الإنتاج الداخلي الخام و في خلق القِيمة المُضافة و في إحداث مناصب شغل جديدة .[1]

2- المحيط السياسي : له تأثير كبير على النشاط السياحي فمن خلاله يتم تحديد السياحة للدولة ، التي بإمكانها تشجيع و تخطيط و تنظيم أو توقيف النشاط السياحي .

3- المحيط الإجتماعي : إن الترابط و التداخل بين النشاط السياحي و المحيط الإجتماعي يشكل علاقات متعددة ، كون السياحة في حد ذاتها تمثل ظاهرة إجتماعية ، و هي عبارة عن هجرة علاقات إنسانية .

4- **المحيط البيئي** : يؤثر على النشاط السياحي كونه عنصر أساسي و يدخل في تكوين المنتج السياحي فهو الذي يدفع الأشخاص إلى التنقل من المناطق الملوّثة إلى المناطق الأقل تلوثا ، وبذلك يمكننا القول بأنه يمنح تطوراً إيجابياً أو سلبياً للنشاط السياحي .

5- **المحيط التكنلوجي** : إن التطور التكنلوجي له تأثير على كل القطاعات الإقتصادية ، بما في ذلك القطاع السياحي ، الذي يتأثر بالتطورات التكنلوجية كون النشاط السياحي بحاجة إلى معدّات و أجهزة حديثة و مُتطورة في الفنادق و المطاعم و مراكز التسلية ، و إلى وسائل النقل و المواصلات الحديثة .[2]

ويعرفها الألماني " **جوير فرولر**" عام 1905 بأنها ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الإستجمام ، و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة[3] .

1- خالد كواش ، السياحة : مفهومها - أركانها- أنواعها ، مرجع سبق ذكره ، ص 28

2- المرجع نفسه ص 29 .

3- هدى سيد لطيف ، السياحة : النظرية و التطبيق ، الشركة العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1994،ص10 .

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي "**شوليرن شراتنهوس**"عام**1910** على أنها "الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا.[1]

هذا و قد نشر الباحث " **إيدموند بكاد** "، وهو أستاذ بجامعة بروكسل ، بنفس السنة مقالا حمل عنوان : "صناعة المسافر" ، وصف فيه مُهمة السياحة ودورها كصناعة ، بقوله : " إن المُهمة التي تقوم بها السياحة و المدى الواسع التي تعمل فيه كل فروعها لا يتضح فقط من وجهة نظر أولئك السائحين و لكن كذلك من الوجهة المالية ، أي من جهة وفرة الأموال، وهي التي ينفقها السائح ، و ينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليهم السائح و يتجول في بلدانهم ، وتكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق وغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من أجل التعليم أو المتعة " [2]

أما الباحث الإنجليزي "**تورفال**" فقد سلّط الضوء على السياحة و ركز على الأجانب فأشار أن السائح هو الشخص الذي يدخل بلدا أجنبيا ، لأي غرض ما عدى اتخاذ هذا البلد محل إقامة دائمة ، أو عدا العمل من هذا البلد عملاً منتظما مستمرا والذي ينفق في هذا البلد الذي يقيم فيه مالا كسبه في مكان آخر[3].

و حسب تعريف **جون ميشو** : مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي ،فإن "السياحة هي نشاط يحتوي على عمليتين إنتاج و إستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية ، التداوي ، إجتماعات ، زيارة المقدسات الدينية ، تجمعات رياضية ...وغيرها " [4] .

1- محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، بدون دار النشر، 1975، ص 16.

2- محمد مرسي الحريري ، جغرافية السياحة، الإسكندرية، مصر، 1991،ص 18 .

3-نفس المرجع السابق .

4-G.P la zoto géographique du tourisme ,maison Paris 1990 p 13 .

وفي عام 1935عرفها السويسري **غلاكسمان** بأنها: «مجموعة العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يوجد بصفة مؤقتة في مكان ما والأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان»[1]

وقد تضمن هذا التعريف مفهوم الإقامة المؤقتة للسائح، وهي خاصية مهمة بالأخص في الدراسات الإجتماعية و الأنثروبولوجية و الاقتصادية للظاهرة السياحية .

كما عرفها **فيغنر**"Vegener" على أنها : "جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين" ، وبنفس الطريقة يعرفها "**روبنسون** Robinson" بأنها إنتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور الدولة الأخرى (ترانزيت)، ومع أن هذا التعريف تعتمده الأمم المتحدة إلا أنه إقتصر على السياحة الدولية الخارجية وأهمل السياحة الداخلية.[2]

أما تعريف بوركارت "Burkart " و"ميدلك Medlik"، فقد نص على أن السياحة هي إستخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، حيث اعتبراها إضافة إلى ماثيسون "Mathieson" أنها تمثل حركة مؤقتة يقوم بها السكان أو الأفراد متوجهين إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المُستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات، والسياحة بهذا المفهوم نوع من أنواع السفر الذي يختلف عن رحلة العمل اليومية أو الهجرة أو التسوق أو الإقامة الدائمة.

و تعرفها المُنظمة العالمية للسياحة ، على أنها : " إنتقال الأفراد من مكان إلى آخر لأهداف مختلفة،و قد حددت الفترة الزمنية التي تزيد عن 24 ساعة،وتقل عن 12 شهر- (سنة) " [3] .

1-Glucksmann, Robert (2012). «Tourism Studies.» in: Cathy H. C. Hsu and William C. Gartner. *The Routledge Handbook of Tourism Research. New York: Routledge.*

2-عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد : التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل و متكامل ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2003، ص، ص 23 -22 .

3- أكرم عاطف ، رواشدة، السياحة البيئية الأسس و المرتكزات ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 19.

وتعرفها أيضا على : " أنها نشاط السفر بهدف الترفيه ، وتوفير الخدمات المُتعلقة بهذا النشاط " [1] .

ومن خلال هذين التعريفين نستخلص أن السياحة في حد ذاتها تقوم على معايير مُحددة تكمل هذا النشاط و المتمثلة في أربع نقاط :

1-عملية الإنتقال : وهذا يعني أن السياحة عملية تشترك الانتقال من مكان إلى آخر ،أما فيما يخص المسافة الواجب قطعها ، حتى نعتبر القائم بالفعل سائحاً ، فهي تختلف من تعريف لآخر ، و قد حددتها اللجنة السياحية الدولية ب 50 ميل ، أما لجنة السياحة الكندية فحددتها ب 25 ميل .[2] "

2- الهدف : و المقصود به ما الهدف من الانتقال أو التنقل إلى مكان ما من اجل (السياحة)، وهذا الأخير على أساسه يتم تحديد نوع السياحة .

3- المدة: وقد حددها التعريف سابقا بأنها تزيد عن 24 ساعة ، وتقل عن السنة ، حيث أنها لو زادت عن 12 شهر فيمكن إعتبارها إما أقامة أو هجرة أو غيرها ، و إذا قلت عن 24 ساعة فهي ليست سياحة و يمكن وصفها بأنها مجرد نزهة أو زيارة[3] .

4- توفير الخدمات المتعلقة بالسياحة : يمثل هذا المعيار في الحقيقة بعض المكونات ، من مكونات السياحة ، التي لا يمكن قيامها إلا من خلال توفيره ،حيث أن غيابه أو تدنيه سينفر السياح و يؤدي بهم إلى التراجع عن زيارة ذلك المكان أو الدولة مجددا .

1- أحمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة ، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان ، الأردن ، 2007 .

2-ماهر السيسي ، صناعة السياحة ، الأساسيات و المبادئ مطابع الولاء الحديث العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001 .

3-أكرم عاطف رواشدة ، مرجع سبق ذكره ص 20 .

ثم قامت الهيئات الدولية أيضا بتعريف السياحة كمفهوم وظاهرة من خلال تعريف السائح وهو الشخص المعني الرئيسي من السياحة وهذا لأسباب إحصائية شاملــة، والصعوبات في تنوع التعاريف العديدة للاصطلاحات الهامة فعرّفت لجنة خبراء الإحصائيات التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام 1937 السائح على أنه : " أي شخص يزور بلدا ما غيــر تلك التي يقيم عادة فيها لفترة لا تقل عن أربعة وعشــرين (24) ساعة وينقسم السياح إلى :[1]

1 - الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتـعة لأسباب عائلية، لأسباب صحية ...وغيرها.

2- الأشخاص الذيـن يسافـرون لحضــور الاجتماعات الدولية لتمثيل بلادهم سواء علميـــا أو إداريا أو دبلوماسيا أو رياضــياً.

3- أرباب الأعمال الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.

4- الأشخاص الذيــن يسافــرون فــي رحلات بحــريــة ولو كان مـدة إقـــامتهم أقل من أربعة وعشـرين (24) ساعة.

و قد عرف مؤتمر روما العالمي للسياحة الأيوتو ، عام 1963 ، **السائح** ، بأنه كل شخص يزور بلدا غير بلده الذي يقيم بصورة دائمة و معتادة،و يمكث فيه أكثر من 24 ساعة وأقل من ثلاثة أشهر و لا يقصد القيام بوظيفة أو نشاط مهني مربح .[2]

هذا و قد تضمن هذا التعريف عدة مفاهيم أساسية سنتطرق إليها بالتفصيل لاحقا منها تعريف الزائر ، و السياح ، و المتنزهون، و المسافر ، هذا إلى جانب تقسيم السائح إلى صنفين السائح الدولي ، السائح الداخلي.[3]

1-GERARD GUIBILATO، Economie Touristique، Edition, d'E LTAS، P 14

2-الحوري ، إلياس - السياحة في لبنان و العالم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1987 ، ص 53 .

3- للتوسع أكثر يرجى النظر في كتاب : موسى علي الحسن 1997 المناخ و السياحة ، دار الأنوار دمشق ، ص 11 و 12 و إلى مقالة سماوي ، حايس 1994 – واقع حركات التنزه و الاستجمام في الأردن ، مجلة دراسات ، مجلد 21 ، أ ، العدد 3 ، عمان ، ص 376 .

و قد برزت السياحة كموضوع يهم المُجتمع الدولي بأسره حين صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21 باعتبار عام 1967 ، هو العام الدولي للسياحة ، فقد اعتبرت السياحة بموجب هذا القرار أحد أعظم إفرازات المدنية و الحضارة الحديثة [1] .

و يعود الحق في السياحة و التمتع بها إلى المبادئ الواردة إجمالا في المادة 24 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، و التي نصت على الحقوق الأساسية التي تشكل أهم مُكونات النشاط السياحي ، وهي الحق في الراحة ، و الحق في أوقات الفراغ ، و الحق في الإجازات السنوية المدفوعة الأجر .

كما أن هُناك بعض الهيئات التي لها رؤيتها الخاصة ، كما هُو الحال بالنسبة للأكاديمية الدولية للسياحة التي ترى بأن السياحة هي اصطلاح يتم إطلاقه على الرحلات الترفيهية ، وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لرغبات وحاجيات السائح ، أما تعريف الجمعية البريطانية للسياحة الذي ظهر عام 1981 فقد اعتبر أن السياحة هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل و تشمل الإقامة و البقاء بعيدا عن المنزل ، بينما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من حركة البضائع .[2]

للتوسع أكثر يرجى النظر في مقالات:

1- جيفريز في كتابه : الحكومات و السياحة ص 13 .

2-الدكتور مصطفى يوسف كافي ، أخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،2014، ص 26.

كما تتضمن دورة حياة السياحة " tourism life cycle" أربع مراحل :[1]

المرحلة الأولى: المنبهات الأولية ، فالمنبه الأول لقرار السفر هي البيانات و المعلومات التي يحصل عليها السائح من مكتب السياحة و السفر أو من دليل سياحي أو من صديق ..وغيرها.

المرحلة الثانية: هي طبيعة المعلومات و طريقة إيصالها إلى السائح و التي من خلال التأثر بها سلبيا أوإيجابيا فالحالة الثانية هي التي تحفزه على إتخاذ قرار الشراء لرحلة ما.

المرحلة الثالثة: هي القيام بعملية الحجز « Booking System »، من خلال الإتصال ب(مكتب سياحي) أو اتصال مباشر بالفندق أو بأحد الوسائل المعروفة تلفونيا أو الفاكس أو عن طريق الانترنيت.

و أخيرا **المرحلة الرابعة** : « Travelling » هي القيام بمرحلة التوجه إلى جهة القصد

أو البلد الذي يرغب السائح بزيارته ، و على هذا الأساس فإن السائح يحتاج في كل مرحلة من المراحل الأربع إلى بيانات ومعلومات دقيقة و محدثة و مؤثرة عليه .

فالسياحة أو صناعتها لا تقف على تعريف واحد بذاته لأن لها أنواع مختلفة ، وتعريف كل نوع

يعتمد على الغرض الذي تقوم من أجله، لكن تتفق جميع أنواع السياحة في العناصر السياحية

الثلاثة الرئيسية الآتية و التي تكون مفهوم السياحة لدى أي شعب من الشعوب :

1-**السائحون :** وهي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة التي تضم المعالم السياحية ، وفقا لمتطلبات و رغبات كل سائح .

2-**العارضون:** وهي الدول التي تقدم خدمة السياحة للوافدين " السياح" ، من خلال عرض كل ما لديهم من إمكانات في هذا المجال لتتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

1- د.الطائي ، حميد عبد النبي ، أصول صناعة السياحة، ط1، ، مؤسسة الوراق ، 2001، ص 15.

3- **الموارد الثقافية (المعالم السياحية و الآثار)** :باختلاف أنواعها والتي تتمثل في أنواع السياحة و تقديم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية ، السياحة العلاجية، السياحة الرياضية، السياحة الإجتماعية،سياحة التسوق،سياحة المغامرات، سياحة الشواطئ،السياحة الفضائية ، سياحة الآثار...وغيرها.

بالإضافة إلى الثلاثة عناصر السابقة التي تتكون منها السياحة ، إلا أن هناك نمطين أساسيين من **الأنماط السياحية** ألا وهي :

السياحة الدولية : وهي النشاط السياحي الذي يتم تبادله مابين الدول و السفر من حدود دولة إلى أخرى.[1]

السياحة الداخلية : وهو النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها الجذب السياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة ،أي أنها صناعة تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقها، لكن هذا المفهوم "**السياحة الداخلية**" يختلف عند بعض الدول ، فنجد أمريكا وكندا تعرف السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة التي يقطعها المسافر فإذا كانت 100 كلم أو أكثر ، بعيدا عن مقر إقامته يعتبر سائحا داخليا ، أما في بلغاريا و ألمانيا فيعرفون السائح الداخلي على أنه المواطن الذي يقضي خمسة أيام بعيدا عن محل إقامته ، ونجد عند البلجيكيين و البريطانيين يكون السائح الداخلي هو ذلك الشخص الذي يقضي أربع ليال أو أكثر بعيدا عن سكنه لغير أغراض العمل .

1- نافور ، هاشم بن محمد بن حسين – أحكام السياحة و أثارها دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية ، 2003 ، ص 17.

ومن عوامل تطور السياحة أيضا إعتبارها ، كنشاط إقتصادي و ثقافي ، حيث أصبح هذا القطاع محل دراسة وقد أثار إنتباه الباحثين و الدارسين و المختصين بهذا المجال ، وحتى نفهم بعض النقاط علينا أن نتعرف على أهم العوامل التي ساهمت في تطور هذا النشاط على المستوى الدولي ، و هذا ما أرجعه البعض إلى التطور الكبير و التغيير المستمر في وسائل النقل المختلفة، الذي كان له الأثر البارز في السياحة و السفر الدولي، كما كان لتطور وسائل الإعلام و الإتصال وتنوعها ، فضلا عن سهولة و سرعة نقل الأخبار المختلفة وقت حدوثها عبر قارات العالم ومختلف الدول .

ومن ذلك نشأت رغبة قوية لدى الأفراد في السفر و زيارة بلدان جديدة من اجل التعرف و إكتشاف الأماكن أو الدول التي شاهدوها خلف شاشات التلفاز أو قرؤوا أو سمعوا عنها.

كما يمكننا أن نتجاهل الجانب الإقتصادي ،و إرتفاع المستويات المعيشية وزيادة متوسط دخل الفرد بمختلف دول العالم ، الأمر الذي أدى إلى حصول فائض في الإنفاق لدى الأفراد جزء منه كان موجها للسياحة و الترفيه ، وكان أهم عامل ساهم في تطور السياحة هو تزايد أوقات الفراغ و الإجازات السنوية " les congés payés " المدفوعة الأجر ، .

وجاء ذلك نتيجة تطبيق العديد من التشريعات الخاصة بالعمل في الدول الصناعية الكبرى ، إضافة إلى إرتفاع المستويين الإجتماعي و الثقافي و كذلك المستوى العلمي لدى شعوب تلك الدول ، وهذا ما انعكس فعليا على التوجه إلى السياحة و الإهتمام بها ، وهو ما أتى في إعلان **ماني** سنة 1980 .[1]

1-déclaration de Manille sur le tourisme mondial du 10 octobre 1980,organisation Mondiale du tourisme ,A36/236,Annex,Appendice1.

ومن أهم ما أصدرت المنظمة العالمية للسياحة من منشورات ذات صلة بالمجتمعات المصدرة أو المضيفة للسياح من الناحية الاجتماعية والثقافية يمكن الرجوع إلى المرجع الآتي :

« Convention concernant la protection du patrimoine mondial culturel et naturel » Adoptée par la conférence générale à sa dix-septième session Paris,16 novembre 1972,Organisation des nations unies.

ومن خلال التعاريف السابقة التي عرضناها تبين لنا أن مفهوم السياحة له أساسين ، يختص الأول منها بضرورة إنتقال الإنسان من موطنه الأصلي أو مقر عمله إلى دولـــــة أومنطقة أخرى لسبب معين يرتكز على الإنتفاع بوقت الفراغ،أما الأساس الثاني فيتمثل في عملية الإنتقال والتي تكون مؤقتة و تتجاوز ال24 ساعة ، أي أن الإنتقال لا يكون بهدف الهجرة أو الإقامة الدائمة.

السياحة عبارة عن نشاط و صناعة متداخلة و مركبة[1] ، يشمل العديد من القطاعات و الخدمات السياحية : النقل ، الإيواء، الإطعام ، التسلية و تكون لأسباب عديدة : الترفيه، الراحة ،العلاج،الأعمال ، الرياضة، الديانة ..و هي تؤثر و تتأثر بالمحيط الإجتماعي ، الثقافي ، الإقتصادي،السياسي، البيئي و التكنلوجي.

و بما أن السياحة تُعتبر كغيرها من الأنشطة فهي تخضع لمجموعة من القوانين و القواعد التي تنظمها ، كما تحتاج إلى موارد بشرية و مالية معينة،تستعمل وفق أسلوب معين ، من أجل تلبية حاجات المجتمع الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و عليه يمكن تحليل الظاهرة إلى عدة عناصر منها :

- رغبات و حاجات الناس إلى الراحة ، و الترفيه و قضاء أوقات الفراغ و السفر من أجل الإطلاع والاكتشاف و التعرف على العالم .

- الأدوات و التجهيزات و السلع التي تنظمها الدولة بهدف إشباع الحاجات السياحية ، كالنقل بمختلف أنواعه ، كلها وسائل للإيواء و الترفيه و الراحة .

لذا فيمكننا القول أن السياحة تتميز عن غيرها من الأنشطة الأخرى كونها مشكلة من مجموعة من الأنشطة الإقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية و الترفيهية لذا فقد أصبح ينظر إليها من الزاويتين [(1)]

الأولى : تعتبر السياحة ظاهرة إجتماعية ،ثقافية،صحية، و حضارية ،تتمثل في رغبات الناس المختلفة التي فرضتها طبيعة المجتمع المعاصر، كالحاجة إلى الراحة و السفر و الترفيه و التجوال والاستجمـام والإطلاع وزيارة الآثار التاريخية و الحربية و حضور التظاهرات العلمية ، و الثقافية والرياضية و التجارية

الثانية : تعتبر السياحة نشاط إقتصادي أو ما يعرف " بصناعة و تقديم الخدمات" ، معقدة التركيـــب ، والتي تساهم في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية إلى جانب القطاعات الإقتصادية الأخرى .

1-فؤاد رشيد سمارة ، تسويق الخدمات السياحية، دار المستقبل،عمان ،ط1 ، 2001 ،ص 12 .

2-R.Bratje : la consommation touristique ,une contribution :Berger-Levrault :Paris :1972 ;p12.

جدول رقم 01 : معايير أنماط السياحة ، و أنواعها المختلفة:

المعيار على حسب	نوع السياحة
الدافع	ترفيهية،طبيعية،ثقافية،علاجية،دينية،رياضية،المؤتمرات،رجال الأعمال ، ،الحوافز ،التسوق،العلاقات الإجتماعية، الإهتمامات الخاصة، نظام المشاركة بالوقت ، نهاية الأسبوع .
الموقع	داخلية، إقليمية، دولية.
فترة الإقامة	موسمية، دائمة .
طريقة التنظيم	فردية، منظمة أو عالمية .
السن	الأشبال،الشباب،متوسط الأعمار ،كبار السن،الفئات الخاصة .
العدد	الأفراد ، المجموعات الصغرى، المجموعات الكبرى .
وسيلة النقل	برية، جوية، نهرية ، بحرية .
مستوى الإنفاق	سياحة إجتماعية ،محدودي الدخل ، الطبقات المتميزة، الأغنياء .
طبيعة الموسم السياحي	الشتاء، الصيف،الخريف ، الربيع .

المصدر: يسرى دعبس ، صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، مصر،(2003)، ص 245.

نظـــرية السيـــــاحـــة :

تُعتبر **النظرية** حسب العديد من الباحثين في مختلف العلوم من بينهم مصطفى شيحة أنها : " عبارة عن صياغة مبسطة ، ومجردة للظاهرة المدروسة، و ذلك من خلال فرضيـات تفسيرية للحقائق الواقعية، وهذه الفرضيات عبارة عن نتائج و ملاحظات مستمدة من تاريخ أو واقع هذه الظاهرة، و عليه فإنها غير مطلقة فهي قابلة للمراجعة و تستند للتحليل، و النقد، والتجربة [1] وبذلك تصبح النظرية أداة للفكر و المعرفة، و استخلاص للنتائج الصحيحة."

وينطبق هذا أيضا على ظاهرة السياحة، حيث تُمثل نظرية السياحة فيه القاعدة الأساسيـة الهيكلية التي تحتوي على مجموعة من المعارف المُتعلقة بالنشاط السياحي بصفة عامة في مجتمع معين أثناء مرحلة تاريخية معينة.[2] ، و قد أدى تطبيق هذه المجموعة من المعارف المُتعلقة بهذا النشاط المختلف الجوانب إلى ظهور مجموعة من العلوم المتخصصة، و التي تتناول الجوانب الفكرية و الفلسفية، و العملية لهذه الظاهرة.

و قد اعتبر أول المنظرين لهذه الظاهرة ، أن السياحة تمثل الهروب من واقع جديد، خاصة بعد الثورة الصناعية، بداية من بريطانيا ، فأصبح السياح يعتبرونها أداة هروب من المجتمعات الصناعية التي فرضت ، عليهم أنماط جديدة في الحياة والعمل، من خلال البحث

عن المناظر الطبيعة العذراء، يتوقع فيها السياح ،حياة رومانسية للتخلص من الحياة السياسية الجديدة، و الهروب من أساليب الانضباط اليومي في المجتمع الصناعي الرأسمالي، الأمر باء بالفشل . وهذا ما يراه – **أنزنبارغار**– و هو يعتبر باحث علم الاجتماع الألماني الذي كان من الأوائل الذين تناولوا موضوع أو ظاهرة السياحة و اعتبر ذلك فشلا، لأن الهروب من العالم الصناعي سرعان ما تحول إلى صناعة، والسياحة نفسها تحولت في عالم السلع وتسويق المنتوج إلى بضاعة.

ثم أكد أن السياحة التي هي فعلا بضاعة تميزها ثلاثة عناصر (كأي بضاعة أو منتوج)

1– وفاء زكي إبراهيم " دور السياحة في التنمية الإجتماعية : و دراسة تقويمية للقرى السياحية " المكتب الجامعي الحديث ، بدون بلد النشر ، 2006 ، ص 69.

2– نفس المرجع السابق ، ص 46 .

1- القياس،

2- التجميع أو التركيب (Montage)،

3- التصنيع المتكرر (Serie)

هنا نذكر أن أول من ذكر ذلك وقدر تكلفة المناظر الطبيعية كسلعة ، كان **جون موراي** John Murray في كتابه الأحمر، علما بأنه كان مستكشفا و متخصصا في عالم المحيطات و عالم الأحياء البحرية ، ثم تبعه **توماس كوك** Thomas Cook صاحب وكالات السفر العالمية، التي لا تزال تشتغل إلى اليوم،في كتيب "القسيمة " سنة 1868، والتي وضع فيها أسعار السفريات كسعر بالجملة (السفر، المبيت، النقل الخ) ومنذ ذلك الوقت بدأت السفريات المتكررة وبأسعار محددة، **فكوك** نفسه هو من بدأ في تنظيم السفريات الجماعية لبلدان وأماكن معينة وبأسعار ثابتة شاملة (السفرية نفسها هنا هي سلعة كاملة، لأن السعر يشمل كل مراحل السفر).

ومع توسع المجتمع الصناعي وخاصة في ألمانيا بدأت موجات السياحية الشمولية وأخذت مسعى راديكالي، سواء للسفريات البعيدة أو للمخيمات وغيرها.[1]

للتوسع أكثر في الموضوع أنظر :

1 -First published as Hans Magnus Enzensberger, “Vergebliche Brandung der Fere: Eine Theorie des Tourismus" Merkur 126 (Aug. 1958): 701-20.

2 - Hans Magnus Enzensberger, CRITICAL ESSAYS, Edited by Reinhold Grimm and Bruce Armstrong, Foreword by John Simon, Continuum publishing company , NEW YORK,1982.

(- Thomas Cook توماس كوك) ، ولد 22 نوفمبر 1808 - توفي 18 يوليو 1892) كان رجل أعمال بريطاني ورائداً في السياحة

، قام بتأسيس مكتب السفريات ذي الشهرة العالمية.

- (Murray John جون موراي)،ولد :1841 – 1914 م، هو مستكشف، و عالم محيطات و عالم الأحياء البحرية من كندا ، أونتاريو،

كان عضوًا في الجمعية الملكية، والأكاديمية الروسية للعلوم، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، توفي عن عمر يناهز 73 سنة .

ولأن نظرية السياحة لابد أن تستند أساساً على دراسة الظواهر السياحية بقصد وصفها، وتحليل أبعادها، من أجل الوصول إلى نتائج محددة تفسر و توضح الظاهرة، وذلك بهدف وضع الحلول الكفيلة لمواجهة مشاكلها، فإنه لمن الضروري تحليلها و تشريحها لكي يتم بناء هذه النظرية على أساس علمي بحت ، ثم يتم إبراز عناصرها الأولية و الأساسية التي لا يمكنها أن تقوم بدونها، و من الناحية العضوية يمكن تقسيم الظاهرة السياحية إلى العناصر التالية:[1]

- **عنصر حركي:** و هو متمثل في فعل الإنتقال من مكان إلى آخر (الرحلة)؛
- **عنصر ثابت:** و هو الإقامة في الدولة أو المنطقة المسافر إليها، يتسم هذا بالثبات نسبيا، مع إمكانية أن يتضمنه إنتقالات أو زيارات داخلية.
- **عنصر الإنسان:** الذي يقوم بالعنصرين السابقين من حركة و ثبات .

مجموعة العناصر الظرفية :

*عناصر تاريخية وحضارية، و عناصر طبيعية، و جغرافية، و بيئية.

*عناصر التسهيلات ، و الخدمات السياحية اللازمة للسياح؛

*عناصر تنظيمية وإدارية.

*عناصر النقل السياحي و وسائله.

و بالرغم من أهمية تحليل الظاهرة السياحية ، إلا أن هنالك العديد من العقبات التي تواجه الباحث ، و تكتنف هذه العملية سواء تعلق الأمر بطبيعتها المعقدة و المتشابكة، و التي طالما تجعل من التحليل العلمي لها عملية في غاية الصعوبة،هذا من جهة ،و من جهة أخرى بسبب عدم كفاية الإحصائيات الخاصة بالنشاط السياحي بصفة عامة فهي ترتبط على العموم بمحورين رئيسيين هما :[2]

1) موضوع الظاهرة: و الذي يمثل النشاط السياحي في حد ذاته.

2) محرك الموضوع: و هم الأفراد المشاركين في النشاط السياحي.

فالنشاط السياحي ، أولا و قبل كل شيء ، هو النشاط الذي يتخصص بإنتاج السلع والخدمات السياحية الموجهة لخدمة القطاع السياحي (صناعة السياحة) ، أما محرك هذا النشاط فهو **"القوى البشرية "** سواء كانت في صورة قوى عاملة في القطاع المُسمى ، أو في الصناعات والأنشطة المكملة لهذا القطاع، إضافة إلى السُياح الذين يقتنون هذه السلع والخدمات المنتجة والذي يشكل تدفقهم و توافدهم جانب الطلب في هذا القطاع، أي أنها سوق و تتوفر لديها ميزات الصناعة ، ما يعرف بالعرض و الطلب .

1- محمد منير حجاب " الإعلام السياحي " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2003م ، ص 31.

2- وفاء زكي إبراهيم " دور السياحة في التنمية الإجتماعية : و دراسة تقويمية للقرى السياحية" ، مرجع سابق ص40 .

علاقة السياحـــة بعلم الاجتمـــاع :

يُمكننا إعتبار السياحة ظاهرة إجتماعية و إنسانية كونها إرتبطت بعلم الاجتماع ، كون هذا التخصص يهتم بكل ما يتعلق بالإنسان من الناحية الاجتماعية ، و ما يتعلق بالمجتمع من الناحية الإنسانية ، كما يعالج الخصائص المشتركة و التأثيرات و العلاقات المتبادلة بين المجتمعات المتباينة ، كما يتناول علاقة الإنسان بالبيئة المحيط به ، وهذا قصد الوصول إلى القواعد و القوانين التي يعتمد عليها في تحليل الظواهر الاجتماعية و بالأخص ما يتعلق بالتنبؤ بالمُستقبل .[1]

و على هذا الأساس يجب علينا أن نشير أن تنمية السياحة و تسويقها و تنشيطها يستوجب و يستدعي معرفة النظم الاجتماعية القائمة ، وعلاقتها بالأنظمة القانونية و الاقتصادية و السياسية و الأخلاقية بالإضافة للعادات و التقاليد السائدة في المجتمع ، و الأسباب التي ساعدت على تكوينها و سلوك الأفـراد والجماعات من الجنسيات المختلفة ، و يجب علينا كدارسين للظاهرة السياحية أيضا معرفة أهم المشاكل الإجتماعية و العوامل التي تسببت فيها ، وهذا ما يمكن الاستعانة به عند رسم السياسات ووضع الخطط السياحية لكي تبنى على حقائق و أسس علمية .

كما يصف مارك بوير[2] النماذج المتداولة في دراسة السياحة إلى مجموعة متنوعة من المداخل التي تتقاطع فيما بينها ،و أحيانا يجد الباحث صعوبة في الفصل بينهم و من أجل توضيح الصورة قام مارك بنشر مقال قيم في المجلة الفرنسية للأتنولوجيا وهو من بين أهم الكتاب الذين قاموا بالبحث و انتقدوا مختلف الباراديغمات المتداولة ، مع العلم ان الدراسة السوسيولوجية لظاهرة السياحة لاتزال في بداياتها الأولـــى و الدراسات قليلة مقارنة بالتخصصات الأخرى كالجغرافيا التي تحتل المرتبة الأولى و يليها الإقتصاد .

علاقة السياحة بعلم النفس :

يقوم علم النفس على معالجة سلوك الإنسان ودوافعه الداخلية و انفعالاته و كذلك ميوله، وكل ما يتعلق بالجوانب النفسية و ما يترتب عن ذلك من مظاهر خارجية ، تتمثل في ردود أفعاله و علاقته مع الآخرين،و يحوي جوانب لها أهميتها حيث يساعد الإلمام بها في تنفيذ الحملات التنشيطية و الترويجية في الأسواق المصدرة ، للمنتج السياحي[3]، لذلك فيمكننا القول بأن السياحة ترتبط في الأساس بالرغبات و بالدوافع الإنسانية التي يسعى الفرد لإشباعها لذلك فإن الدول قبل القيام بتخطيط برامجها السياحية تركز إهتماماتها على دراسة الاتجاهات و الرغبات المختلفة للسائحين ، و كذلك تهتم بملائمة منتجاتها السياحية ، و الطرق المستخدمة في تقديمها تبعا لذلك[4].

1- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ،ص 58 .

2- مقال لمارك بوير .Marc Boyer « Comment étudier le tourisme ? »,Ethnologie francaise 3/2002(vol .32),p.393-404

3- عصمت عدلي ، الأمن السياحي و الأثري في ظل قوانين السياحة ،دار الجامعة الجديدة ، 2008،ص 35.

4- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ص63 .

علاقة السياحة بالثقافة :

تظهر أهمية السياحة على الصعيد الثقافي من خلال التعرف على ثقافات الشعوب بمختلف المناطــق وبالتالي يزداد التفاهم المشترك و الاحترام المتبادل حيث تُلاقي العادات و التقاليد قبولا من الجانبين و يخلق ذلك روح الوحدة مابين المجتمعات و تقرب المسافات الثقافية بينهم ، بالإضافة إلى أن السياحة تمكننا من معرفة ماضي الشعوب و تاريخها و حماية تراثها التاريخي و الحضاري مما يخلق حركة الإتصال و التواصل فيما بينها ،ما يؤدي إلى تطوير السياحة المحلية في الكثير من دول العالم التي تهتم بهذا القطاع ، وتساهم السياحة أيضا في توفير الحوافز و تساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية و الاهتمام بها أكثر و الحفاظ عليها حتى لا تتعرض للدمار و التدهور و يمكننا حصر ذلك في بعض النقاط المهمة :

أ- المحافظة على الموروثات التاريخية و الثقافية و الأنماط المعمارية المعاصرة و المميزة .

ب- إحياء الفنون و المناسبات و الصناعات التقليدية و بعض مظاهر الحياة المحلية .

ج- تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف و المرافق المختلفة مثل المسارح و كذلك تقوم بتنظيم المهرجانات و المناسبات الثقافية لأنها تمثل عناصر جذب للسياحة الداخلية و الخارجية .

د- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح و السكان)[1].

علاقة السياحة بالإقتصاد :

تضم السياحة العديد من الآثار الإقتصادية التي تساهم بشكل أو بآخر في تنمية الإقتصاد الوطني لأي بلد و سنتطرق إلى بعض النقاط الأساسية باختصار :

- تحقيق الرواج الإقتصادي : من خلال تشجيع الاستثمار السياحي و زيادة العمالة و التي بدورها تمثل قدرة شرائية جديدة ، كما أن الضرائب و الرسوم المفروضة على السلع المستوردة و كذلك المداخيل من إعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي .

1-Ministere du tourisme :plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algerie ,horison 2010 ,p.8.

–تسويق بعض السلع : كالهدايا التذكارية و السلع التي تمتاز بها تلك الدول المستقبلة للسياح أو مايعرف بالصناعات التقليدية و الحرف ، و تسويق هذه المنتوجات يعد بمثابة تصدير هذه السلع دون عناء أي دون شحنها أو تسويقها خارج الدولة ، و كلما زاد عدد السياح الوافدين من الخارج كلما زاد حجم الصادرات .

–تنمية المرافق الأساسية و البنى التحتية .

–زيادة الإستثمار الوطني و الأجنبي [1].

علاقة السياحة بالديموغرافيا :

من بين المواضيع المهمة بالديموغرافيا ، العلم الذي يختص بدراسة الديناميكية السكانية الناتجة عن تطور معدلات الوفيات والولادات وميزاتها ومحدداتها ، تمثل ظاهرة الهجرة ، أكانت خارجية أم داخلية ، عنصرا مهما و مؤثرا ، في التركيبة السكانية و حجمها عند مختلف الفئات العمرية و الجنسية لدى المجتمع المصدر و المجتمع المستقبل كما للسكان المهاجرين من بلدانهم أو مناطقهم و الوافدين إلى بلدان أو مناطق استقبالهم ميزات إجتماعية ، ثقافية و إقتصادية خاصة جلبت إنتباه الباحثين في مختلف العلوم

ومن بين البحوث الديموغرافية حول الهجرة تلك التي تهتم بدراسة الإتجاهات العالمية للأفواج المهاجرة وميزاتها.

السياحة كظاهرة ، إن كانت تختلف أساسا عن الهجرة في هدف التنقل و مدة الإقامة فلها العديد من الميزات المشتركة مع ظاهرة الهجرة حيث تخص فئات معينة من السكان من حيث الفئات العمرية،الجنس، الفئات الإجتماعية، الإقتصادية و الثقافية و كذلك من حيث إختيار الاتجاهات الجغرافية للتنقل ومن هنا يجب أن تكون مجال إهتمام الباحثين في الديموغرافيا التي تعتمد أساسا على إحصائيات ودراسات وصفية ، باستعمال مختلف تقنيات التحليل التي طورت ضمن الدراسات الديموغرافية ، و تبقى والدراسات السببية التي تمكن المرحلة الثالثة من البحث في علم السكان مجالا مفتوحا وجد مهما للتحليل المُعمق لميزات و محددات ظاهرة السياحة [2] .

1- www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

2- الأستاذة بن عبد الله فتيحة " السياحة و الهجرة الجوانب الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية نقاط التشابه و الإختلاف ." مقال بصدد النشر .

شكل رقم 01 : مكونات مؤشر تنافسية قطاع الأسفار و السياحة .

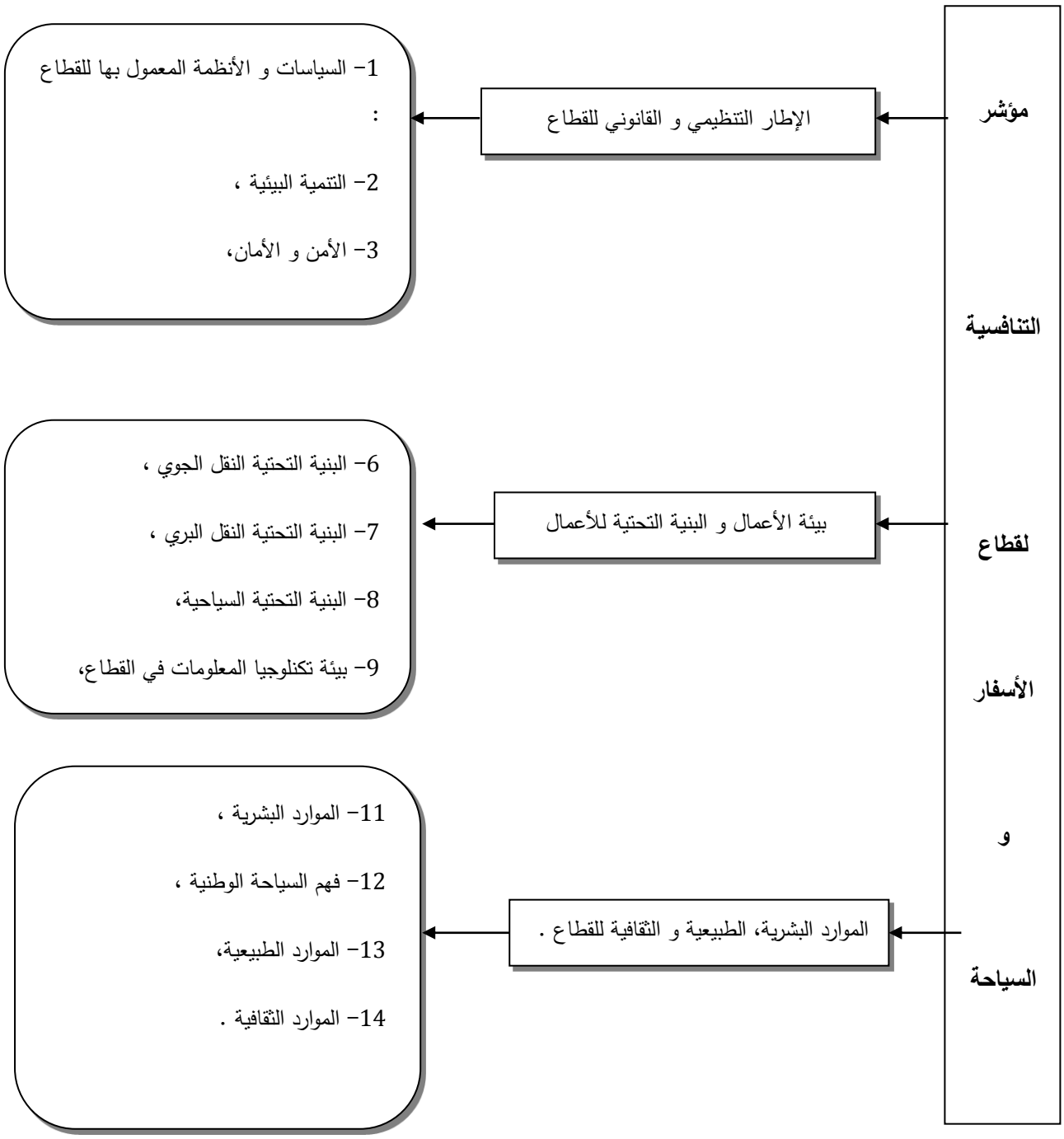

Source :World Economic Forum ,The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011.

مدخــل إلى صنـــــــــــاعة السيـــــاحة :

اعتبرت السياحة بنهاية القرن 19 على أنها **"صناعة"** حيث يجب إعداد الأماكن و البرامج الخاصة بتلبية المتطلبات و الحاجيات، وهذا ما ساهم في ظهور تخصصات جديدة، كمهن و تنظيمات ،و بعد ذلك أصبح اقتصاد السياحة يضم مجموعة كبيرة من النشاطات: الفنادق، التجارة، الصناعات التقليدية والحرفية، البناء،منتجات وغيرها ، كما تحتاج السياحة إلى إنتاج أو إنشاء أقاليم جديدة أو إدارة الفضاءات السياحية الجديدة.[1]

ويتم تصنيفها في العالم ، بوقتنا الحالي كصناعة ، وتعرف بصناعة السياحة ،

« l'industrie du tourisme »[2]، التي تحتوي على أسس و قواعد و توضع لها مجموعة من الخطط والإستراتيجيات و الدراسات، التي تجعلها تحتل مكانة معتبرة في قائمة الموارد الإقتصادية ، كما تتمتع هذه **الصناعة** بأهداف و أبعاد مُتعددة ، تعمل بصورة رئيسية و تساهم في عملية ترقية وإنتعـــاش الإقتصاد الوطني ، و أيضا تعد كقيمة مضافة للدخل القومي ، وتتأثر هذه الصناعة في تطورها و تنميتها بمجموعة من العوامل .

و لهذا السبب إهتم الكثير من العلماء و الباحثين الناشطين بمختلف المجالات ذات الطابع الإقتصادي ، إهتماما واسعا بصناعة السياحة و إبراز مفاهيمها و أبعادها المتعددة ، و لهذا يرى معظم الباحثين أن القرن ال 21 هو قرن **" الصناعة السياحية "** [2].

1-Vidal Frédéric, faire la ville et pratiquer des lieux: l'histoire du tourisme sur les pas de Michel de certeau, revue d'histoire des sciences humaines, n 23-2, 2010 p99-115.

2- للتوسع أكثر يرجى النظر في : Dominique Andolfatto , et plusieus auteurs , l'industrie du tourisme, cahiers français, la documentation française , n 393 –juillet –aout 2016.

3- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني و كباتي حسين قسيمة ، الاستثمار السياحي في محافظة العلا ، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والأسفار - مركز المعلومات و الأبحاث السياحية المملكة العربية السعودية 2008 ص10.

و يرجع التعريف الأول لمفهوم السياحة كصناعة إلى مطلع السبعينات، حيث أشار **ديكاديت سنة 1971** إلى أن: " السياحة صِناعة تستمد ثروتها عن طريق استيراد المُستهلكين للمنتج في منطقة جغرافية مُعينة بدلا من تصدير المنتج النهائي للمستهلك" .

ومن هنا تبرز أهمية هذا المفهوم ، الذي يجعلنا ننظر إلى السياحة بوصفها مُنتجا يصنع ويدخل السوق (العرض) ، ويستهلك و يواجه مُنافسة من مناطق أخرى تسوق منتج سياحي مشابه،و من خـــلال هذا المفهوم تدخل السياحة في دائرة النشاط الإقتصادي والصناعي و تخضع لقانون العرض والطلب في "السوق السياحي " .[1]

و عرفها أيضا **(Meker cher 1993):** على أنها نشاط صناعي محصلته النهائية الراحة ،والاسترخاء والتعلم للمُستهلكين من السياح الذين يتطلعون للاستمتاع خلال تجربتهم السياحية ، و يستخدمون في تحقيق ذلك التسهيلات و الخدمات التي توفرها الدول المضيفة مقابل الإنفاق و الدفع المالـي من قبل السيـــاح ".

و يرى بالمُقابل **Davidson** أن : " **صناعة السياحة** تفرض على أي دولة ، تسعى لجذب وكسب السياح و التوسع السياحي لإقليمها أن تؤمن كل الاحتياجات و الخدمات الضرورية لهم ، منذ ساعة وصولهم حتى مغادرتهم أراضيها ."

و يتم ذلك دون إهمال الجانب التذكاري و الهدايا التي سيتحصل عليها السائح من خلال زيارته لتلك الأماكن السياحية أو المواقع الأثرية، و حتى بالمطار أين تبرز قيمة الصناعات التقليدية و الحرف وأكشاك تباع فيها التذكارات ، إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار كل ما تمر به الرحلة من بداية التخطيط لها حتى مرحلة ما بعد الرحلة أو العودة إلى أرض الوطن كما جاء في تعريف الباحث

williams2004 "[2].

1- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني و كباتي حسين قسيمة ، الاستثمار السياحي في محافظة العلا ، مرجع سابق ص 11-12 .

2- Demen-Meyer Christine, le tourisme : essai de définition, revue management et avenir, n°3,/1/2005 P07-25

كما تُعد السياحة نشاطا مُنتجا، لها تأثير إيجابي على عدة جوانب : إقتصادية ، وإجتماعية ، وثقافية ،من خلال تعزيز مُعدلات النمو الإقتصادي ، وزيادة مستويات الدخل، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة،وتحفيز إستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، ومرافق الخدمات السياحية، بالإضافة إلى كونها مرتكزا للحفاظ على الموروث الثقافي ، لأي مجتمع ، المادي منه و غير المادي ، كما يمكن النظر إليها بمثابة جسر يربط بين الشعوب ، والحضارات ، و يعمل على تعزيز الترابط الإنساني و الثقافي ، وتحقيق الإنفتاح المرغوب فيه على الآخر ، وعلى الحضارة الإنسانية.

ومن ذات المنطلق يمكن النظر إلى السياحة ، بوصفها "**صِناعة**" تشتمل على مجمل التنظيمات العامة والخاصة ، التي تشترك في تطوير ، و إنتاج ، وتسويق البضائع، والخدمات استجابة لإحتياجات ، ورفاهية السياح .

و مصطلح **السياحة** يُستعمل بصورة عامة لوصف السفر و يعكس، في بعض الحالات ، زيادة التوسع في السفر الترفيهي، و تشير بعض التقديرات أنه ما من صناعة في العالم لاقت من الرواج و الإنتشار ، مثلما لاقته صناعة السياحة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي ، حيث بلغ الإنفاق السياحي في العالم عام 1998 حوالي 445 مليار دولار، وأصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة ، و بعض الدول الأوروبية، تحقق دخلا كبيرا من السياحة.[1]

و يمكننا إيعاز أسباب نمو السياحة العالمية إلى خمسة عوامل أساسية هي :

- ثورة تكنلوجيا الإعلام و الإتصال-**TIC**-

- كثافة التنقلات و الاتصال الجماهيري .

- نمو الثروة الإقتصادية العالمية .

-الإستقرار الإجتماعي السياسي .

-وفرة وقت الفراغ .

1- أحمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة،دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ،مرجع سبق ذكره ، ص 2.

وعلى هذا الأساس ، وخلال العقود القليلة الماضية ، صار التزايد القوي و المستدام للنشاط السياحي ، يُمثل أحد أهم الظواهر الإقتصادية ، و الإجتماعية ، و الثقافية في وقتنا الحاضر، بل صار يحتل مكانا بارزا في العديد من إستراتيجيات التنمية في الدول ذات المقدرات السياحية ، بل و يندرج أيضا ضمن بنود جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة ، وعلى هذا النحو ، يمكن النظر إلى طبيعة هذا القطاع وعوائده من خلال، رؤية إستراتيجية يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1]

خصـــــــــائـــــص صِنـــــاعة السِيـــاحة :

تتمتع السياحة بعدة خصائص تتميز بها عن باقي الصناعات الأخرى ، و يمكن إجمالي أهم هذه الخصائص مايلي :

1- تقوم صناعة السياحة أساسا على الخدمات،النصيب الأكبر من المشتغلين فيها هم من عمالة الدرجة الثانية و الثالثة ، في مجالات الإيواء و النقل المطاعم و أماكن الترفيه، والتسلية ، ومحلات بيع التحف.

2- تتميز السياحة بقدرتها على توليد فرص العمل ،و يُعد هذا العنصر من أهم العناصر التي ترتكز عليها عمليات التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، و للسياحة قدرتها الفائقة على توليد

فرص عمل جديدة باستمرار وتفوق القطاع السياحي ، على مختلف القطاعات الأخرى في هذا المجال ، وهناك إحصائية عالمية تقول أن :

- كل غرفة فندقية تولد مانسبته 100 بالمئة فرص عمل في الفندق .

1- المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، الكتاب الأول ، مرجع سبق ذكره ص28.

- و تولد مانسبته 75 بالمئة فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية .

- وتولد مانسبته 100 بالمئة في القطاعات الأخرى .

و هذا يعني أنه في حال بناء فندق بطاقة إستيعابية 200 غرفة سوف تولد 550 فرصة عمل ، منها 350 فرصة في القطاع السياحي ، و 200 فرصة عمل في القطاعات الأخرى [1]

(وتشير تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص مناصب الشغل في قطاع السياحة أن كل سريرين منجزين يؤديان إلى خلق منصب شغل دائم جديد في قطاع السياحة و ثلاثة مناصب أخرى غير مباشرة في النشاطات الأخرى المرتبطة بالسياحة)2.

3- غالبية السياح هم من سكان المدن الذين يعانون من روتين و ضغط العمل واستخدام الآلة و الضوضاء و التوترات مما يعني هروبهم إلى أماكن طبيعية أخرى أكثر هدوء،توفر لهم الراحة و الاستجمام وحاجتهم إلى التعامل مع البشر، لهذا يعد العنصر البشري هام جدا في تلبية حاجات السياحة بمهارة عالية من مهارات تقديم الخدمة .

4- تعد صناعة السياحة مزيج معقد ومركب من جهات إنتاجية متعددة ، فإنه من المعروف عن السياحة أنها صناعة تحتوي على العديد من التجهيزات و الخدمات المختلفة و أن القطاع السياحي لوحده لا يستطيع أن يصنع هذا المنتوج الواسع ، و يحتاج إلى العديد من القطاعات الإقتصادية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر برفد السياحة .

5- تتميز صناعة السياحة أيضا بأنها تنتمي إلى القطاع الثالث " القطاع الخدمي " إذا ما اعتبرنا أن القطاع الأول هو قطاع الزراعة و الثاني قطاع الصناعة ، و هذا يحتاج إلى قوى عاملة فنية مدربة تدريبا خاصا .

6- أثر صناعة السياحة الواضع في الدخل القومي ، ومن المعروف أن السياحة تعتبر صادرات غير منظورة ، و يلاحظ أثر السياحة بشكل واضح ، في ميزان المدفوعات عند طرح الإنفاق السياحي من العوائد السياحية فيلاحظ في بلد مثل إسبانيا أن نتيجة ميزان المدفوعات دائما على إشارة + .

7- أثر صناعة السياحة في تنمية مشاريع البنية التحتية وهذا يعزز القدرة على إقامة المشاريع السياحية التي تحاكي مستوى معين من السياح القادمين من مناطق ذات مستوى حياة عصرية .

8- أثر صناعة السياحة على الأماكن التاريخية و الحضارية ، تقوم صناعة السياحة على الإهتمام بالأماكن التاريخية و الحضارية كونها تشكل جزء من البلد السياحي و تاريخه وجزء من العرض السياحي ، ومحاولة الظهور بالمظهر اللائق أمام السياح الأجانب و القيام بحملات التنقيب عن الآثار و ترميمها .

1- عبد الفتاح غنيمة ، السياحة قاطرة التنمية ، ص 85 /2- انظر أيضا بقوانين المنظمة العالمية للسياحة .

9- أثر السياحة في البيئة الطبيعية ، من المعروف أن العرض السياحي يعتمد بشكل واضح على العامل الطبيعي من مناخ و أشكال أرضية ومصادر المياه المختلفة و الغابات و كامل الغطاء النباتي و الحياة الحيوانية وهذا يدعو إلى المحافظة على البيئة و الحياة الحيوية كمصدر من مصادر السياحة .

10- أثر صناعة السياحة على البيئة الإجتماعية ، تهدف صناعة السياحة في هذا المجال إلى التغير في التركيب و البناء الإجتماعي نحو الأفضل و كذلك التغيير في البناء المهني للسكان و إيجاد مهمة جديدة ومايرافق ذلك من تغيير في الطبقات الإجتماعية و تطوير في أنماط المؤسسات العامة و الخاصة و التغيير في العلاقات الإنسانية ، و المحافظة على المجتمع من السلبيات و الإبتعاد على التقليد الأعمى.

11 - أثر صناعة السياحة في الإعلام و توطيد العلاقات الدولية ، فالعلاقة القائمة بين السياحة والإعلام علاقة متبادلة، و يعد الإعلام إحدى الأساليب المهمة في الترويج للمنتوج السياحي ، و يقوم السياح عند عودتهم إلى بلدانهم بإطلاع معارفهم و أقاربهم على ماشاهدوه في رحلتهم و ما تلقوه من خدمات ، فإن استقبال مليون سائح يعني كسب تأييد عشرات الملايين منهم إن تم حسن معاملتهم في الوقت الذي أمضوه بذلك البلد المضيف لهم [1].

مُـــــؤشرات تـــــــقدم ونُمـــو السيـــــاحة :

هناك عدة مؤشرات يتم من خلالها قياس نمو السياحة و ازدهارها، في أي بلد ، وهي ترتكز إما على العنصر البشري ، مثل تزايد أعداد السياح القادمين أو حجم العمالة التي تخدم قطاع السياحة ،أو مؤشرات تركز على حجم الأشغال في المنشآت السياحية المختلفة، أو حجم حركة قطاعات النقل المختلفة أو معرفة التباينات المتوالية في حجم الدخل و الإنفاق السياحي في الداخل ، وهكذا و سوف نذكر أهمية هذه المؤشرات [2] .

1- مثنى طه الحوري و إسماعيل محمد الدباغ ، إقتصاديات السفر و السياحة ، مؤسسة الوراق ،2000 ، عمان ص 153 .

2 - أحمد مصطفى ، سياحة محلية ودولية، بدون ناشر، بدون سنة نشر، ص 67- 68 .

1-إجمالي عدد السياح : ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في قياس حجم النشاط السياحي، في أي دولة من دول العالم ، و بناء عليه يمكن معرفة مدى مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومي أو الإقتصاد الوطني، والجدير بالذكر أن عدد السياح يختلف من موسم إلى موسم و من عام إلى آخر، كما انه يتأثر بأحداث العالم السياسية سواء كان في مكان الوصول أو البلد المصدر للسياح ، وكذلك يتأثر بالمواسم والفصول تبعا لإختلاف المناخ بين بلد و آخر، كما هو الحال بين شمال أوروبا وجنوبها وكما هو الحال بين بلاد الشام و الجزيرة العربية في فصل الصيف .[1]

وحسب الإحصائيات العالمية فإن عدد السياح قد تطور منذ عام 1950 من 25.3 مليون سائح عالمي ليصل إلى 441.0 مليون سائح عام 1990 ، ثم تطور ليصل في عام 2007 إلى 898 مليون سائح عالمي .

2-إجمالي الليالي السياحية:

و يقصد بذلك عدد الليالي التي يقضيها السائح في البلد المضيف و يرتبط ذلك بمتوسط إقامة السائح ، الذي يتأثر بشكل أو بآخر بأسعار السلع و الخدمات المعروضة و مستوياتها وجودتها، وكذلك بمعدلات صرف العملة وموقع الدولة ، ومن المعروف انه كلما طالت مدة إقامة السائح ، كلما زادت معدلات الإنفاق الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل السياحي ويمكن إستخراج متوسط فترة إقامة السائح حسب المعادلة التالية :

متوسط الإقامة = عدد السياح المقيمين × فترة بقاء كل واحد منهم .[2]

عدد السياح الكلي

هذا إلى جانب مؤشر تحقيق الأمن الإقتصادي، و المتعلق بحجم الإيرادات السياحية التي يقدمها هذا القطاع إلى البلد المضيف ويحسب بالعملة الصعبة، وهناك مؤشر آخر متعلق بمساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي .

1- د. بركات النمر المهيرات ، الأمن السياحي و التشريعات السياحية ، دار الفكر عمان، الأردن،2009، ص 58-59.

2- ماهر عبد العزيز ، ميادين إدارة الفنادق ، دار زهير للنشر ، عمان 1996.

شكل رقم 02: مخطط خاص بمراحل الصناعة السياحية و القطاعات المتداخلة :

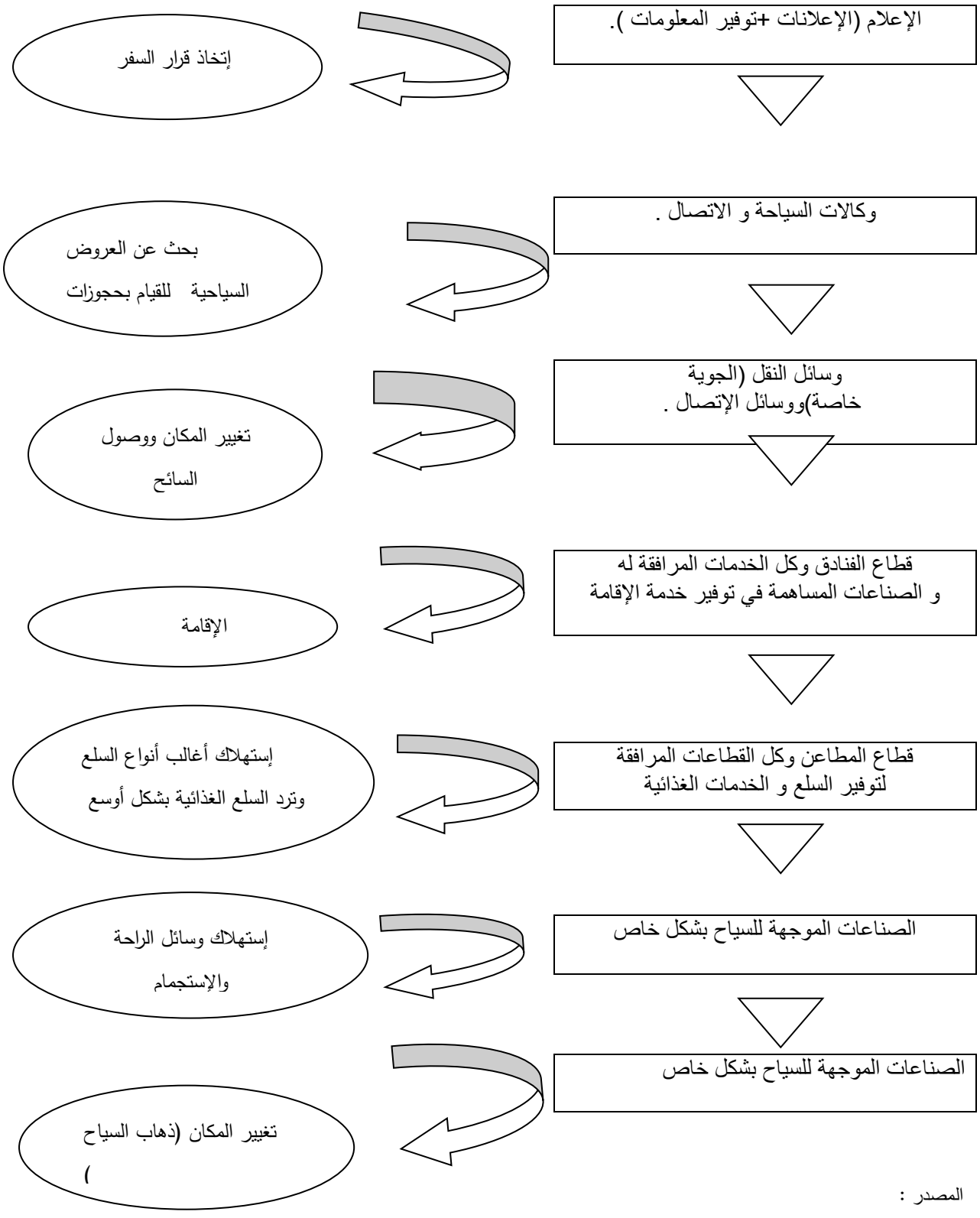

المصدر :

Andréa Moller.Statestiques pour la politique de l'environnement .Munich :DWI,2000.pp207.208

مدخـــــــل إلى البيئـــــة والتنميـــــة المستـــــدامة :

لفظ البيئة أصبح من الألفاظ الشائعة و الواسعة الإستعمال و التداول في وقتنا الحالي ، لكن من الصعب على الباحث أن يحصرها في تعريف محدد ، و ذلك نظرا إلى تباين مدلولها و راجع أيضا إلى نمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا المصطلح ، لذلك فقد تعددت التعاريف ، الخاصة بها ، حيث تم تعريفها على أنها : " المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء و هواء وفضاء و تربة وكائنات حية ومنشآت لإشباع حاجياته ." [1]

في حين خصص لها مختصون في العلوم الطبيعية تعريفا علميا مفاده بأنها " تُمثل مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحيّة و تؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها ". [2]

كما تعرف البيئة أيضا على أنها " الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان وهو الذي يتأثر ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية من حرارة وضغط و رياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية و برية ، أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود ." [3]

وتوسع مفهوم البيئة في مؤتمر ستكهولم 1972 حيث عرف البيئة بأنها " تجمع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة و غير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية " .

وحسب الباحثين فإن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها البعض و هي :

- البيئة كمصدر للترفيه و التمتع بالمناظر الطبيعية .
- البيئة كمصدر للموارد الطبيعية .
- البيئة كمستودع لإستيعاب المخلفات .

1- ماجد راغب الحلو،قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2002، ص 27 .

2-محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة ،بيروت،2002،ص 21 .

3-زين الدين عبد المقصود ،قضايا بيئية معاصرة: المواجهة و المصالحة بين الإنسان و بيئته ،دار البحوث العلمية، الكويت ،1998،ص17 .

و قد تعددت التعريفات التي طرحت للبيئة ،فهناك تعريف لغوي و آخر إصطلاحي، كما أن الهيئات الدولية وضعت تعريفات لها فالإتحاد الأوروبي مثلا يعرفها بأنها " إجمالي الأشياء التي تحيط بحياة الإنسان وتؤثر في الأفراد و المجتمعات" ، و تشمل البيئة على ذلك الموارد الطبيعية " البيئة الطبيعية"من الهواء و الماء و التربة و المباني الحضرية " البيئة الحضرية" و الظروف المحيطة بمكان العمل " بيئة العمل " ،وتشمل كذلك الكائنات الحية من نبات وحيوان وكذلك الكائنات المجهرية [1].

وإذا كان التعريف الذي وضعه علماء الغرب لعلم البيئة " أيكولوجيا" Ecology،مستمد من جذور إغريقية لكلمة oikos وتعني المنزل ،فإن الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية هو جذر " بوأ" ، ويشتق منه تبوأ بمعنى نزل وأقام حيث يقول تعالى : " و أوحينا إلى موسى و أخيه أن تبوآ لقومِكمَا بِمصرَ بيوتاً "[2] ، أي اتخذا بيوتاً.

كما يعني هذا اللفظ النزول و الإقامة فنقول : تبوأ المكان أي نزل فيه وأقام ،وقد أشار ابن منظور في معجمه " لسان العرب " إلى معنيين لكلمة تبوأ.

الأول : بمعنى إصلاح المكان و تهيئته للمبيت فيه، قيل " تبوأه" ، اصلحه وهيأه،وجعله ملائما لمبيته، ثم أتخذه محلا له.

و الثاني: بمعنى النزول و الإقامة، كان تقول "تبوأ المكان" أي حل به ونزل فيه وأقام به.[3]

أما المفهوم الإصطلاحي للبيئة فيحدده علم الإيكولوجيا " علم التبيؤ" الذي يعرف البيئة بأنها: " الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها ويؤثر فيها" .

أما الإسم المشتق من هذا الجذر " فليتبوأ" فهو " البيئة " ويعني المنزل ، كما يطلق هذا الإسم - مجازا- على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا له مثل الموطن .[4]

1- د .محمد يونس ، حماية البيئة في الفكر الإسلامي ، رؤية علمية و آليات عملية ، دار همايل للطباعة و النشر و التوزيع ،ط1 ،2017 ، ص 13 .

2- القرآن الكريم ، سورة يونس آية 87.

3- ابن منظور لسان العرب ، مادة " بوا " .

4- منير البعلبكي : " موسوعة المورد" مجلد 4، بيروت ، دار العلم للملايين ، ص 63 .

وحسب التشريعات التي عرفت البيئة فإن التشريع الفرنسي : يعرفها ضمن المادة الأولى من القانون الصادر في 10-07- 1976 المتعلق بحماية الطبيعة بأنها : " مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة ،الفصائل الحيوانية و النباتية الهواء ، الأرض ، الثروة المنجمية ، والمظاهر الطبيعية المختلفة" [1].

أما المشرع المصري فقد كان تعريفه للبيئة أكثر إتساعاً ، كونه أضاف العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها و ظهر ذلك من خلال الفقرة الأولى من المادة رقم 01 من قانون البيئة المصري و الذي يعرفها: "بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما يحويه من مواد و مايحيط بها من هواء وماء وتربة و ما يقيمه الإنسان من منشآت ."[2]

أما المُشرع الجزائري فقد إتبع نهج المُشرع الفرنسي في تعريفه للبيئة ، من خِلال حصره لمدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية وهذا يندرج في إطار ضبط مفاهيم المصطلحات الخاصة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث جاء في هذا القانون : " أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض ،وباطنها و الحيوان و النبات ، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا بين الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية [3] ."

ونجد أن مفهوم و معنى التنمية يُمثل العنصر المُشترك لمُجمل السياسات و التدخلات و الخطط التي تنتهجها مُختلف المُؤسسات الدولية و الحُكومات ، و التي تمس جميع المجالات منها : الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والبيئية و تنتهج إتجاهات الإصلاح المؤسسي و التحويل الثقافي و الاجتماعي ،وما إلى ذلك من قضايا يتم إختصارها عُموما تحت عنوان :"التنمية" ، و بما فيها التنمية البشرية و التي تعرفها أدبيات الأمم المُتحدة بأنها : "عملية توسيع خيارات الناس ."[4]، حيث تقرّ الجمعية العامة للأمم المُتحدة بأن الإنسان هو الموضوع المحوري و الأساسي لسيرورة التنمية .

1- رشيد الحمد ومحمد صباريني ،البيئة و مشكلاتها، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ،العدد 22 ،1979 ،ص 24 .

2- ماجد راغب الحلو، قانون حناية البيئة في ضوء الشريعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

3- المادة 04 ، الفصل 07 من القانون 03-10 المؤرخ 19-07-2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43.

4-The United Nations Development Programme (UNDP),(1990):Human development report ;page 10 .

فالتنمية بذلك تمثل سيرورة شاملة **إقتصادية و إجتماعية و ثقافية و سياسية** ، تهدف إلى تحقيق تقدم مُستمر في حياة جميع السكان و رفاهيتهم ، وهذه السيرورة تقوم على أساس مُساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية ، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها أو ثرواتها [1].

من حيث الأصل و المعنى اللغوي : يرجع أصل كلمة الإستدامة Sustainable ، إلى العلم الإيكولوجي Ecologie ، حيث إستخدمت هذه الكلمة في التعبير عن تشكل وتطور الديناميكية ، وفي المفهوم التنموي استعمل مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد بالجذر ECO ، والتي يقصد بها بها في اللغة العربية " البيت " و المعنى العام للمصطلح Ecologie هو دراسة مكونات البيت ، أما مُصطلح Economie ، فيُقصد به إدارة مُكونات المنزل و بافتراض أن البيت يعني به الخبراء بهذا الشأن المدينة أو الكُرة الأرضية ، فإن الاستدامة بذلك تُعد مفهوماً يتناول بالدراسة و التحليل العلاقة مابين أنواع وخصائص مُكونات الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المُكونات . [2]

أما التنمية : فلقد ظهر هذا المُصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً ، بعد ظُهور الدُول المُستقلة حديثا وهي عملية تغيير ، مست العديد من مجالات الحياة ،سواء الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، لتكون مُتوافقة مع تطلعات الشعوب . [3]

أما لغة : إستدام مُشتق من الفعل (دام ، دوما،و دواما ، وديمومة)[4] ويقصد به طلب دوامة الشيء والمواظبة عليه، كون التنمية تحتاج إلى التريث في رسم سياساتها و ديمومة في مشاريعها و أثرها في المجتمع ، إضافة إلى حاجتها للمُواظبة في تنفيذ برامجها من أجل الحِفاظ على مُكتسباتها .

1- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986): الدورة الثانية و الأربعون ، قمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية بموجب قرار رقم 41/128 الصادر بتاريخ 1986/12/04 .

2- عثمان محمد غنيم ، ماجدة احمد أبو زنط ، التنمية المستديمة ، دار الصفاء ، عمان ، 2007، ص 23 .

3- رابح بوقرة، عبد الله خبابة ، الوقائع الإقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 2009 ، ص 323 .

4-مؤنس رشاد الدين ، المرام قاموس عربي-عربي ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2000 ، ص 369 .

أما مفهوم وتعريف التنمية المستدامة ، فيُعرف التنمية على أنها بالأصل عِبارة عن ناتج عمل الإنسان وقدرته على تحويل عناصر فطرية في البيئة إلى ثروات ، أي إلى سِلع وخدمات تُقابل حاجات الإنسان ، هذا التحويل يعتمد على جُهد الإنسان وما يُوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية، ولكنه أيضا يُهدد توازنها الفطري ،ويصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الإحتمال و قدرتها على إستعادة التوازن وإصلاح التصدعات ومن هنا ظهرت أهمية " التنمية المستدامة كمفهوم جديد " .

ولقد تناول العديد من المُفكرين بمختلف المجالات و الإقتصاديين مفهوم "التنمية المستدامة"، وسنتطرق هُنا إلى بعض التعاريف المُختلفة للتنمية المستدامة .[1]

برز مصطلح " التنمية المستدامة " كمفهوم مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، وظهر جليا مع تفاقم المشاكل و التدهور البيئي ،ومع بداية إصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الإقتصادية ، التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المُستقبلية،ولا حتى الاعتبارات البيئية التي نغّصت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية،وانعكس ذلك من خلال اتساع ثقب الأوزون، و الاحتباس الحراري للجو،ونقص المِساحات الخضراء، والأمطار الحمضية وفقدان أو إختلال التنوع البيولوجي ، و إتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة .

و قد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل مُوسع لمفاهيم تنموية سبقته ، وهذا المفهوم الجديد يعتبر بآن إشباع حاجات الحاضر و الارتقاء بالرفاهية الإجتماعية ، حيث لا يُمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتها المادية و كذلك الروحية، و يبرز ذلك من خلال الحفاظ على قاعدة

الموارد الطبيعية بزيادتها، كما يدعو إلى دمج و إدراج البعد البيئي في السياسات التنموية الإقتصادية والاجتماعية، أو بمعنى آخر هي تلك التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد و المجتمع .[2]

1- د.مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة ، السياحة الخضراء و دورها في معالجة ظاهرة البطالة ، قسنطينة ، الجزائر، الناشر ألفا للوثائق ،ط1 ، 2017 ، ص 36.

2- عمار عماري ، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2008.

ورد مفهوم التنمية المُستدامة لأول مرة في " نادي روما" الذي تأسس سنة 1968 ، أين اقترح

ما يُسمى"Eco –développement" أي ما يعرف بالتفاعل بين الاقتصاد ،والايكولوجيا في

دول الشمال و الجنوب [1]،و أيد هذا المفهوم فكرة " النمو السُكاني الصفري " القائمة على ثلاث مسلمات ،أولها تقول أن النمو السكاني المطرد ، له إنعكاسات سلبية على البيئة ، أما ثانيها تؤكد أن نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة يحرم الأجيال اللاحقة من حقها في العيش الكريم ، في حين ثالثها تحث على ضرورة الحوار بين دول الشمال و الجنوب فيما يخص إتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل خفض معدلات النمو السكاني إلى أقل مستوى ممكن، حتى يسمح ذلك باستدراك الموارد الطبيعية المهدورة . [2]

و قد برز مفهومها كما ذكرنا سابقاً من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية ، باستكهولم سنة 1972 ،الذي يعتبر خطوة مهمة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ، و قد ناقش القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم، اللذان يعتبران أشد أعداء البيئة ، ودعا الخبراء الجهات الوصية والحكومات إلى إدراج البيئة ضمن اهتماماتها ومخططاتها.

وعرفها قاموس ويبسترWebster،على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن

تسمح باستنزافها أو تدميرها، جزئيا أو كليا ، وعرفها وليام رولكزهاوس-W.Ruckel

Shans، مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي

يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتين و ليست متناقضتين[3] ، و يمكن أيضا القول أن التنمية المستدامة قابلة للتواصل و الإستمرارية و هي عملية ناتجة عن التفاعل بين ثلاث أنظمة : حيوية ، نظام حيوي ، نظام إقتصادي، نظام إجتماعي [4].

1-Meadows D.H,MeadowsD.L,Randers j.et Behrens III W.W.(1972) : Halte à la croissance ?,(rapport au club de Rome),Fayard ,Paris .

2- دوبة سعاد ، السكان و التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص ديموغرافيا،جامعة وهران 2 ، 2017/2016 ، ص 21 .

3-عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد ابوزنط ، مرجع سابق ، ص 25-26 .

4- خالد مصطفى قاسم ، " إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة" ، الدار الجامعية ، القاهرة، 2007 ، ص 359 .

و يُعرف بعض المُفكرين العرب ، التنمية المستدامة على أنها : " النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي ، و ذلك بأسلوب حضاري يضمن العيش الطيب للأفراد ، و يشمل : التنمية المطردة للثروة البشرية و الشراكة العربية على أسس المعرفة و الإرث العربي الثقافي و الحضاري ، إلى جانب الترقية المتواصلة للأوضاع الإقتصادية المبنية على أسس المعرفة و الابتكار و التطوير و إستغلال القدرات المحلية و الاستثمار العربي ، و القصد في إستخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير و البيئة و بين الكم و الكيف ."[1]

كما تُعرف " منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)" التنمية المُستدامة على أنها إدارة،وحماية قاعدة الموارد الطبيعية ، وتوجيه التغيير التِقني و المُؤسسي بطريقة تضمن تحقيق ، وإستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المُستقبلية ، إن تلك التنمية المُستدامة (في الزراعة و الغابات و المصادر السمكية) و تحمي الأرض و المِياه الجوفية و المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية ، ولاتضر بالبيئة وتتسم بأنها مُلائمة من الناحية الفنية ،ومُناسبة أيضا من الناحية الإقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية [2].

و التنمية المُستدامة حسب ما جاء في تعريف الجريدة الرسمية الجزائرية فإنها عبارة عن نمط تنمية تضمن فيه الخيارات و فرص التنمية التي تحافظ على البيئة و الموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة .[3]

1-أسامة الخولي ، أسامة ، البيئة و قضايا التنمية و التصنيع : دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي و الدول النامية ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،2002،ص 173-174 .

2- دوناتو رومانو : الإقتصاد البيئي و التنمية المستدامة ، مواد تدريبية، GCP/SYR/006/ITA, المرحلة الثانية ، بالتعاون مشروع ،مع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (فاو) ، وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي ، سوريا ، 2003 ، ص 56.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 11 ، الصادرة في 19 فبراير 2003 ،المادة 03، ص 05.

و يُعرفها تقرير BRANDTLAND لسنة 1997 على أنها : تلبي حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة ."[1]

وعرفت التنمية المستدامة : " بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المُقبلة على تلبية حاجياتهم" .

ويقوم هذا التعريف على دعامتين هما الحاجات الإنسانية خاصة الحاجات الأساسية للفقراء، و القيود التي تفرضها التقنية و التنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة على الإستجابة لحاجة الحاضر و المستقبل .[2]

من خلال التعاريف التي ذكرناها سابقا ، نستنتج بأن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم جديد يهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الإستيعابية للأنظمة البيئية، و ترتكز فلسفته على حقيقة هامة مفادها أن الإهتمام بالبيئة ، يعتبر الأساس الصلب للتنمية الإقتصادية ، كون الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون : من تربة و معادن و غابات و بحار و غيرها ، هي أساس كل نشاط صناعي أو زراعي (فلاحي) [3].

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة ، وهي التي تؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة .

1- سماي علي ، الشراكة الإقتصادية و أثارها على التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول البيئة و التنمية المستدامة ، المركز الجامعي بالمدية، 06-07 جوان 2006،ص 11.

2- محمد عبد البديع ، إقتصاديات حماية البيئة ، دار الأمين للنشر و التوزيع ، القاهرة،مصر ، 2003،ص 84 .

3- تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، (أعمال المؤتمر الدولي الثاني ، دار بلال ، لبنان ، 1998)، ص 342.

و نُلاحظ أن مفهوم التنمية المُستدامة يرتكز على عدة نقاط سنستخلصها فيما يلي [1] :

- حق الشعوب في إستغلال الموارد البيئية من أجل الوصول إلى التنمية و الرقي ، و ذلك بالحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد و الثروات البيئية .

- واجب الشُعوب في حماية البيئة، و الحفاظ عليها من الإستنزاف و الإستهلاك غير الرشيد لثرواتها .

- إعتبار التنمية المُستدامة عملية متكاملة بين البيئة و الاقتصاد ، و يتحقق هذا التكامل عن طريق المجهودات التي يبذلها الأفراد في تبني مفهوم التنمية المُستدامة .

- إتخاذ التوازن البيئي كقاعدة ، عند القيام بأي نشاط إنساني لتجنب الإخلال بالأنظمة البيئية .

ومما سبق ذكره يُمكننا القول بأن التنمية المُستدامة هي مجموعة من الخطوات و التدابير التي تسمح بتحقيق التطور الإقتصادي و الإجتماعي للشعوب ، و ذلك من خلال الحفاظ على البيئة و الإستعمال الأمثل و العقلاني لمواردها، من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها .

1- ضاري ناصر العجيمي ، الأبعاد البيئية للتنمية ، (المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1992)، ص 21 .

مبـــادئ التنمـــية المُستـــدامة :

تتمثل هذه المبادئ الأساسية في مبدأ التوفيق بين متطلبات التنمية و تدابير حماية البيئة مابين الأجيال الحاضرة و القادمة، و هناك أيضا مبادئ فرعية أهمها مبدأ الإحتياط و مبدأ الإنشغال المشترك للإنسانية .

1-التوفيق بين متطلبات التنمية و تدابير حماية البيئة:[1]

يمكن أن يظهر الترابط بين البيئة و التنمية من خلال تأثير كل منهما على الآخر، و قد تتسبب التنمية في عدة مشاكل إيكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث ، الذي ينتج عنه نقص مساهمة التنمية وعدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الأساسية ، ويتبين ذلك في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الإيكولوجية كقطع الغابات و تردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع .

ويعتبر مبدأ التوفيق مابين البيئة و التنمية أحد الطرق لحل بعض الخلافات الجوهرية في مابين مواقف الدول الصناعية ومواقف الدول النامية، و يشدد نفس المبدأ على فكرة تؤيدها الدول المتقدمة بشكل واسع ،و مفادها أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون أن نأخذ المجال البيئي (البيئة) بعين الإعتبار عند إعداد السياسات الإنمائية ومباشرة العمل بها .

2- العدالة مابين الأجيال :[2]

هُناك نوعين من العدالة ، عدالة مابين الأجيال وعدالة داخل الأجيال، فالأولى تعني عدالة مابين الشباب والعجزة وبين الأجيال الحاضرة و القادمة وعلى الصعيد الدولي تعني العدالة بين الشمال و الجنوب و بين الدول الغنية و الفقيرة ، أما الثانية فتعني العدالة الإجتماعية.

وبهذا الشأن يشير أديث وايس براون أن العديد من أعمالنا تضع أثقالا بيئية خطيرة على الأجيال المُقبلة ، كما تذهب إلى بيان الإلتزامات الأخلاقية و القانونية للجيل الحالي تجاه الأجيال المقبلة ، وعليه فإن كل جيل يعتبر أمينا على كوكب الأرض للأجيال القادمة و مستفيدا من وكالة الأجيال السابقة له.

1– محمد رحماني ، إلياس رحمون ، العولمة وآثارها على التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول البيئة و التنمية المستدامة ، المركز الجامعي بالمدية ، 06 -07 جوان 2006 ، ص 44 .

2- مسعودي نعيمة، التنمية المستدامة و إستراتيجية تطبيقها في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي ، المدية 2007 ص 17 .

و يمكننا أيضا ذكر المبدأين الفرعيين للتنمية المستدامة كما سبق لنا الذكر :

1- مبدأ الإحتياط :

المسائل البيئية عموماً تتميز بالتعقيد و الجدل المُحيط بها ،و أمام هذا العجز على حل بعض المسائل وإصلاحها تم التفكير في إيجاد شكل جديد للوقاية من الأخطار الغير واضحة ، و ذلك عن طريق الاحتياط وعلى هذا الأساس وفي حالة عدم التيقن العلمي ، فيستحسن إتخاذ تدابير صارمة للحماية ، و بذلك و إنطلاقا من معطيات عملية آنية يتوجب على صناع القرار التصرف و الاستعانة بالإستشراف و الاحتياط قبل حدوث الضرر ، وحتى و إن لم يكن هناك يقين تام بحدوثه.[1]

وتأكيدا لذلك فقد تم الحديث عن مبدأ الإحتياط في الإعلان الوزاري بشأن التنمية المستدامة سنة 1990 للدول الأعضاء في لجمة الأمم المتحدة و لجنة البيئة للمجموعة الأوروبية و كذلك في إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية سنة 1992 .

2- مبدأ الإنشغال المُشترك للإنسانية :

مبدأ الإنشغال المشترك للإنسانية أو المصلحة المشتركة للإنسانية تعتبر بمثابة صدى لمفهوم " التراث المشترك للإنسانية " ، و أساسا له ، وفي المقابل يجسد هذا التراث المصلحة المُشتركة للإنسانية سواء الحاضرة أو القادمة ، حيث أكدت الاتفاقية الإفريقية الموقعة بالجزائر 15 سبتمبر 1968 بشأن المحافظة على الطبيعة و مواردها على وجوب أن يستهدف إستعمال الموارد الطبيعية لتلبية إحتياجات الإنسان حسب قدرة المحيط البيئي و الرغبة في مباشرة العمل بشكل فردي وجماعي من اجل المحافظة على هذه الموارد و الاستعمال العقلاني لها ، لكسب رفاهية و مستقبل الانسانية ، ومن هنا نستنتج أن مفهوم التراث المشترك للإنسانية ينطوي على فكرة ترك الجيل السابق إرثا للجيل الحاضر [2].

1-preure (richel) démocrateet droit du l'environnement et de développement « RJE n°01,1993 ,p 66.

2- د. مصطفى يوسف كافي ، السياحة المستدامة(السياحة الخضراء و دورها في معالجة ظاهرة البطالة) ، ألفا للوثائق ،قسنطينة الجزائر، ط 1 ، 2017 ، ص 42-43 .

أبـــعاد التنـــمية المُـــستـــــدامة :

تتضمن التنمية المستدامة عدة أبعاد تتداخل فيما بينها لتحقق تقدما ملموسا في تحقيق التنمية المستهـــدفة ، ويمكننا أن نشير هنا و بإيجاز إلى أربعة أبعاد مهمة و هي : الأبعاد الإقتصادية و الأبعاد البشرية والبيئية و التقنية .[1]

هذا و قد تبنى مؤتمر " قمة الأرض" سنة 1992 فكرة التنمية المستدامة ، وجعل منها محور خطة العمل التي تم وضعها للقرن ال21 ، و برزت لها آنذاك ثلاثة أبعاد أو مجالات رئيسية ألا وهي : الإقتصادية ، البيئية و الاجتماعية ، إضافة إلى البعد المؤسسي التكنلوجي ، ومع أنه يمكننا تعريف التنمية المستدامة وفق كل مجال من المجالات التي ذكرناها كل واحد على حدا،إلا أن أهمية مفهومها تكمن في تلك العلاقات المتداخلة فيما بينها و التي تمس المجلات الثلاث ،و يعتبر الإنسان الفاعل الأساسي ،و إن

تحدثنا عن التنمية الإقتصادية فهي تتمثل في تطوير البنى الإقتصادية ،بالإضافة إلى كفاءة إدارة الموارد الطبيعية و الإجتماعية ، أما فيما يتعلق بمحور التنمية الإجتماعية البشرية المستدامة فهو يهدف إلى التأثير على تطور السكان و المجتمعات بطريقة تضمن من خلالها العدالة الإجتماعية لهم مع تحسين ظروفهم المعيشية و الصحية ، أما التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف منها حماية الأنساق الطبيعية والعمل بشكل جدي على المحافظة أو الحفاظ على الموارد الطبيعية و حمايتها من الاستنزاف (الحد من تبذيرها ، حيث يتم حساب نصيب الفرد من مستوى إستهلاكها).[2]

وهناك أيضا أبعاد أخرى تتمثل في قياس نسبة التلوث ، مع العلم أن الدول المتقدمة هي المسؤولة عن التلوث و عن معالجته من خلال تقدمها بالمجال الصناعي ،لكنها بذات الوقت تبحث عن إستخدام تكنلوجيا أنظف ، وتقوم بتحويل إقتصادياتها تدريجيا نحو حماية النظم الطبيعية و العمل على مساعدة الدول النامية في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنظيم اللقاءات و المؤتمرات الدولية و سن القوانين ، كون ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية .

تقليص تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ، وذلك من خلال العمل على تنويع الصادرات و تحقيق الإكتفاء الذاتي و تحسين نمط الإنتاج و التحرر من الإعتماد على المحروقات ، و العمل على التوسع في التعاون الإقليمي و في التبادلات التجارية بين الدول النامية ، مع توفير استثمارات بالعنصر البشري ، هذا إلى جانب المساواة في توزيع الموارد و الحد من التفاوت في المداخيل بين جميع أفراد المجتمع .

وفيما بين الدول الغنية و الدول الفقيرة ، فهذا العنصر جد مهم كون المساواة تعمل على الإرتقاء بالتنمية والنمو الإقتصادي لتحسين المستوى المعيشي و التخفيف من حدة الفقر .

للتوسع أكثر أنظر :

1- د.مصطفى يوسف كافي ، السياحة المستدامة ، السياحة الخضراء و دورها في معالجة ظاهرة البطالة ،ط 1،ألف للوثائق ، قسنطينة الجزائر ،2017، ص 52-57 .

2- عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين إستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة ، قسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود، 2007 بتصرف .

وهناك أيضا بعد آخر يتمثل في تقليص الإنفاق العسكري و تحويل الأموال إلى الإنفاق على إحتياجات التنمية .

أما **الأبعاد البشرية** ، فيمكن حصرها في التخفيف من ظاهرة البطالة، العمل على تحقيق المساواة الإجتماعية من خلال رفض التمييز بين الطبقات الإجتماعية (غني ، فقير) ، و كذلك رفض التمييزمابين الجنسيين (الرجل و المرأة) ، كذلك هناك نقطة مهمة تتعلق بضبط النمو السكاني ، كون النمو الديموغرافي المتزايد تنجم عنه طغوطات كبيرة على الموارد الطبيعية و بالأخص إن كانت محدودة ، وهذا العنصر يعتبر عائقا أمام تحقيق التنمية .

دون أن ننسى **أهمية التوزيع السكاني** و الحد من ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن، مما يؤدي إلى إكتظاظها و ظهور مشكل السكن و إنتشار البناءات القصديرية و التلوث و غيرها ، كما أن النزوح الريفي و هجرة الأراضي الزراعية يؤثر سلبا على الجانب و المحصول الزراعي ، لذلك فيجب على صناع القرار توفير كل متطلبات الحياة و الظروف الملائمة لهؤلاء الأفراد بالريف كالصحة و التعليم وغيرها من الأمور التي تشجعهم على الاستقرار بمدنهم لتتحقق **العدالة الإقليمية** .[1]

إلى جانب ضرورة تطبيق الحكم الراشد (الصالح) ، الأسلوب الديموقراطي في الحكم و يتحقق ذلك من خلال زيادة الشفافية ، مع تأسيس وحماية حرية الإعلام ، مع دعم زيادة المشاركة العامة في صنع القرار ،مع رفض كل أشكال المركزية في القرار التي طالما تتحول إلى حكم دكتاتوري في المضمون .[2]

أما **البعد البيئي** : فهو يدعو إلى الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية ، المادية و البيولوجية، الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية ،فالتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد و تعمل على إستخدامها بكفاءة و تعمل أيضا على صيانة الماء الذي يعد الذهب الأزرق ، وعدم تبذيره ، أي إستخدام المياه السطحية بمعدل لايحدث إضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذا العنصر الحيوي ، مع تقليص المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها ، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي و حماية الأرض.

1- مبارك بوعشة ، التنمية المستدامة مقاربة إقتصادية في إشكالية المفاهيم ، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 07-08 أفريل ، 2008 ، ص 7-9 .

2- رواء زكي يونس الطويل ،إستدامة الموارد مسؤولية مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية ، الجمعية العربية للإدارة البيئية ، المنامة، (د س ن) ، ص 146 .

دون أن ننسى عنصرا مهما في البعد البيئي للتنمية المستدامة و المتعلق بحماية المناخ من الإحتباس الحراري ، إذ أن التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بالأخص ما تعلق بالإستعمال غير العقلاني للتفاعلات النووية .

و هناك أيضا أبعاد رقمية و تكنلوجية يمكنها أن تحقق التنمية المستديمة ، كوجود تكنلوجيا تكون صديقة للبيئة فيصبح التطور التكنلوجي في صالح البيئة و الاقتصاد ، كالطاقات المتجددة والبديلة ، أيضا مثل منتج السيارات الهيدروجينية و غيرها [1].

مُؤشـــــــــرات التنميـــــــة المستدامـــــــة :

إن مؤشرات التنمية المستدامة تتمحور حول عدة قضايا رئيسية التي تضمنها توصيات الأجندة (21)، والتي تم تحديدها من قبل لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة و سنذكر أهمها و باختصار [2]:

1- المؤشرات الإجتماعية :

العدالة الإجتماعية : و تتضمن المساواة في التوزيع العادل للموارد المتاحة و فرص الحصول على عمل وخدمات صحية و توفير التعليم أو الحصول على حياة أفضل لجميع الناس " جودة الحياة" .

هذا و قد عبر آدم سميث عن المفهوم الأساسي حيث كتب : " ما من مجتمع يكون أكبر جزء منه يضم الفقراء و البائسون ، أن يكون مزدهرا و سعيدا [3]" .

فهناك مؤشرين أساسين لقياس العدالة الإجتماعية : مؤشر الفقر و مؤشر المساواة في النوعية الإجتماعية.

إلى جانب مؤشرات أخرى تعنى بالصحة، و حالة التغذية ،التعليم و الذي يمكن قياسه من خلال مؤشرين

أ- مستوى التعليم : عند الأطفال بسن الدراسة .

ب - محو الأمية : يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع .

ولدينا أيضا : مؤشر السكن و تقاس أزمته عادة بنسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص .

الأمن : حيث يقاس الأمن الإجتماعي من خلال الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من أفراد المجتمع.

1- خالد مصطفى ، قاسم ، "إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "، مرجع سبق ذكره ،ص 34- 36 .

2- عبد الرحيم محمد ، التنمية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي –التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2007 ، ص 11- 18 .

3- تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص 52 .

أما المتعلق الرئيسي المتعلق بالسكان فهو : معدل النمو السكاني و يتم إستخدامه لقياس مدى التطور إتجاه تخفيض النمو السكاني .

2- المؤشرات البيئية :

الغلاف الجوي ، التغيرات والتقلبات المناخية ، ترقق ثقب الأزون ، نوعية الهواء ،الأراضي و تعتبر هذه الأخيرة معقدة ومهمة لتحقيق التنمية المستدامة و تقاس بعدة مؤشرات منها :

أ- الغابات : أي بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الإجمالية ، و كذلك بمعدلات قطع الأشجار .

ب- التصحر: يتم قياسه بحساب نسبة الأرض التي تأثرت بالتصحر مقارنة بالمساحة الإجمالية .

ج- الحضرنة : ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية سواء كانت دائمة أم مؤقتة .

و هناك أيضا عنصر البحار و المحيطات و المياه العذبة ، بالإضافة إلى التنوع الحيواني (الأنظمة البيئية و الأنواع).

3- المؤشرات الإقتصادية :

أو مايعرف بالبنية الاقتصادية و يمكن قياسها بعدة مؤشرات :

-الأداء الإقتصادي ،

- التجارة،

-الحالة المالية ،

- أنماط الإنتاج و الإستهلاك : و تعتبر القضية الإقتصادية الأساسية في التنمية المستدامة و لديها هي الأخرى مؤشرات تتمثل فيما يلي :

أ- **مؤشر إستهلاك المادة** : و يتم قياسه بمدى كثافة إستخدام المادة في الإنتاج ، و المقصود بها كل المواد الخام .

ب- مؤشر إستخدام الطاقة : و يتم قياسه عن طريق الإسهلاك السنوي للطاقة الخاص بكل فرد، وعن طريق حساب نسبة الطاقة المتجددة من معدل الإستهلاك السنوي ، وكثافة إستخدام الطاقة .

ت – مؤشر توليد و إدارة النفايات : و يقاس من خلال كمية إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية ، وإنتاج النفايات الخطرة ، و النفايات المشعة و إعادة تدوير النفايات .

ث – مؤشر النقل و المواصلات : و يقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا ، و الخاصة بكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة ، طائرة ، مواصلات عامة، قطار، تراموای ، دراجة هوائية ،.. وغيرها)[1]

1- دوبة سعاد،السكان و التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية، رسالة مقدمة للحصول على دكتوراه علوم،تخصص ديموغرافيا، جامعة وهران 2 ، السنة الجامعية 2016- 2017، ص 37-38 .

للتوسع أكثر بموضوع التنمية المستدامة " أبعادها و مؤشراتها و أهدافها " أنظر :

- د. مصطفى يوسف كافي ،السياحة البيئية المستدامة(تحدياتها و آفاقها المستقبلية)،دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا دمشق ،2014 .

-Jean Luc Bourdages ,le Développeloppement durable,Edition bibiothèque du parlement ,Canada 1997.

- غالب محمود حسين السالم، واقع و إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية منطقة طوباس، أطروحة دكتوراه ، جامعة فلسطين ، 2008 .

- عبد القادر بلخضر ، إستراتيجيات الطاقة و إمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر- مذكرة ماجيستير- جامعة البليدة - 2005 .

- بن طيب هديات خديجة ، بن يوب لطيفة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 07-08 أفريل ، 2008 .

السيـــــــــاحة المُـــــــــستدامة :

تعرف بأنها السياحة التي" تنمو بسرعة و تأخذ بعين الإعتبار الطاقة الإستيعابية و تلبي حاجات المجتمع المحلي و البيئة و تطور كذلك القطاع كإستثمار جديد مع المحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة ".[1]

و يمكننا القول أيضا بأنها السياحة التي" تلبي إحتياجات السياح و المواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل ، و هي القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، و يتحقق معها التكامل الثقافي و العوامل البيئية، و كذلك التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة " .[2]

يتطلب تحقيق تنمية سياحية مستدامة الحفاظ على تنوع الأنظمة ،البيئية الموجودة كونها تمثل في الغالب القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط ، و التنمية السياحية المستدامة في جوهرها عبارة عن عملية تغيير يكون فيها إستغلال الموارد و اتجاه الإستثمارات ووجهة التطور التكنلوجي والتغير المؤسساتي في حالة إنسجام، وتعمل بخاصية تعزيز إمكانية الربط بين الحاضر و المستقبل لتلبية الحاجيات الأساسية ،

وتشمل متطلبات التنمية السياحية المستدامة ما يلي :

- وضع سياسة هادفة و إرشادات تعليمية و تثقيفية و بيئية تقدم للسائح .
- توفير برامج تدريبية على مستوى عال للعاملين من النواحي البيئية مع مشاركة المجتمع المحلي في عملية التخطيط و التشغيل .
- تخصيص نسبة من الأرباح للإنفاق على المشروعات الخاصة بالمجتمع المحلي .
- القيام بأرباح مستمرة حول تحليل الآثار المختلفة المتوقعة للمشروعات السياحية و تصميم التسهيلات المختلفة و ذلك للتأكيد أن التنمية تتم مع أسلوب متوافق مع البيئة .
- الإستفادة من خبرات المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة .
- وضع مقاييس خاصة بالتخطيط ، مع العمل على تحقيق الحماية للموارد و عدم الإضرار بالبيئة.
- توفير المعايير و البرامج الخاصة التي يتم من خلالها تحديد المرحلة التي تتم بها التنمية و المتطلبات اللازمة بهذه المرحلة .
- تزويد البنية الأساسية بما يتناسب مع الطاقة الإستيعابية .[3]

1- محمد شبيب ، زياد المشاقبة : التنمية السياحية المستدامة ، دار جليس الزمان ، عمان 2011 ، ص 38 .

2- صلاح الدين خربوطلي : السياحة المستدامة ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2004 ، ص 23 .

3- محمد شبيب ، زياد المشاقبة مرجع سابق ، ص 44 .

جدول رقم 02 : **مؤشـــــرات السيـــــــاحة المُستدامـــــــــة**

المـــؤشرات	عنـــــــاصر القيـــاس
نوعية المياه	عدد الرواسب القولونية على الشاطئ وعدد طحالب الكلوروفيل، و شكاوى السياح من المياه على السواحل .
التثقيف البيئي	عدد النماذج البيئية التي يتم إتاحتها في المدارس و في الإقليم ، وعدد الطلاب الذين يتلقون مثل هذه النماذج .
الحفاظ على الطبيعة	عدد فصائل الحيوانات النادرة أو المعرضة للخطر .
إزدحام و إختناق منطقة الشاطئ	عدد الأشخاص لكل متر مربع في فترات الذروة .
التأثير الاجتماعي	نسبة السياح مقابل نسبة السكان في شهور الذروة .
سمعة الإقليم	درجة رضا سكان المنطقة .
الموسم	عدد السياح في شهور الذروة .
تنوع المناطق الجذابة للسياح	نسبة منشآت الخدمات المفتوحة طوال العام .
إدارة المخلفات الصلبة	عدد المنازل التي تستخدم الوسائل الرسمية لإزالة القمامة .
إرضاء المستهلك	على أساس إستبيان الخروج من المكان .
نظافة المياه والتشجيرات	عدد الحمامات لكل سائح على الشاطئ في أوقات الذروة .
نظافة المطاعم	عدد السياح الذين أبلغوا عن إصابتهم بتسمم من وجبات المطاعم المحلية ومحال بيع الطعام .
الجرائم	عدد الجرائم التي أبلغ عنها من طرف غير المقيمين و المقيمين .
نظام التسعير	متوسط أسعار الغرف شهريا .
إستخدام الجمهور للشواطئ	نسبة الشواطئ المفتوحة لإستخدام العامة .
مقدار سيطرة السوق السوداء على أماكن الإقامة	على أساس المسوح التي تجرى على الزوار .
التمويل لأغراض الحماية	نسبة الأماكن المعرضة للخطر و التي تخضع للحماية .
السلوك العام اتجاه المكان	على أساس إستبيان الزوار .

المصدر : المنظمة العالمية للسياحة .

وقد ورد أيضا بأطروحة : دولي سعاد،آليات ترقية السياحة في الجزائر و آثارها على التنمية المستدامة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير ، جامعة الأغواط ، 2013 – 2014 ، ص 39 .

التنمية السياحية المُستدامة و علاقتها بالمجتمع المُضيف :

يُمكننا أن نستخلص مما سبق ذكره أن السياحة نشاط إنساني ينتج عنه عملية الإتصال بين الأشخاص الذين يزورون مكانا ما (السياح ، الوافدين) و السكان الأصليين (المحليين)، فالسياحة تعتبر عامل مساعد على الإتصال و التواصل الثقافي و الحضاري بين الشعوب ، وهنا يظهر البعد الإجتماعي و الثقافي للظاهرة السياحية التي تُساهم بشكل كبير في عملية التنمية .[1]

و بذلك يُمكننا استخلاص أن السياحة المُستدامة تُعتبر نقطة التلاقي ما بين إحتياجات الزوار و المنطقة المضيفة لهم ، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المُستقبلي ، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الإقتصادية و الاجتماعية و الروحية كذلك ، وهي بنفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري و النمط البيئي الضروري و التنوع الحيوي و جميع مستلزمات الحياة و أنظمتها ، وحتى نحقق إستدامة السياحة كما هو الحال مع القطاعات و الصناعات الأخرى ،علينا مراعاة تداخل ثلاث مظاهر : الإستدامة الإقتصادية ، و الإجتماعية و الثقافية و الإستدامة البيئية ، فالإستدامة تعتمد و تشتمل بالضرورة على عنصر الإستمرارية ، و عليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي و تخفيف آثار السياحة على البيئة و الثقافة ، و تعظيم الفوائد من حماية البيئة و المجتمعات المحلية .

و يُعتبر المجتمع المحلي جزءا من المجتمع الوطني أو القومي ، يضم مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينة ، ينشأ بينهم إما تبادل إقتصادي أو تضامن إجتماعي ، وتنظيم سياسي ، و تجمع بينهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم ، من أفراد المجموعات الأخرى ، وكذلك يحدث بينهم توافق في المصالح و الغايات الأساسية [2]، أما فيما يتعلق بتنمية المجتمع المحلي فهي عملية فعل إجتماعي مقصود، تقوم بها جماعات من الناس في مجتمع محلي بقصد إحداث بعض التغييرات في أحوالهم الاقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو البيئية، و تتميز التنمية في المجتمع المحلي بعدة خصائص يمكننا حصرها بالنقاط التالية :

1- تولي إهتمامها لكافة أفراد المجتمع المحلي و تتناول كافة جوانب حياته .

2- تهدف إلى إحداث تغيير إجتماعي في المجتمع المحلي .

1-Maria Gorettida Costa Travares : « Tourisme ,Développement Durable et Environnement :interfaces théoriques et méthodoligiques entre la Géographie brésilienne et française ,rapport de stage sur le tourisme Développement Durable et Environnement ,Paris ,2006,p 04.

2- كامل عمران : مسائل و إشكالية تنمية المجتمع المحلي ، في مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة –الجزائر ، العدد 05، ديسمبر 2003، ص 10 .

3- تتناول المشكلات المحلية بالمعالجة و الحل .

4- تتضمن تقديم مساعدات من قبل الهيئات الحكومية و التطوعية .

5- تعتبر التنمية عملية دائمة و مُستمرة بدوام المجتمع المحلي .

6- يمكننا بفضل التنمية منع أو تخفيف الصراعات بين أفراد المجتمع المحلي [1].

لذلك فمن الضروري إشراك أو تفعيل مُشاركة المُجتمع المحلي في عملية التنمية ، شرط أن تستجيب هذه التنمية لحاجيات و متطلبات السكان المحليين ، وتكون شاملة لجميع فئاته ، وأن تكون جزءا من عملية التنمية الشاملة و غير منغلقة على نفسها و إنما مُتعاونة مع المجتمعات المحلية الأخرى ، وهذا مايعتبر من أهم مبادئ التنمية السياحية المستدامة و فيما يخص التنمية المحلية فهي " التطلع إلى إشراك المجتمعات المحلية بعمليات التخطيط و التنمية و السيطرة على السياحة و تشجيعها على ذلك ، من خلال توفير توفير الدعم الحكومي و الصناعة لها ، هذا و ينبغي التركيز و إيلاء الاهتمام بإشراك السكان الأصليين ، بالإضافة إلى النساء و الأقليات لضمان التوزيع العادل للفوائد المتأتية من السياحة ، و يجب أيضا القيام بالبحوث في كل مراحل التنمية السياحية و تفعيلها من أجل رصد الآثار وحل المشاكل العالقة و السماح للسكان االمحليين بالإستجابة للتغيرات و الإستفادة من الفرص ".[2]

وعندما يُشارك السُكان المحليون في عملية تخطيط و تنفيذ التنمية السياحية بمنطقتهم ، فإنهم بشكل أو بآخر يشكلون عنصرا داعما و مساندا و مقويا للسياحة ، و ينعكس ذلك من خلال تشغيل و توفير فرص عمل لأبناء المنطقة فيزداد دخلهم و تتحسن ظروفهم المعيشية ، بالإضافة إلى إستفادة المنطقة من البنى التحتية و التسهيلات و الخدمات العامة كتحسين خدمات الاتصال و النقل و غيرها ،بعد دخول السياحة إلى المنطقة ، لكن تبقى عملية " دمج السكان المحليين تحتاج إلى بعض المجهودات في مجال الإرشاد حول كيفية مساهمته في التنمية السياحية ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إعداد برامج توعية سياحية [3]" .

1- نفس المرجع السابق ص 11 .

2- ريشارد شاربلي : التنمية السياحية و البيئة ما بعد الإستدامة ، ت محمد طالب ، طلال نزاف ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2012 ، ص 92 .

3- صلاح الدين خربوطلي : مرجع سابق ص 134 .

جدول رقم 03: المقارنة مابين التنمية السياحية التقليدية و التنمية السياحية المستدامة:

أوجه الاختلاف	التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحة المستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة.	تنمية تتم على مراحل .
	قصيرة الأجل.	طويلة الأجل .
	ليس لها حدود .	لها حدود وطاقة إستيعابية معينة .
	سياحة الكم .	سياحة الكيف .
	إدارة عمليات التنمية من الخارج.	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين .
من حيث الاستراتيجيات :	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة.	تخطيط شامل و متكامل .
	التركيز على إنشاء البناءات.	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض .
	برامج خطط لمشروعات.	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الاستدامة.

المصدر : أ.د محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية " ، المعهد العالي للسياحة و الفنادق و الحاسب الآلي ، السيوف الإسكندرية ص 5.

للتوسع أكثر حول السياحة المستدامة أنظر :

-Tourisme et innovation « Comment décrypter les tendances qui bouleversent le monde du voyage ?

Sous la direction de pierre Kalfou ,p 79 ,vers un tourisme durable ?.

المصادر الإحصائية حول

السياحة و التعاريف الإجرائية

المُستعملة

تمثل وزارة السياحة المصدر الأساسي لكل الاحصائيات المتواجدة حول هذا المجال ، و يتم نشر البعض من هذه الإحصائيات في الحوليات الإحصائية التي يصدرها الديوان الوطني للاحصائيات .

وتشمل هذه المعطيات الإحصائية الخاصة بالسياحة خمسة محاور :

- الهياكل السياحية ،
- الحركة عند الحدود ،
- الحركة داخل الفنادق ،
- الوكالات السياحية ،
- الحسابات الإقتصادية و المشاريع الإستثمارية السياحية .

ويخص كل نوع من هذه المعطيات جانباً من الصناعة السياحية ، وهي كالتالي :

- الهياكل السياحية : وهي تشمل جميع المنشآت الإيوائية المشتغلة من فنادق،بمختلف أصنافها و درجاتها، المطاعم ، المقاهي ...وغيرها .

- الحسابات الإقتصادية : و التي تشمل الناتج المحلي الخام ،القيمة المضافة (مساهمة الفنادق و المطاعم والمقاهي)، المداخيل وميزانية الواردات و الصادرات (بالعملة الصعبة) .

- المشاريع السياحية : هي تلك المشاريع الاستثمارية المُبرمجة حسب نسبة الانجاز .

ويتم نشر البعض من هذه الإحصائيات في الحوليات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

وتأتي في فصل خاص بالسياحة وتقدم بأربع محاور :

1- التعريفات،
2- الحركة عند الحدود ،
3- التركيبة و الحركة الفندقية ،
4 - الإستثمارات و الوكالات السياحية .

و يشمل الجزء الخاص بالحركة عند الحدود المعلومات الخاصة بعدد الوافدين و عدد المغادرين (دخول - خروج) .

الكل مصنف حسب بعض المتغيرات مثل : الجنسية ، بلد الإقامة،البلد المستقبل ، وتصنف هذه المعلومات حسب الشهور، و الولايات .

أما فيما يتعلق بالحركة داخل المنشآت الإيوائية فهي تخص عدد الوافدين عليها و الليالي المقضية فيها ،

الكل مُصنـــف حسب نفس المُــتغيرات المذكورة أعلاه .

إلا أنه، رغم وجود هذه الإحصائيات تبقى نوعيتها تشكو من الجودة ،وتعتريها العديد من النقائص منها عدم الشمولية و عدم الدقة .

وقد أكدت المُنظمة العالمية للسياحة [1]على أهمية الإحصاء السياحي وضرورته في ترقية القطاع إذ أنه يُسهل عملية تشخيص واقع السياحة بأي بلد، و لهذا السبب اقترحت هذه المنظمة تكوينات مكثـــفة وخاصة بمُعالجة الإحصائيات المتعلقة بالسياحة ، فضلا عن تنظيم المُلتقيات الوطنية و الدوليـــة بالجزائر.

أما التعاريف الخاصة بالهياكل الإيوائية فهي كالتالي :

- **الفنادق السياحية** : وهي المؤسسات المُعتمدة من طرف وزارة السياحة، بحيث تستجيب للمقاييس التقنية التي
يفرضها القانون، والذي يصنف الفنادق إلى خمس درجات [2].

- فندق فاخر : 5 نجوم .
- فندق من الدرجة الأولى : 4 نجوم .
- فندق من الدرجة الثانية : 3 نجوم
- فندق من الدرجة الثالثة : نجمتان .
- فندق من الدرجة الرابعة : نجمة واحدة .

– **فنادق المسافرين** : وهي مؤسسات إيواء، غير معتمدة من طرف وزارة السياحة وغير مصنفة في إحدى الفئات المذكورة سابقا.

وللعلم فإن تعريف هذا النوع من الفنادق قد تم تغييره سنة 1970، وتم إحصاء الفنادق ذات الأهمية السياحية المؤكدة وتلك التي بإمكانها استقبال حد أقصى يقدر ب 500 ليلة يقضيها غير المقيمين سنويا.

1-**Organisation Mondiale du Tourisme(OMT) est l'institution des Nations Unies chargée de la promotion d'un tourisme responsable ,durable et accessible à tous .**

2- أنظر الملاحق .

كما تجدر بنا الإشارة، أنه منذ سنة 1999 تم وضع قواعد جديدة تتعلق بالفندقة من خلال إصدار المرسوم رقم 130 - 2000 المؤرخ في 11 جوان سنة 2000 ، و الذي يحدد شروط إعداد المذكرة الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الفندقية و كيفيات ذلك .[1]

أما الإحصائيات التي ينشرها الديوان الوطني للإحصاء و المتعلقة بتوافد السياح و بالمنشآت القاعدية الفندقية تقدمها وزارة السياحة و المصطلحات المستعملة هي : [2]

- **الدخول** : عندما تطأ أقدام المسافر أرض الوطن ، خارج منطقة العبور.

-المسافر: كل شخص يدخل إلى الجزائر مهما كان سبب تنقله ومكان إقامته و جنسيته باستثناء السواح في إطار النزهة البحرية الذين يقيمون في بواخرهم طول مدة إقامتهم و يستعملونها في التنزه .

-الزائر : كل شخص يدخل إلى الجزائر ولا يمارس نشاط مأجور، ويشمل هذا التعريف فئتين من الزوار هما : "المتنزه و السائح " .

- **المتنزه أو الجوال** : وهو زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته في الجزائر 24 ساعة، بما في ذلك المُسافر في نزهة بحرية وباستثناء المسافرين الذين بحكم القانون لا يدخلون التراب الوطني ، وكذا سكان الحدود الذين يشتغلون في الجزائر .

- **السائح** : هو زائر مؤقت يقيم على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب ترفيهية (عطلة صحة، دراسة، دين، رياضة، عائلية، أعمال، مهمة ..وغيرها).

- **غير المقيمين** : هم السياح، المُتجولون والمُسافرون العابرون باستثناء المتجولين في إطار النزهة البحرية .

- **المقيمون** : وهم المسافرون باستثناء غير المقيمين والسياح في نزهة بحرية، ويعتبر مقيمين جميع الجزائريين بما فيهم المقيمين خارج الوطن ، ونشير بهذا الصدد إلى أن حتى 2003 كانت الإحصائيات لا تميز بين المواطنين القاطنين بالجزائر و المقيمين خارج الوطن ،إذا كانت تدمجهم في خانة المواطنين لتميزهم على الأجانب أي تعتمد على الجنسية فقط و ليس على مكان الإقامة .

1- أنظر الجريدة الرسمية الملاحق .

2- مشروع تقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000 ص 22-23 ،إستنادا عن المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات ،نشرة 1991، ص 264.

أما التعاريف المُتعلقة بالجانب الإقتصادي (الصناعة السياحية و سوق السياحة) فهو يشمل :

المنتوج السياحي : هو ما يعرف بمجموعة العناصر التي تمثل كلًا لا يتجزأ ، وإن الجمع بين عناصر العرض الأصلي وعناصر العرض المشتق هو الوحيد الذي يسمح بتلبية الحاجات السياحية [1].

وتدخل في هذه المجموعة العناصر الأساسية التالية :

- وسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- قدرات الإيواء والطعام.
- النشاطات الثقافية.
- النشاطات المتعلقة بالصناعة التقليدية .
- حماية الممتلكات والأشخاص.
- تسهيل الإجراءات الإدارية.
- نوعية الخدمات العقارية و التجارية .
- العلاقة بين السعر و نوعية المنتوج و الخدمات .
- الظرف الإقتصادي و السياسي للبلاد .
- مستوى النظافة الصحية و نوعية الاستقبال .

العرض السياحي : هو مجموعة العناصر الطبيعية والثقافية، المادية والفكرية التي تزخر بها منطقة معينة أو بلد ما والذي من شأنه أن يستقطب الزوار .

1- **Guibilato : Economie touristique - Edition DELTA Suisse 1983 P.51.**

ويمكن أن نصنف العرض السياحي حسب نوع الموارد والقدرات على النحو التالي [1] :

- **الموارد الطبيعية** : هي تلك الموجودة في الوسط البيئي و طبيعة المناخ : الساحل، الجبل، الغابة، الصحراء، الواحة، الثروة الحيوانية والثروة النباتية والشمس والثلج.

- **الموارد الثقافية :** هي تلك الموجودة في التراث الثقافي والتاريخي المواقع والمدن التاريخية والمعالم والمتاحف والفنون والفولكلور والمهرجانات والحفلات.

- **النقل :** لا يمكن ترقية السياحة دون توفر إمكانيات النقل : ويتعلق الأمر بإعداد خريطة الشبكات النقل (جو،أرض، بحر، المشي على الأقدام، عن طريق الخيل) حسب الخريطة السياحية المحلية والجهوية والوطنية.

- **الإيواء** : يجب دراسته حسب أنواع السياحة والزبائن ومختلف المواقع، ونذكر على سبيل المثال :

- الفندقة.
- الإقامات الثانوية ،
- إيجار مساكن مؤثثة ،
- المساكن الريفية ،
- أماكن الإصطياف،
- المخيمات،
- المخيمات الصيفية،
- مراكز إيواء الشباب .

- **أماكن الترفيه و التسلية :** الملاعب و قاعات الرياضة ،المسرح و السينما و الملاهي والحانات والمراقص .

الطلب السياحي : " هو مرتبط بكم(كمية) المنتجات والخدمات التي يريد المستهلكون شرائها مقابل سعر معين" . [2]

1- مشروع تقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، مرجع سبق ذكره ص 24-25.

2- J. SEYDOUX : Accueil d'aujourd'hui et de demain dette, suisse, 1954,

وإذا تعمقنا في مفهوم " **المستهلكين** " فسنجد أن هناك عدة إختلافات تحدد نوع الطلب السياحي ، من بينها الفئات العمرية والميزات الثقافية و الإقتصادية أي من حيث الدخل ، وغيرها من العوامل الديموغرافية التي تؤثر حتما في عملية الطلب و نوع السياحة المختارة .

أما فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بالفنادق و عدد الليالي المقضية ، بقطاع السياحة و المدونة من طرف مديرية السياحة أو وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و الحرف فهي خاصة ببطاقة المراقبة الإحصائية التي تملأ إجباريا من طرف أصحاب الفنادق ، و التي ذكرناها سابقا و الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة ب 18 جوان 2000 ،من خلال المرسوم التنفيذي رقم 2000-133 المؤرخ بتاريخ 11 جوان 2000 و الذي يحدد شروط إعداد المذكرة الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الفندقية .

و تشتمل هذه الملفات المدونة في تلك البطاقات على الوثائق التالية :

- بطاقة خاصة بالأمن تحتوي على معلومات شخصية مملوءة من طرف الزبون ،

- نسخة من الوثائق الرسمية للزبون " جواز سفر، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة"،

- سجل فندقي خاص بكل فندق .

وفيما يخص تعداد أو حساب المسافرين الوافدين إلى الجزائر ، سواء برا أو جوا أو بحرا ، فهو من تخصص مصالح الأمن شرطة الحدود .

الفصـــــل الثـــــاني :

السيـــاحة في الجـــزائـــر

مراحل تطور مخططات الإستراتيجية السياحية في الجزائر :

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر منذ فترة الاستعمار و إلى غاية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 -2030 ، مرورا بتحديد ميثاق السياحة سنة 1966 ، والمخطط الثلاثي 1967-1970 إلى المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ، والذي منح الأولوية لترقية السياحة الدولية ، على حساب السياحة الداخلية ، التي كانت تعتبر آنذاك كمطلب ثانوي[1] ،ثم المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 و الذي ظهرت به مبادرات و بوادر تشجيع السياحة المحلية أو الداخلية،وظهر ذلك جليا من خلال تحسين مستوى معيشة الجزائريين ، و ذلك راجع إلى تحسن مداخيل المحروقات و إرتفاع سعر البترول ،و قد تأكد ذلك في الميثاق الوطني سنة 1976 ، ثم إلى فترة بداية الإصلاح 1980-1988 ،وصولا إلى فترة 1985 - 1989 و التي كانت خاصة بعملية البحث عن إستراتيجية سياحية ، و التي تضمنت المخططان الرباعيان 1980-1984 ثم 1985-1989 و في الواقع لم تحقق الأهداف المسطرة النتائج المرجوة،حيث سبق و أن حدد المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 هدف إنجاز 70.000 إلى 90.000 سرير بنهاية العشرية لاستقبال ما يفوق مليون سائح منتظر .

لكن الإحصائيات الخاصة بسنة 1999 ، تشير أنه بعد مرور عشرين سنة ، لم يتعد عدد الأسرة 67087 سريراً، بالرغم من مُساهمة القطاع الخاص منذ سنة 1990 ، و لم يبلغ عدد السياح بمعنى غير المقيمين ، نسبة 30 % ، من التقديرات ،[2] وهذا راجع طبعا إلى أزمة سنة 1986 التي شهدت تراجعا و إنخفاضا بأسعار البترول ، ثم تلتها أحداث أكتوبر 1988 ثم العشرية السوداء ، وهذا ما يفسر أن الوضع الاقتصادي العالمي يؤثر في القطاع ومن دون أدنى شك الأمن و الاستقرار يُشكلان أهمية كبيرة في نجاح المخططات و الاستراتيجيات التي تسطرها الجهات الوصية ، هذا إلى جانب إهمال الاستثمار بسبب عدة عوامل : كالحواجز البيروقراطية ، وصعوبة الحصول على عقار، صعوبة الحصول على القروض المصرفية و التسهيلات المالية، ضعف الوسائل في مجال الترقية ، و قد نوقش ذلك بجلسات وطنية خاصة بالسياحة نظمت سنة 1997 [3].

1- مشروع التقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي ، الدورة السادسة عشرة ، نوفمبر 2000، ص 05 .

2- مشروع التقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق ص .06

3 - نفس المرجع السابق ص07

1- السياحة خلال فترة الإستعمار الفرنسي :

في مطلع القرن العشرين، و إبان الاحتلال و الاستعمار الفرنسي جلبت الجزائر، شهدت سنة 1914، تدفقات معتبرة من السياح الأجانب كانوا يبحثون عن مناظر جديدة وأقاليم غيرمعروفة ومناخ معتدل في فصل الشتاء.[1]

و قد اكتسبت الجزائر شهرة عالمية آنذاك ، بين البلدان التي تمتاز بسياحة شتوية وأنشأت لهذا الغرض في بداية القرن ال19 سنة 1897 "اللجنة الشتوية الجزائرية" حيث حددت مهامها في ترويج ،وترقية المقصد السياحي الجزائري، وبفضل الدور الترقوي والإشهاري الذي لعبته هذه اللجنة، سجل قدوم عدة قوافل سياحية إلى مختلف المدن والمناطق السياحية الجزائرية لاسيما الجزائر العاصمة وبسكرة .

هذا إلى جانب إنشاء "نقابة المبادرات السياحية (Syndicat des Initiatives du Tourisme) لمدينة وهران سنة 1914 تبعتها نقابة قسنطينة سنة 1916 ونقابات أخرى موزعة عبر التراب الوطني لاسيما على مستوى المدن العتيقة والقرى الصحراوية ذات الطابع السياحي ، ثم تلتلها عدة نقابات و مبادرات خاصة بالفنادق و الديوان الوطني للنشاط الاقتصادي والسياحي منذ 1919 إلى غاية 1931، و استمر نشاطهم حتى غداة الاستقلال .

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن عدد الأجانب الذين زاروا الجزائر لأغراض سياحة قد بلغ سنة 1950 حوالي 150.000 سائح ، و تراجع عددهم سنة 1954 ،نظرا لإندلاع الثورة التحريرية المجيدة .[2]

2- وضعية السياحة منذ الاستقلال إلى غاية 1966 :

ورثت الجزائر بعد الإستقلال ، هيكلة سياحية مرتكزة أساسا على السياحة الساحلية، والسياحة العمرانية وذلك لتلبية إحتياجات الزبائن الأجانب ، و كذلك لتتماشى مع طبيعة المنتوجات والإستعمارية التي تجلب رجال الأعمال للحصول على صفقات و القيام في نفس الوقت بالسياحة، كانت السياسة السياحية آنذاك مبنية على الإرث الإستعماري.

حيث لم يتم إدراج القطاع السياحي غداة الاستقلال ضمن أولويات و اهتمامات الدولة ، وقد اقتصرت المهام في إحصاء و تسيير التراث السياحي الموروث عن الاستعمار.

1-Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU-ENAI, Année 1988, Page47.

2-Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU-ENAI,1998, p48.

جدول رقم 04: القدرات السياحية التي ورثتها الجزائر عن فرنسا :

المنتوج السياحي	حضري	صحراوي	ساحلي	جبلي	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5222
النسبة المئوية	%40	%8	%50	%02	%100

Source -Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU-ENAI,1998, p48.

و عليه فقد تميزت هذه الفترة بما يلي [1] :

- خلق مناطق التوسع السياحي .

- جمع المعلومات .

- حماية الموروث السياحي .

- إنشاء لجنة تسيير (إدارة) الفنادق و المطاعم .

- إنشاء الديوان الوطني للسياحة في 1962 و الذي يهتم بإدارة و تسيير العقار السياحي ،وترقية المنتوج السياحي في السوق العالمية .

إلى غاية سنة 1966 ، أين قررت السلطات العليا للبلاد ، في هذه السنة التكفل الفعلي بهذا القطاع وجعله يساهم في الإقتصاد الوطني حيث أصدرت قانون يتعلق بالمناطق والمواقع السياحية [2] .

سنة 1966 تعتبر سنة تاريخية للسياحة في الجزائر ، كونها شهدت تأسيس أول وزارة للسياحة ، و التي قامت بإصدار أول وثيقة مُتعلقة بالسياحة و المعروفة بالميثاق الوطني[3]،قد أسست هذه الوثيقة السياحية النشاط السياحي على المدى البعيد و أولت له أهمية كبيرة ، ضبطت له ثلاثة أهداف و المتمثلة في :

- جلب العملة الصعبة .

- خلق مناصب الشغل.

1- الدكتور فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة ، بين النظرية و التطبيق،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ،2015 .

2-الأمر رقم 62-66 المؤرخ في 26 مارس 1966 ، المتعلق بالمناطق و المواقع السياحية .

3-ministère du tourisme : la charte du tourisme,anné 1966,p 03 .

- إدخال البلد في السوق العالمية للسياحة .

و من أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت هذه الوثيقة إستراتيجية تمثلت في :

- تركيز الإستثمارات السياحية و الوحدات الإنتاجية من نوع المركبات السياحية من النوع الرفيع على طبقة من السياح الأجانب ذوي القدرة الشرائية المرتفعة .

- وضع نظام للتكوين في مجال السياحة و الفندقة .

- تعتبر السياحة منتوج موجه للتصدير و توجيه المردودية للتنمية الوطنية [1]

كما تعتبر الوثيقة (الميثاق الوطني) مصدرا أساسيا للتنمية و إنجاز المشاريع الإستثمارية المقدمة من المخططات التنموية الوطنية الثلاثة ، و تتمثل هذه المشاريع فيما يلي :

- الحصول على موارد مالية بالعملة الصعبة ،إنشاء هياكل إستقبال يسمح إستغلالها بالتعرف على الوطن و قيمه و تقاليده، المساهمة في التوازن الجهوي و في تثبيث السكان المحليين لاسيما أولئك الذين يقطنون في المناطق النائية و التي تتمتع بثروات هائلة و غير مستغلة ،خلق مناصب شغل وإدماج الجزائر في الأسواق السياحية الدولية ،و فيما يخص الانجازات فقد تجسدت هذه السياسة ببناء مرافق سياحية لفائدة زبائن أجانب معينين .[2]

3- السياسة السياحية خلال الفترة الممتدة مابين 1967 - 1980 :

تواصلت بهذه الفترة البرامج المسطرة و الناتجة عن ميثاق السياحة 1966 ،وفعلا بالسنة الموالية 1967 وضعت الجهات الوصية ، تصورا هاما خاص بإعداد سياسة تنموية طويلة المدى لتنمية هذا القطاع ،و لكنها كانت مبنية على تدخل الدولة في الاستثمار و التسيير الإداري الممركز مع تسجيل غياب شبه كلي للقطاع الخاص ،في ميدان التنمية السياحية.

وقد شهدت الفترة الممتدة من 1967 إلى 1980 ، العديد من الاستثمارات يمكن التعرف عليها من خلال المخططات التنموية التي سطرتها السلطات العمومية [3].

1- أحمد لشهب ،السياسة السياحية في الجزائر من 1962 -1982 ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،1987،ص 28.

2- مشروع التقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي ، الدورة السادسة عشرة ، نوفمبر 2000، ص 09 .

3-صالح موهوب ، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و إقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجيستير ، فرع التسيير، جامعة الجزائر ،2007،ص69.

أ- المخطط الثلاثي 1967- 1969 :

من بين الأهداف التي سطرت بهذه الفترة و المتعلقة بالتنمية السياحية هي إنجاز وبلوغ 11.690 سرير فندقي موجه بصفة خاصة للسياحة الشاطئية و الصحراوية، وقد رصدت الدولة، قصد تحقيق هذا البرنامج غلافا ماليا قدر ب 270 مليون دينار جزائري[1] .

في نهاية هذا المخطط ، كانت حصيلة الانجازات بعيدة جدا عن الأهداف المرسومة إذ تم تحقيق و أنجز 2.736 سرير فقط بتكلفة مالية قدرت ب 133 مليون دينار جزائري ، إضافة إلى إحصاء 20 منبع حيوي و إنجاز الدراسات العامة قصد تحديد مناطق التوسع السياحي ، أما بشأن الأقطاب السياحية التي تمت برمجتها بصفة أولية في مجال التطوير السياحي ، فقد تم اختيار كل من الجزائر العاصمة و بجاية بالوسط ، عنابة والطارف بشرق البلاد و شاطئ الأندلسيات بالغرب – وهران – .

وحسب توزيع الاستثمارات بمختلف القطاعات بهذا المخطط فقد خصص لقطاع السياحة

ميزانية قدرها : 282 مليون دينار جزائري لتمثل 02.54% , مقارنة بقطاع الصناعة ،

الذي احتل الصدارة آنذاك بميزانية قدرت : 5400 مليون دينار جزائري تمثل 48.74%

و احتلت بعدها الزراعة المرتبة الثانية بميزانيتها التي قدرت ب : 1869 مليون دينار

جزائري ،لتمثل ماقدره 16.87%، أما التكوين فكانت ميزانيته ضعيفة جدا قدرت ب:

127 مليون دج ، و مانسبته 1.14% ، وهي نسبة ضئيلة جدا .[2]

1-ministère de la culture et du tourisme,l'avenir de l'industrie touristique :propositions pour un projet de développement a longue terme ,Mai 1986 ,p 03.

2- الجمهورية الجزائرية ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، إنشاء المخطط الثلاثي ، 1967-1969 .

نلاحظ بالجدول أدناه ، أن حصة الأسد كانت للمحطات الشاطئية من خلال برمجة 6766 و قد تم إنجاز 2406 سريرو قد شكلت عجزا بعدد الأسرة ، و تليها المحطات المعدنية التي برمج لها 2841 ، لكن لم ينجز ولا سرير، و هي تندرج ضمن السياحة العلاجية أو الصحية ،وقد شكلت عجزا و تأتي في المرتبة الثالثة المحطات الصحرواية فبرمج لها 1881 سرير لكن للأسف لم ينجز غير 286 سرير ، مما شكل عجزا بعدد الأسرة قدره 1532 ،ثم تليها المحطات الحضرية ، وهذا ما يجعل السياح و المواطن الجزائري يبحث عن مكان آخر لقضاء عطلته .

وهذا الضعف في الانجاز نجم عن محدودية أجهزة الدراسات وطاقات الإنجاز المتوفرة ، وربما يرجع ذلك أيضا إلى قلة مكاتب الدراسات المتوفرة آنذاك سواء في القطاع الخاص أم العام ، وغياب التجربة في مجال بناء الهياكل الفندقية وكذلك نقص الاهتمام بالقطاع السياحي ، كون الدولة قد ركزت إهتماماتها على قطاعات أخرى أكثر إستراتيجية كالصناعة و الصحة و الفلاحة ، عدم السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في التنمية السياحية عن طريق فتح المجال أمام المستثمرين الخواص . [1]

جدول رقم 05: توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المحطات خلال المخطط الثلاثي 1967-1969

الأنواع المقدرة	عدد الأسرة المبرمجة	عدد الأسرة التي أنجزت	العجز في عدد الأسرة
المحطات الشاطئية	6766	2406	4360
المحطات الحضرية	1650	254	1396
المحطات الصحرواية	1881	286	1532
المحطات المعدنية	2841	0	2841
المجموع	13081	2946	10135

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 1970

1-صالح موهوب ، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و إقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجيستير ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

ب – المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) :

قامت الوزارة الوصية بتسطير برنامج وأهداف من أجل بلوغ 14.840 سرير[1] جديد ، بغية تغطية العجز الذي سجل سابقا بالأخص كما ذكرنا في السياحة العلاجية و كذلك بالجنوب وغيرها من المناطق السياحية التي كانت تشكو عجزا بالأسرة و الإقامة للسياح و الوافدين، وحسب توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال فترة المخطط الرباعي الأول ، تحصلت الصناعة على حصة الأسد بميزانية قدرت ب : 12400 مليون دينار جزائري ، ما نسبته 44.71 بالمئة ، و يليها قطاع الزراعة بميزانية قدرت ب : 4140 مليون دينار جزائري،ما نسبته 14.93 بالمئة ،أما قطاع التربية فخصصت له ميزانية2718 أي مانسبته 80 بالمئة ،و إن تحدثنا عن السياحة و التي هي موضوع دراستنا فقد خصص لهذا القطاع ،آنذاك 700 مليون دينار جزائري، أي مانسبته 2.52 بالمئة ،و يليها قطاع التكوين ب 585 مليون دينار جزائري ، مانسبته 2.11 بالمئة وهذا ضئيل جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى .[2] وفي نهاية المخطط الرباعي الأول ، لم يتم إنجاز سوى 9220 سرير ، لتصل بهذا الرقم القدرة الاستيعابية للايواء السياحي المنجزة خلال المخططين إلى 11.956 سرير[3] ، و هذا ما يفسر أن التوقعات و الأهداف المُسطرة لم تطبق على أرضية الميدان بسبب عدة عقبات ، وعدة ثغرات في الإحصاء السياحي ، لكن رغم كل ذلك يمكننا القول أنها تقدمت بعض الشيء و تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب إن قارناها بذات الفترة .

جدول رقم 06 : عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول،حسب نوع المنتج السياحي :

الوحدة: سرير

نوع المنتج	الشاطئي	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات ، (1974) .

1-ministère de la culture et du tourisme,l'avenir de l'industrie touristique :propositions pour un projet de développement a longue terme , Mai 1986 ,p 03.

2 - الجمهورية الجزائرية ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الأول ،(1970- 1973).

3- صالح موهوب ، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و إقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجيستير ، مرجع سبق ذكره ، ص72 .

وحسب ما يظهره الجدول فإن حصة الأسد تتوجه للمناطق الساحلية أي الأسرة الشاطئية ،ثم تليها الصحراوية و قد لاحظنا هنا أن الدولة قد أعطت أولوية لتلك المناطق فضلا عن تخصيص 300 سرير في مجال الحمامات المعدنية و التي لم تنجز في المخطط الثلاثي سابقا.

ت - المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) :

شهدت هذه الفترة مواصلة المشاريع غير المنجزة ومتابعة الأهداف التي سطرت، بالأخص ما يتعلق بتوفير الأسرة ،من خلال إنشاء منشآت إضافية وكان هدفهم رفع طاقات الإيواء إلى50.000 سرير[1] ،و إن تحدثنا عن توزيع الميزانيات على مختلف القطاعات فبهذه الفترة حدث تغيير في بعض القطاعات لكن بقي قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى ، حيث خصصت له ميزانية قدرت ب : 48000 مليون دينار جزائري ،ما نسبته 43.53 بالمئة ، يليها قطاع البنية الاقتصادية الذي تم استحداثه في تلك الفترة و قدرت ميزانيته ب : 15500 مليون دينار جزائري ،ما نسبته 14.1 بالمئة ، ثم يليه قطاع الشؤون الاجتماعية وخصصت له ميزانية قدرت ب : 14610 مليون دينار جزائري و ما نسبته 13.3 بالمئة ،ثم قطاع الزراعة الذي بدأ يتراجع حيث خصصت له ميزانية قدرت ب : 12005 ما نسبته 10.9 ،والسياحة تراجعت حيث قدرت ميزانيتها ب : 1500 مليون دينار جزائري و تمثل نسبتها

1.4بالمئة ،وهذا ضئيل جدا ، أما قطاع التربية و التكوين فقد خصصت له ميزانية قدرت ب : 9947 مليون دينار جزائري ، ما يقابله 9.0 بالمئة .[2]

جدول رقم 07: عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الثاني ،حسب نوع المنتج السياحي :

الوحدة : سرير

المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	3400	800	2620	300	1700	8820

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات .

1-ministère de la culture et du tourisme,l'avenir de l'industrie touris-

tique :propositions pour un projet de développement a longue terme ,Mai 1986 ,p 03.

2- الجمهورية الجزائرية ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الثاني ،(1974- 1977).

نلاحظ في هذا الجدول أن حصة الأسد دائما موجهة إلى عدد الأسرة في المناطق أو السياحة الشاطئية ب 3400 سرير و تليها الحضري ب 2620 ثم المعدني و الذي تقدم مقارنة بالمخططات السابقة و بلغ 1700 سرير لكن لم يصل إلى عدد الأسرة المبرمجة ، أما العدد الإجمالي لعدد الأسرة فقد بلغ 8820 سرير ،و يبقى ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة كتونس .

النتائج المحققة في الفترة الممتدة مابين 1967 – 1979 :

حيث تم إنجاز العديد من الهياكل و المرافق الأساسية من أجل توفير طاقات إيواء لاستقبال السياح الأجانب السياحة الخارجية ، وكذلك المواطنين السياحة الداخلية مابين الولايات ، إلى جانب تطور حركية الاستثمارات ، وتوفير مناصب الشغل [1].

أنواع السياحة	عدد الأسرة	النسبة المئوية
الشاطئية	10026	52.61
الحضرية	2108	11.06
الصحراوية	2462	12.92
المناخية	560	02.93
المعدنية	2252	11.81
المخيمات و النوادي	1650	08.66
المجموع	19058	100

المصدر : كواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية ،حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه ص 146 .

كما ذكرنا سابقا تبقى السياحة الشاطئية تمثل الأغلبية في حصة عدد الأسرة ،ب 10026 سرير ، تليها السياحة الصحرواية التي تستقطب السياح الأجانب ب 2462 سرير ، و في المرتبة الثالثة السياحة العلاجية (المعدنية) ب 2252 ، و بعدها تأتي السياحة الخاصة بالمناطق الحضرية وسط المدينة ، ب 2108 سرير ، و بالمقابل تبقى حصة السياحة المناخية هي التي تمثل الحصة الأقل ب 560 سرير فقط .

1- كواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية ،حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية 2004 ، ص 144 .

تميزت الفترة الممتدة مابين 1967 إلى 1978 بإعداد ثلاثة مخططات خاصة بالتنمية :

1- المخطط الثلاثي 1967 -1969 .

2- المخطط الرباعي الأول 1970 -1973 .

3- المخطط الرباعي الثاني 1974 -1977 .

ومن خلال هذه الفترة و التي ذكرناها سابقا و بالتفصيل ، تطور مفهوم مكانة السياحة في التنمية ، و قد تجسد الإختيار الأول و المتعلق بتنمية السياحة الدولية و المنصوص عليه في ميثاق السياحة و الذي تم إعادة إدراجه في مخططي التنمية الأول و الثاني في إنجاز هياكل سياحية ذات المستوى الرفيع ، و في هذا الإطار تم إنجاز المركبات السياحية في كل من موريتي زرالدة ، و سيدي فرج ، و الأندلسيات ب (وهران) ، وتحقق ذلك بفضل المساعدة التقنية الأجنبية ، وقد قامت الاتجاهات الجديدة التي ظهرت في المخطط الرباعي الثاني و التي كانت لصالح السياحة الداخلية ، بتكييف مهام تلك المركبات السياحية وحولتها إلى سياحة إجتماعية ، حيث أصبحت تلك المراكز أماكن خاصة بالإقامات و الإستقرار . [1]

و عندما مرت مرحلة المخطط الرباعي الثاني قررت الدولة تخصيص سنتي 1978 -1979 ، إلى إستكمال ما تبقى من مشاريع مسطرة في المخططات السابقة .

1- مشروع التقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي، الدورة السادسة عشرة، نوفمبر 2000، ص26.

ث – المخطط الخماسي الأول (1980 –1984) :

شهدت هذه الفترة العديد من الانجازات و تكملة المشاريع حيث خصصت لها ميزانية قدرت ب : 3400 مليون دينار جزائري ، وهي خاصة بالعمليات المنجزة و الجديدة ، و تضمن هذا المخطط عمليات رئيسية تم حصرها في أربع نقاط :

- برمجة مشاريع خاصة بالفندقة الحضرية ، بسبب زيادة الطلب على وسط المدينة التي شهدت حركية واسعة إثر التطور الاقتصادي و تنظيم اللقاءات و الملتقيات .

- توسيع الفندقة الصحرواية و تحسينها بغية إستقبال السياح الأجانب الذين يفضلون زيارة الجنوب .

- توسيع الحمامات المعدنية الموجهة للسياحة الاجتماعية و ذات الطابع الصحي أو الإستشفائي.

-تهيئة مناطق التوسع السياحي و اعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين كأنماط يمكن إستثمارها في المشاريع المستقبلية (الجماعات المحلية ، القطاع الخاص).

و يلاحظ أنه في نهاية الفترة لم يتم إنجاز أي مشروع بسبب أزمة 1980 .[1]

جدول رقم 08 : توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال الفترة 1980 -1984

نوع المنتج	شاطئ	صحراوي	معدني	مناخي	حضري	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	32	40	89
عدد الأسرة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	16550

المصدر : الجمهورية الجزائرية ، الديوان الوطني للسياحة ، إحصائيات (1985) .

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، نوفمبر 2000 ، ص 38-39.

يبدو واضحا من خلال الجدول أن السياحة الحضرية حققت قفزة حيث تصدرت قائمة المشاريع و عدد الأسرة ب 6900 سرير تليها السياحة الشاطئية ب 3300 سرير، ثم السياحة الصحرواية ب 2350 سرير ، و بعدها السياحة المعدنية أو العلاجية ب 1650 سرير، أما فيما يخص أكبر عدد للمشاريع فهو ينصب على الحضري و المخيمات .

ج- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

لقد منحت الجهات الوصية الأهمية الأساسية بهذا المخطط إلى السياحة الداخلية ، مع الشروع في تنفيذ برامج خاصة باستقبال السياح الأجانب .

و قد برمج لهذه الفترة إنشاء 100.000 سرير من بينها 32.000 سرير موجه للقطاع الخاص ، و نظرا لضعف الإقبال الأجنبي المسجل و الفشل الذي سجلوه ، في دخول السوق العالمية للسياحة ، و قد أرجعه الخبراء في الأساس إلى غياب إستراتيجية سياحية وطنية موجهة نحو تسويق المنتوج السياحي الجزائري ، لذلك تبنت السلطات الجزائرية توجيهات جديدة ، تمثلت في :

- تحديد المحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية.

- تحقيق الأهداف المتعلقة بترقية و بعث السياحة الوطنية .

- إنشاء شركات سياحية مختلطة .

وفيما يتعلق بالمحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية في هذه الفترة ، نلاحظ بأنه أول محور ذو طابع إقتصادي بحث ، حيث يهدف إلى الوصول إلى مليون و نصف مليون سائحا أجنبيا، و مليوني سائح جزائري و ذلك للحصول على ست مائة مليار سنتيم سنويا، ومن بين المحاور الأخرى نجد أيضا، الإرتقاء بنوعية المؤسسات الفندقية و السياحية ، وهذا ما ينص عليه القرار المؤرخ في 1 فيفري 1985 الصادر عن وزارة الثقافة ،والسياحة.[1]

هذا و قد ركز المخطط الخماسي الثاني على عدة نقاط أهمها :

- لامركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين الاقتصاديين مثل : الجماعات المحلية ، القطاع الخاص ومؤسسات عمومية أخرى .

1- خالد كواش ، أهمية السياحة في ظل التطورات الإقتصادية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2004،ص44.

- تطوير الحمامات المعدنية و المراكز المناخية .
- متابعة سياسة دراسات التهيئة السياحية بغية التوصل لمخطط وطني توجيهي شامل
- التحكم في الطلب المتنوع لشتى المنتوجات السياحية و حسب النوع .
- مضاعفة المساحات المخصصة للتخييم ، من خلال إنجاز 100 مشروع (موقع) موجه للعائلات و الشباب المهتمين بهذا النوع السياحي .[1]

و قد خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدر ب : 3500 مليون دينار جزائري ،و قد بلغت الانجازات الفندقية في نهايته 10.516 سرير فندقي ، أي نصف الأهداف المرسومة في المخطط ، أما في مجال الإنفاق المالي فقد تم صرف 1800 مليون دينار جزائري.[2]

هذا و قد شهدت الفترة الممتدة مابين 1980-1990 عدة تنظيمات هيكلية على مستوى كل من الإدارة المركزية و المصالح الخارجية و كذا المؤسسات السياحية ،و قد أدى حل الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة إلى إنشاء :

- الشركة الوطنية ألتور ، المتمركزة بتيبازة و المكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية والصحراوية .SN.ALTOUR
-الشركة الوطنية SNHU المتمركزة بالمدية و المكلفة بالفندقة الحضرية .
- الديوان الوطني للمؤتمرات و الملتقيات المتمركز بنادي الصنوبرONCC -
- الشركة الوطنية للدراسات السياحية ENET المتمركزة بمركز سيدي فرج .
- الديوان الوطني الجزائري السياحي الواقع في الجزائر و الذي انحصرت مهامه في الميدان التجاري بينما كان سابقا مكلفا بترقية كل السياسة السياحية .

لكن كل هذه الإجراءات لم تأت بنتيجة بسبب غياب النجاعة في التسيير و إرتفاع تكاليف الأجور المدفوعة للعمال مما تسبب في حدوث عجز بتلك المؤسسات .[3]

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، 2000 ، مرجع سبق ذكره ص 38- 39 .

2- بديعة بوعقلين : السياسات السياحية في الجزائر و إنعكاساتها على العرض و الطلب السياحي ، دراسة حالة ولاية تيبازة ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996/1995 ، ص 70 .

3-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مرجع سابق ص 40 .

لكن تحققت بعض النتائج في الفترة الممتدة مابين 1980 إلى غاية 1989 و المتعلقة بعدد الأسرة و المشاريع الفندقية حيث بلغت طاقات الإيواء في الجزائر 48302 سرير ، في نهاية 1989 منها 25842 تعود للقطاع العام و الباقي تابع للقطاع الخاص ، موزعة على مختلف الأنواع السياحية كما سنوضحه في الجدول الآتي :

نلاحظ بهذا الجدول أن حصة الأسد تمثل المنتج الحضري ب : 22498 سرير ، ويليه الشاطئي ب : 12296 سرير نظرا لكثرة الإقبال على هذا النوع من السياحة ، أما النسبة الضئيـــــلة والضعيفة فكانت من نصيب المنتج أو النوع المناخي ب 1030 سرير.

جدول رقم 09: توزيع طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة 1980-1989 :

الوحدة : سرير

المنتج /القطاع	العمومي	الخاص	المجموع
شاطئي	12182	114	12296
صحراوي	3781	2250	6031
معدني	3588	1528	5116
مناخي	954	76	1030
حضري	5337	17161	22498
المجموع	25842	21129	46971

Source : Bilan du développement du secteur touristique, Ministère du tourisme (1990).

وأغلبها يمثل فنادق تقع في المناطق الحضرية بنسبة 48 بالمئة تليها ،الشاطئية بنسبة 32 بالمئة ، وأضعف نسبة كانت 1 بالمئة بالنسبة للنوع المناخي .

بتلك الفترة الزمنية كانت هناك 6 ولايات فقط تتوفر على طاقة إستقبال تفوق 2000 سرير ، (الجزائر ، عنابة، وهران، تلمسان، الواد ، عين تموشنت).[1]

لكن نسبة كبيرة من الأسرة في الفنادق لا تتوافق مع المعايير الدولية وهذا ما يجعل نسبة السياح تتراجع وتتوجه إلى الدول المُجاورة .

- وقد شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2000 فترة إنتقالية ، حيث إنتقلت السياحة في الجزائر إلى إقتصاد السوق ، وقد تميزت بداية تلك المرحلة بظهور الإطار القانوني الضروري و المتعلق بتطوير الاستثمارات الخاصة ،و لكن بالمقابل تدهور الوضع الأمني " العشرية السوداء " ، تسبب في ضعف تلك الإجراءات و تأثرت بذلك مؤشرات نشاط السياحة ، و انعكس ذلك في توافد السياح كما ذكرنا سابقا ، و يظهر أيضا بميزان المدفوعات و الإيرادات و غيرها .

وحسب المعطيات التي قدمتها الشركة القابضة العمومية كيمياء صيدلة وخدمات التي ينتمي إليها القطاع أبرزت أن السداسي الأول من سنة 2000 شهد رقم أعمال السياحة إرتفاعا محسوسا حيث بلغ 3622.1 دينار جزائري ، أي ما يعادل إرتفاع نسبته 26 بالمئة مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 ، كما أن القيمة المضافة إزدادت بنسبة 31 بالمئة ، إن النمو المسجل رافقه بطبيعة الحال إرتفاع في مناصب الشغل ،حيث إنتقل من 11298 في السداسي الأول من 1999 إلى 12514 في السداسي الأول 2000 ، وهذا ما يؤكد أثر توافد السياح على الدائرة الاجتماعية على المدى القصير، وآثار هذا التحسن إنعكست بالدرجة الأولى على سياحة الأعمال.[2]

1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025)، الكتاب 01 ،تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ، الجزائر ،2008، ص73

2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، نوفمبر 2000 ، ص 46-47 .

ولم تتكفل السلطات العمومية بحل المشاكل الناجمة عن العشرية السوداء و إنعكاساتها السلبية سواء المتعلقة بأزمة السكن أو بفرص الاستثمار الجديدة أو تلك المتعلقة بتحسين المنشآت القاعدية التي تم تحويلها عن طابعها السياحي لتُصبح مناطق للإقامة ،إلا بحلول سنة 1999 ، وتم ذلك بفضل إصدار القانون رقم 99-01 الصادر في جانفي 1999 ، و بالفعل نجد بالمادتين 7 و 10 ينظم عقد الفندقة و الذي فيما بعد مُشكل تطبيقه على أرض الميدان و الذي !يمنع الزبون بالإقامة الدائمة بالفندق ، و لكن ظهر [1]. لايزال قائما إلى حد الساعة

و شهدت الفنادق هي الأخرى تطورا باستثناء فنادق الدرجة الأولى و الدرجة السادسة ، وعرفت ثلاث مراحل خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2009 :

المرحلة الأولى : إمتدت من 1990 إلى غاية سنة 2001 ،وقد تميزت بالإرتفاع المستمر في عدد الفنادق.

المرحلة الثانية : امتدت من سنة 2002 إلى غاية سنة 2006 ،و ما ميزها هو إنخفاض عدد الفنادق من الدرجة الثانية و الثالثة و الرابعة و الخامسة إلى أدنى مستوى لها ، و يعود السبب في ذلك كون تلك الفترة شهدت تطبيق القوانين الصادرة سنة 2000 و المتعلقة باعتماد معايير جديدة لتصنيف المؤسسات السياحية ،و قد أدى ذلك إلى إعادة تصنيف العديد من الفنادق التي لا تتوفر على الشروط ، وتم إنزال درجتها ، وأصبحت بعد ذلك من الفنادق ذات الدرجة السادسة ، وهو ما يفسر إرتفاعها المستمر حسب الإحصائيات التي اطلعنا عليها بوزارة السياحة .[2]

و قد جاء في البرنامج الحكومي الصادر بجانفي عام 2000 في جزئه الثالث المُخصص لإعادة تنظيم الإقتصاد و إنعاشه ، و الذي يهدف إلى ترقية الصناعة السياحية ، في إطار تطوير القطاع الخاص ، عن طريق :

- تهيئة مناطق التوسع السياحي باعتبارها وسيلة لتشجيع الإستثمار .

- وضع إجراءات تحفيزية لتجديد الحظيرة الحالية للفنادق و تعبئة الإستثمار الوطني ،والأجنبي في هذا الميدان .

- ترقية المنتوج السياحي باعتباره مصدرا للدخل الوطني الإضافي و الذي من شأنه أن يساهم في تحسين صورة البلاد في الخارج .

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

2- أ.ميلود زنكري ، المؤسسة السياحية ، الفصل الثالث ، من الكتاب الجماعي المعنون: السياحة و التنمية السياحية ، دار النشر جيطلي ، 2014 ، ص 188.

- تشجيع الصناعة التقليدية و حمايتها باعتبارها جزءا من تراث الأمة و ثقافتها .

وفي البرنامج الحكومي الخاص بشهر سبتمبر 2000 قد تم تناول تطوير السياحة من الجانب القطاعي و ليس فقط من جانب تطوير القطاع الخاص ومن هنا يمكننا القول أن بروز صناعة سياحية حقيقية يندرج في إطار : **" سياسة سياحية قائمة على أدوات مؤسساتية وتنظيمية ،ووسائل تمويل ملائمة .."**.[1]

المرحلة الثالثة : تمتد هذه المرحلة من سنة 2007 إلى يومنا هذا ، و قد شهدت هذه المرحلة عدة تطورات إيجابية فيما يتعلق بعدد الفنادق على المستوى الوطني بمختلف أصنافها،و يعود ذلك إلى الانتهاء من إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة و دخولها حيز الاستغلال .[2]

ولكن إن تحدثنا عن التسيير و الميزانية التي خصصت لهذا القطاع حسب قانون المالية لسنة 2000 ، فقد تم تخصيص 455.8 مليون دينار لوزراة السياحة و الصناعات التقليدية ، أي مانسبته 0.023 بالمئة من الميزانية العامة ، مقابل 0.0053 سنة 1999 ، و نلاحظ أن هناك إنخفاض نسبي مقارنة بالسنتين الماضيتين ، حيث كان القطاع يمثل على التوالي 0.04 ،و0.05 بالمئة من الميزانية العامة ، و هنا يمكن التناقض مابين الإرادة الرامية إلى تطوير ،وترقية القطاع ، وهنا يكمن الإشكال كون الدولة تخصص ميزانية جد ضئيلة لقطاع نابض وذي أهمية قصوى من حيث توفير مناصب الشغل و جلب العملة الصعبة و تهيئة الإقليم.[3]

وفي ظل كل هذه التناقضات و المناخ السياحي الغير ملائم لترقية هذا القطاع اجتمعت الحكومة بالجهات المعنية ومختلف الفاعلين و المتعاملين في السياحة : مستثمرون ، مرقون،أصحاب الوكالات السياحية ، مرشدون ، ناقلون، مقدمو خدمات ، فندقيون، أصحاب المطاعم ، دواوين السياحة ، الحركات الجمعوية ، المجموعات المحلية وفتحت معهم باب النقاش على المستوى الوطني،وتم عقد إجتماعات محلية وجهوية نتج عنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المعتمد لغاية 2025 وتم تدوينه بجانفي 2008 .

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 55-56.

2- أ.ميلود زنكري ، المؤسسة السياحية ، الفصل الثالث، مرجع سبق ذكره ص 188 .

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص 56.

وقد طبعته الوزارة في ستة كتب مُعنونة كالآتي :

الكتاب الأول : تشخيص السياحة الجزائرية .

الكتاب الثاني : الحركيات الخمس و برامج العمل السياحي ذات الأولوية " المخطط الإستراتيجي " .

الكتاب الثالث : أقطاب السياحة للإمتياز (pot)، والقرى السياحية للإمتياز(vte).

الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية : المخطط العملياتي .

الكتاب الخامس : المشاريع السياحية ذات الأولوية .

الكتاب السادس : الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية .[1]

و بحكم أن السياحة صناعة ذات عائد إستثماري بطيء ، فإن عملية تحسين ربحها الداخلي ، كهدف للشريك ، للمرقي و المطور تتطلب دعم و مرافقة من الدولة و هذا هو دور مخطط تمويل السياحة الذي اعتمدته السلطات المعنية ، و الذي يهدف إلى :

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة ،

- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الذوبان ،

- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب ،

- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية ،

- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية ، و بخاصة الإستثمار في إطاربنك الاستثمار (قيد الدراسة على مستوى الحكومة).[2]

1- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025)، الكتاب 1 تشخيص السياحة الجزائرية ، الجزائر جانفي 2008 ، ص 5 .

2- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025)، الكتاب 2 المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة و برامج الأعمال ذات الأولوية ، الجزائر جانفي 2008 ، ص 57-60

يؤكد التشريع الجزائري إرادة الدولة في حماية البيئة وتحسين إطار الحياة، وخاصة تثمين وديمومة الرأسمال الطبيعي والثقافي.

وتندرج السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا الخط السياسي المستقيم وتستند قبل كل شيء على تثمين المناطق والأقاليم بالاعتماد على مؤهلاتها، وعلى أنشطتها مع تجنيد الفاعلين الذين يعيشون عليها، وتستهدف السياسة السياحية الجديدة تحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

1- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
2- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات الصناعة، التشغيل).
3- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ومن خلال ما ذكر يمكننا القول بأن السياحة أولوية وطنية للدولة ،و لم تعد السياحة خيارا، بل أصبحت ضرورة، إذ تشكل موردا بديلا للمحروقات بصفتها مصدرا ناضبا خلال هذا القرن.

ويفرض علينا الوعي الوطني برهان التنمية السِياحية كموجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب القطاعات الأخرى المنتجة (الصناعة، الفلاحة)، مع ضرورة مد الدولة بإطار إستراتيجي مرجعي، وبنظرة واضحة نحو آفاق 2025 بالاعتماد على أهداف رقمية وواضحة، ذلك هو موضوع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية «SDAT 2025» ، بصفته عنصرا من المخـطط الوطـــني للتهيئة الإقليمية ، الذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01. 02 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة،[1] و قد تم تمديد هذا المخطط إلى غاية 2030 لتحقيق كل الأهـــداف المرجوة على المدى القريب والمتوسط و البعيد ، مع التركيز على القطاعات الأخرى التي لها علاقة بالسياحة و التنمية المستدامة ، كالتعليم و الصحة و البيئة و النقل و الصناعة و الفلاحة والتكنلوجيات الحديثة و الإعلام الذي يساهم هو الآخر في رفع درجة الوعي لدى المواطن .

والذي تساهم به أيضا الوكالة الوطنية لتنمية السياحة التي انشئت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998 ، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ماليا و تعد أداة أساسية مختصصة و مسؤولة عن تسيير العقار السياحي و تنميته .

1- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025)، الكتاب 1 تشخيص السياحة الجزائرية،مرجع سبق ذكره ص6.

مســـعى إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025"SDAT":

لقد اعتمد إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 على تشخيص مُعمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية و الجهوية و الوطنية وحتى الدولية منها ، و قد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى للسياحة ، إشكالياتها المطروحة و إتجاهاتها على الصعيدين الوطني و الدولـــــــــي ، ويتم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 على خمس مراحل و هي :

- المرحلة الأولى : حصيلة ، تشخيص،الإتجاهات العالمية، الإشكاليات و الرهانات .

- المرحلة الثانية : تحديد التوجيهات الإستراتيجية .

- المرحلة الثالثة : تحديد الخطوط التوجيهية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " الحركات الخمسة" .

- المرحلة الرابعة : برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2015/2008):مخطط التهيئة السياحية .

- المرحلة الخامسة : تحديد إستراتيجية الإنجاز و المتابعة .[1]

أجندة تنفيض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 :

1- وضع هيكل القيادة : يتعلق الأمر بالمرحلة الأولى من المسار و يتم تعيين مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام و المكلفيين المحللين .

2- المرحلة الثانية : تنظيم ورشات عمل خاصة بكل مشروع .

3- تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي .

4- إنطلاق المرحلة ماقبل العملية للمخطط ، يتم من خلالها الشروع في الدراسات والمتابعة.

1- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025)، الكتاب04مرجع سبق ذكره ، ص 31

وبهذا الخصوص تم برمجة عد لقاءات و جلسات وطنية خاصة بالتنمية السياحية لآفاق 2025 كان ذلك مع نهاية سنة 2007 و في الثلاثي الأول من سنة 2008 تحت عنوان : " إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، من أجل تحويل الجزائر إلى بلد سياحي و تنظم على مرحلتين :

أ- جلسات جهوية في الأقطاب السياحية للإمتياز : عنابة ، وهران " محل الدراسة الخاصة برسالتنا " ، الجزائر العاصمة و بسكرة .

ب- جلسات وطنية بالجزائر العاصمة .

5- إطلاق أول الورشات و المفاوضات .

6- وضع إستراتيجية للترقية و الإتصال .

7- إطلاق مخطط نوعية السياحة (PQT) .

8- تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 .[1]

و سيتواصل هذا المخطط إلى غاية سنة 2030 حيث ترتكز إستراتيجيته على خمسة أهداف كبرى :

1- جعل السياحة عاملا محركا للتنمية الاقتصادية .

2- الدفع التدريجي للقطاعات الإقتصادية الأخرى (الفلاحة،البناء،الأشغال العمومية،الصناعة،الصناعات التقليدية و الخدمات).

3- دمج ترقية السياحة مع البيئة .

4- ترقية التراث التاريخي الثقافي و الديني .

5- تحسين صورة الجزائر و ترقيتها الدائمة .

1- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025)، الكتاب04 مرجع سابق، ص 32-35 .

و يرتكز أيضا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 على خمس ديناميكيات أساسية :

الديناميكية رقم 1: خطة وجهة الجزائر .

الديناميكية رقم 2: الأقطاب السياحية ذات الإمتياز .

الديناميكية رقم 4: خطة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص .

الديناميكية رقم 5: خطة تمويل السياحة .[1]

1- منشورات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية الخاصة بالوكالة الوطنية للتنمية السياحية .

القوانين و المراسيم الخاصة بالسياحة و حماية البيئة و التنمية المُستدامة :

لقد حاولنا جمع بعض القوانين و المراسيم التي لها علاقة بالبيئة و السياحة و التنمية المستدامة ،ومن خلال إضطلاعنا عليها تبين لنا ان إهتمام السلطة التنفيذية و الدولة بحماية البيئة قد سبق القوانين الخاصة بالسياحة ، وكان ذلك منذ بداية الثمانينيات ، كما شهدت الجزائر إنشاء العديد من المراكز و المنشآت لتأطير التنمية المستدامة و حماية البيئة مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المعهد الوطني للتعليم البيئي ومركز ردم وفرز النفايات ، هذا إلى جانب توقيع بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وغيرها .

لكن يبقى لدينا مشكل نجاعة و طرق تنفيذ هذه القوانين و المراسيم و العمل بما جاء فيها و تطبيقه بالميدان.

1 - القوانين :

*القانون رقم 83-03 المؤرخ 5 فبراير 1983 بشأن حماية البيئة،الجريدة الرسمية،العدد 06 .

*قانون رقم 99-01 مؤرخ في 19رمضان عام 1419هـ ،الموافق ل 06 يناير سنة 1999 ، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة (الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة 10 يناير 1999) .

*قانون رقم 99-06 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419هـ ، الموافق ل 4 أفريل 1999 ، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار .(الجريدة الرسمية رقم 24 المؤرخة 7 أفريل 1999 ص 11).

*قانون رقم 01-20 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتخطيط والتنمية المستدامة للإقليم،الجريدة الرسمية،العدد 77.

*قانون رقم 01-19 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها،الجريدة الرسمية،العدد 77.

*قانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 هـ، الموافق ل 05 فبراير 2002 ، يتعلق بحماية الساحل و تثمينه (الجريدة الرسمية رقم 10 المؤرخة 12 فبراير 2002).

*القانون رقم 02-08 المؤرخ 08 ماي 2002 بشأن شروط إنشاء مدن جديدة وتطويرها،الجريدة الرسمية،العدد 34.

*قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 17 فبراير سنة 2003 ، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة (الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة 19 فبراير 2003 ص 2).

*قانون رقم 03-02 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل17 فبراير سنة 2003 ، يحدد القواعد العامة للإستعمال و الاستغلال السياحيين للشواطئ . (الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة 19 فبراير 2003 ص 2).

*قانون رقم 03-03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل17 فبراير سنة 2003،يتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية . (الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة 19 فبراير 2003 ص 2).

*القانون رقم 03-10 المؤرخ 19 جويلية 2003 بشأن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة،الجريدة الرسمية،العدد 43.

*وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، قانون رقم 04-03 ممضي في 23 جوان 2004 ، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة .(الجريدة الرسمية رقم 41 مؤرخة في 27جوان 2004 ، ص 66).

2- المراسيم :

*المرسوم رقم 84-378 المؤرخ 15 ديسمبر 1984 بشأن شروط تنظيف وإزالة ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة،الجريدة الرسمية،العدد66 .

*المرسوم رقم 88-227 المؤرخ 5 نوفمبر 1988 بشأن صلاحيات هيئات وفريق عمل مفتشي حماية البيئة وتنظيمها،الجريدة الرسمية،العدد 46.

*مرسوم رقم 88- 232 مؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1409هـ الموافق ل 05 نوفمبر سنة 1988 يتضمن الإعلان عن مناطق التوسع السياحي ، منها ولاية وهران (الجريدة الرسمية رقم 51 المؤرخة 14 ديسمبر 1988 ص 1682 و 1683).

*المرسوم التنفيذي رقم 96-59 المؤرخ 27 يناير 1996 بشأن مهام المفتشية العامة للبيئة،الجريدة الرسمية،العدد 7.

*المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ 27 يناير 1996 بشأن إنشاء هيئة التفتيش البيئي للولاية،الجريدة الرسمية،العدد 7.

*مرسوم تنفيذي رقم 2000-47 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420هـ الموافق 01 مارس 2000،يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لإعتماد وكالات السياحة و الأسفار و سيرها ،(الجريدة الرسمية رقم 10 المؤرخة 05 مارس 2000 ص 7).

*مرسوم تنفيذي رقم 2000- 130 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق 11 جوان سنة، 2000 ، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب و شروط ذلك ، (الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة 18 جوان 2000 ص03) .

وهناك العديد من المواد التي تفرعت من هذا المرسوم من أجل توضيح طريقة تصنيف المنشآت السياحية ، حسب الرتب أو الدرجات (إبتداءا من دون نجمة إلى غاية 5 نجوم).

فضلا عن ذكر الشروط العامة للفنادق أو المعايير المطلوبة بالغرف ، و قرى العطل ، و بالإقامات السياحية و المخيمات ، و النزل (الموتيلات) أو المحطات ، و بالاضافة إلى معايير تصنيف النزل الريفية ، حسب كل درجة من مساحة إجمالية إلى التأثيث و المطعم و قاعة المحاضرات و المصاعد والتدفئة والتبريد (التهوية) ، و المراحيض و مرآب للسيارات وغيرها [1].

*مرسوم تنفيذي رقم 2000- 133 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق 11 جوان سنة 2000، يحدد شروط إعداد المذكرة الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الفندقية وكيفيات ذلك (الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة 18 جوان 2000 ص 48) .

*المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ 03 أفريل 2002 بشأن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة،الجريدة الرسمية،العدد 22.

*المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ 20ماي 2002 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل وكالة النفايات الوطنية،الجريدة الرسمية،العدد 37.

*المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ 17 أوت 2002 بشأن إنشاء المعهد الوطني للتعليم البيئي،الجريدة الرسمية،العدد 56 .

*المرسوم التنفيذي رقم 02-372 من 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002 بشأن نفايات التغليف،الجريدة الرسمية،العدد 74.

*المرسوم التنفيذي رقم 03-493 المؤرخ 17 ديسمبر 2003 الذي يعدل ويستكمل المرسوم التنفيذي رقم 96-59 المؤرخ 27 يناير 1996 ،بإصدارالبعثات وتنظيم تشغيل المفتشية العامة للبيئة، الجريدة الرسمية،العدد 80.

*المرسوم التنفيذي رقم 03-494 المؤرخ 17 ديسمبر 2003 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 96-60 بتاريخ 27 يناير 1996 بشأن التفتيش البيئي للولاية،الجريدة الرسمية،العدد 80.

*مرسوم رئاسي رقم 04-27 الممضي في 07 فبراير 2004 ، و المتعلق بإنضمام الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية إلى الإتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي ، المعتمدة بباريس يوم 17 أكتوبر 2003 (الجريدة الرسمية رقم 9 المؤرخة في 11 فبراير 2004 ص 07).

1- للتوسع أكثر في الموضوع أنظر: الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة 18 جوان 2000 ، من ص 5 إلى غاية ص 45 .

* مرسوم تنفيذي رقم 04-81 ممضي في 14 مارس 2004 ، وزارة السياحة ، يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للسياحة ،(الجريدة الرسمية رقم 15 مؤرخة في 14 مارس 2004 ، ص 04) .

*مرسوم تنفيذي رقم 04-111 و رقم 04-112 ممضي في 13 أفريل 2004 ، يحدد شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة، و يحدد مهام اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة و تنظيمها وكيفية سيرها ، (الجريدة الرسمية رقم 24 مؤرخة في 18 أفريل 2004 ص 19 و ص 21).

*مرسوم رئاسي رقم 04-141 ممضي في 28 أفريل 2004 ، يتضمن التصديق على التعديلات الخاصة بحماية البحر المتوسط من التلوث ، ببرشلونة يوم 10 جوان سنة 1995 ،(الجريدة الرسمية رقم 28 مؤرخة في 05 ماي 2004 ، ص 03).

*المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ 28 أبريل 2004 الذي يصدق على بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الجريدة الرسمية،العدد 29.

*مرسوم تنفيذي رقم 04-199 ممضي في 19 جويلية 2004 ، يحدد كيفية إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف و تنظيمه و سيره و تمويله ، (الجريدة الرسمية رقم 46 مؤرخة في 21 جويلية 2004،ص 10).

*مرسوم تنفيذي رقم 04-409 ممضي في 14 ديسمبر 2004 ، يحدد كيفيات نقل النفايات الخاصة والخطرة ،(الجريدة الرسمية رقم 81 مؤرخة في 19 ديسمبر 2004،ص 03).

*مرسوم تنفيذي رقم 04-410 ممضي في 14 ديسمبر 2004 ، يحدد القواعد العامة لتهيئة و إستغلال منشآت معالجة النفايات و شروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت.(الجريدة الرسمية رقم 81 مؤرخة في 19 ديسمبر 2004 ، ص 05).

*المرسوم التنفيذي رقم 07-205 المؤرخ بتاريخ30 جوان 2007 الذي يحدد إجراءات إعداد ونشر ومراجعة خطة البلدية لإدارة النفايات المنزلية وما يماثلها، الجريدة الرسمية،العدد 43.

*المرسوم التنفيذي رقم 09-19 المؤرخ 20 يناير 2009 بشأن تنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة،الجريدة الرسمية،العدد 06.

الفصل الثالـــث :

القطـــاع السيـــــاحي

ومُساهمته في الإقتصاد الوطني

1- مُساهمـــة القطـــاع السيـــاحي في الاقتصـــاد الوطني :

أ- حسب الدخل القومي (الناتج الخام المحلي) P.I.B :

نلاحظ في الجدول التالي أن مُساهمة قطاع السياحة بالناتج المحلي الخام ، جد ضئيلة ومتذبذبة ،و ضعيفة جدا مُقارنة بما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية كثيرة و متنوعة تجعلها دولة سياحية بامتياز ، لكن الواقع و الأرقام و الإحصائيات التي بين أيدينا تؤكد العكس و بأن الإقتصاد الجزائري لازال معتمدا على عائدات المحروقات ،حيث يبين الجدول أن أعلى نسبة هي 1.8 بالمئة و هي جد ضعيفة لتصل سنة 2013 إلى 1 بالمئة ،ثم أصبحت النسبة 1.2 بالمئة سنة 2015 و هذه المساهمة ضعيفة جدا مقارنة بدول مجاورة .

جدول رقم 10: مساهمة السياحة بالناتج المحلي الخام في الجزائر 1999- 2015 :

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة السياحة P.I.B %	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1	1.1	1.2

_ المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS

ب- مساهمة قطاع الفنادق ، المطاعم، المقاهي (المنتوج الخام و القيمة المضافة):

الملاحظ من خلال قراءة الأرقام الخاصة بالناتج الخام و القيمة المُضافة أن هاذين المؤشرين في تصاعد مستمر وبوتيرة سجلت تسارعا منذ بداية الألفية حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2016 ب (240.397) مليون دينار جزائري لكن تبقى هذه المُساهمة ضعيفة مقارنة بدول مجاورة.

كذلك هو حال الناتج الخام الذي أبدى بداية تصاعده منذ سنة 2005 إلى غاية 2016 ، لكن تبقى مُساهمته جد ضئيلة مقارنة بدول أخرى تولي إهتماما للسياحة .

و تعكس هذه الإحصائيات مدى علاقة **صناعة السياحة** بالوضعية الأمنية التي عاشتها الجزائر إبان العشرية السوداء.

جدول رقم 11: مساهمة قطاع الفنادق ، المطاعم، والمقاهي (الناتج الخام المحلي و القيمة المضافة) خلال الفترة 1995-2016:

الوحدة : بالملايين (دينار جزائري)

السنوات	الناتج الخام المحلي	القيمة المضافة
1995	38.359	26.798
1996	45.808	31.888
1997	52.251	36.216
1998	55.950	38.796
1999	59.793	42.103
2000	63.409	45.294
2001	67.336	49.288
2002	72.618	53.491
2003	79.188	58.520
2004	84.469	62.697
2005	91.990	69.628
2006	106.041	75.203
2007	110.089	81.128
2008	120.750	91.044
2009	142.600	110.562
2010	155.013	120.816
2011	170.928	133.981
2012	194.671	151.238
2013	215.174	170.706
2014	237.577	188.996
2015	265.824	212.791
2016	297.383	240.397

المصدر : جدول من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

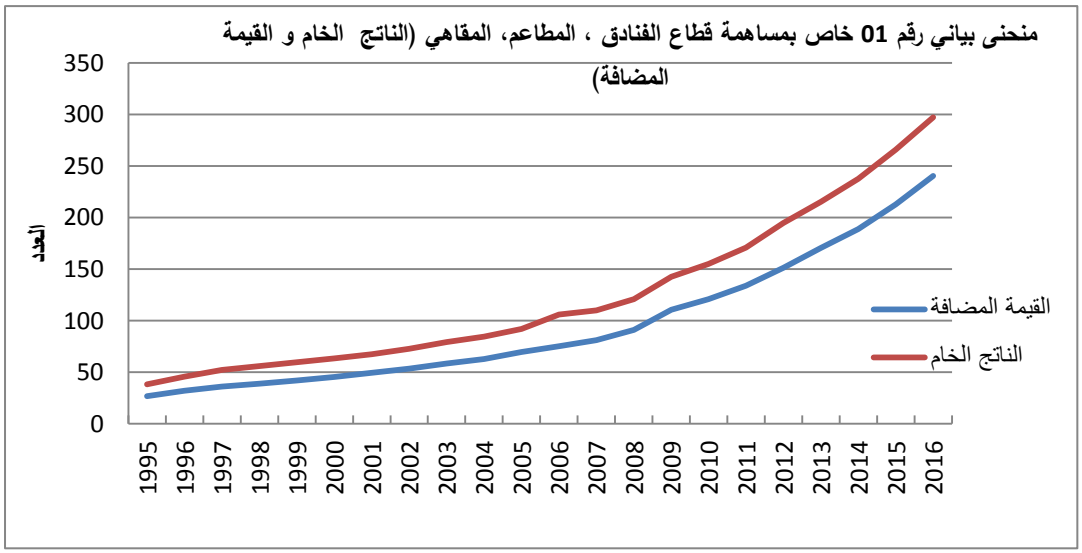

ت- ميزانية الإنفاق و المداخيل المتعلقة بالسياحة :

جدول رقم 12: ميزانية الإنفاق و المداخيل السياحية (بملايين الدولارات) خلال الفترة 1999 -2016 :

السنوات	مداخيل (السياحة الوافدة)	إنفاق (السياحة المصدرة)	الفارق
1999	80	250	-170
2000	102	193	-91
2001	100	194	-94
2002	111	248	-137
2003	112	255	-143
2004	179	341	-162
2005	184	370	-186
2006	215	381	-166
2007	219	377	-158
2008	325	469	-144
2009	266	457	-191
2010	219	574	-355
2011	208	502	-294
2012	196	428	-232
2013	230	410	-180
2014	258	611	-353
2015	304	677	-373
2016	209	475	-266

المصدر : جدول من إعداد الطالبة بناءا على معطيات وزارة السياحة .

منحنى رقم 02 ميزانية الإنفاق و المداخيل السياحية (بملايين الدولارات) خلال الفترة 1999- 2016

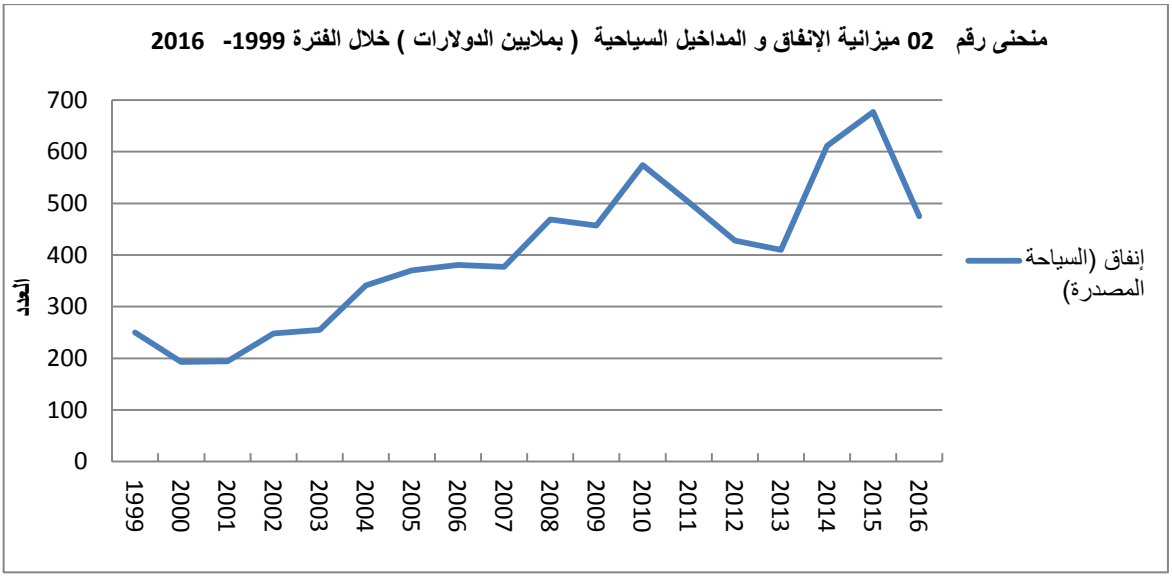

الإيـــرادات السيـــــاحية بالجـــزائر :

نلاحظ بالجدول أدناه أن الإيرادات السياحية بالجزائر شهدت تذبذبا بين الزيادة و النقصان ، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2017 حيث بلغت 370 مليون دولار ،بينما كانت تبلغ219 مليون دولار سنة 2010 ثم تراجعت عام 2014 لتبلغ 204 مليون دولار و يرجع ذلك للأوضاع الأمنية بالإضافة إلى عدم وضوح الإستراتيجية الوطنية و السياسية للقطاع السياحي ، الذي لا تعتمد عليه الدولة في جلب العملة الصعبة لذلك دائما نلاحظ أن هناك علاقة عكسية فكلما يرتفع سعر البترول تنخفض الإيرادات و كلما إنخفض سعر البرميل الواحد ترتفع الإيرادات .

أما في الجدول السابق و الخاص بميزانية الإنفاق و المداخيل السياحية (الإيرادات) فنلاحظ أن الميزانية (سالبة) ، منذ سنة 1999 إلى غاية 2016 ،أي أن حجم الصادرات أكبر من الواردات و بدرجات متفاوتة ، كون الجزائر تصدر العملة الصعبة إلى الخارج أكثر من جلبها و بذلك فهي ميزانية خاسرة، أما فيما يخص بإحصائيات الوزارة فقد بلغت الإيرادات ذروتها بسنتي 2014-2015 ، لكن إذا قارنا بين الاحصائيات أو المعطيات الخاصة بوزارة السياحة و بالمنظمة العالمية للسياحة كما هو مبين في الجدول الأخير نجد تفاوتا معتبراً و ملموساً، وهناك إختلاف ماعدا بالسنوات الأولى 2010 -2011 نرى تقاربا، ربما هذا راجع إلى بعض التصحيحات التي تقوم بها المنظمة إعتمادا على بعض المعطيات و مؤشرات في عملية الحساب .

جدول رقم 13: الإيرادات السياحية للجزائر خلال الفترة 2010-2017 :

الوحدة : مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات السياحية	219	209	217	350	204	308	358	370

Source :World Tourism Organization,Tourism Highlights 2017 Edition ,p11.

جدول رقم 14 : مقارنة إحصائيات الوزارة و المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بإيرادات السياحة خلال الفترة 2010-2017.

السنة		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	المنظمة	219	209	217	350	204	308	358	370
	الوزارة	219	208	196	230	258	304	209	---

المصدر: جدول من إعداد الطالبة بماءا على معطيات الوزارة و المنظمة العالمية للسياحة .

2- تطور الهياكل الفندقية و الشغـــل في قطاع السياحة :

- حالة الحظيرة الفندقية بالجزائر بأواخر السبعينيات :

للتمكن من مُتابعة حالة الهياكل الفندقية منذ سنوات السبعينيات ، التي شهدت بلورة مُخططات تنموية وطنية منحت للقطاع السياحي حيزاً من الاهتمام ، فارتأينا أن نقدم بعض الإحصائيات الخاصة بالحظيرة الفندقية ، المتواجدة آنذاك بهدف إبراز مُستوى الإنجازات التي طرأت على القطاع منذ تلك الفترة .

لم تكن الجزائرخلال سنة 1977 تتوفر إلا على 129 فندقا بمختلف التصنيفات (الدرجات) ، موزعة على مجموع الولايات .

وتبرز هذه الإحصائيات التفاوت الكبير مابين الولايات ، حيث استحوذت الجزائر العاصمة على المرتبة الأولى بحصة الأسد ،ب 28 منشأة سياحية ، تليها ولايتي وهران وعنابة ب 13 فندقا لكل ولاية ،بينما هناك ولايات لم تحصل على أي منشأة مثل : ولاية التبسة ، سعيدة ، أم البواقي ،المدية ، وهناك ولايات بها فندق واحد مثل : تيارت ، تمنراست، سكيكدة، معسكر، جيجل، قالمة، الجلفة،البويرة،باتنة ، أدرار .

أما الولايات الأخرى فقد شهدت تذبذبا بعدد الفنادقو قد تراوح العدد مابين إثنين و تسعة فندقا مثل : المسيلة فندقين ، مستغانم و سيدي بلعباس و بجاية(3 فنادق)، بسكرة (4 فنادق)،البليدة، قسنطينة، ورقلة ، سطيف ، تلمسان (5 فنادق) ،الأغواط (6 فنادق)، تيزي وزو (7 فنادق) ، بشار (9 فنادق) ،و يظهر هذا التفاوت بالمنشآت الفندقية مدى الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع .

و يلاحظ المتفحص للجدول الذي قمنا بإعداده ، أن هناك بعض التغييرات التي طرأت على عدد المنشآت ، مثلا خلال سنة واحدة إرتفع عدد المنشآت بالجزائر العاصمة بأربع 4 فنادق، بينما شهدت ولاية وهران إضافة فندق واحد، وهذا ما حصل مع بعض الولايات الأخرى : باتنة ، بسكرة، البويرة، جيجل ،هناك بعض الولايات لم يطرأ عليها تغيير ، والولايات الأخرى المتبقية شهدت تقلصا في عدد منشآتها .

جدول رقم 15 : توزيع العدد الإجمالي للفنادق في الجزائر حسب الولاية لسنتي 1977-1978 .

الولاية	سنة 1977	سنة 1978
أدرار	1	1
**الجزائر	28	32
*عنابة	13	12
باتنة	1	2
بشار	9	6
بسكرة	4	5
بجاية	3	3
البليدة	5	5
البويرة	1	2
قسنطينة	5	5
الجلفة	1	0
شلف	3	3
قالمة	1	1
جيجل	1	2
الاغواط	6	4
معسكر	1	1
مدية	0	0
مستغانم	3	3
مسيلة	2	2
*وهران	13	14
ورقلة	5	4
أم البواقي	0	0
سعيدة	0	1
سطيف	5	4
سيدي بلعباس	3	2
سكيكدة	1	2
تمنراست	1	0
تبسة	0	0
تيارت	1	1
تيزي وزو	7	5
تلمسان	5	5
المجموع	129	127

حساب شخصي إعتمادا على حوليات إحصائية 1980 .

رسم بياني رقم 03 : توزيع العدد الاجمالي للفنادق في الجزائر حسب الولاية 1977- 1978

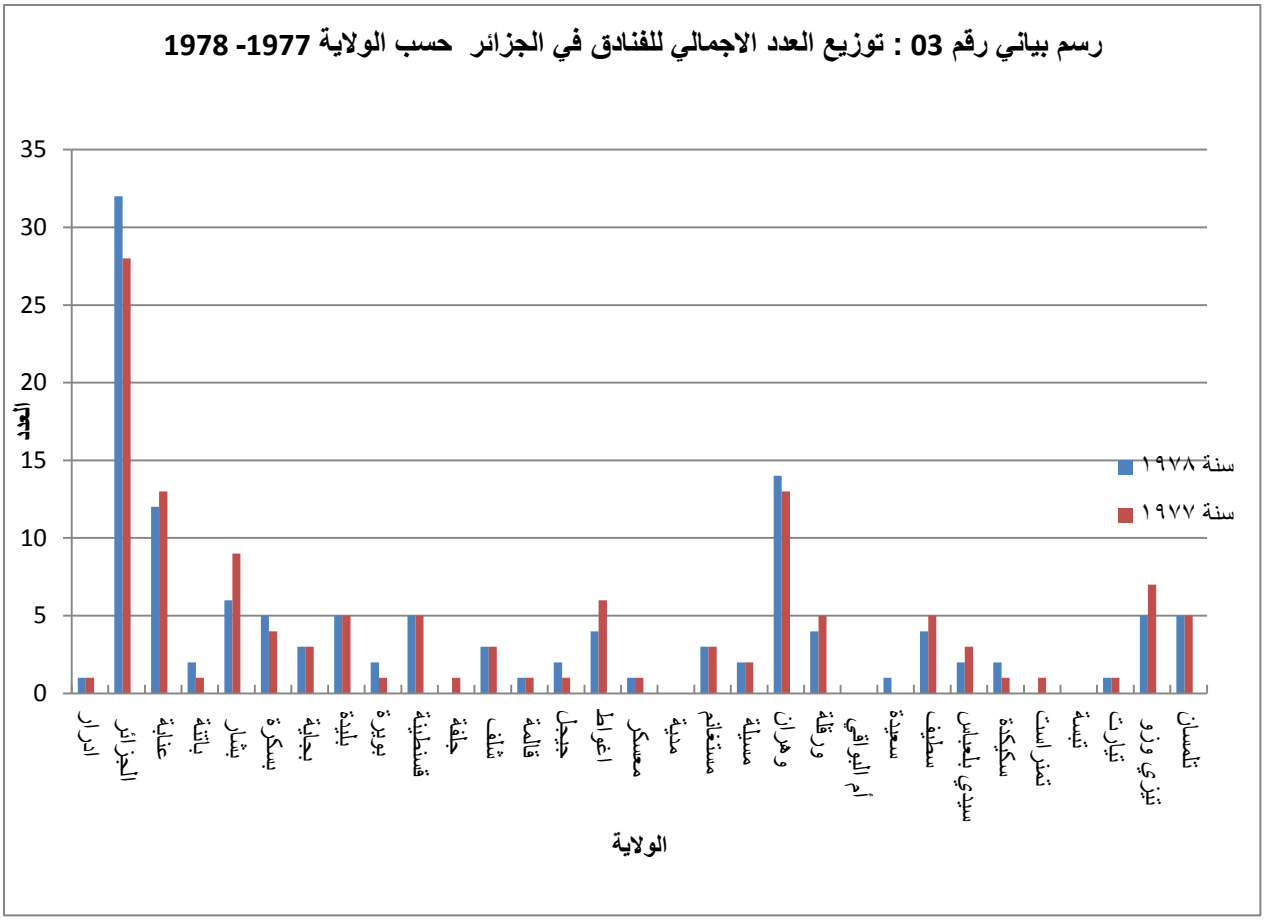

و يظهر تصنيف الهياكل الفندقية حسب (الدرجة) بالجدول الآتي :

أن معظم المنشآت الفندقية تنتمي إلى الصنف الثالث و الرابع ، أي أن مايقارب ثلثي المنشآت ، مايقابله 63.7% تنتمي إلى الصنف الثالث و الرابع ،أما الصنف الأول لم يمثل إلا 12.9% ، ومن هنا يبدو لنا جليا أنه كلما إنخفض الصنف زاد عدد الهياكل أو المنشآت السياحية (الفنادق) ، وكلما إرتفعت درجات الصنف نقص عدد الهياكل ، وهذا يبدو منطقيا إن علمنا ان أسعار الفنادق ليست في متناول الجميع .

جدول رقم 16 : توزيع عدد الفنادق حسب التصنيف (الدرجة) لمجموع الولايات 1977-1978.

التصنيف/الدرجة	سنة 1977	سنة 1978
صنف 1	16	15
صنف2	29	32
صنف3	32	39
صنف4	47	37
المجموع	124	123

source : Annuaire Statistique 1980

رسم بياني رقم 04 :توزيع عدد الفنادق حسب التصنيف (الدرجة) لمجموع الولايات 1977-1978

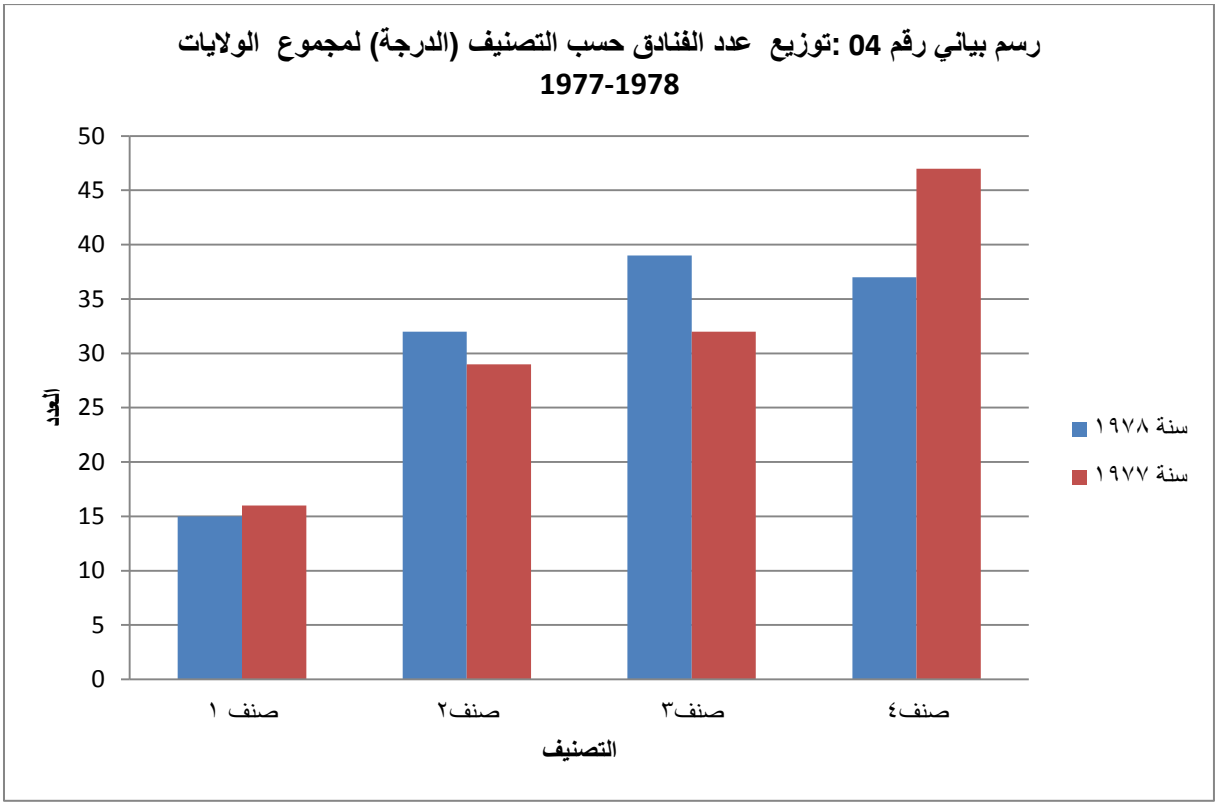

جدول رقم 17 : توزيع هياكل فندقية حسب الصنف (الدرجة) و الولاية لسنتي 1977-1978.

الولاية	الصنف 1		الصنف 2		الصنف 3		الصنف 4	
	1977	1978	1977	1978	1977	1978	1977	1978
أدرار	0	0	1	1	0	0	0	0
الجزائر	2	2	7	8	8	10	8	10
عنابة	2	1	0	1	4	4	6	5
باتنة	0	0	1	1	0	1	0	0
بشار	1	1	1	1	2	2	5	2
بسكرة	2	2	0	0	2	2	0	1
بجاية	1	1	0	0	1	1	1	1
بليدة	1	1	2	2	1	1	1	1
بويرة	0	0	1	0	0	0	1	1
قسنطينة	1	1	1	2	1	1	1	2
جلفة	0	0	0	0	0	0	1	0
شلف	0	0	2	2	0	0	1	1
قالمة	1	1	0	0	0	0	0	0
جيجل	0	0	0	0	1	1	1	1
اغواط	1	1	2	2	0	0	2	0
معسكر	0	0	1	1	0	0	0	0
مدية	0	0	0	0	0	0	0	0
مستغانم	0	0	0	0	1	1	2	2
مسيلة	2	1	0	1	0	0	0	0
وهران	1	1	1	2	6	7	5	4
ورقلة	0	0	3	2	1	1	1	1
أم البواقي	0	0	0	0	0	0	0	0
سعيدة	0	0	0	0	1	0	0	0
سطيف	0	0	1	1	0	1	4	2
سيدي بلعباس	0	0	0	0	0	1	3	1
سكيكدة	0	1	0	0	1	1	1	0
تمنراست	0	0	0	0	1	0	0	0
تبسة	0	0	0	0	0	0	0	0
تيارت	0	0	0	0	1	1	0	0
تيزي وزو	0	0	4	4	1	0	2	1
تلمسان	1	1	1	1	2	2	1	1
المجموع	16	15	29	32	32	39	47	37

source: Annuaire Statistique 1980 . حساب شخصي

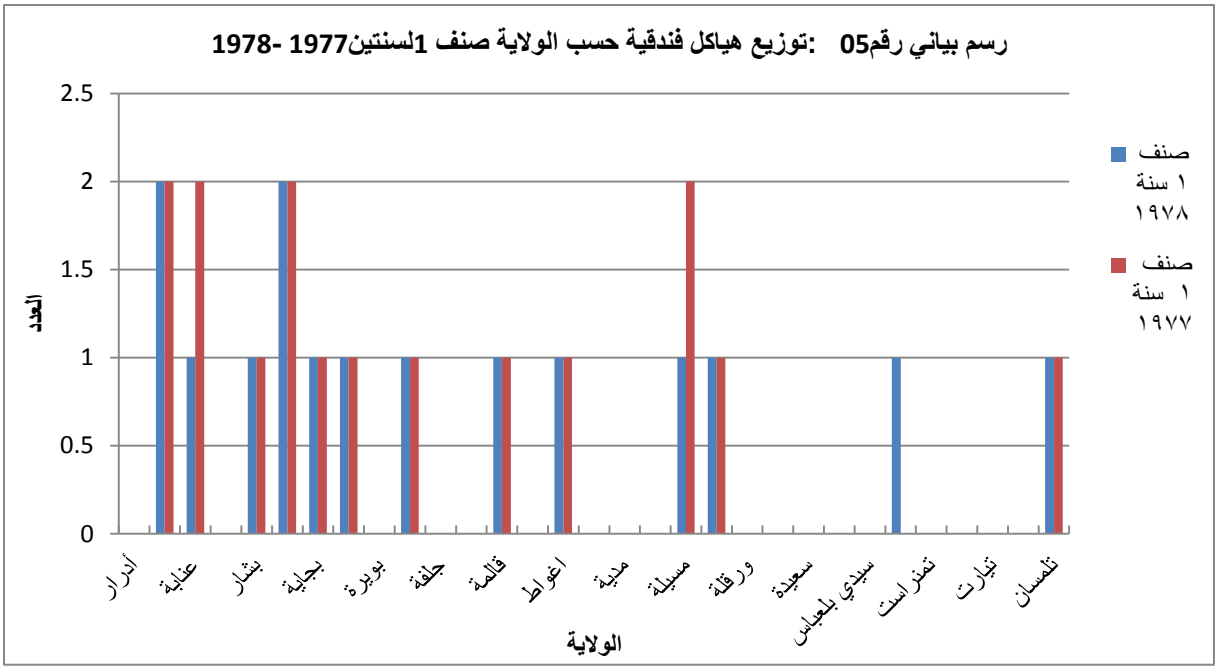
رسم بياني رقم05 :توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 1لسنتين1977 -1978
2.5
2
1.5
1
0.5
0
العدد
أدرار
عنابة
بشار
بجاية
بويرة
جلفة
قالمة
اغواط
مدية
مسيلة
ورقلة
سعيدة
سيدي بلعباس
تمنراست
تيارت
تلمسان
الولاية
صنف ١ سنة ١٩٧٨
صنف ١ سنة ١٩٧٧

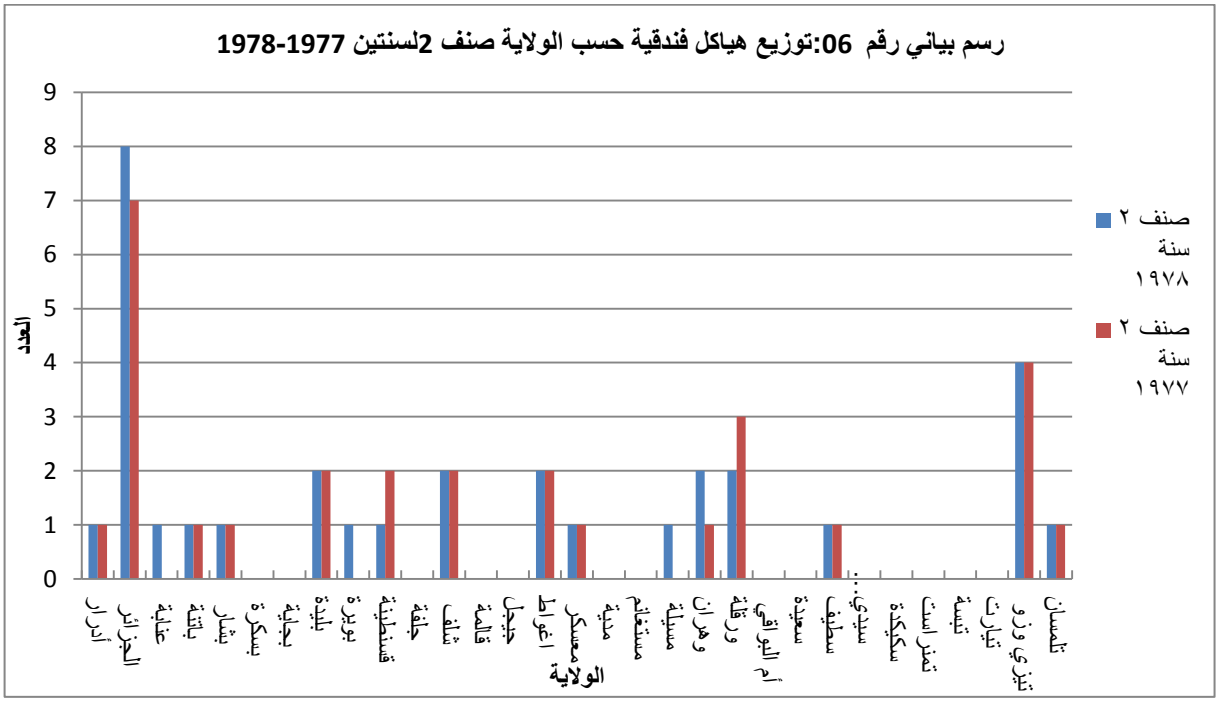
رسم بياني رقم 06:توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 2لسنتين 1977-1978
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
العدد
أدرار
الجزائر
غنابة
باتنة
بشار
بسكرة
بجاية
البليدة
بويرة
قسنطينة
جلفة
شلف
قالمة
جيجل
اغواط
معسكر
مدية
مستغانم
مسيلة
وهران
ورقلة
أم البواقي
سعيدة
سطيف
سيدي...
سكيكدة
تمنراست
تبسة
تيارت
تيزي وزو
تلمسان
الولاية
صنف ٢ سنة ١٩٧٨
صنف ٢ سنة ١٩٧٧

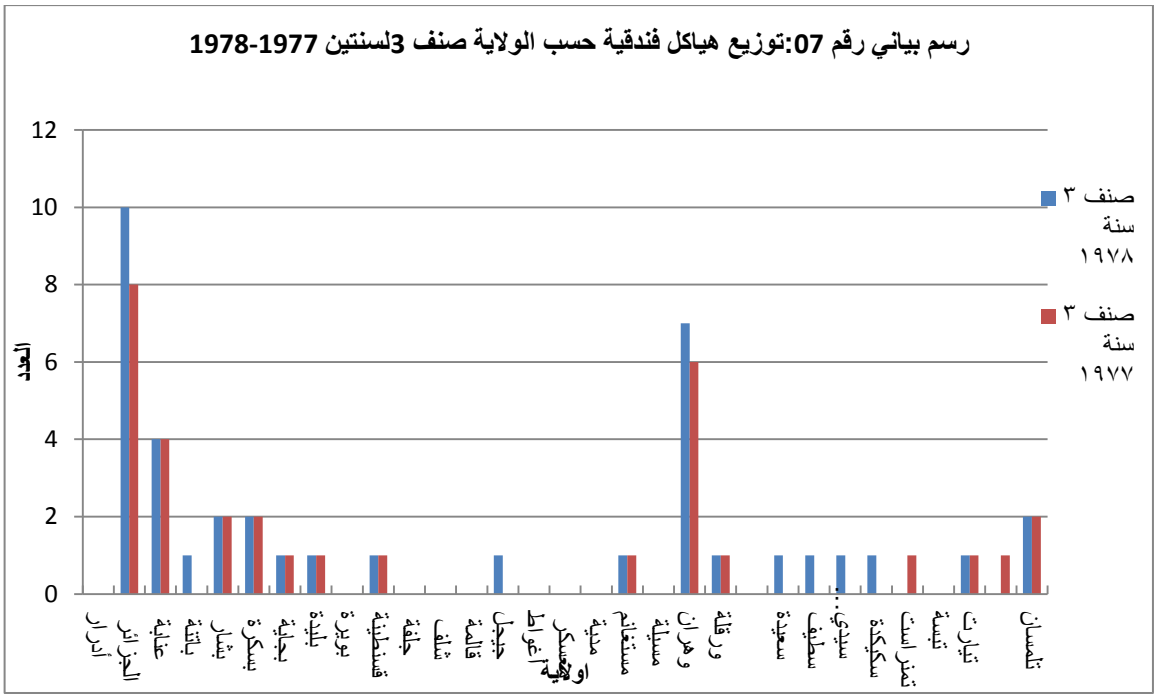
رسم بياني رقم 07:توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 3لسنتين 1977-1978
12
10
8
6
4
2
0
العدد
صنف ٣ سنة ١٩٧٨
صنف ٣ سنة ١٩٧٧
أدرار
الجزائر
عنابة
باتنة
بشار
بسكرة
بجاية
بليدة
بويرة
قسنطينة
جلفة
شلف
قالمة
جيجل
اغواط
معسكر
مدية
مستغانم
مسيلة
وهران
ورقلة
سعيدة
سطيف
سيدي...
سكيكدة
تمنراست
تبسة
تيارت
تلمسان
الولاية

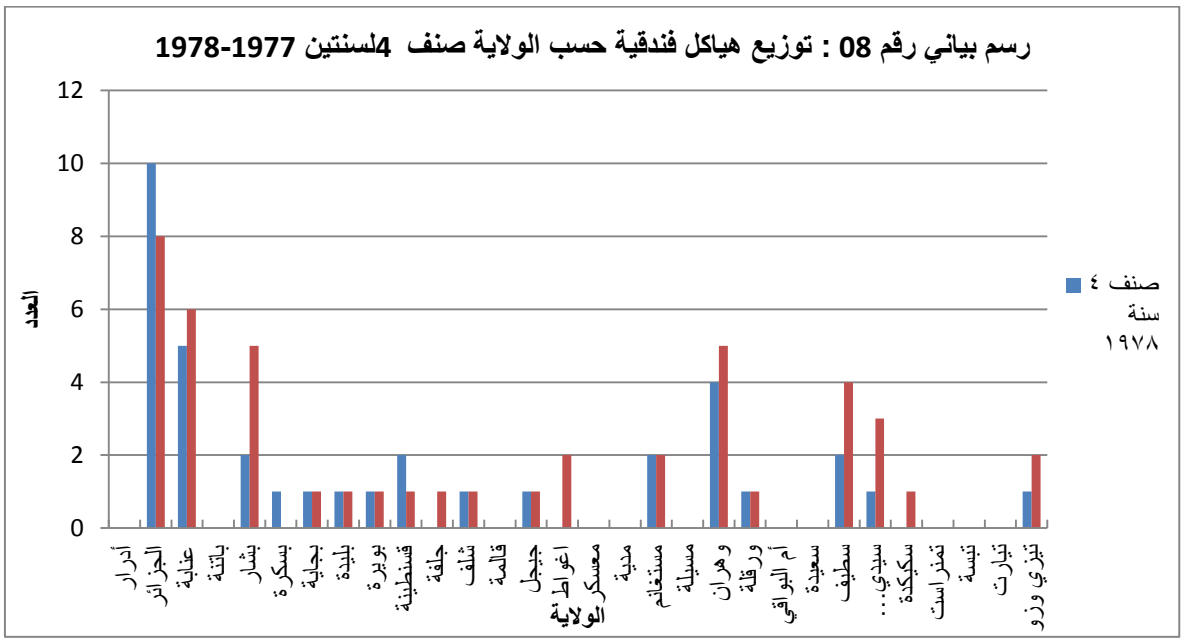
رسم بياني رقم 08 : توزيع هياكل فندقية حسب الولاية صنف 4لسنتين 1977-1978
12
10
8
6
4
2
0
العدد
صنف ٤ سنة ١٩٧٨
أدرار
الجزائر
عنابة
باتنة
بشار
بسكرة
بجاية
بليدة
بويرة
قسنطينة
جلفة
شلف
قالمة
جيجل
اغواط
معسكر
مدية
مستغانم
مسيلة
وهران
ورقلة
أم البواقي
سعيدة
سطيف
سيدي...
سكيكدة
تمنراست
تبسة
تيارت
تيزي وزو
الولاية

ـ ميزات الفنادق وعدد الأسرة حسب القطاع (عام ، خاص ، جماعات محلية) :

يمثل الرسم البياني و الجدول الذي يليه عدد الأسرة بالجزائر و ميزاتها حسب القطاع(عام،خاص ، ،الجماعات المحلية أو المختلطة) خلال الفترة 1999-2016 ، و نلاحظ أن عدد الأسرة شهد تذبذبا

تراجعا بالأخص ماتعلق بالقطاع العام حيث قدر عدد الأسرة سنة 1999 ب 28.589 ليصبح 18.613 سرير سنة 2016 وهذا تراجع محسوس ، و بالمقابل شهد القطاع الخاص تصاعدا مستمرا بعدد الأسرة حيث إنتقل من 34.576 سرير سنة 1999 إلى 82.301 سرير سنة 2016 ، وهذا ما يؤكده صناع القرار و المسؤولين في مختلف تصريحاتهم التي تظهر اهتمام الدولة بزيادة عدد الأسرة (القدرة الاستيعابية) ،

وتشجيع القطاع الخاص ،أما ماتعلق بالجماعات المحلية و المختلطة فقد شهدت تذبذبا وتراجعا ،حيث تم إستبداله بصنف المختلط سنة 2008 (يتعلق الأمر بإتفاقيات الشراكة) .

رسم بياني رقم 09 : عدد الأسرة بالجزائر و ميزاتها حسب القطاع خلال الفترة 1999-2016

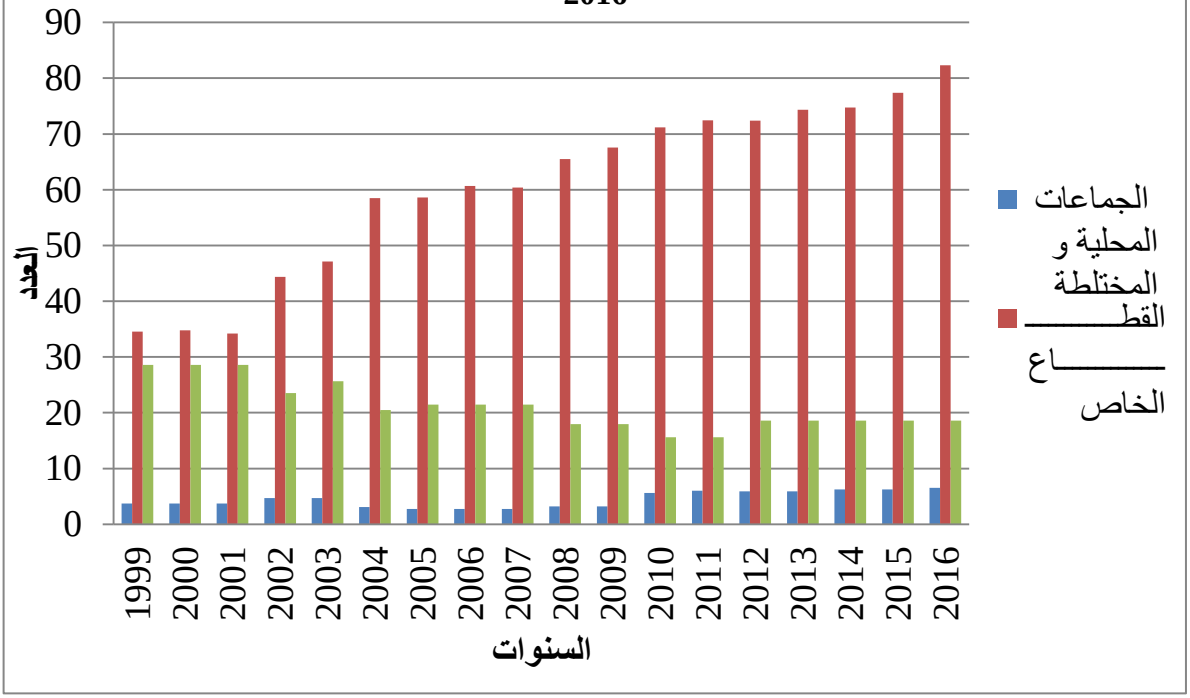

جدول رقم 18 : عدد الأسرة بالجزائر و ميزاتها حسب القطاع – الجزائر : 1999-2016

السنوات	القطـــــــــــــاع		الجماعات المحلية أو المختلطة (*)	المجموع
	العام	الخاص		
1999	28.589	34.576	3.737	66.902
2000	28.589	34.761	3.737	67.087
2001	28.589	34.197	3.737	66.523
2002	23.541	44.343	4.683	77.473
2003	25.650	47.140	4.683	77.473
2004	20.485	58.475	3.064	82.024
2005	21.453	58.622	2.733	82.808
2006	21.453	60.683	2.733	84.869
2007	21.453	60.373	2.733	84.559
2008	17.955	65.511	3.176	86.642
2009	17.955	67.563	3.176	88.694
2010	15.597	71.184	5.596	92.377
2011	15.597	72.420	6.004	94.021
2012	18.613	72.407	5.878	96.898
2013	18.613	74.313	5.878	98.804
2014	18.613	74.744	6.248	99.605
2015	18.613	77.383	6.248	102.244
2016	18.613	82.301	6.506	107.420

المصدر: جدول من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية ،

(*) إبتداءا من سنة 2008 ، صنف الجماعات المحلية قد تم إستبداله بصنف المختلط (يتعلق الأمر بإتفاقيات الشراكة) أما ما تعلق بالقطاع العام ، فهو يتعلق بسلسلة الفنادق العالمية .

نُلاحظ من خلال الجدول الموالي أن طاقة الإيواء أو المنشآت الإيوائية و عدد الأسرة ، عرفت تطورا ملحوظا حيث ارتفعت من 1176 فندق لتبلغ 1185 فندقا بسنة 2014 و أغلبها فنادق ذات طابع حضري حيث بلغت 61012 سرير و 872 فندق بذات السنة ، و تحتل الفنادق ذات الطابع الساحلي المرتبة الثانية حيث بلغت 209 فندق يقابلها 27962 سريرا سنة 2014 ، لكن تبقى الإحصائيات غير دقيقة كون المجموع يظهر لنا أن هناك زيادة بشكل إجمالي بعدد الفنادق و عدد الأسرة لكن بالمقابل و إن قمنا بعملية مقارنة بسيطة نجد أن طابع الفنادق في تناقص أو تراجع سواء ماتعلق بالساحـلي أو الحـمـــوي أو المنـــاخي .

جدول رقم19 : الطاقة الفندقية للجزائر حسب الطابع – الجزائر بسنتي 2013-2014 :

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	798	55988	872	61012
ساحلي	219	29886	209	27962
صحراوي	94	6058	60	4547
حموي	46	5467	26	4259
مناخي	19	1405	18	1825
المجموع	1176	98804	1185	99605

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، إحصائيات 2014 ، ص 08 .

- تطور عدد المشاريع حسب نسبة الإنجاز و عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014 :

إن وتيرة إنجاز المشاريع لها دلالة كبيرة على المستوى العالمي لكنها غير كافية لوحدها ، و يمكـــــن إعتبارها كمؤشر أولي لتقييم و تشخيص وضعية الصناعة السياحية في أي بلد لأن وتيرة إنجاز المشاريع أو مدى تحقيقها تترجم نجاعة عدة ميادين أخرى التي تتفاعل معها هذه الإنجازات ومنها ما يتعلق بالإدارة و بالتسيير ، ومن خلال معاينتنا لوضعية السياحة بالجزائر برز لنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع مختلف الجهات الفاعلة منها المسؤولين (صناع القرار) و المستثمرين (أصحاب المشاريع السياحية)، فقد أجمع معظمهم و اعترف بوجود العديد من العراقيل التي تواجه المستثمر في هذا القطاع و تقف أمامـــه دون تحقيق الأهداف المرجوة في المدة الزمنية المحددة ، هند مختلف أطوار إنجاز المشاريع منها ماهو إداري مثل طول الإنتظار لدراسة الملفات " البيروقراطية " و منها ما هو متعلق بالتمويل (البنوك) هذا إلى جانب نقص اليد العاملة المؤهلة ،وقد شهدت نسبة المشاريع ذروتها سنة 2007 حيث سجلت 265 مشروع متوقف ما يمثل (48.0%) ،ثم تحسن الوضع تدريجيا لكن بنسبة ضئيلة حيث بلغت نسبة المشاريع المتوقفة (21.3%) سنة2014، وبذات السنة بلغت نسبة عدد مشاريع الأسرة المتوقفة (14.3%) بعدما كانت النسبة (45.6%) سنة 2007.

وهذا ما يظهر جليا من خلال الإحصائيات المتعلقة ب : المشاريع و مستوى إنجازها أنظر الجدول رقم 20، والرسمين البيانيين .

جدول رقم 20 : تطور عدد المشاريع حسب نسبة الإنجاز و عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014.

السنة	عدد المشاريع		مجموع عدد المشاريع في طريق الإنجاز و م متوقفة	نسبة المشاريع المتوقفة %	عدد الأسرة		مجموع عدد الأسرة في طريق الإنجاز و م.المتوقفة	نسبة المشاريع المتوقفة %
	في طريق الانجاز	م. متوقفة			في طريق الانجاز	م.متوقفة		
2002	388	279	**667**	**41.8**	35748	18074	**53822**	**33.6**
2003	257	179	**436**	**41.1**	26201	14911	**41112**	**36.3**
2004	288	196	**484**	**40.5**	27292	15370	**42662**	**36.0**
2005	270	255	**525**	**48.6**	25372	19915	**45287**	**44.0**
2006	353	255	**608**	**41.9**	35107	22740	**57847**	**39.3**
2007	287	265	**552**	**48.0**	26752	22466	**49218**	**45.6**
2008	299	217	**516**	**42.1**	28237	19231	**47468**	**40.5**
2009	321	153	**474**	**32.3**	34931	15877	**50808**	**31.2**
2010	329	121	**450**	**26.9**	35861	13179	**49040**	**26.9**
2011	344	130	**474**	**27.4**	38731	20088	**58819**	**34.2**
2012	405	122	**527**	**23.1**	49561	12631	**62192**	**20.3**
20013	382	102	**484**	**21.1**	54311	8345	**62656**	**13.3**
2014	385	104	**484**	**21.3**	54884	9123	**64007**	**14.3**

مصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية .

رسم بياني رقم 10: تطور عدد المشاريع في طريق الإنجاز و م. المتوقفة في الجزائر من سنة 2002إلى من سنة غاية 2014

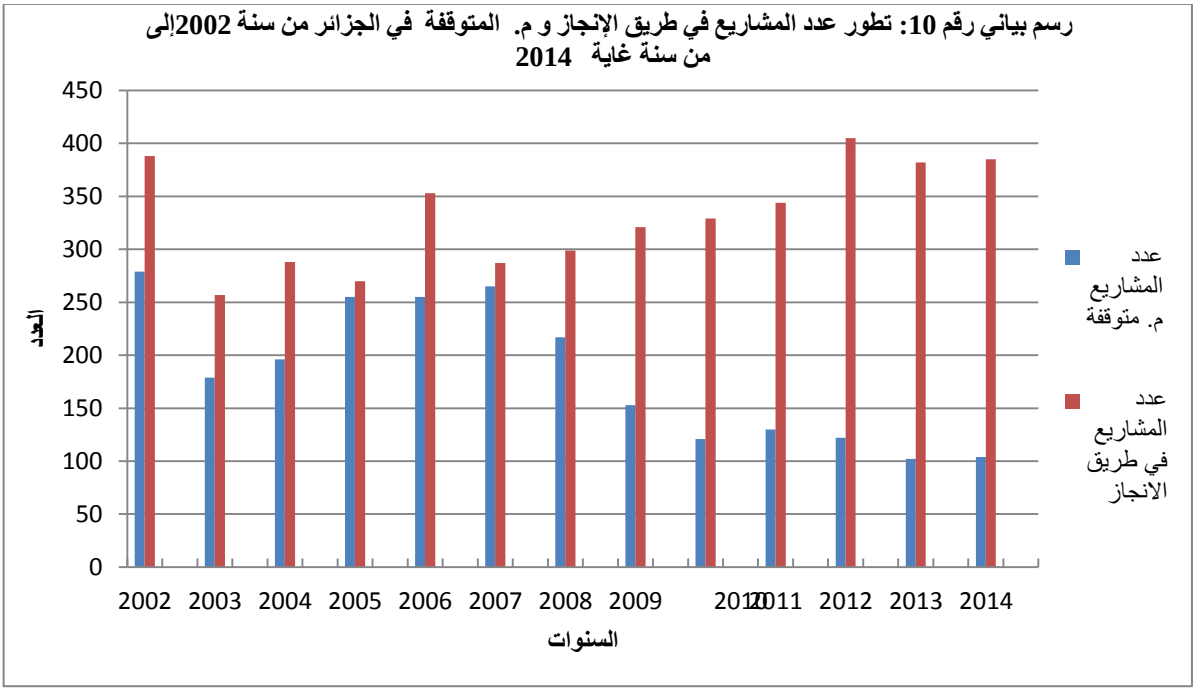

رسم بياني رقم : 11تطور عدد الأسرة في طريق الإنجاز و م. المتوقفة في الجزائر من سنة 2002إلى غاية 2014

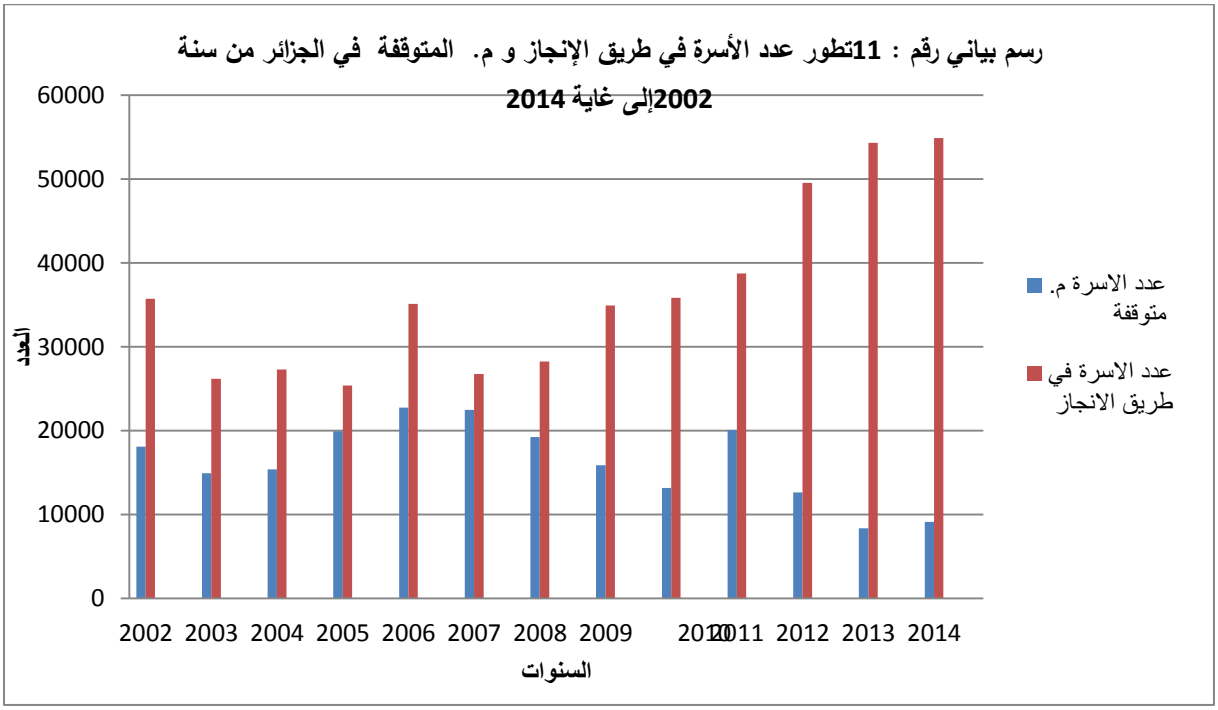

جدول 21: تطور المشاريع الخاصة بمناصب الشغل المتوقعة حسب الانجاز في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014.

السنوات	عدد مناصب الشغل المتوقعة			
	في طريق الانجاز	م. متوقفة	مجموع عدد مناصب الشغل المتوقعة في طريق الانجاز و م . المتوقفة	نسبة المشاريع المجمدة%
2002	13935	7501	21436	35.0
2003	10017	4606	14623	31.5
2004	9325	4920	14245	34.5
2005	8009	6047	14056	43.0
2006	13715	7021	20739	33.9
2007	9664	6710	16374	41.0
2008	10845	5529	16374	33.8
2009	13424	5913	19337	30.6
2010	12517	5180	17697	29.3
2011	16866	5672	22538	25.3
2012	23426	5962	29388	20.3
2013	23648	3092	26740	11.6
2014	25526	3797	29323	12.9

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية .

الرسم البياني رقم 12 : تطور المشاريع الخاصة بمناصب الشغل المتوقعة حسب الانجاز في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

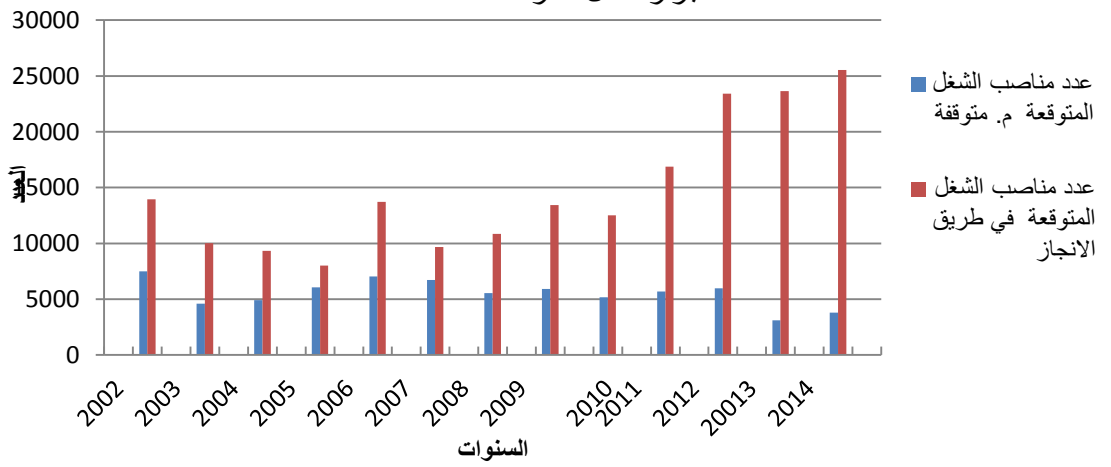

نُلاحظ بالجدول رقم 22 الخاص بتطور مناصب الشغل بقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ، أن عدد مناصب الشغل شهد تذبذبا وسجل إرتفاعا محسوسا حيث كان العدد 82000 منصب عمل سنة 2000 و أصبح 270317 منصب عمل سنة 2016 ، لكن تبقى هذه الإحصائيات غير منطقية و لا تتناسب مع عدد الأسرة (المنشآت الإيوائية) وكل المشاريع التي شهدها القطاع كما هو متعامل عليه دوليا ، حيث أن كل غرفة فتدقية تولد ما نسبته 100 بالمئة فرص عمل بالفندق ، و تولد ما نسبته 75 بالمئة فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية ، فيبقى هذا الرقم ضئيلا و ضعيفا جدا ، كون قطاع السياحة يتلاقى مع قطاعات أخرى كالنقل و الخدمات وغيرها و يساهم بشكل كبير في إمتصاص نسبة البطالة ، بالأخص إن تم إشراك السكان المحلـــييـــــن وانضمامهم إلى السوق السياحي .

و قد يواجه الباحث عن المعطيات الخاصة بعالم الشغل بقطاع السياحة عدة صعوبات في التأكد من صحة الأرقام و المعلومة بالأخص إن استفسر عن عملية الحساب الذي تم من خلالها رصد هذه الأعداد الخاصة بمناصب الشغل .

جدول رقم 22: تطور مناصب الشغل بقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	عدد مناصب الشغل
2000	82000
2001	95000
2002	98000
2003	103000
2004	165000
2005	172000
2006	180000
2007	185000
2008	182000
2009	198000
2010	213000
2011	220000
2012	224028
2013	256775
2014	261289
2015*	265803
2016*	270317

المصدر : إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات معدلة من طرف وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و الحرف.

2012-2013-2014 إحصائيات مأخوذة من دراسة سياحة من طرف Ecotechnics

لقد شهدت فترة أواخر السبعينيات و بداية الثمانينيات حركة واسعة للوافدين بالأخص ماتعلق بالمُقيمين كما يظهر بالجدول رقم 23 حيث بلغت نسبة المقيمين ذروتها سنة 1980ب 87.43 بالمئة ، وكان عدد الوافدين من **المقيمين** في تزايد مستمر حسب ما تظهـره الإحصائيات حيث انتقل عدد الوافدين من 532428 سنة 1971 إلى 2024306 سنة 1980.

و بالمقابل نلاحظ أن حركة **غير المقيمين** شهدت تذبذبا و تراجعا في النسب و أعداد الوافدين حيث تراجعت من 226025 سنة 1971 إلى 184795 سنة 1976 ،و النسبة تراجعت من 29.80 بالمئة إلى 16.84 بالمئة ،و ربما هذا راجع إلى الجانب المادي،

كما هو ظاهر أيضا بالمنحنى البياني الذي يتبع الجدول .

أما فيما يتعلق بعدد الجزائريين المتجهين إلى الخارج ، الوافدين و المقيمين خارج الوطن خلال الفترة 1999-2012 كما هو مبين في الجدول رقم 24 فقد شهدت سمة 2011 أعلى

نسبة فيما يتعلق بعدد الوافدين إلى الجزائر2394887 ويقابلها 1714654 جزائري إتجه إلى الخارج .

أما فيما يتعلق بعدد الوافدين (الأجانب) و الجزائريون المقيمون بالخارج في الفترة 2007-2012 كما هو مبين بالجدول رقم 25 ،فقد شهدت سنة 2007 أعلى نسبة للوافدين الجزائريين المقيمين بالخارج حيث بلغت 70 بالمئة مقابل 29.3 بالمئة متعلقة بالوافدين الأجانب، ثم إرتفعت تدريجيا نسبة الوافدين سنة 2012 حيث بلغت 37.3 بالمئة و يقابلها بلغة الأرقام دخول 981955 وافد أجنبي و هذا راجع إلى توفير الهياكل و تحسن الأوضاع الأمنية وحالة الإستقرار التي شهدها الوطن .

الحـــــــركة عند الحدود الجزائرية :

الجدول رقم 23 :دخول المسافرين حسب مكان الإقامة (خارج أو داخل الجزائر) من سنة 1971 الى غاية 1980.

السنوات	الغير المقيمين	المقيمين	مجموع الداخلين	نسبة الغير المقيمين %	نسبة المقيمين %	المجموع
1971	226025	532428	758453	29.80	70.20	**100**
1972	237242	602185	839427	28.26	71.74	**100**
1973	250210	728273	978483	25.57	74.43	**100**
1974	249006	842566	1091572	22.81	77.19	**100**
1975	296516	960098	1256614	23.60	76.40	**100**
1976	184795	912840	1097635	16.84	83.16	**100**
1977	241713	1156551	1398264	17.29	82.71	**100**
1978	259589	1223938	1483527	17.50	82.50	**100**
1979	255967	1416941	1688908	15.2	84.8	**100**
1980	290950	2024306	2315256	12.57	87.43	**100**
المجموع	**2492013**	**10400126**	**12908139**	**19.31**	**80.57**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة إستنادا على معطيات إحصائية للحوليات الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات .

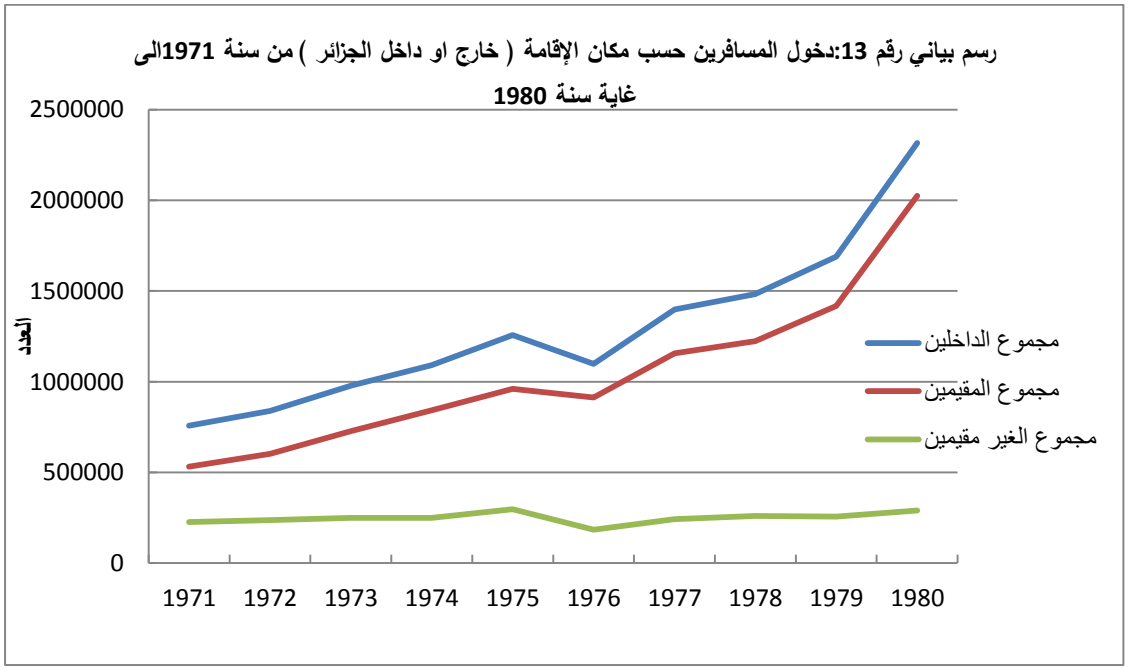

جدول رقم 24 : عدد الجزائريين المتجهين إلى الخارج، الوافدين و المقيمين خارج الوطن خلال الفترة 1999-2012

السنوات	**الجزائريون المتجهون إلى الخارج**	**الوافدبن إلى الجزائر**	**الجزائريون المقيمون بالخارج**
1999	903286	---	---
2000	1006382	---	---
2001	1189910	---	---
2002	1256515	---	---
2003	1253901	---	---
2004	1416861	---	---
2005	1513491	---	---
2006	1349113	---	---
2007	1498250	1743084	1231896
2008	1539406	1771749	1215052
2009	1676619	---	1255696
2010	1757471	---	1415509
2011	1714654	2394887	1493245
2012	---	2634056	1652101

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و بناءا على معطيات من حوليات الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم 25 : عدد الوافدين (الأجانب)و الجزائريون المقيمون بالخارج في الفترة 2007-2012

السنة	الأجانب	%	الجزائريون المقيمون بالخارج	%	مجموع الوافدين	%
2007	511188	29.3	1231896	70.7	1743084	100.0
2008	556697	31.4	1215052	68.6	1771749	100.0
2009	---	---	1255696	---	---	---
2010	---	---	1415509	---	---	---
2011	901642	37.6	1493245	62.4	2394887	100
2012	981955	37.3	1652101	62.7	2634056	100.0

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية .

أما فترة التسعينات فقد شهدت تراجعا كبيرا ، بسبب الأوضاع السياسية الغير مستقرة و تدهور الأوضاع الأمنية " العشرية السوداء" ،وهذا ما جعل الجزائر في الخانة الحمراء و باتت مصدر خوف و قلق للسياح ، الذين امتنعوا عن زيارة الجزائر ، وحسب الإحصائيات فإن معدل الارتفاع السنوي للسياح قد انخفض بنسبة 70 بالمئة ، و بدأ عدد الوافدين يتناقص باستمرار منذ سنة 1990 حيث بلغ عددهم سنة 1996 18000 سائح،و مع حلول سنة 1997 بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما ، و قد شهد عدد الوافدين الذين زاروا الجزائر تطورا ملحوظا حيث بلغ عددهم 865994 سائح ، سنة 2000 .

و كما يبدو من خلال هذه المعطيات فإن عدد السياح في الجزائر بسنتي 1997 -1998 ، كان أقل بكثير من الدول الشقيقة لكن بسنة 1999 تقارب عدد سياح الجزائر مع عدد سياح تونس حيث سجل في الجزائر قدوم : 748536 سائح و في تونس سجل قدوم : 874126 سائح .

و لكن بسنة 2000 تراجع مُجددا عدد الوافدين السياح بالجزائر حيث بلغ 865984 وافـــــد ، واحتلت تونس الصدارة ب 5057000 سائح ثم تلتها المغرب ب 4100000 سائح و هذا ما جعل الدولة الجزائرية تعيد حساباتها ، و أعادت النظر في إستراتيجية التنمية السياحية بالأخص ما يتعلق بالبنى التحتية و الإيواء .

و قد تضاعف عدد الفنادق في الفترة الممتدة مابين 1993 - 2006 ، بنسبة 30 بالمئة ، حيث انتقل عددها من 575 إلى 1064 أي 84870 سرير.[1]

و لكن هذا العدد يبقى ضئيلا مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب و الجدول الموالي يبين ذلك [2] :

جدول رقم 26: مقارنة عدد السياح الوافدين إلى تونس ، المغرب الجزائر بين 1997 و 2000.

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
1997	634752	3071668	3271623
1998	678448	322737	4795201
1999	748536	3184014	874126
2000	865984	4100000	5057000

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية 2001 .

1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (آفاق 2025)، الكتاب 01 ،تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ، الجزائر ،2008، ص72

2- دولي سعاد ،آليات ترقية السياحة في الجزائر و آثارها على التنمية المستدامة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير ، جامعة الاغواط ، 2014 ،ص 64

الفصل الرابـــع :

السيـــاحـــــة في ولايـــة وهـــران

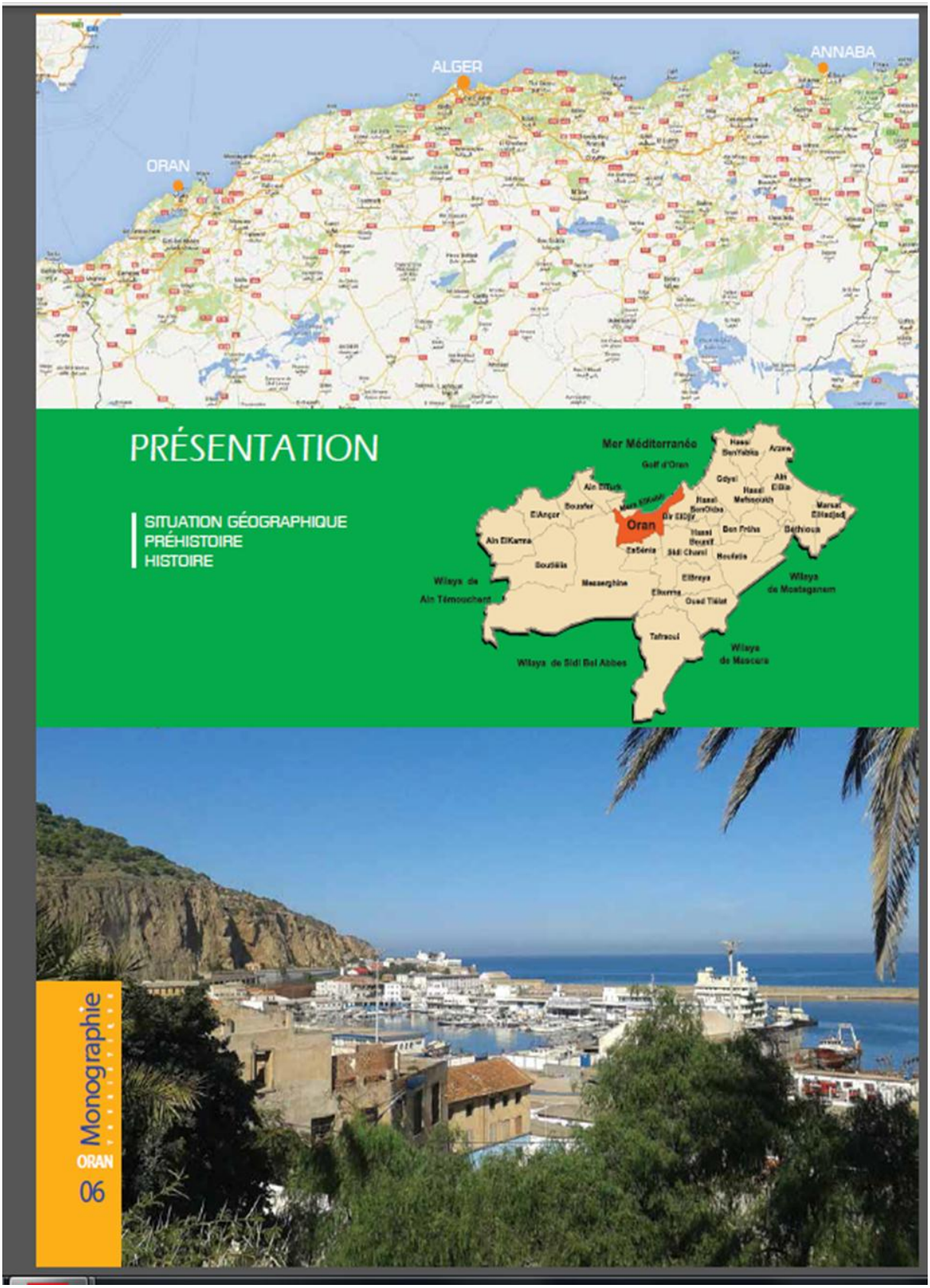
ALGER
ANNABA
ORAN
PRÉSENTATION
SITUATION GÉOGRAPHIQUE
PRÉHISTOIRE
HISTOIRE
Mer Méditerranée
Golf d'Oran
Oran
Wilaya de Ain Témouchent
Wilaya de Sidi Bel Abbes
Wilaya de Mascara
Wilaya de Mostaganem
Monographie
ORAN
06

المـوقـــع الجغـرافـــي :

تقع ولاية وهران شمال غرب الجزائر ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، من الشرق ولاية مستغانم ، من الغرب ولاية عين تموشنت ، من الجنوب ولاية سيدي بلعباس ، ومن الجنوب الشرقي ولاية معسكر وتمتد الولاية على مساحة قدرت ب : 171374 كلم ^{2} .

أما التقسيم الإداري فتضم الولاية 09 دوائر تشمل كل واحدة منها عدة بلديات ، ماعدى دائرة وهران التي هي في نفس الوقت بلدية ، أنظر الجدول رقم 01 أدناه .

- الجدول رقم 27 : جدول التقسيم الإداري لولاية وهران حسب الدوائر و البلديات .

الدائرة	البلديات التي تتكون منها الدائرة
وهران	وهران .
السانيا	السانيا- الكرمة - سيدي الشحمي .
عين الترك	عين الترك - المرسى الكبير- بوصفر- العنصر.
أرزيو	أرزيو – سيدي بن يبقى .
بوتليليس	بوتليليس-عين الكرمة- مسرغين.
بطيوة	بطيوة - مرسى الحجاج- عين بية.
قديل	قديل- بن فريحة - حاسي مفسوخ.
واد تليلات	واد تليلات - طفراوي- البرية- بوفاتيس.
بئر الجير	بئر الجير- حاسي بونيف - حاسي بن عقبة.

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات للولاية .

Wilaya d'Oran

I-3 Situation démographique

La population totale de la wilaya est de 1 577 556 habitants, soit une densité de 746 habitants par Km².

I-3-1 Répartition de la population par sexe et par âge :

La population ayant un âge inférieur à 15 ans représentant 26% du total de la population, constitue dans les années à venir une importante ressource humaine.

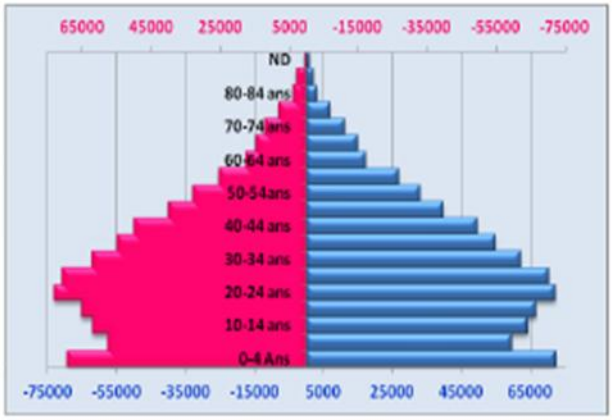

Source : Office National des Statistiques ONS. 2008

ANDI 2013

المعالـــم الثقافية و الأثـــرية لولايـــــــــة وهـــــران :

تزخر ولاية وهران بالعديد من المواقع السياحية و الأثرية التي تجعلها وجهة سياحية بامتياز،ومعظمها مُتمركز بمدينة وهران كما يلقبونها أيضا بمدينة الأسود نسبة إلى معنى الكلمة باللغة الأمازيغية ، وأيضا لكونها كانت تقع بالقرب من جبل"أغار" ومعناها باللهجة البربرية المزابية "أسد" [1] ، ماعدا بعض الآثار متواجدة ببطيوة و العنصر وغيرها التي لم تصنف بعد ، وسنذكر بهذه الفقرة أهم المعالم :

- ولاية وهران تتوفر على ستة وسبعون (76 مغارة) يعود تاريخها إلى ما قبل التاريخ، ولم تحظ بعمليات الحفريات المُعمقة وفق ما جاء في كتاب مدير ملحقة الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية والخاص بمغارات ومواقع الهواء الطلق بعاصمة الغرب الجزائري، هذا وقد تم إعادة اكتشاف مغارة رقم 77 و التي تعود إلى ما قبل التاريخ بدوّار هاشم ببلدية بوتليلس الواقعة غرب وهران،[2] و**المعلم الأركيولوجي مغارة «آبري آلن»** المتواجدة بحي «محي الدين» بوهران الذي قرّرت مديرية الثقافة بوهران سابقا ، حمايته والحفاظ عليه كمعلم أثري هام يحتاج للاهتمام والتثمين،

- **بور تيس ماقنيس:** عبارة عن بقايا مدينة رومانية ، يقع هذا المعلم بمركز البلدية التابع لدائرة بطيوة الذي يقع 40 كلم شرق وهران، و الذي يشمل الميناء القديم المتواجد على مستوى البلدية ، و قد تم تصنيفه بتاريخ 23 جانفي من سنة 1968 .

ويوجد بوهران 29 معلماً تاريخياً مُصنفا ضمن التراث الوطني[3] أغلبها موجود بالحي الشعبي **سيدي الهواري العتيق** والذي يُعتبر معلماً أثريا محمياً وقد استفاد بموجب ذلك من مخطط لترقيته وتهيئته،ومن بين هذه المعالم ،أيضا هناك **الحمامات التركية** المُتواجدة بذات الحي ، يعود وجودها للعهد العثماني بوهران ،والتي يجاورها **مسجد الباشا:** الذي يقع شارع بن عمارة بوتخيل ،وقد بني هذا المسجد سنة (1796/1792) بأوامر من الباي محمد الكبير بن عثمان، الذي أهداه إلي حسان الباشا الذي ساهم بماله في إنجاز هذه التحفة المعمارية، على يد محمد شرشالي بن تادبيرت.

وقد احتل من قبل الجيش الفرنسي سنة 1831، ليعاد إلى الأهالي المسلمين بعد أعمال ترميم قام بها فيلا دو صوربي مهندس بمدينة وهران، صنف بتاريخ 06 أوت 1952 .

1700 ورممه الإستعمار الفرنسي سنة 1900 ، وبالقرب منه نجد **معلم دارالباي**،الذي تم بناءه سنة

يقع بشارع بن عمارة بوتخيل وقد صنف بتاريخ 23 فيفري 1954 .

- **مسجد و قبة الإمام سيدي الهواري:** يقع بشارع الإمام سيدي الهواري، صنف 29 ديسمبر 1906.

لقد تم بناء هذه القبة و كذا المسجد المحاذي لها في سنة 1793 ،من طرف أحفاد الإمام الهواري، "حاج حجي وحمو أبو عيزر" ، في نفس المكان الذي كان يسكن فيه، بداخل القبة دفن مفتي مدينة وهران سيدي حسان بولحبال المتوفى سنة 1947 .

1- محافظة مهرجان الفنون و الثقافات الشعبية لولاية وهران، " وهران ثقافة و تراث "، مقدمة حول وهران، مديرية الثقافة بولاية وهران ، 2014 ، ص 10.

2- بموقع الجزائر1، اكتشاف مغارة جديدة بوهران ، نشر المقال بتاريخ 5 سبتمبر 2017 .

3- جريدة الجمهورية، وهران : جرد أكثر من 300 معلم مادي ولامادي غير مصنف،عن وكالة الأنباء الجزائرية ، نشر بتاريخ 20 -04- 2019

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA CULTURE
WILAYA D'ORAN
DIRECTION DE LA CULTURE

Etat des Infrastructures Culturelles de la Wilaya d'Oran existantes et les projections à l'horizon de 2025

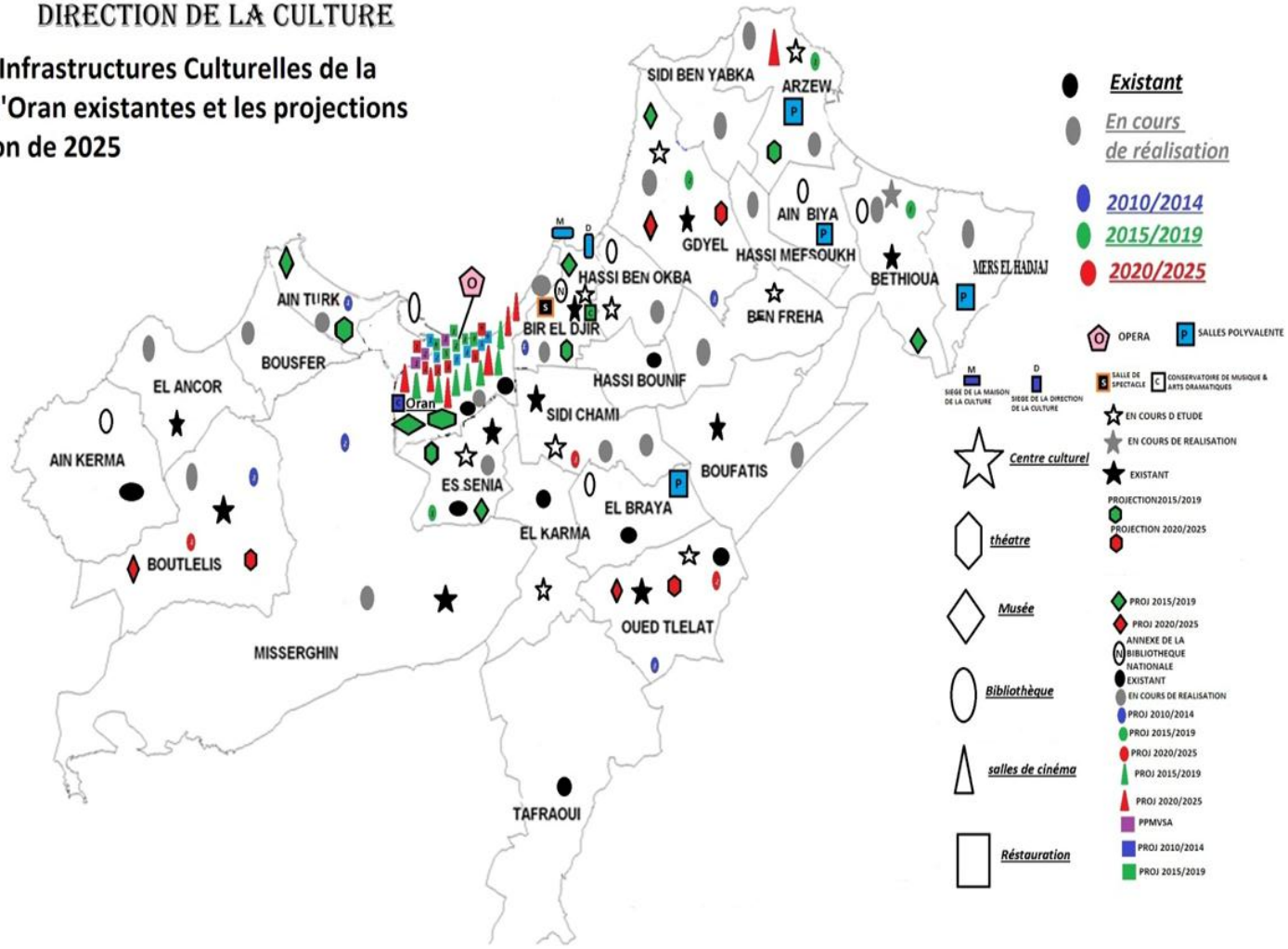

- **حصن روزال كزار (Fort Ros alcazar) :** يقع بشاطوناف ،صنف بتاريخ 23 جويلية 1952 ، بني الحصن رو زال كزار ما بين القرن 16 و17 م مع بداية سنة 1563 بفن معماري من طراز دفاعي محاط بصور طوله حوالي 02 كلم و يحتوي على باب وحيد و فريد تعلوه كتابتان: الأولى إسبانية و الثانية مسجل عليها تاريخ تسليم الحصن للأتراك، يتربع هذا الحصن علي مساحة 05 هكتار يتواجد به عدة معالم مختلفة منها البرج الأحمر الذي بناه أبو الحسن المريني سنة 1347، ثم مختلف مرافق الحصن للفترة الإسبانية: مسكن للدواب، صانعة البارود، منشآت محصنة و قنوات تحت الأرض نجهل مخرجها.

- **باب سانطون :** يقع بحي سيدي الهواري ، صنف بتاريخ 06 أوت 1953 ،كان متصلا بطريق ضيق، خطر ، شديد الإنحدار على بضعة كيلومترات من جبل سانطون و ينتهي إلى باب سانطون.

- **باب إسبانيا** : يقع بقصبة سيدي الهواري ، صنف بتاريخ 29 ديسمبر 1906 .

يعد هذا الباب من الآثار العامة و الجميلة من ناحية الهندسة المعمارية الاسبانية ، التي لا زلنا نحتفظ بجزء منه منذ أن بني سنة 1589 تحت أوامر النقيب ، Don Pedro DePadialla ، أما في سنة 2008 قامت ملحقة الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية بوهران بحملة تنظيف واسعة، ففتح الممر المؤدي للمعلم هذا ما سهل للسياح عملية التوافد بكثرة ، وزيارة المعلم التاريخي .

و لدينا أيضا معلمان أثريان يعود وجودهما إلى العهد الاستعماري، وهما: **مقر بلدية وهران** الذي شُيّد سنة 1886، والكائن وسط مدينة وهران مقابل ساحة «أوّل نوفمبر»،الذي يزيّن مدخله أسدان مصنوعان من مادة البرونز، **والمكتبة الجهوية** (التي كانت كاتدرائية سابقا)، والكائنة بساحة الشهيد «زدور بلقاسم»،وقد شيّدت إبان فترة الاحتلال الفرنسي سنة 1913،وهي إحدى المعالم الجميلة ذات الطابع البيزنطي،عمرانها متميز ، وقد تمّ تحويلها إلى مكتبة بلدية سنة 1985.

- **ملاجئ الحرب العالمية الثانية بوهران،** الموجودة بأحياء "سيدي الهواري" وسيدي البشير" (بلاطو سابقا) وميرامار (وسط مدينة وهران)، كانت موجهة للمدنيين الفرنسيين والأوروبيين في تلك الحقبة، إلى جانب 260 ملجأ حربيا آخر خُصص للجيش الاستعماري الفرنسي، وغيرها من المعالم التي تؤرخ للحرب العالمية الثانية،بنيت هذه الملاجئ على عمق 25 مترا تحت الأرض بالإسمنت المسلح ، وتتوفر على نظام التهوية و المراحيض وغيرها من الضروريات ، أما الملاجئ التي كانت موجهة للسكان الجزائريين ، فتختلف عن الأولى ، كونها حفرت فوق الملاجئ التي تم تخصيصها للفرنسيين ، من أجل إستعمال الجزائريين كدروع بشرية في حال وقوع هجوم مكثف في ذات الحرب ،وتعتزم ملحقة وهران

وهران للديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية التي يشرف عليها ماسينيسا أورابح، استحداث "فضاء للذاكرة "على مستوى هذا الملجأ الذي تم مؤخرا تنظيفه، لتمكين الطلبة والثانويين من

تدعيم بحوثهم ودروسهم حول مرحلة الحرب العالمية الثانية التي شهدت مدينة وهران وقائعها، وذلك تحسبا لاحتضان وهران ألعاب البحر الأبيض المتوسط في 2021، [1]

- **مقبرة المصابين بالهيضة** : تقع بشعبة رأس العين ، تم تصنيفها بتاريخ 23 جويلية 1952 ،

- **كنيسة سان لويس :** تقع بالمجمع التاريخي لساحة ابن زيان، صنفت بتاريخ 02 جانفي 1952،

عند وصول القديس Saint Ximenesإلى وهران أمر بتنظيم عام لممارسة العبادة، فقام ببناء أول كنيسة بوهران تحت اسم((Notre - Dame de la Victoire، ثم أعيد بناؤها سنة 1679.

وللزلزال العنيف الذي ضرب مدينة وهران في سنة 1790 أثر كبير علي البناية، بحيث قذفت حجارتها المنحوتة إلى مئات الأمتار، و عند دخول الفرنسيين في سنة 1831 لم يبق منها إلا القبة وشرعت وقتها أشغال الترميم، في سنة 1833 استخدمتها فرنسا كمقر إرشاد عسكري، و أعاد المهندس المعماري للمنطقة بنايتها من جديد سنة 1838، ومن تم سميت كنيسة * Saint- Louis " .

- باب كرفنسراي (La porte caravansérail)

تقع في حي حمو بوتليليس سابقا ثم تحويلها إلى منتزه ليطان حاليا تعرف بحديقة ابن باديس، صنفت بتاريخ 19جانفي 1951 .

- **طبل سان جوزي** *(Tambour San-Jose)*

يقع بسيدي الهواري تم تصنيفه 01 فيفري 1952

- **حصن سانتا كروز :** يقع بقمة هيدور" جبل مرجاجو" ، مصنف في 17 ديسمبر 2008 .

- **منتزه ليطان :** يقع ما بين الحصن رو زال كزار و ميناء وهران ،صنف بتاريخ 23 جويلية 1951،

لمحة تاريخية : في بداية سنة 1836 قام الجنرال ليطان، قائد الجيش بتغطية هذه المنحدرات العارية من الأشجار و بني بها ممرات، و في 21 جانفي 1837، قرر المجلس البلدي تسمية هذه الحديقة التي تعتبر مكان الهدوء و الراحة و أعطاها اسم "ليطان". و الحديقة بابان، باب على شارع منحدر الكومندو فراج والباب الآخر على طريق Turin و لا يزال حتى الآن ، مكانا رائعا للنزهة .

- في مدينة وهران تعايشت مختلف الأديان منذ القدم من الطبيعي وجود أماكن عبادة مختلفة، حيث بنيت مباني تمثل الديانات الكتابية الثلاث فالمسجدين التاريخيين يقعان بالحي القديم "سيدي الهواري " ، مسجد الباشا و مسجد الباي ،ثم تم بناء مسجد عبد الله بن سلام بين 1880 و1917 على هضبة

1- جريدة المساء للتعريف بملاجئ الحرب العالمية الثانية ، نحو استحداث مسار سياحي بوهران،نشر المقال 08 أكتوبر 2018

"قارجينطا "المعروفة بنهج معطى محمد الحبيب ،ولدينا أيضا كنائس بوهران كالتي تقع بحصن ساتنا كروز، والكاتيدرائلية التي حولت إلى مكتبة فيما بعد، كما تتميز وهران بطابعها العمراني الذي يرجع إلى حقبة الإستعمار الفرنسي[1] .

لكن من المؤسف أن العديد من المعالم الأثرية قد تم التعدي عليها من طرف السُكان المحليين ،و اتخذ البعض منها سكناً فوضوياً وهذا ماحصل سابقاً بحي سيدي الهواري العتيق كونه يضم العديد من المعالم ، وهذا الفعل يتنافى مع إستدامة السياحة ، و التنمية المُستدامة التي تقتضي الحفاظ عليها و ترميمها وقد

استفادت وهران من برنامج دولي خاص بالترميمات ولازالت العملية مُتواصلة كون العديد من المعالم مصنفة دولياً من قبل منظمة اليونيسكو ، و التي قامت عام 2001 بإضافة فئة جديدة من التصنيف مايعرف " بالتراث غير المادي" مثل : العادات ، الفنون الشعبية ، الرقصات الفلكلورية وغيرها ...،

وقد قامت مؤخرا ملحقة الديوان الوطني لتسيير واستغلال المعالم الأثرية[2] ،التابعة لوزارة الثقافة ، بعملية الجرد العام للمعالم التاريخية الذي تم لأول مرة بوهران ، وأسفر ذلك عن إحصاء 387 معلم تاريخي مادي ولامادي غير مُصنف .

حيث سبق لمديرية الثقافة لولاية وهران أن استحدثت خلية بحث أوكلت لها مُهمة أرشفة وجمع البيانات والمعلومات المُتعلّقة بمجموع المعالم الأثرية بربوع مدينة وهران، وإنجاز خرائط تفصيلية لكلّ معلم، إلى جانب متابعة دورية لهذه المعالم من خلال إعداد تقارير منتظمة عن وضعها وإعداد خرائط أيضا عن خصوصية البعض من هذه المعالم الأثري.

1- محافظة مهرجان الفنون و الثقافات الشعبية لولاية وهران، "وهران ثقافة و تراث" ،فن العمران بمدينة وهران ، مديرية الثقافة بولاية وهران ، 2014 ، ص36- 54 .

2- ملحقة الديوان الوطني لتسيير و استغلال المعالم الأثرية تابعة للديوان الوطني لتسيير و إستغلال الممتلكات الثقافية المحمية ، وهي مؤسسة ذات طابع تجاري ، تحت وصاية وزارة الثقافة ، أنشأ الديوان 1 جانفي 2007 وهو نتيجة تغيير للوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والنصب التاريخية منذ 1987 .يتمركز مقرها في الجزائر العاصمة تحديدا بالقصبة السفلى ، وقد أنشأت ملحقات على مستوى 33 ولاية ،للتوسع أكثر أنظر الرابط :

http://ogebc.com/site/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86.html?fbclid=IwAR3XIXlBj5EEwyYdu4W_UMNeA6O7-R74ZYOdIZlNGZcRMnoyZzBPSmBtH-4

جدول رقم 28 : المواقع و المعالم الأثرية و التاريخية بولاية وهران :

الرقم	إسم الأثر	الموقع	تاريخ التصنيف ورقم الجريدة الرسمية	الملاحظة
01	آبري آلان " كهف "	رأس العين	1952/06/16 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	الحفاظ على الموقع ودراسة عملية الجرد .
02	كهف الكوارتل	رأس العين	1952/06/16 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	الحفاظ على الموقع ودراسة عملية الجرد .
03	مسجد سيدي محمد الهواري والقبة .	بلانتير ، باب الحمرة .	1906/12/29 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	العملية حولت إلى مديرية التخطيط و البناء.
04	مسجد محمد الكبير	شارع الفلاح	1906/12/29 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	مشروع للترميم .
05	مسجد الباشا	شارع فيليب سيدي الهواري .	12/24 /1993رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	إعادة السقف .
06	مئذنة المخيم	ساحة الجوهرة سيدي الهواري	قائمة 1900/رقم 07 المؤرخ23.01.1968	**عملية مسيرة من طرف L'OGBC**
07	مئذنة مسجد الباشا	حي سيدي الهواري	1906/12/29رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	متدهورة
08	فندق التقسيم	القلعة الجديدة *شاطوناف *	1952/07/23 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	متدهورة
09	باب كارافنسيراي	مسار بن باديس	1952/01/19 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	متدهور، أحجار للترميم .
10	جناح المفضلة	شاطوناف	1952/07/23رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	في حالة جيدة
11	دار الباي حسن	شارع بن عمارة بودخيل ، فيليب سابقا .	12/23 /1906رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	ترميم المبنى لإعادة قيمته الأثرية .
12	باب القلعة الجديدة الاسباني	شارع مفتاح محمد	29 /12/ 1906رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	إخلاء المكان و المحافظة عليه **L'OGBC**
13	باب المناولة العسكرية	شارع جون كندي المسمكة وهران .	11/26 /1907 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	إعادة ترميمه بطريقة حرفية .
14	طبل سان جوزي	حي سيدي الهواري	01/02 /1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	في حالة متدهورة
15	كنيسة سان لويس	حي سيدي الهواري	01/02 /1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	في حالة متدهورة
16	نافورة ساحة الأميرات	شارع البحرية	01/02 /1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	في حالة متدهورة

17	باب سانتان	وهران القديمة	08/06/ 1953رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	في حالة متدهورة
18	باب كانستيل	وهران القديمة	01/02/ 1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	محفوظ
19	باب مدخل شاطوناف	سيدي الهواري	07/23/ 1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	محفوظ
20	بوسادا الإسبانية	وهران القديمة	02/23/ 1954رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	مختفي
21	كنيسة سانتا كروز	جبل سانتا كروز	10/06/ 1950رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	نحفوظة وتمت إعادة الترميم .
22	شارع القلعة القديمة	سيدي الهواري	10/21/ 1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	محفوظ
23	اكيسون الاسباني	شاطوناف	07/23/ 1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	النقوش تدهورت
24	منتزه ليطان	سيدي الهواري	07/23/ 1952رقم 07 المؤرخ23.01.1968	يجب الحفاظ عليه.
25	الموقع الطبيعي مرجاجو	قمة جبل هيدور	10/06/ 1950رقم07 المؤرخ 23.01.1968	يجب حمايته .
26	مقبرة المصابين بالكوليرا	رأس العين	07/23/ 1952رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	يجب حمايته .
27	السجن المركزي	المدينة الجديدة	07/14/ 2007رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	يجب حمايته .
28	الأشياء العتيقة المودعة في المتحف	متحف أحمد زبانة	قائمة 1900رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	الحفاظ عليها جيد .
29	بقايا المدينة الرومانية	الزاوية ببطيوة	قائمة 1900 رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	الموقع غير محمي وليست مسيجة .
30	موقع قرطاجي الأندلسيات	العنصر	1956/10/02رقم 07 المؤرخ 23.01.1968	غير محمي و مستغل .

ترجمة للجدول من طرف الطالبة ، المتواجد ضمن :

*Monographie touristique ,Oran Bahia ,sites et monuments historiques ,direction de tourisme ,2016 ,p16-17. (أنظر الملاحق),

L'OGBC : الديوان الوطني لتسيير و إستغلال الممتلكات الثقافية و المحمية .

الوضـــعية الديمـــوغرافية

لـــــولاية

وهـــــــران

1- تطور سكان ولاية وهران خلال الفترة 1966- 2008 :

سجلت ولاية وهران تطورا ملحوظا في عدد سكانها خلال الحقبة الممتدة من 1966 إلى 2008 حيث تضاعف هذا العدد 3 مرات خلال 42 سنة ، الفاصلة بين التعداد الأول و الخامس إذ ارتفع عدد السكان من 451.258 نسمة إلى ما يقارب المليون و النصف .(أنظر الجدول أدناه)

جدول رقم 29 : عدد سكان ولاية وهران عند التعدادات الخمس ومعدل النمو السنوي المتوسط بينهم 1966-2008 :

التعدادات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	451.258	682560	924160	1213839	1453152
معدل النمو السنوي المتوسط	+4.08%		+3.05 %	+2.45 %	+1.9 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات .

رغم الزيادة الملحوظة في عدد السكان ، سجل معدل النمو الديموغرافي تراجعاُ منذ أواخر السبعينات ،حيث بلغ أقصى نسبة مابين 1966 و 1977(4.08%) و بلغ (3.05%) مابين 1977 و 1987 (2.45%) مابين 1987 و 1998 و أخيرا بلغ (1.9%) خلال الفترة 1998 و 2008 .

و يُمكن إرجاع هذا التطور الديموغرافي السريع إلى النمو الطبيعي من جهة ، و الهجرة الوافدة من جهة أخرى .

ففي الفترة ما بعد الاستقلال و التي دامت إلى أواخر السبعينات ، وصل معدل النمو إلى أقصاه بسبب المعدلات المرتفعة للولادة و الهجرة و بعدها .

وقد بلغ عدد السكان القاطنين بولاية وهران في آخر تعداد (2008) ، 1453152 مليون نسمة ،مايجعل هذه الولاية تحتل الرتبة الثانية من مجموع ولايات الوطن من حيث عدد السكان،بعد ولاية الجزائر .

لكن هذا العدد من السكان يتوزع بصفة غير متوازنة بين البلديات و الدوائر ، فبلدية وهران التي هي في نفس الوقت دائرة تستقطب مايزيد عن خمسي مجموع سكان الولاية (41.9 %)، وتسجل أعلى كثافة سكانية (9516 نسمة/كلم^2) .أنظر الجدول رقم 30 .

ويظهر من خلال جدول توزيع السكان حسب البلديات أن أكبر عدد من سكان الولاية متمركز في البلديات المجاورة لبلدية وهران مثل : (السانيا، سيدي الشحمي، بئر الجير)، حيث تمثل نسبة سكان هذه البلديات الثلاثة 24.4% من مجموع سكان الولاية ، فإذا أضفنا هذه النسبة لبلدية وهران تصبح نسبة السكان القاطنين بهذه الرقعة الجغرافية الممتدة حول بلدية وهران ، أكثر من ثلثي سكان الولاية (66.3%)
ويظهر جليا من خلال تمركز السكان في بعض البلديات ومن خلال الكثافة السكانية أن شغل الأراضي يتسم بعدم التوازن ، حيث يعبر عن تمركز المنشآت الإدارية و الخدماتية مثل :" المصالح الإدارية، الجامعات ،المستشفيات ، البنوك ،... "

إلا أنه رغم قدم هذه المعلومات ، يمكن اعتبارها لازالت تعكس الوضعية فيما يخص التوزيع الدغرافي للسكان حسب الدوائر و البلديات .

الجدول رقم 30 : توزيع السكان القاطنين بولاية وهران حسب الدوائر و البلديات ، تعداد 2008

الدائرة/البلديات	عدد السكان	المساحة كلم^2	الكثافة السكانية (ع/كلم)^2
وهران	609014	64	9516
مجموع الدائرة	**609014**	**64**	**9516**
السانيا	96928	48.51	1998
الكرمة	23163	63.55	364
سيدي الشحمي	104498	69.5	1504
مجموع الدائرة	224589	181.56	1237
عين الترك	37010	39.14	946
مرسى الكبير	16970	10.98	1546
بوصفر	17243	46.2	373
العنصر	10882	66.44	164
مجموع الدائرة	**82105**	**162.76**	**504**
ارزيو	70951	71.9	987
سيدي بن يبقى	7516	51.69	145
مجموع الدائرة	78467	123.59	635
بوتليليس	22898	135.97	168
عين الكرمة	7530	107.92	70
مسرغين	25443	30.02	848
مجموع الدائرة	**61873**	**273.91**	**204**
بطيوة	17758	108.57	164
مرسى الحجاج	12729	52.29	243
عين البية	31386	36.15	868
مجموع الدائرة	61873	197.01	314
قديل	37315	93.82	398
بن فريحة	20235	69.29	292
حاسي مفسوخ	11856	25.67	462
مجموع الدائرة	**69406**	**188.78**	**368**
واد تليلات	18397	84.11	219
طفراوي	11263	**182**	**62**
البرية	5860	**57.26**	**102**
بوفاتيس	11579	**97.06**	**119**
مجموع الدائرة	**47099**	420.43	112
بئر الجير	152151	32.46	4687
حاسي بونيف	59671	31.77	1878
حاسي بن عقبة	12906	37.47	344
مجموع الدائرة	224728	101.7	2210
مجموع الولاية	1453152	1713.74	848

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان ، معطيات إحصائية لولاية وهران ،رقم 31/527).

جدول رقم 31 : توزيع سكان ولاية وهران حسب فئات الأعمار الخماسية و الجنس للتعدادين الأخيرين 1998-2008

التعداد	1998			2008		
فئات العمر	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
4-0	59773	58077	117850	72412	69471	141883
9-5	64666	60819	125485	59463	57512	116975
14-10	68108	68101	136209	64172	62044	126216
19-15	66553	67549	134102	66467	65333	131800
24-20	61862	62727	124589	72116	73118	145234
29-25	56711	55535	112246	70347	70755	141102
34-30	49944	51485	101429	62002	62163	124165
39-35	41830	40669	82499	54963	55100	110063
44-40	32448	34002	66450	49634	50048	99682
49-45	26737	27618	54355	39772	40173	79945
54-50	19251	18038	37289	33133	33070	66203
59-55	15790	16815	32605	26823	25555	52378
64-60	14322	15478	29800	17239	17818	35057
69-65	10659	10842	21501	14796	14733	29529
74-70	6602	7632	14234	11179	12277	23456
75 فأكثر	7482	10615	18097	12241	15462	27703
غير مسجلين	76	76	152	1006	755	1761
المجموع	602814	606078	1208892	727765	725387	1453152

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (الإحصاء العام الرابع و الخامس للسكان و الإسكان – معطيات إحصائية لولاية وهران).

الشكل رقم 3: الهرم السكاني حسب فئة الأعمار الخماسية للمقيمين بولاية وهران سنة 1998

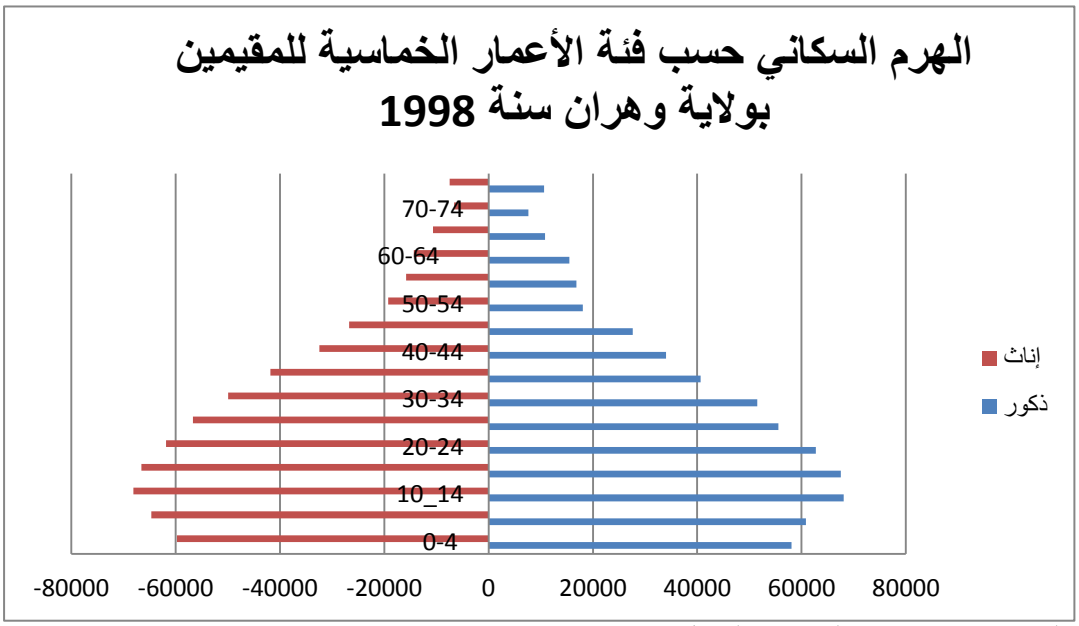

المصدر: انجز اعتمادا على بيانات الجدول رقم 31

الشكل رقم 4: الهرم السكاني حسب فئة الأعمار الخماسية للمقيمين بولاية وهران سنة 2008

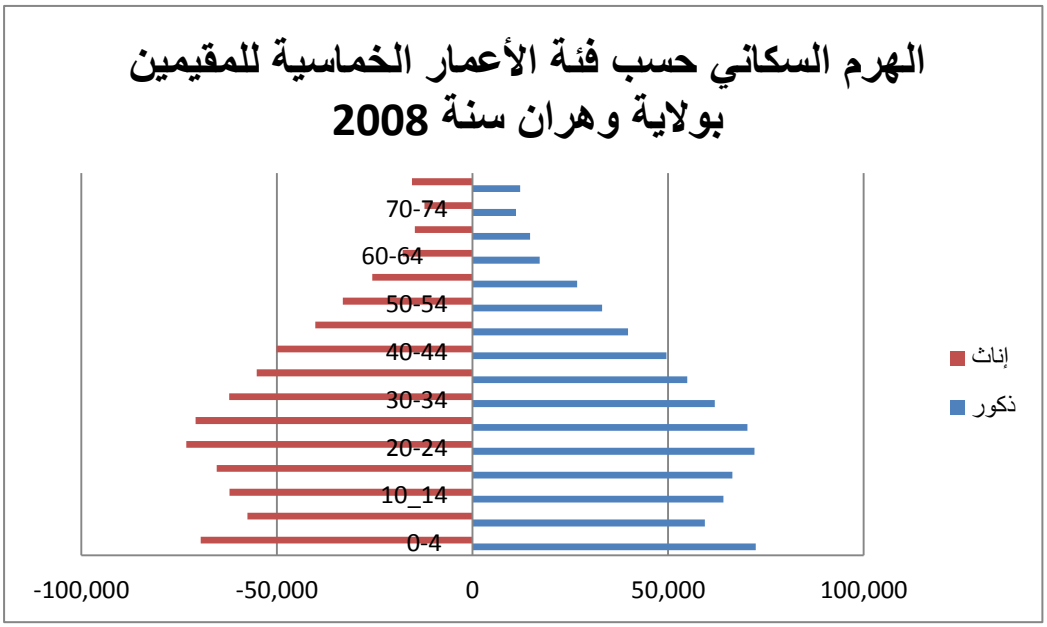

المصدر: انجز اعتمادا على بيانات الجدول رقم 31

تمتاز ولاية وهران كمعظم ولايات الوطن ،بمجتمع فتي حيث تمثل الفئة العمرية الشابة أكثر من نصف السكان إذ بلغت نسبة الأطفال ما دون الخامسة عشر ما يقارب ثلث السكان (31.4%) سنة 1998 و رغم انخفاضها بقيت تفوق ربع السكان (26.5%) .أما الفئة ما بين 15-59 سنة فقد عرفت ارتفاعا خلال نفس الفترة حيث صارت تمثل ثلثي السكان (65.4%) سنة 2008 كما سجلت الفئة 60 سنة فأكثر ارتفاعا خلال نفس الفترة حيث صارت تمثل 8% من مجموع السكان .

جدول رقم32 : توزيع سكان ولاية وهران حسب الفئات العمرية الكبرى 1998-2008

فئات العمر	1998		2008	
	عدد السكان	النسبة %	عدد السكان	النسبة %
14-0 سنة	**379544**	**31.40**	**385075**	**26.50**
59-15 سنة	**745564**	**61.67**	**950572**	**65.41**
60 سنة فأكثر	**83784**	**6.93**	**117505**	**8.09**
المجموع	**1208892**	**100**	**1453152**	**100**

المصدر : حساب شخصي إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

و نشير إلى أن التعداد السادس الذي كان من المفروض أن يمكننا من معرفة حجم السكان لولاية وهران بمختلف بلدياتها لـ2018 لم يتم ،و هذا ما يجعل من الصعب معرفة وتيرة النمو السكاني للولاية .كان من الممكن أن نقوم بحساب وتيرة النمو الطبيعي اعتمادا على إحصائيات الولادات و الوفيات (لكون الاحصائيات الخاصة بالهجرة غير متوفرة) إلا أن الاحصائيات المنشورة من طرف الديوان الوطني للاحصائيات تبقى مصنفة إلى يومنا هذا حسب مكان التسجيل و ليس حسب مكان الاقامة .و هذا ما أشارت إليه دراستين بجامعة وهران .[9] و رغم كون هذه الاحصائيات قديمة نوعا ما إلا أنه يمكن اعتبارها ذات دلالة لكون التطورات الديموغرافية الخاصة بالتركيبة السكانية تتغير بصفة بطيئة و من تم تبقى الفئة الشابة ،الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها لتطوير كل الصناعات ومنها الصناعة السياحية ،الأكثر بروزا.

[9] BENABDALLAH.f, « la non redomiciliation des décès et ses effets sur l'étude de la mortalité a l'echelle régionale :exemple de la commune d'oran. »Journal d'Epidémiologie& de Santé Publique, JESP,N2 février 2009.

CHENNAFI. F, « Le problème de la domiciliation des décès dans l'analyse de la mortalité selon les données de l'état civil(cas de la commune d'Oran ,1999-2001),mémoire présente en vue de l'obtention du diplôme de magister en démographie ,sous la direction M.SALHI et co-direction de F.BENABDALLAH,Département de Démographie,Faculté des Sciences Sociales, Université d'Oran,Année universitaire (2004-2005).

الهيـاكل و التشغيـل

الفندقـي

تطور عدد الفنادق و الطاقات الإستيعابية وعدد المستخدمين بولاية وهران من 2000 إلى 2018

تظهر الإحصائيات أن عدد الفنادق بولاية وهران قد سجل تطورا مستمرا خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 -2018 أي مدة 18 سنة .

حيث وصل عدد الفنادق إلى 172 فندقا سنة 2018 بينما كان يقل عن 100 فندق سنة 2000 أنظر الجدول رقم 33.

جدول رقم 33 : تطور عدد الفنادق بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018

السنوات	2000	2002	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الفنادق	98	112	116	120	137	144	144	154	154	157	160	163	167	172

المصدر : مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بوهران .

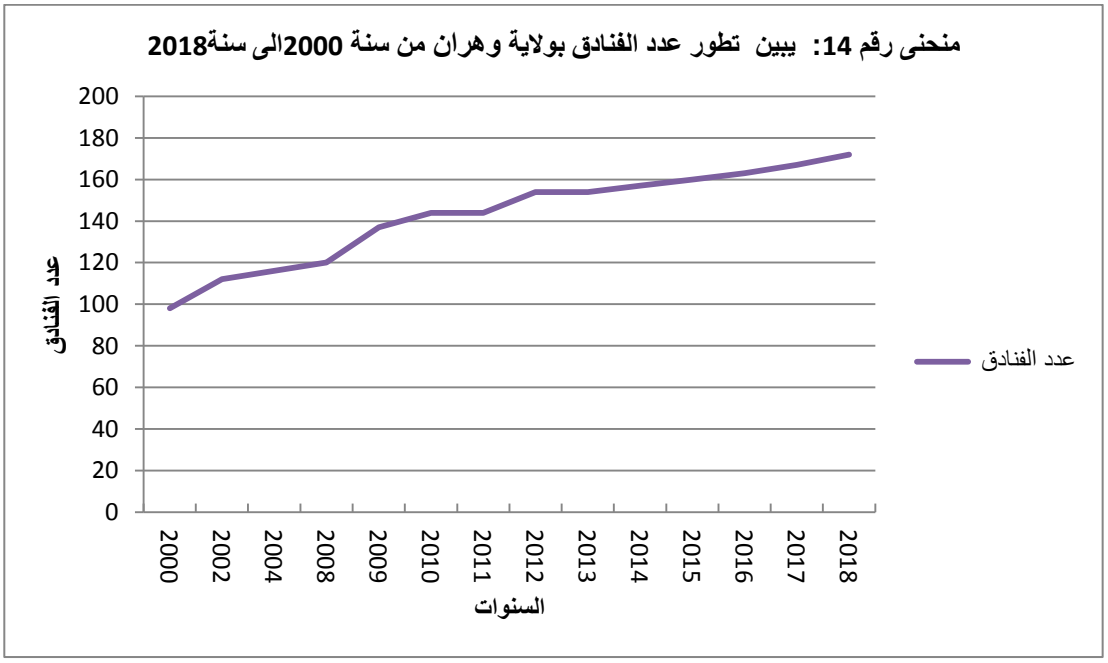

وقد وصل في نفس المدة تطور عدد الغرف من 272 إلى 8281 غرفة أما عدد الأسرة فعرف هو الآخر تطورا ملحوظا حيث انتقل من 545 إلى 16124 سرير سنة 2018.

جدول رقم 34 : تطور عدد الغرف و عدد الأسرة بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018

السنوات	عدد الغرف	عدد الأسرة
2000	272	545
2002	398	796
2004	493	986
2008	5081	10162
2009	5191	10382
2010	6143	12287
2011	6383	12767
2012	7199	14021
2013	7199	14021
2014	7359	14342
2015	7580	14813
2016	7694	15041
2017	8045	15608
2018	8281	16124

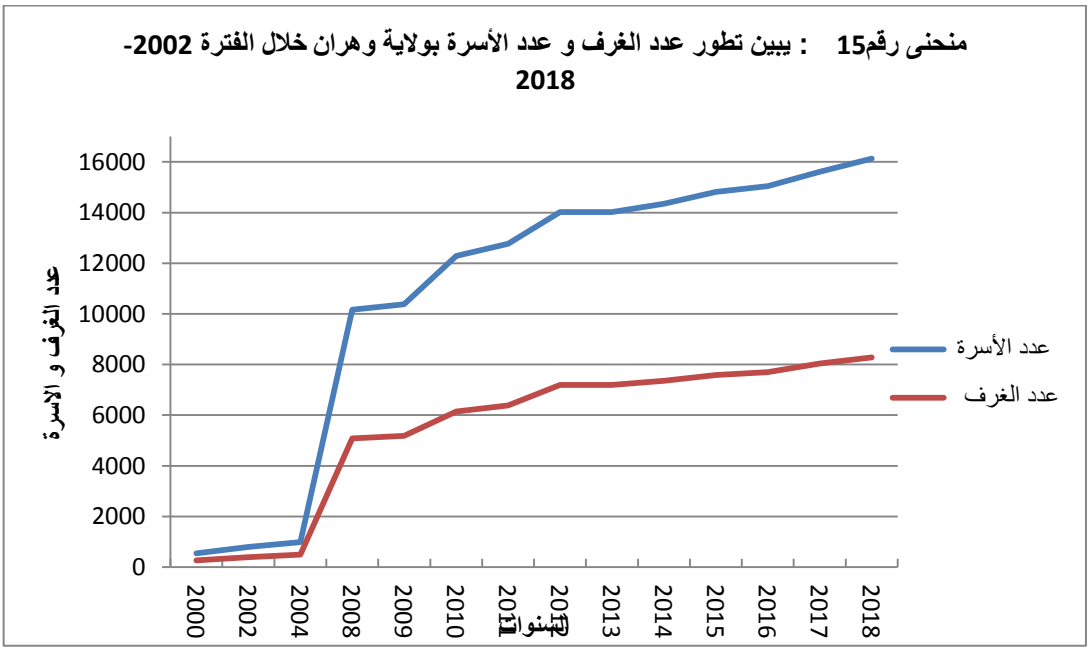

و بالمُقابل تضاعف عدد المستخدمين ثلاث مرات خلال نفس الفترة حيث كان عددهم 1009 سنة 2000 ، ثم أصبح 3606 سنة 2018 كما هو مبين في الجدول و الرسم البياني الموالي :

جدول رقم 35 : تطور عدد المستخدمين بولاية وهران من سنة 2000 إلى سنة 2018

السنوات	2000	2002	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المستخدمين	1009	1328	1398	1521	1565	2049	2132	2974	2974	3099	3500	3510	3519	3606

المصدر : مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بوهران .

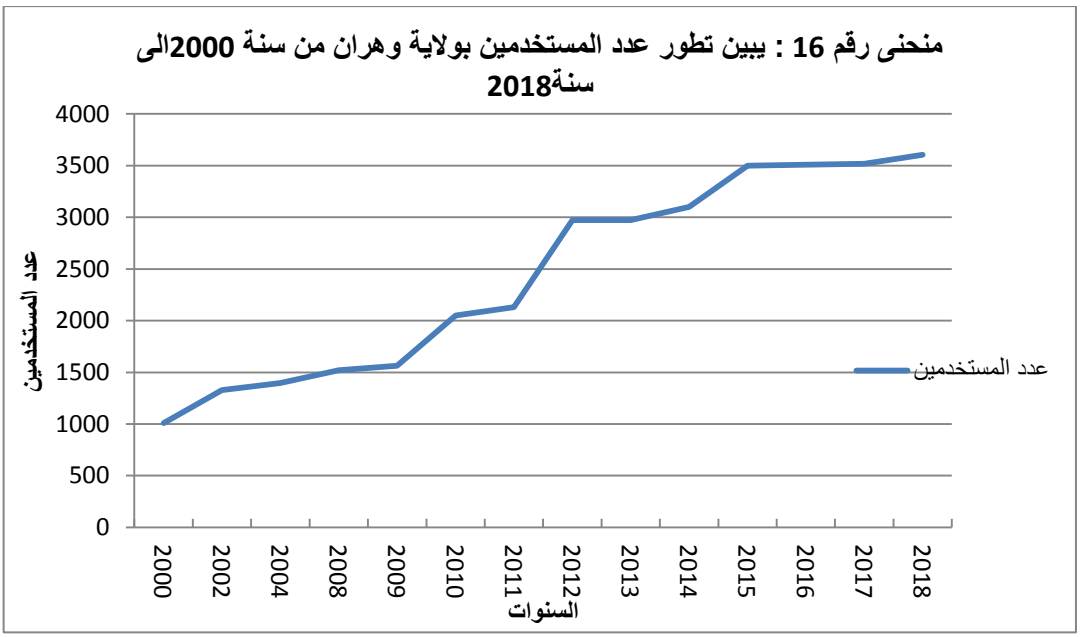

لكن بالمُقابل يبقى عدد المستخدمين الذي بلغ 3606 سنة 2018 ضئيلا أو قليلا كون القاعدة الإحصائية العالمية تقول في **الصناعة السياحية** كما ذكرناه سابقا[1]، أن كل غرفة فندقية تولد ما نسبته 100 بالمئة فرص عمل بالفندق ، و تولد مانسبته 75 بالمئة فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية، و توفر ما نسبته 100 بالمئة في القطاعات الأخرى، أي إن كانت قدرته الإستيعابية 200 غرفة فسيتولد عن ذلك 550 فرصة عمل منها 350 فرصة في القطاع السياحي و200 فرصة عمل في القطاعات الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالسياحة كالنقل مثلا و القطاع الخدماتي كتوفير الأطعمة والمنتوجات الإستهلاكية وغيرها.

ولاحظنا إثر قيامنا بالعملية الحسابية أنه بسنة 2000 كان عدد الغرف 272 يقابلها 1009 مستخدماً أو عاملاً أي بزيادة قدرها 261 مستخدم إن اعتمدنا على القاعدة الإحصائية العالمية ،ثم لاحظنا أنه منذ سنة

بدأ عدد المستخدمين يتناقص فعليا و ظهر ذلك إثر قيامنا بالحسابات و بعض المقارنات حيث 2008 وجدنا بسنة 2008 ،أن عدد الغرف يساوي 5081 و بالمقابل عدد المستخدمين يساوي 1521 لكن إثر قيامنا بالحسابات حسب القاعدة وجدنا 13973 أي أن المسيرين لهذا قد استغنوا عن خدمات 12452 مستخدم ، وكذلك هو الحال بالنسبة لسنة 2018 ،حيث أن 8281 من المفروض يقابلها 22773 منصب عمل، و قد وفرت الفنادق 3606 منصب عمل أي أننا هنا لم نبلغ حتى النصاب الذي يقول أن كل غرفة فندقية تولد ما نسبته 100 فرص عمل بالفندق و هذا ما يستدعي إعادة النظر ، بهذا الشأن إن أردنا فعلا أن نوفر من خلال كل هذه الاستثمارات فرص عمل للشباب " العنصر البشري" حتى نساهم في إمتصاص نسبة البطالة و هذا ما نلاحظه بالجدول رقم 36 .

1-الإحالة إلى الصفحة 36 و 37 .

للتوسع أكثر: أنظر قوانين المنظمة العالمية للسياحة .

جدول رقم 36 : تطور عدد الفنادق و الطاقات الإستيعابية و عدد المستخدمين بولاية وهران من 2000 إلى 2018 *

السنوات	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد المستخدمين
2000	98	272	545	1009
2002	112	398	796	1328
2004	116	493	986	1398
2008	120	5081	10162	1521
2009	137	5191	10382	1565
2010	144	6143	12287	2049
2011	144	6383	12767	2132
2012	154	7199	14021	2974
2013	154	7199	14021	2974
2014	157	7359	14342	3099
2015	160	7580	14813	3500
2016	163	7694	15041	3510
2017	167	8045	15608	3519
2018	172	8281	16124	3606

*المصدر : مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بوهران .

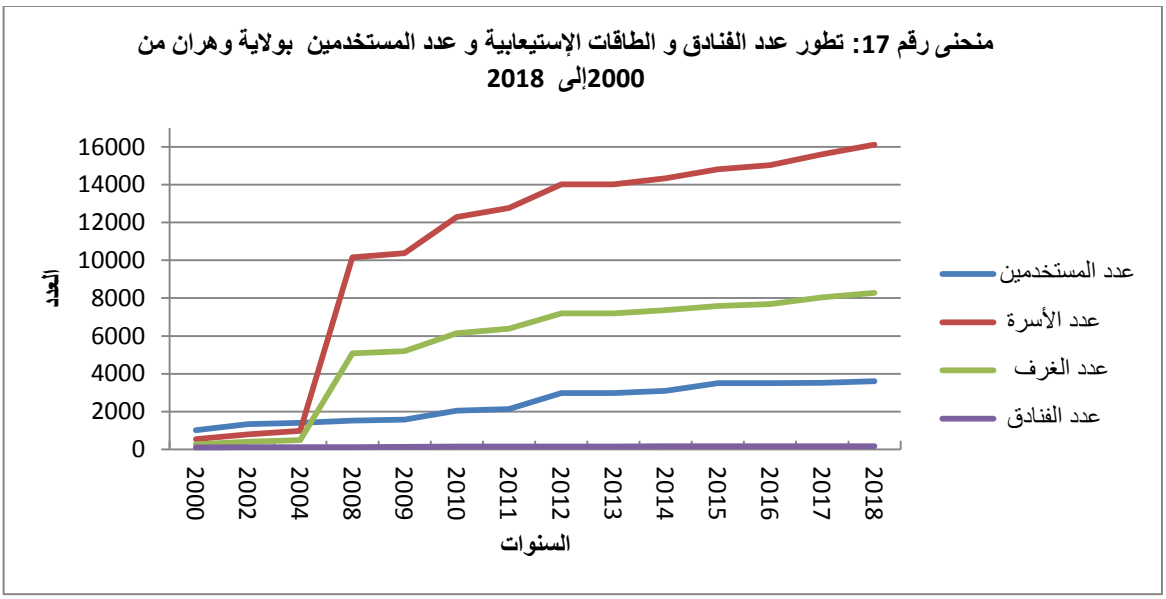

جدول رقم 37 : تطور عدد الفنادق و عدد المستخدمين بولاية وهران في الفترة 2000

السنوات	عدد الفنادق	عدد المستخدمين	عدد المستخدمين لكل فندق
2000	98	1009	10.3
2002	112	1328	11.9
2004	116	1398	12.1
2008	120	1521	12.7
2009	137	1565	11.4
2010	144	2049	14.2
2011	144	2132	14.8
2012	154	2974	19.3
2013	154	2974	19.3
2014	157	3099	19.7
2015	160	3500	21.9
2016	163	3510	21.5
2017	167	3519	21.1
2018	172	3606	21.0

المصدر : الجدول من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية .

منحنى رقم 18 : يبين تطور عدد الفنادق و عدد المستخدمين بولاية وهران من سنة 2000الى سنة2018

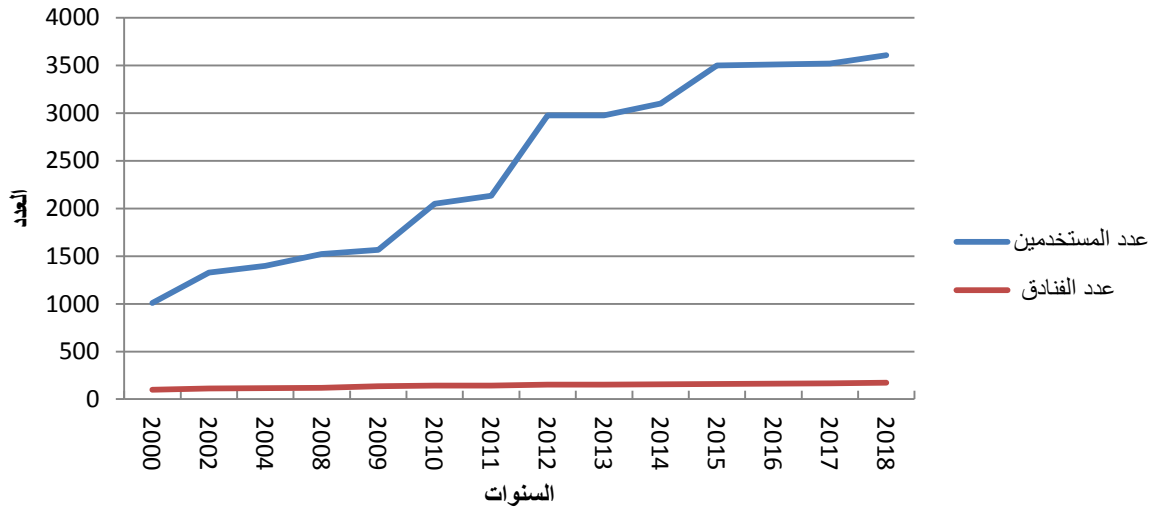

1- الوافدون على الفنادق بولاية وهران لسنة 2017 :

سجلت ولاية وهران201.019 وافد سنة 2017 من بينهم ما يُقارب ¾ ثلاث أرباع (72.7 %) من الجزائريين ،أما الأجانب فنسبتهم تفُوق بقليل الربع 1/4 من المجموع أي (27.3 %)، إلا أن هذه الإحصائيات لا تمدنا بالمعلومة الخاصة بمكان الإقامة ، و إذن تبقى هذه الإحصائيات غير دقيقة و غير قابلة للتحليل المعمق حيث لا تتوفر على الميزات الديموغرافية (السن، الجنس، الحالة العائلية ، عدد الأولاد ..وغيرها)، بالرغم من أن هذه المعلومات موجودة فِعلياً و مُتواجدة و مدونة في البطاقات الشخصية التي تملأ لكل زبون عند دخوله المؤسسة الإيوائية (الفندق) .

جدول رقم 38 : توزيع الوافدين على الفنادق حسب الجنسية و الليالي المقضية سنة 2017

الجنسية	الوافـديـن		الليـالـي	
	العـدد	النسبة المئوية	العـدد	النسبة المئوية
جزائـــريين	146.201	72.7	315.759	73.7
أجـــانـب	54.818	27.3	112.660	26.3
المجمـــوع	**201.019**	100.0	**428.419**	100.0

المصدر : الجدول من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية .

3- المشاريع السياحية الخاصة بولاية وهران :

جدول رقم 39:المشاريع السياحية الخاصة بولاية وهران إلى غاية أكتوبر 2018 :

المشاريع	عدد المشاريع	طاقة الايواء		مناصب الشغل	
		العدد	%	العدد	%
في طور الانجاز	93	13038	48.2	4.459	46.1
// المتوقفة	9	646	2.4	233	2.4
// الغير منطلقة	71	13390	49.4	4.982	51.5
المجموع	173	27.074	100.0	9.674	100.0

الجدول من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بوهران

حظيت ولاية وهران ب 173 مشروعاً سياحياً منذ تعيينها عاصمة محتضنة لألعاب البحر الأبيض المتوسط 2021 ، ، عندما كسبت الرهان و تم إختيارها سنة 2015 من قبل اللجنة الدولية للألعاب المتوسطية ،و تظهر الإحصائيات التي تحصلنا عليها من مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية وهران، أنه من بين هذه المشاريع 71 مشروع ما يُمثل (41 %) ، لم ينطلق بعد إلى يومنا هذا و 09 مشاريع متوقفة ، أما فيما يخص مناصب الشغل المبرمجة فهي تحت تأثير مستوى الإنجاز ، فنلاحظ أن (51.5%) من مناصب الشغل المبرمجة لم يتم إطلاقها بعد ، و ما يمثل (46.1%) في طور الإنجاز .

3- بعض التقديرات الخاصة بموسم الإصطياف لولاية وهران من 2010 -2018 :

يعرف كل موسم إصطياف عددا من الإجراءات المُتعلقة بمراقبة الشواطئ و توعية المياه ، حيث يتم تاهيلها و معالجتها حتى تُصبح صالحة للسباحة مع إجراء بعض التحاليل الخاصة، و تشير الإحصائيات التي تحصلنا عليها من مديرية السياحة و الصناعة التقليدية و المتعلقة بشواطئ ولاية وهران أن 34 شاطئ ، كان مفتوحاً للسباحة و إستقبال المُصطافين سنة 2011 ، ثم أغلق شاطئ سنة 2012 ثم تم إغلاق شاطئين سنة 2013 و قد أعيد تأهيله سنة 2014 ،و منذ ذلك الوقت و إلى غاية 2018 بقي 33 شاطئ مفتوح ومسموح بالسباحة ،أما فيما يخص توافد و عدد المصطافين ، أول ما أثار إنتباهنا هو العدد الهائل والمتزايد لعدد المصطافين و الذي فاق بكثير عدد سكان ولاية وهران ، حيث تفوق هذه الأعداد ما يمكن تصوره،حيث فاق عددهم 26 مليون مصطاف سنة 2014 ، ثم تراجع و استقر فيما يقارب 19 مليون مصطاف لكن تبقى هذه الإحصائيات غير منطقية ، وعند إستفسارنا عن طريقة الحساب من الجهات

المعنية تبين لنا أنهم يعتمدون بنسبة كبيرة على إحصاء رجال الحماية المدنية التي تقوم بعد المصطافين

على حسب قطعة محددة من الشاطئ ، وهناك أيضا بعض الثغرات فإحتمال كبير أن نفس الشخص يتم

حسابه عدة مرات إن تردد على الشاطئ كل أيام الأسبوع ، وإن كان مرافقا لعائلته المتكونة من الزوجة والأولاد يتضاعف العدد بطبيعة الحال ،وهنا يكمن الخلل و يجب إعادة النظر حتى نحصل على أرقام حقيقية و لايتحقق ذلك إلا من خلال الإعتماد على الميزات الديموغرافية و القيام بالتعداد السادس الذي كان مقررا سنة 2018 ، كون التعداد الخامس كان سنة 2008 ، ومرت 10 سنوات و لم تقم الجهات الوصية بتعداد جديد . أنظر الجدول أدناه .

جدول رقم 40: إحصائيات خاصة بموسم الإصطياف لولاية وهران من 2010 -2018 (عدد الشواطئ ، المصطافين،..).

التعيين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الشواطئ المسموحة للسباحة	32	34	33	32	33	33	33	33	33
عدد الشواطئ الممنوعة للسباحة	01	00	01	02	01	01	01	01	01
عدد المخيمات الصيفية	06	06	06	06	06	--	05	04	04
عدد مراكز العطل	17	14	13	17	16	16	12	16	16
عدد توافـــد المصطافين	**4.241.253**	**20.103.090**	**14.470.0080**	**12.745.715**	**26.687.487**	**24.529.620**	**19.001.280**	**18.224.700**	**18.665.037**

المصدر : مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بوهران

- **حركة العبور في مطار و ميناء وهران :**

أما فيما يخص حركة العبور فقد شهد مطار السانية و ميناء وهران حركة مختلفة في الدخول و الخروج من طرف الأجانب والمواطنين ،حيث سجلت سنة 2016 حركة واسعة في الدخول بالنسبة للمواطنين،أما الأجانب فقد كانت حركة الخروج أكبر من الدخول حسب إحصائيات مطار السانيا، أما سنة 2017 فقد كان الدخول أكبر من الخروج بالنسبة للمواطنين ،وكذلك هو الحال بالنسبة للأجانب ، أما سنة 2018 فقد كانت حركة دخول الأجانب أكبر من الخروج حيث سجل مطار السانيا دخول 25513 مقابل خروج 23448 وافد أجنبي ، مقارنة بسنة 2017 التي سجلت حركة الخروج أكبر بقليل من حركة الدخول ، أنظر الجدول رقم41 .

جدول رقم 41 : حركة العبور عبر الحدود لميناء وهران و مطار أحمد بن بلة الدولي(دخول –خروج) الوطنيون و الأجانب 2016-2017-2018:

السنوات		وطنيون		أجانب	
		دخول	خروج	دخول	خروج
سنة 2016	ميناء وهران	106070	94267	6721	6353
	مطار السانية	569351	596947	82447	86510
سنة 2017	ميناء وهران	98277	96143	2926	2854
	مطار السانية	681371	673596	77186	78096
*سنة 2018	ميناء وهران	17939	16311	530	525
	مطار السانية	203767	199448	25513	23448

جدول من إعداد الطالبة المصدر المصلحة الجهوية لشرطة الحدود بولاية وهران ، المديرية العامة للأمن الوطني .

*إحصائيات للفترة الممتدة من شهر جانفي 2018إلى 30 ماي 2018 .

- **الوكالات السياحية بولاية وهران :**

شهدت وكالات السياحة و الأسفار لولاية وهران تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 إلى غاية 2018 ،وهذا ماتظهره الإحصائيات بالجدول ، حيث إنتقل عددها من 45 إلى 173 وكالة ، لكن يبقى عملـــــها محصورا في تنظيم رحلات خارج الوطن للجزائريين بمختلف الوجهات السياحية ، فالبرغم من تصاعد العدد إلا أن ذلك لم يحقق النتائج المرجوة أو الأهداف المُسطرة و المتعلقة بجلب السياح و العملة الصعبة

فما عكسه الواقع وكل ماجاء بتصريحات المسؤولين على القطاع يؤكد أن الوكالات السياحية لا تخدم السياحة ولاتروج للوجهة الجزائرية ،عكس الدول المجاورة التي تعمل وكالاتها على الترويج لمناطقها السياحية ، و هذا ما تقوم به الوكالات بالمغرب حيث تقوم بتنظيم مسابقات و أسئلة تدعم بها السياحة الداخلية عندهم ، و يتحصل الفائز على ليالي مجانية بفنادق مصنفة ، و البعض الآخر يستقطب السياح بأسعار مغرية مع توفير خدمات ترضي رغبات السياح وتوفر لهم سبل الراحة كما هو الحال بتونس .

جدول رقم 42 : تطور عدد وكالات السياحة و الأسفار لولاية وهران 2000-2018

السنوات	الوكالات السياحية
2000	45
2002	52
2004	54
2008	63
2010	61
2011	62
2012	75
2013	77
2014	86
2015	98
2016	110
2017	137
2018	173

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بوهران.

الجمعيـــات السِيـــاحيـــة

النـــــاشِطـــــة

بولايـــــــــة وهـــــران

لقد التقينا بالمرحلة الاستكشافية بالعديد من الجمعيات الثقافية و السياحية الناشطة بولاية وهران منها الجمعيات الشبابية التي باتت تنظم رحلات سياحية داخلية لتدعيم السياحة و تبادلات كتنظيم رحلات من وهران إلى الجنوب " تاغيت و غرداية و تمنراست" ، وعند استفسارنا منهم عن إحتمال توسيع نطاق نشاطاتهم ، إلى جلب السياح و العملة الصعبة أشاروا أن الأمر جد صعب كونهم لم يتلقوا دعما من المسؤولين أو تسهيلات بالأخص ما يتعلق بتوفير النقل و التأشيرة ، مما صعب من مهمتهم .

وهناك نوادي خاصة بالتصوير الفوتوغرافي التي تدعم الترويج و التسويق السياحي بوهران مثل نادي أصور بوهران ، **"isoclub"**، وهناك أيضا مجموعة شبابية أخرى خاصة بتنظيم جولات بوهران

بالأخص في الغابات و الشواطئ وهي ندعم السياحة الإيكولوجية و سياحة المخيمات الشبابية و تدعى:

Aventures Randonnées Oran .

ولدينا أيضا بوهران مجموعة شبابية أخرى تنظم خرجات سياحية وجولات بالشواطئ و الغابات و الجبال مشياً على الأقدام تدعى : **Rana Hna 31** .

وفي هذا المقام سنذكر أيضا أهم جمعيتين وأبرزهن على الساحة و كلاهما تهتم بالسياحة و إحياء والتراث المحافظة على المعالم الأثرية ، فضلا عن تنظيم تكوينات خاصة بالشباب و جولات سياحية بولاية وهران، ثم سنضع بين أيديكم جدولا خاصا ببعض الجمعيات الناشطة بولاية وهران في المجال السياحي و الذي تحصلنا عليه من مديرية السياحة و الصناعة التقليدية .

1- **جمعية" الصحة سيدي الهواري"** التي تأسست سنة 1991، ومازالت تنشط إلى حد الساعة يترأسها الدكتور كمال بريكسي ، مع مجموعة من الشباب وهي تنشط بمجال إحياء التراث و المحافظة على المعالم الأثرية ، كونت الشباب بعدة تخصصات : اللحامة، البناء،الترميم ، و قد أبرمت العديد من الاتفاقيات المهمة و ساهمت حتى بتشغيل الشباب وخلق مشاريع لهم ،أي التركيز على التكوين و الإدماج فضلا عن التنشيط السوسيوثقافي ، و تخصيص نركز للتكوين السمعي البصري " إبداعكم " ، وهناك أيضا ورشات تكوينية و شهر التراث ينظم كل سنة ،إلى جانب إستقبال ضيوف وهران و السياح الأجانب بالمبني ومرافقتهم بجولة سياحية بالحي العتيق " سيدي الهواري" ، ومن بين أهدافها : التربية على المواطنة والتوعية من التصرفات الخطيرة ، التكوين و الإدماج الإجتماعي و المهني للشباب ، ترقية التراث المعماري والثقافي النادي و اللامادي ، حماية البيئة و محيط الحياة .

2- **جمعية" الأفق الجميل "** التي تأسست سنة 2002 ، و هي تنشط بمجال السياحة و حماية التراث وتعمل على تكوين المرشدين السياحيين ، كما تساهيم في تحسيس المواطنين بوهران بضرورة المحافظة على التراث و المواقع الأثرية والسياحية ، وهي تنظم لقاءات و جلسات و جولات إستكشافية لمعالم ولاية وهران الأثرية وأماكنها السياحية ،تضم الجمعية عدة شباب بمُختلف التخصصات بما فيها الهندسة المعمارية ،وقد تم إستحداث عدة نوادي : نادي التصوير الفوتوغرافي، نادي القراءة، و السينما و المرشدين السياحيين و الهندسة المعمارية قامت ذات الجمعية بإنشاء عدة مجسمات خاصة بولاية وهران ، منهم ما يعود لحقبة الاستعمار الاسباني 1732، ومجسم آخر خاص بحصن سانتا كروز ، و لديها مشاريع أخرى خاصة بإعداد المجسمات ، هذا إلى جانب قيامهم بحملات تطوعية لتنظيف الشواطئ ،وكل سنة تنظم " نزهة الفاتح ماي " مشيا على الأقدام من ساحة أول نوفمبر إلى غاية حصن سانتا كروز ، وقد أصدر رئيس الجمعية السيد : قويدر ميطاير عدة كتب قيمة ،ومقالات تعتبر كمرجع لبعض الطلبة و المهتمين بتاريخ وهران ومعالمها السياحية ،و للجمعية تسع إصدارات صادرة باللغة الفرنسية نذكر منها:

1- Oran face à sa mémoire 2001.
2- Oran étude de géographie et d'histoires urbaines,par René Lespes 2003.
3- Oran la mémoire 2004.
4- Pocket map ,produit et édité par bel horizon pour le GNL16,en 2010 à oran.
5- Oran Mémoires en images 2005.
6- Le guide des monuments historique et sites naturels 2007.

Et trois d'autres ouvrages en 2012-2013.

جدول رقم 43: الجمعيات الفاعلة في قطاع السياحة بوهران

الرقم	الجمعية/الديوان	العنوان	البلدية
01	الديوان السياحي مسرغين	المركز الثقافي لبلدية مسرغين	مسرغين
02	الجمعية السياحية التربوية و التبادل الشباني	بيت الشباب قمبيطة 03 شارع بلجنة الهواري غاسكون سابقا	وهران
03	نسمة وهران	حي 350 مسكن عمارة أ 01 الباب رقم 04 مرفال	وهران
04	أشبال المتوسط	دار الشباب حاسي مفسوخ	قديل
05	منارة وهران للسياحة و الشباب	دار الشباب البركي فلاوسن	وهران
06	شمس الصناعات التقليدية و الحرف	91 شارع العربي بن مهيدي محل جناح (بريطانيا سابقا)	وهران
07	الساحل الوهراني	مخيم الشباب لمادراق عين الترك	عين الترك
08	الأصيل	حي 500مسكن عمارة رقم ب 22 الطابق الثاني الباب د	وهران
09	الجمعية السياحية السياحية التربوية و التبادل الشباني بلقايد	بيت الشباب بلقايد	بئر الجير
10	الديوان السياحي لمدينة وهران	22 شارع الأمير عبد القادر نزل تيمقاد	وهران
11	جمعية النشاطات الترفيهية والفنية والسياحية للشباب	03 شارع محمد كساني رأس فالكون	عين الترك
12	أجيال المستقبل	82 شارع فارس الهواري حي البدر	وهران
13	جمعية ترفيه وتنشيط الشباب	بيت الشباب إيسطو	وهران
14	جمعية البرج الأبيض للسياحة الشبانية	دار الشباب عين تاسة-	عين الكرمة
15	النادي الحرفي الخباز	91 شارع العربي بن مهيدي	وهران
16	النادي الحرفي لصناعة المجوهرات	91 شارع العربي بن مهيدي	وهران
17	ترقية السياحة و الصناعات التقليدية	دار الثقافة بعين البيضاء	السانيا
18	المكتب السياحي لمدينة وهران	04 شارع محمد خميستي	وهران
19	الجمعية السياحية الساحل الشرقي	دار الشباب حجال صادق مرسى الحجاج	مرسى الحجاج
20	جمعية محلية الترفيهية لمدينة أرزيو جمعية بلدية	المركز الثقافي حي الحدائق أرزيو	أرزيو
21	الجوالق	دار الشباب بئر الجير	بئر الجير
22	المعلم للفنون والسياحة	العمارة E الطابق الأرضي محل رقم 02 بئر الجير	بئر الجير
23	الجمعية الوطنية للتجار و الحرفيين المكتب الولائي	شارع بو سحابة عبد الله حي البدر	وهران
24	الجمعية الشبانية للتبادل السياحي	حي صحراوة مرسى الكبير	مرسى الكبير

تحـــلـيـــل مضمـُـــون الصحـــــــــــف وَ مُحتـــــوى المُقابـــــــــــلات

1- تحليل مضمون الصحـــف :

لايزال مفهوم الصناعة السياحية بالجزائر ، مرتبطا بتشييد الفنادق و عدد الأسرة عند المسؤولين ومسيري هذا القطاع ، و بالراحة و الاستجمام وقضاء عطلة آخر السنة أو **موسم الاصطياف** هذا المصطلح أو المفهوم الذي حصرته فيه الجهات الوصية ، وتم تحديد السياحة وربطها بفترة زمنية محددة ، أرادها أصحاب القرار وركزوا كل اهتماماتهم عليها ، و غالبا ما تكون بشهر جويلية أو أوت ، أي بفصل الصيف ، وهذا ما يُفسر أن السياحة، أصبحت موسمية بالأخص في المناطق الساحلية و المدن الكبرى ، منها ولاية وهران محل دراستنا ، إذ أن أغلب تصريحات المسؤولين، و المواطنين الذين إلتقينا بهم أكدت ذلك ،و كذلك هو الحال بالنسبة للسياحة في المناطق الصحراوية و التي تركز عليها الوزارة الوصية لإستقطاب السياح الأجانب ، فهي أيضا مرتبطة بفصل الخريف أو الشتاء و هذا ما تأكده جل الإحصائيات التي تحصلنا عليها من الوزارة الوصية ، وقد حاولنا جمع بعض المقالات الصحفية و تحليلها بغرض مقارنة ما وجدناه بالواقع و ما يقال بالصحف سواء من حوارات خاصة بمسؤولين أو بمقالات عبارة عن روبورتاجات و تحقيقات أو مقالات رأي .

وبهذا الصدد وجدنا مقال رأي بمدونات الجزيرة نشره مدون و صحفي جزائري ، و قد كان مُعنونا ، السياحة في الجزائر.. لماذا ليست كباقي البلدان؟، ومن هذا السؤال إنطلق الكاتب ليصف و يُشخص واقع السياحة بالجزائر وقد أشار إلى أن بلادنا لا تزال تُراهن على عائدات النفط والمحروقات، و تعتمد عليها في بناء اقتصادها الوطني ، بالرغم من تراجع أسعارها يوما بعد الآخر في الأسواق العالمية.

مضيفا أنه تفاجئ عند مُطالعة بعض المقالات بالأخص عندما وجد أن : "عدد الجزائريين الذين غادروا الوطن الصائفة الماضية من أجل السياحة قارب عددهم 4 ملايين شخص.. قد لا تكون هذه الإحصائيات دقيقة، لكن رقم كبير ومخيف كهذا يجعلنا نستغرب ونتساءل لمحاولة معرفة الأسباب والخلفيات التي تجعل المواطن الجزائري يترك شواطئ بجاية الجميلة وسكيكدة الساحرة ووهران الخلابة وشواطئ جيجل ومستغانم والقالة.. وغيرها من الشواطئ التي تمتد من الشرق إلى الغرب على شريط ساحلي طوله أكثر من 1200 كلم ويفضل تونس والمغرب وتركيا ومؤخرا إسبانيا التي أصبحت منذ سنوات الوجهات السياحية المُفضلة لدى الجزائريين على اختلاف مستوياتهم المادية والاجتماعية."[1]

1- السياحة في الجزائر.. لماذا ليست كباقي البلدان؟، أخبار من الجزيرة جلول مهدي صحفي ومدون جزائري، مقال رأي ،صدر بتاريخ 2 جوان 2017 . للإطلاع على المقال كاملا رابط المقال أدناه :

http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/6/2/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D9%83%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86

لكن بالمُقابل كان يجدر بالمُهتمين بتسيير هذا القطاع التركيز على إشراك المُواطن أولاً في كل الخطط والاستراتيجيات ، حتى نكسب رهان تحقيق مُعادلة السياحة الداخلية أو السياحة الشعبية ، فحتى الآن لازلنا مثل شركات الإستيراد و التصدير ، دائما المهام الخاصة بهم تشكو من خلل بالأخص في التطبيق ، فالكفة غالباً ما تميل بجهة السياحة العكسية ، توجه المُواطن الجزائري إلى الخارج وهذا ما تُركز عليه وكالات السياحة و الأسفار ،التي تعمل على جلب عروض وتخفيضات و تستخدم كل الوسائل المُتاحة لتسويق وجهة الخارج و على سبيل المثال لا الحصر بوهران بالآونة الأخيرة احتلت تركيا " **إسطمبول و أنقرة** " الصدارة في الوجهات الأكثر زيارة من الجزائريين - سكان وهران - وهذا ما أكدته لنا مُعظم وكالات السفر التي زرناها هذا إلى جانب الدول الآسياوية كماليزيا و الدول الأوروبية القريبة كإسبانيا وفرنسا و الدول الشقيقة كتونس و المغرب التي دائما ما نجد فيها كل مقاعد الطائرة محجوزة مُسبقا كون هذه الدول يدخلها المواطن الجزائري من دون طلب التأشيرة ،إلى جانب دول الخليج العربي و في مُقدمتها الإمارات العربية المتحدة دبي ، و أيضا مصر .

مثلما جاء في روبورتاج خاص ، أعدته جريدة الخبر الأسبوعية وحمل عنوان :" إهمال السياحة يفوت على الجزائر ملايير الدولارات ، وكالات السفر الخاصة تصرفوا أو انقرضوا " .[1]

كان ذلك بأواخر التسعينات و لم يتغير الوضع فينا بعد ، حيث صرح وزير التهيئة العمرانية و السياحة والصناعة التقليدية عبد الوهاب نوري ، لما حل ضيفا بولاية سيدي بلعباس على إثر زيارة عمل على هامش الاحتفال باليوم الوطني للسياحة المصادف ليوم 25 جوان ، (أن الوكالات السياحية لاتخدم السياحة)،مشيرا أنه قد حان الوقت ليساهم هذا القطاع في تنويع مصادر الإقتصاد الوطني من العملة الصعبة، و أضاف قائلا : " فبقدر ما تبعث هذه الوكالات من زبائن جزائريين للخارج عليها جلب سياح أجانب إلى الجزائر " .[2]

وهذا ما يعني أن الوكالات السياحية فعلاً تُروج و تُسوق لوجهات أخرى غير الجزائر وعندما استفسرنا عن الأمر ، عند نزولنا إلى الميدان ، كانت إجابتهم صريحة أنهم لا يروجون لبلدهم لأنهم واجهوا صعوبات كثيرة بالأخص ما تعلق بالتأشيرة للأجانب ،فقد جربوا ذلك و لم ينجحوا ، وعن الرحلات الداخلية أشاروا أن المُواطن في الغالب لا يلجأ إلى الوكالات ، ويُسافر بمفرده بكامل القطر الجزائري ، وحتى فيما يتعلق بحجوزات الطيران و في العديد من الأحيان يؤدي إرتفاع أسعار تذاكر الطيران أو إنعدام الوضع الأمني إلى تراجع الطلبات أو تغيير الوجهة وهذا ما حصل مع تركيا سنة 2016 .

أنظر الملاحق :

1- جريدة الخبر الأسبوعي العدد 19 من 14 إلى 20 جويلية 1999 ،ملف خاص بالسياحة ، ص 07- إلى ص 10 .

2- جريدة الوصل العدد 3327 الصادر بتاريخ 27 جوان 2016 ، "الوكالات السياحية لاتخدم السياحة" ، الحدث ، ص 07.

و هذا ما أكدته الإحصائيات التي نشرتها جريدة النهار و المعنونة : 10 آلاف سائح جزائري يُغادرون يوميا باتجاه المروك و تونس و إسبانيا ، مقابل إلغاء بالجملة في الحجوزات باتجاه تركيا ، .." [1]

وتبقى أسعار تذاكر الطيران و سوء الخدمات المُقدمة بالجزائر وراء خروج المواطنين لقضاء عطلتهم السنوية خارج الوطن ، وكما جاء في تدوينة الجزيرة للكاتب الذي شرح الواقع المعاش عندما قال :

"عن أي سياحة نتحدث وأنت تدخل الفندق أو المطعم والنادل نادراً ما يبتسم في وجهك، وأنا هُنا لا أعمم ولكنها حقيقة نابعة من التكوين النفسي للفرد الجزائري ، الناتجة عن الصدمات والضغوطات التي تعرض لها ولا يزال ، منذ تسعينيات القرن الماضي وعشرية دم ونار رمت بشظاياها كذلك على السِياحة بعد تكريس فكرة أن الجزائر بلد غير آمن لدى الأجنبي ، مِما تسببت في عزلة دولية كبيرة لبلدنا آنذاك... عن أي سياحة نتحدث والشواطئ استولى عليها مجموعة من العاطلين كما يحلو للبعض أن يُسميهم والذين يفرضون عليك أن تدفع وتدفع وتدفع وتظل تدفع ،وكل هذا مُقابل خدمات هزيلة لا ترق للمستوى المطلوب ، بل وأحيانا يعتدون عليك لفظياً وربما جسدياً إذا لم ترضخ لمطالبهم التي لم ولن تنتهي وسط غياب تام لرقابة الدولة."[2]

وقد شهدت الجزائر العديد من المعوقات التي أثرت بشكل سلبي على القطاع السياحي،بالرغم من توفر البلد على كل المقومات السياحية التي تجعله رائدا و متميزا، لكن كل ذلك بقي مرهونا بالبنى التحتية والخطط المنتهجة من الحكومة و حتى الأفراد ، كما ورد في المقالة التي نشرت بموقع موضوع ، حيث أشار الكاتب إلى المعوقات منها : إهمال القطاع السياحي الذي انعكس سلبا على الكفاءات البشرية " الأيدي العاملة المتخصصة بفروع الخدمات " ، ضعف وعي السكان بأهمية هذا القطاع وعدم مساهمته،تركز المرافق السياحية و المشاريع بالمدن الكبرى ، نقص الاستثمار في المواصلات المتخصصة بنقل الأفواج السياحية (الوافدين، السياح).[3]

1- السياحة في الجزائر.. لماذا ليست كباقي البلدان؟، أخبار من الجزيرة جلول مهدي صحفي ومدون جزائري،مرجع سبق ذكره .

2- جريدة النهار العدد الصادر بتاريخ 26 جويلية 2016 ،"10 آلاف سائح جزائري يغادرون يوميا باتجاه المغرب وتونس وإسبانيا" ص 05.

3- معوقات السياحة في الجزائر،موقع موضوع ، براء الدويكات - آخر تحديث 22 أكتوبر 2018 ، رابط الموضوع أدناه :

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

لكن ما أثار حفيظتنا هو كل تلك المشاريع و المجهودات المبذولة من قبل الدولة و الخبراء و الباحثين، والدراسات الميدانية التي أنجزت بالجامعات و بالمجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي و المُخطط التوجيهي للسياحة 2025،الذي تم تمديده إلى غاية آفاق 2030 و كذلك برنامج الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتقارير المنظمة العالمية للسياحة ، من أجل ترقية السياحة بالجزائر و إتباع المخططات و الاستراتيجيات المُسطرة للوصول إلى الأهداف المرجوة بالوقت المُحدد ، لكن بالمقابل المُواطن أصبح لا يُمارس وظيفته التشاركية و لا يُساهم في صنع القرار ما يعرف بالحكم الرشيد ، و البعض من المبحوثين الذين التقينا بهم لا يبالون بكل هذا بل يبحثون على حد قولهم على الملموس ، ففي بعض الأحيان لايُمكننا إلقاء اللوم دائما على الحكومات فقط في تدني أو تراجع **القيمة المُضافة** الخاصة بقطاع السياحة ، كون الفاعل الحقيقي و الرئيسي هنا هو العنصر البشري أو السكان المحليون ، الذين يحتفظون بالصورة النمطية للسياحة و لا يُحاول مُعظمهم التفاعل مع الظاهرة أو حتى الاضطلاع على البرامج المُسطرة ، وهذا ما لمسناه في بعض المُلتقيات و الأيام الدراسية التي نظمت بوهران ، حول هذا الموضوع،فضلا عن قيامنا بمُقابلات نصف موجهة مع المبحوثين ،حيث إمتنع البعض منهم عن تشخيص واقع السياحة بوهران وعن المُساهمة في منحنا بعض الإقتراحات لتحسين هذا الوضع ، و النصف الآخر أكد لنا انه لم يضطلع حتى على المُخططات التي قامت بها الدولة و ما تحتويها و بقي في خانة إصدار الأحكام المُسبقة ، و الإكتفاء بالقول أن الأسعار مُرتفعة و غير مدروسة وبأنه لا توجد إرادة سياسية لحل هذا المشكل ، هناك خدمات سيئة ، و العرض لا يتوافق مع الطلب ، و يتجنب البعض منهم الترويج أو التسويق لبلده كما يفعل سُكان الدول المجاورة بمواقع التواصل الاجتماعي التي تمنح هذا الفضاء للترويج المجاني ، و ربما هذا راجع إلى قلة الوعي و التحلي بالمسؤولية اتجاه هذا القطاع ،وأيضا إلى قلة الإشتغال على فتح باب الحوار و الثقافة السياحية أو ما يعرف **بالتنشئة السياحية** التي تبدو شبه غائبة ببلادنا ، فانتهج المواطن سياسة الهروب نحو الأمام ، و البحث عن البديل في دول أخرى عوض التفكير في إنتاج أو البحث أو المطالبة بإحتياجاتهم في بلادهم .

وأثناء قيامنا بالبحث لفت إنتباهنا بعض المقالات الصحفية التي تحدثت عن هذا القطاع بوهران، منها المقال المعنون : لِمن تسطع النُجوم ؟ فنادق خارج المقاييس العالمية و سياحة تنتعش في الصيف و"ترقد "في الشتاء ، الغلاء الفاحش المسجل بالفنادق يفتح شهية الانتهازيين ، إقبال الشباب على تخصص الفندقة ، الاستثمار حاضر و اليد العاملة المؤهلة غائبة .

وكان هذا المقال الذي أصدرته جريدة الجمهورية عبارة عن ملف خاص، جاء تزامنا مع تحضيرات موسم الاصطياف الذي يركز عليه المسؤولين كل اهتماماتهم لجلب السياح و الوافدين ، لذلك فقد تم حصر هذا القطاع في فترة زمنية مُحددة في ظل غياب سياسة سياحية واضحة المعالم ،ومن الملاحظ أن التحضيرات تقوم بها الولاية و ترصد لها مبالغ مالية توجه للبلديات الساحلية،من أجل التحكم بجمع النفايات وتوفير الإنارة العمومية فضلا عن تهيئة و تجهيز الشواطئ لإستقبال المصطافين .[1]

للتوسع أكثر أنظر الملاحق :

1- جريدة الجمهورية ، العدد 5854 الصادر بتاريخ 18 أفريل 2016، لمن تسطع النجوم ؟ فنادق خارج المقاييس العالمية و سياحة تنتعش في الصيف و"ترقد "في الشتاء ،ملف من ص 04 إلى07.

وفي الوقت الذي تركز الجهات الوصية كل إهتماماتها على توفير البنى التحتية و المنشآت الإيوائية (الفنادق) ، لإستقبال الوافدين يقوم بعض الإنتهازيين أصحاب هذه المنشآت باستغلال الوضع ،و ذلك من خلال التحايل على القانون أو عدم مُراعاة المعايير و المقاييس المُتعامل بها دوليا مايعرف **بأخلاقيات السياحة** [1]، وهذا ما حدث مع بعض الفنادق بوهران ،كما عنونت جريدة الوصل : إعذار 20 فندقا غير نظيف ، من مجموع 60 مؤسسة تم تفتيشها ومراقبة نشاطها .[2]

وأماط اللثام و شخص واقع موسم الاصطياف ، مقال آخر صدر بنفس الجريدة حمل عنوان : صرف الملايير من أجل موسم سياحي كارثي ، فضاءات مُهملة، خدمات متدنية و مرافق سياحية برتبة حمامات ،تسيير شواطئ و حظائر تحت شعار " الويل لمن لايدفع" ، وقد لخص و شخص كاتب هذا المقال، واقع السياحة بموسم الاصطياف (فصل الصيف)بولاية وهران وكل النقاط السوداء مثل إنتشار النفايات بالشوارع الرئيسية ، إرتفاع أسعار كراء المنشآت الإيوائية ، وعدم التحكم بمشكل مواقف السيارات بالمدينة و الشواطئ ، هي من بعض الأسباب التي تساهم و بشكل كبير في دفع المواطنين لقضاء عطلتهم خارج الوطن ، وكذلك تساهم في عزوف السياح عن زيارة الولاية .[3]

هذا إلى جانب ملف آخر خاص بولاية وهران ، جاء تحت عنوان : مجسمات رهن التنظير ، قلة التكاليف وجودة الخدمات ترجح كفة الوجهة الخارجية على حساب السياحة المحلية ، و بالرغم من إنخفاض أسعار الفنادق بالوجهات الداخلية (مختلف ولايات الوطن)إلا أن العرض لا يوافق الطلب ويفضل المواطن الجزائري قضاء عطلته خارج الوطن بدول مجاورة ، وذلك راجع إلى تدني الخدمات بالجزائر[4]،و الوكالات السياحية بوهران تروج للمقصد السياحي الأجنبي،كما تم تسجيل عدة إنطباعات مع مسؤولي وكالة خدمات سياحية و أسفار ، و مواطنين وكلها أجمعت على سوء الخدمات ،وغلاء الأسعار، ومنهم من طالب بتخصيص فنادق من نجمتين و ثلاث حتى تلبي طلبات شريحة واسعة من الزبائن[5].

للتوسع أكثر أنظر :

1- د.مصطفى يوسف كافي، أخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة، الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن ،2014.

2- جريدة الوصل ، العدد 3327 الصادر بتاريخ 27 جوان ،2016 : إعذار 20 فندقا غير نظيف، ص 03 .

3- جريدة الوصل ، العدد 3415 الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2016 : صرف الملايير من أجل موسم سياحي كارثي ، ص 03.

4- جريدة الجمهورية ، العدد 6551 الصادر بتاريخ 28 جويلية 2018 :مجسمات رهن التنظير ، قلة التكاليف وجودة الخدمات ترجح كفة الوجهة الخارجية على حساب السياحة المحلية ،ص 21.

5- نفس الجريدة السابقة ص 22 .

لقد وجدنا و لاحظنا بعد إضطلاعنا على بعض الحوارات المسجلة مع عدة مسؤولين بقطاع السياحة ،أنهم بطريقة أو بأخرى يعترفون بالنقائص المُسجلة بالأخص ما تعلق بسوء الخدمات المقدمة و التي يقابلها غلاء الأسعار، هذا إلى جانب تطرقهم إلى مشكل التسويق السياحي و جلب السياح، و الوكالات السياحية التي تروج للوجهة الخارجية بنسبة كبيرة، فضلا عن مشكل التأشيرة الخاصة بالأجانب لدخول أرض الوطن، و قد أكدوا أن الدولة قامت بمجهودات كبيرة لتحسين القطاع ، لكنها بالمقابل عاجزة عن إقناع المواطن الجزائري بتغيير وجهته السياحية و قضاء عطلته السنوية داخل الجزائر[1] ، وبذلك يمكننا أن نستنتج أن عبارة "سياحة في بلادي " تبقى مُجرد شعارات .

وقد كانت بعض التصريحات الخاصة بالمسؤولين مدعمة بإحصائيات و أرقام جاءت في معظمها لجلب إنتباه القارئ أو المتلقي وفي بعض الأحيان لتبرير البرامج و المخططات ، كذكر أن 2.5 مليون سائح زاروا الجزائر سنة 2017 ،منهم 170 ألف سائح زاروا الصحراء الجزائرية ، شكل الأجانب منهم حوالي 20 ألف سائح ، مع الإشارة أن النسبة ارتفعت ب 18بالمئة مقارنة بسنة 2016، وعلى الصعيد الاقتصادي ساهمت السياحة ب : 5.1 بالمئة من الدخل الوطني، ماقيمته 330 مليون دولار، كما تم تسجيل تقديم 1649 مشروع فندقي، تم قبول 791 ملف منها، بقدرة استيعاب تتجاوز 300ألف سرير في غضون 2025، كما شهدت سنة 2017 دخول 65 فندقا حيز الخدمة، هذا و تحتوي الجزائر على 33 طريقة دينية ، وهناك حوالي 187 مركز تكوين مهني ، يملك فروعا في ميدان السياحة ، و لدينا أيضا 28 معهدا متخصصا في التكوين الفندقي بالإضافة إلى 30 مدرسة خاصة [2].

هذا إلى جانب توقيع الديوان الوطني الجزائري للسياحة على عقد شراكة مع المجمع السياحي الفرنسي ، الذي تعمل تحت رعايته أكثر من 60 وكالة سياحية عبر التراب الفرنسي ، علما أن للديوان 36 وكالة سياحية منتشرة عبر الوطن ، و لديهم حافلات مجهزة بأحدث وسائل الرفاهية تتسع إلى أكثر من 35 مسافرا مع توفير أكثر من 50 منتوج سياحي عبر الوطن [3].

1- موقع سبوتنيك ، حوار مع وزير السياحة السابق حسن مرموري، 20جويلية 2017 ، مصطفى الكيلاني، رابط الحوار:

https://arabic.sputniknews.com/interview/201708201025733071-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7/

2- جريدة الحوار الجزائرية، منتدى وزير السياحة و الصناعة التقليدية حسن مرموري ،04مارس 2018 ص4-5.

3- جريدة الحوار الجزائرية،حوار مع المدير العام للديوان الوطني الجزائري للسياحة ،25 مارس 2018 ، ص 4.

و لمسنا أيضا بعض التناقضات من خلال تصريحات بعض المسؤولين في القطاع حول التسهيلات الممنوحة للمستثمرين ،حصل ذلك عندما توجهنا للميدان و إلتقينا ببعض أصحاب الفنادق و المشاريع السياحية ، و الذين أفادوا بأنهم يُواجهون عدة مشاكل و تأخر بمُعالجة الملفات بالأخص المُتعلقة بعقد الإستغلال و ملف البنك ومدة الإنجاز وغيرها ،على الرغم من أن الجزائر عضو فعال و منضم إلى المُنظمة العالمية للسياحة منذ فترة السبعينات ، لحد الساعة لم نجد إحصائيات دقيقة بالأخص حول عدد السياح أو الوافدين ، حسب المُتغيرات أو الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية ، و هذا ما يصعب عملية القياس و التشخيص و إيجاد الحلول ، ناهيك عن الغموض الذي يرافق **" الإحصاء السياحي "** وكل ما يتعلق بالرقم و مُعالجة المعلومات الرقمية ، و طالبنا بوثيقة **"البارومتر السياحي "** التي تصدرها المنظمة 3 مرات في السنة ،و لم نتحصل عليها لا من الوزارة و لا من مديرية السياحة بوهران ؟؟و لا حتى من الديوان الوطني للإحصائيات .

في حين عنونت إحدى الجرائد أن ولاية وهران تستقبل 27 مليون سائح ومصطاف سنويا [1] ، و سبق وأن عنونت جرائد أخرى 24 مليون سائح ،وهناك تصريحات أخرى غير منطقية تقول أن عدد السياح فاق 100 مليون سائح في سنة واحدة ، مما يجعلنا نتساءل وتتصادم الأفكار عند المتلقي، بالأخص ماتعلق بما ينشر بالإعلام الجزائري ، بالأخص ما يتعلق بالإحصائيات و الأرقام ودقتها ومصداقيتها و تضاربها، سواءا على المستوى المحلي أو الوطني ، ولاحظنا أن هناك خلط بالمفاهيم (السائح و المصطاف) ففي الولايات السياحية الكبرى يتم إحصاء المصطافين بالشواطئ ويتم الاعتماد على ماسجلته عناصر الحماية المدنية و الأمن فضلا عن عدم التفريق مابين السائح الأجنبي و المواطن الجزائري.

هذا وصرح من جهة أخرى مسؤول آخر بقطاع السياحة أن الجزائر ستتمكن من إستيعاب و إستقبال 6 ملايين سائح في آفاق 2025 ، معتمدا في ذلك على الطاقة الإستيعابية الخاصة بالمنشآت الإيوائية ، وكشف عن تخصيص 1900 مشروع فندقي بطاقة إستيعاب تقدر ب : 250 ألف سرير سيدخل حيز الخدمة سنة 2025 .[2]

1- جريدة المساء : وهران 27 مليون سائح و مصطاف سنويا ، نحو 193 فندقا مع نهاية 2018 ، نشر بتاريخ 27جويلية 2016
رابط المقال : https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/23935

2-جريدة الحوار : الرئيس المدير العام لمجمع فندقة سياحة وحمامات معدنية لزهر بونافع، سنتمكن من استيعاب 6 ملايين سائح في آفاق 2025، 14 جويلية 2018 ، ص 5 .

وإن تحدثنا عن مُساهمة قطاع السياحة في امتصاص نسبة البطالة و مع ذكر كل تلك الأرقام الخاصة بالفنادق و عدد الأسرة مازال السؤال مطروحا ، هل فعلاً تطبق الدولة الجزائرية أو وزارة السياحة المعايير الدولية المتعامل بها و بالأخص أخلاقيات السياحة ،حيث أكد الرئيس المدير العام لمجمع فندقة سياحة وحمامات معدنية، في حوار سابق أن : "عدد عمال الفندق حسب ماهو متعامل به عالميا 100 سرير يجدر توفير حوالي 125 عامل ، وإن تحدثنا عن الجزائر فبطاقة استيعاب تصل إلى 250 أف سرير سيقدر عدد العاملين في القطاع بحوالي 3 ملايين ونصف عامل ، وهذا غير موجود في الوقت الراهن." [1]

كما ركز بعض المسؤولين في الحوارات التي جمعناها و التي سنضعها بين أيديكم في الملاحق على تشخيص واقع السياحة بالجزائر ، كما بادروا بإقتراح بعض الحلول مذكر منها : العمل على تسهيل منح التأشيرات للسياح الأجانب ، من خلال إتفاقية تعاون مابين وزارة السياحة ووزارة الخارجية و العمل على إطلاق الفيزا الإلكترونية مستقبلا ، إلى جانب تنسيق الوزارة الوصية مع القطاعات الأخرى، مع رقمنة الملفات وعصرنة الخدمات بما هو متعامل به دوليا،مع ضرورة تغيير الأسعار حسب المواسم ،منح تسهيلات بنكية و جبائية لصالح المستثمرين بقطاع السياحة، تشجيع الإعلام السياحي و كل المبادرات الشبانية المتعلقة بالترويج السياحي، تدعيم السياحة ونشر الثقافة السياحية لدى المواطن، العمل على تطوير السياحة الداخلية، ضبط عملية تكوين العنصر البشري (مسيري الفنادق،أصحاب الوكالات السياحية، موظفين وغيرها) ، الاستعانة بالخبرات الأجنبية و المدارس العالمية لتحسين مستوى الخدمات ، إعادة تأهيل الفنادق العمومية و الحمامات المعدنية، القيام بعدة دراسات ميدانية كتلك المتعلقة بسلوك السائح وتحديد رغباته ، السوق السياحي (علم الإجتماع و علم النفس)، التحكم في الطلب وجذب السياح ، إستحداث سياحة الذاكرة و سياحة الإستكشافية التاريخية .

وكما هو مُلاحظ بمجمل المقالات الصحفية التي جمعناها ، لم يبادر أي مسؤول في الحديث عن المنظومة الإحصائية أو مايتعلق بالإحصاء السياحي و بنك المعلومات الخاص بهذا القطاع و الذي يسهل من عملية الإستشراف و تنفيذ المخططات و التنبؤات المستقبلية .

و لم يتم التطرق فيها إلى التنمية المستدامة ، ولا حتى سبل تحقيقها ، وهذا يدل أن هذا المفهوم بالجزائر لم نجن ثماره بعد ، ومازال أمامنا الكثير من الوقت لنشر الثقافة السياحية ، وكيف نجعلها مستدامة ؟ ، ولايتم ذلك إلا من خلال تفعيل ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، و المخطط الوطني الذي يليه 2030 .

1- جريدة الحوار، موضوع سبق ذكره ص 5 .

و الإعلام السياحي هو الآخر يُعد حلقة أساسية لعملية الترويج و التحسيس و نشر الثقافة بالمجتمع ، وبحكم عملنا بهذا الميدان سابقا وممارستنا عن قرب لهذه المهنة لم نرى أي إهتمام من المسؤولين بتفعيل هذا المجال و تخصيص مجموعة من الإعلاميين أو الصحفيين المُتخصصين ، و في معظم الأحيان تكون الروبورتاجات أو المقالات موسمية أي قبل موسم الاصطياف ، و في مُناسبات مُعينة و ليست على مدار السنة و هذا ما حصل فعلا عندما ترشحت وهران لإحتضان ألعاب البحر الأبيض المتوسط فقد لمسنا ذلك الاهتمام من مُختلف الجرائد و كل وسائل الإعلام المسموعة و المرئية ، وعندما تحصلت وهران وفازت باحتضان الألعاب عاد الصحفيون إلى المشاكل اليومية التي يعيشها المواطن و التغطيات العادية و لم يخصصوا لهذا القطاع حيزاً من اهتماماتهم .[1]

ومنه علينا كباحثين طرح هذه القضية المُهمة والجوهرية وهي كيف تُساهم الدراسات في عملية التنشئة السياحية ؟ و ماهو دور المؤسسات التعليمية في هذه العملية و ترسيخها بأذهان الأجيال الصاعدة ، ؟ وما مدى نجاعة نتائج الأبحاث في توصيل الفكرة لصُناع القرار ؟

وماهي الوسائل التي تجعلنا نقترب من المُواطن و الأفراد ونجعلهم يُشاركون في عملية تطور و ترقية القطاع ؟ و من هنا يمكن أن نتكلم عن إستدامة السياحة .

وعلينا أيضا أن نركز على دراسة وتحليل سلوك السائح ،و العمل على جذب إهتماماته ،وتحفيز الشباب على الانضمام إلى المنظومة السياحية لمُساهمته في تفعيل البرامج ، مع ضرورة خلق مشاريع إستثمارية لهم و إشراك الجامعات و المعاهد و الاستفادة من الأبحاث الميدانية المُنجزة ، مع التركيز على بناء إستراتيجية سياحية و مخططات مبنية على أسس علمية و عملية دقيقة قابلة للإنجاز ، و العمل على تشخيص المشاكل و إعتماد خاصية الاستشراف لتفادي حدوث المشاكل و اللجوء إلى الحلول الترقيعية ، مثلما حدث مؤخرا مع إنتشار داء الكوليرا المُفاجئ ، الذي تبعته عدة حملات تطوعية للتنظيف مست معظم الأحياء وحتى وسط المدينة بمختلف ولايات الوطن .

وكما لا يُمكننا أن نهمل الجانب السلبي للسياحة الناجم عن توافد السياح الأجانب بكثرة ، و إن لم تتحكم الجهات الوصية بالوضع وإن ركزت الدراسات على الجانب الكمي و النوعي فقط ، دون التمحيص والتركيز على الجانب السوسيولوجي كما جاء على حد قول عالم إجتماع السياحة بيار إيزنار الذي بين دور عالم الاجتماع في دراسة الظاهرة السياحية وضرورة طرح بعض الأسئلة التي جاء فيها :

- كيف نصمت أمام تدمير آلاف الكيلومترات من الشواطئ لتشييد فنادق لاتستفيد منها سوى الشركات المتعددة الجنسيات ؟

1- جريدة الوصل العدد 3073 - السبت 29 أوت 2015 ، رياضة ص 13 .

- كيف نقبل أن تكون ثقافات و تراث شعوب بأكملها معلبة و معروضة في الأسواق الحرة في المطارات الدولية ؟

- لماذا يقبل آلاف العمال ، بل الشعوب ، في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا ، أن تؤدي دور الخادم لإرضاء الإنسان (المواطن) الغربي و هو يجتاز عطلته ؟

- لماذا تجبر فتيات بعض الشعوب الفقيرة على الإنحراف (بانكوك، ومالي، وداكار، وريو دو جانيرو ....وغيرها) ، والدوس على كرامتهن من أجل تقديم المتعة للسائح الغربي ؟ [1].

ويمكننا أن نختم هذا التحليل بطرح سؤال آخر يندرج في صلب الموضوع وهو : كيف إستطاعت الجزائر الإنضمام إلى المُنظمة العالمية للسياحة منذ السبعينات ومع هذا ، لحد الساعة، لم تستطع فرض منتوجها على الساحة العالمية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و إتفاقية الجاتس[2] بالرغم من المُحاولات والمفاوضات المتواصلة ؟

1-Ainsner,Pierre et Christine Pluss (1983).La Ruée vers le soleil de PierreAisner et Christine Pluss :Le Tourisme àdestination du tiers monde .Paris :L'Harmattan ;p13.

2- د.مصطفى يوسف كافي، السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات و الإتصالات وعولمة السياحة ، ط 1، ألفا للوثائق ، 2017 ،قسنطينة ، الجزائر ، الفصل السادس من ص 153 إلى ص 158 .

تحليل المُـــــقابلات :

شملت المُقابلات نصف الموجهة التي قمنا بها مع 10 مبحوثين من مختلف المستويات الدراسية والتخصصات و الفئات العمرية ، ومن الجنسين (5 رجال - 5 نساء) ، تراوحت أعمارهم مابين 27 سنة إلى غاية 65 سنة ، يقطنون بولاية وهران محل الدراسة و قد وقع الاختيار عليهم لأنهم كثيري السفر ، أنظر الجدول رقم 44 .

وقد اعتمدنا على دليل المقابلة الذي تضمن عدة أسئلة التي تصب في صميم الموضوع ، والتي حاولنا التركيز فيها علة الأسباب التي تجعلهم يحبذون السياحة خارج الوطن و خاصة منها الدول المجاورة و قد كانت معظم إجاباتهم حول سبب تغييرهم وجهتهم السياحية إلى دول مجاورة و عدم قضاء عطلتهم السنوية بالجزائر ، هو سوء الخدمات المقدمة مقابل الأسعار الخيالية ، و قلة النظافة ، و سوء التسيير والتنسيق حتى بالفنادق المصنفة .

أكدت المبحوثة رقم 05 بقولها : " السبب هو الأسعار غير المدروسة و نوعية الخدمات غير اللائقة بمستوى السياحة العالمية و العربية على الأقل" .

وفيما يخص إستفسارنا عن واقع السياحة بالجزائر و بوهران تحديدا ، و إذا كان هناك تحسن وماهي النقائص التي سجلها السُكان أو المبحوثين ، كانت معظم إجاباتهم مقتضبة و مختصرة في العديد من الأحيان ،وكانت إجاباتهم مسبوقة بصمت وتردد و حسرة على رأي المبحوث رقم 06 الذي أجابنا قائلا : "الوضع كارثي حقاً ،و النقائص لا يُمكن عدها أو حصرها بمجال مُحدد" و أضاف ..."وليت نغير،كي نزور جيراننا تقدموا علينا بزاف في السياحة على خاطرش يخدموا ؟؟؟!!! ... "

كما أكد المبحوث رقم 08 بنبرة حزينة قائلا : " واقع السياحة بالجزائر بصفة عامة و وهران بصفة خاصة مزري و لا يبعث على التفاؤل ، و لكن التحسن الوحيد الملاحظ هو زيادة الهياكل القاعدية خاصة الفنادق" .

و أضاف المبحوث رقم 01 بذات السياق قائلا : " لدينا أماكن سياحة وليس لدينا سواح ؟؟ ، والسبب يعود للمسؤولين عن البلاد بصفة عامة ،وقطاع السياحة بصفة خاصة، اللذان لم يروجوا ولم يحققوا العوامل التي تجعل الجزائر بلد سياحي بامتياز" .

واتفقت المبحوثة رقم 07 مع البقية حين قالت " لا يوجد سياحة بالجزائر رغم توفر الأماكن الجميلة و الخلابة و هذا مؤسف جدا ، نحن في تأخر كبير بمجال السياحة مقارنة بالدول المجاورة ، النقائص عديدة : لا توجد ثقافة سياحية، فضلا عن عدم اختيار الأماكن السياحية المُناسبة لوضع الفنادق ."

و أضافت مبحوثة رقم 05 :" نعم أكيد يوجد تحسن نسبي، لكن ليس بالمُستوى المرجو من ناحية النظافة مثلا، لكن الرؤية و إستراتيجية السياحة في وهران و الجزائر عموما هي غير مدروسة ، و إنما مُناسباتية تعمل من أجل إنجاح فعالية معينة أو مناسبة معينة لكن ليس على المدى البعيد" .

و عند إستفسارنا عن إمكانية وجود سياحة مُستدامة بالجزائر و بوهران تحديدا ، فقد أثار هذا السؤال إستغراب المبحوثين و قد امتنع معظمهم عن الإجابة و اكتفوا بالابتسامة و الصمت وكان جوابهم مفهوما

من طريقة نظراتهم الساخرة ، ولكن إستطعنا أن نتحصل على بعض الإجابات التي كان مجملها ينفي وجود سياحة مستدامة بالجزائر أو بوهران ،وكان ذلك واضحاً من خلال ردهم مثلما أضافت المبحوثة

رقم 02 "على الرغم من جمال عاصمة الغرب الجزائري، ولكن وللأسف الشديد لا يوجد سياحة مستدامة بوهران."

و أضاف المبحوث رقم 09 " إحترام كل الأجناس و الثقافات و الأديان واجب و ضروري لتنجح معادلة السياحة ، فمثلا كيف لأجنبي أن يأتي للجزائر، كسائح في شهر رمضان مثلا وكل المقاهي و المطاعم مغلقة في النهار ، لو يغلط يشرب قطرة ماء في الشارع سوف تقوم عليه القيامة ؟؟ ".

وواصل حديثه : " الجزائريون لا يتقبلون الآخر، للأسف و الشعب قليل الصبر ، أما في ولاية وهران تقتصر السياحة ، على موسم الاصطياف فقط، لم يتم تسجيل أي محاولة لتحسين هذا القطاع ، النقائص ليست في المشآت الفندقية، و إنما في المبادرات و التفكير للنهوض بهذا القطاع و نحن بعيدين كل البعد عن السياحة المستدامة، هناك مجالات خصبة لم يتم الاستثمار فيها بعد ؟؟ ، وحتى نحقق الإستدامة ، يجب على المسؤولين و صناع القرار مراعاة عدة جوانب كالبيئة و الحفاظ على التراث المادي و اللامادي و تصنيفه ،فضلا عن نشر الوعي و الثقافة السياحية بين المواطنين، و تعميق البحث مع المختصين في المجال الفندقي و التاريخي و الاجتماعي للمنطقة، و رسم خريطة سياحية " .

كما أشار المبحوث رقم 10 قائلا : " نتحدث كثيرا عن التنمية المستدامة و عن إستقبال وهران للألعاب البحر الأبيض المتوسط 2021، نتوقع الكارثة ومعظم المسؤولين تبنوا مُصطلحات و شعارات هي في جهة والميدان و الأفعال لا تؤكد صحة الكلام الذي يشاع ، و الحديث قياس ."

وأضاف : " لدينا عدة مشاكل كمستثمرين ، البيروقراطية ، التماطل في معالجة ملفات الإستثمار، مركزية القرار ، عدم التنسيق مابين المديريات المعنية ، و أيضا ظهور مشاكل و ثغرات في تطبيق القوانين و المراسيم التنفيذية و عدم إستقرار وزارة السياحة و التغيير المستمر للوزراء أزم الوضع أكثر" .

أما عن الأمور التي تجذبهم لدى زيارتهم لدول أخرى فقد أجمع المبحوثين على : إيجاد الراحة و الاستجمام ، حسن الاستقبال " المعاملة الجيدة للسائح " ، الخدمات المقدمة و الأسعار المدروسة، الشعور بالأمان و الراحة النفسية ، نظافة المحيط أو الأماكن السياحية ، الإحساس فعلا بأن هناك ثقافة سياحية و بأن الأموال التي صرفتها في محلها، دائما هُناك أفكار إبداعية و الجديد الذي يمكنهم من إكتشاف المكان أو البلد على هامش كل زيارة ،تشجيع السياحة الإيكولوجية و الاهتمام بكل أنواع السياحة ليتلاءم العرض مع الطلب ، أي وجود بيئة نظيفة ، ، الإهتمام بالمواقع الأثرية و الثقافية ، وجود مساحات خضراء و أماكن التسلية .

أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف أشار المبحوثين إلى نقطة مُهمة تتعلق بالنظافة و بالنقل و ثقافة سائقي سيارات الأجرة " الطاكسي " حتى يصعب عليك التفريق بين المرشد السياحي و السائق ، فضلا عن سُهولة تغيير العملة من مكاتب الصرف المُعتمدة بكل دولة بما فيها تونس و المغرب ، هذا الأمر الذي لم تجد له الجزائر حلا لحد الساعة مازال المُواطن يغير عملته بالسوق السوداء، و لا نملك حتى إحصائيات دقيقة ، أما منحة 120 أورو التي يقدمها البنك مرة في السنة غير كافية عندنا ، و بالدول المُجاورة هناك إمكانية استئجار شقق للسياح و إستقبالهم حتى في البيوت في بعض الدول الأوروبية ، وهناك أماكن عديدة

تجذبك لزيارتها ، مع توفير سبل الراحة و الاستجمام ، و أماكن للتسوق بأسعار معقولة مثل إسبانيا و تركيا و المغرب و تونس وغيرها .

و فيما يتعلق بوسيلة النقل المُفضلة لديهم معظمهم يفضل النقل الجوي للسفر بكل راحة و لربح الوقت ،أما فيما يخص السياحة الداخلية داخل الجزائر فيفضلون القطار أو الميترو بالأخص بالدول الأوروبية .

هذا و قد أجمع الكل على أن أسعار الفنادق غير مناسبة و بالأخص مع الخدمات المتدنية التي تقدمها بعض المنشآت السياحية ، وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعله يقصدون دول مجاورة .

و قدم المبحوثين العديد من الاقتراحات أهمها :

- ضرورة بناء خطط إستراتيجية قابلة للتحقيق، العمل على توعية المواطنين و تبني فكرة السياحة وإدراجها ضمن الأولويات في تنمية الاقتصاد الوطني ،و التخلص من التبعية للمحروقات ، العمل على حل مشكلة مواقف السيارات بمختلف المدن بالأخص بوهران " وسط المدينة وغيرها " ، خفض أسعار الفنادق، والمأكولات، وحتى تسعيرة تذاكر الطيران، الحرص على توفير المواصلات، رقمنة كل المعلومات المتعلقة بالترويج السياحي و إستغلال مواقع التواصل الاجتماعي ، الاستفادة من خبرة المختصين و الإطلاع على الدراسات العلمية و الميدانية ، و العمل بالتوصيات ،حل مشكل الصرف "العملة الصعبة" ، و إعتماد مكاتب مثلما هو الحال بالدول المجاورة ، الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي ،و تشجيع المشاريع الاستثمارية المختلفة ذات الطابع البيئي و الايكولوجي ،هذا إلى جانب توفير الأمن و غرس ثقافة السياحة وحماية البيئة لدى الأجيال الصاعدة في المدارس و بالتعاون مع الإعلاميين و بعض الجمعيات البيئية و السياحية و الثقافية ، الترويج للسياحة بالتعاون مع القطاعات الأخرى من خلال إحتضان تظاهرات عالمية تهدف لذلك، إعطاء الأولوية للغات الأجنبية وتكثيف التكوين بالفندقة، وإعادة الاعتبار للسياحة الداخلية، يجب الاستثمار في العقل البشري ، لإحتضان السياحة تحت شعار : السائح ليس أجنبيا، و إنما وسيلة للقضاء على شبح البطالة ، وتوفير مناصب الشغل و لكسب العملة الصعبة للبلاد،فضلا عن توفير وسائل الاتصال و الرفع من تدفق الانترنيت ،دعم وتشجيع و تحفيز أصحاب الحرف و الصناعات التقليدية ، الرجل المناسب في المكان المناسب و يقصدون " صناع القرار " المسؤول الأول عن القطاع السياحي .

جدول رقم 44: الميزات الخاصة بعينة المبحوثين :

المبحوث	السن	الجنس	المستوى الدراسي	الحالة المدنية	المهنة	عدد الأولاد	المناطق أو الدول التي زارها
1	27 سنة	ذكر	جامعي	أعزب	إعلامي	بدون	العديد من الدول الأوروبية و العربية .
2	28 سنة	أنثى	جامعي	متزوجة	كاتبة ومترجمة	1	فرنسا ، المغرب، تركيا .
3	29 سنة	أنثى	جامعي	عزباء	أستاذة لغة فرنسية ثانوي	بدون	فرنسا ،تونس ، مختلف ولايات الوطن.
4	33 سنة	أنثى	جامعي	عزباء	أستاذة لغة فرنسية بالمعهد الثقافي الفرنسي.	بدون	فرنسا، إسبانيا،تونس،المغرب ، ومختلف ولايات الوطن .
5	34 سنة	أنثى	جامعي	متزوجة	أستاذة بقسم الإعلام والاتصال	2	العديد من الدول العربية و الأوروبية .
6	35 سنة	ذكر	جامعي	أعزب	أستاذ ثانوي ،أدب عربي	بدون	فرنسا، تونس ،مختلف ولايات الوطن .
7	40 سنة	أنثى	جامعي	مطلقة	صاحبة محل تجاري ،وتقدم حصة إذاعية .	3	الصين أمريكا ، كندا ، فرنسا وعدة ولايات من الوطن .
8	45 سنة	ذكر	جامعي	مطلق	أستاذ و مختص بالآثار .	1	مختلف ولايات الوطن ودول عربية وأوروبية .
9	50 سنة	ذكر	ثانوي	أعزب	حرفي صاحب مهنة حرة .	بدون	المغرب ، مختلف ولايات الوطن .
10	65 سنة	ذكر	ثانوي	متزوج	متقاعد ، مستثمر سياحي .	6	العديد من الدول الأوروبية و العربية و مختلف ولايات الوطن .

الخـــــــاتـــــــــــــــمة :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث المتواضع حول السياحة في الجزائر و خاصة مدينة وهران ، محل الدراسة الميدانية ، تسليط الضوء على مجال ، عامة ما يفتقد الإهتمام به من طرف الباحثين و الأكاديميين في العلوم الإجتماعية و خاصة بتخصص الديموغرافيا ، حيث لم نعثر في بحثنا المرجعي على دراسات تهتم بالميزات الديموغرافية للسياح ، فمعظم الدراسات التي تحصلنا عليها شملت الجانب الإقتصـــادي والتي تعتبر ظاهرة السياحة صِناعة مُنتجة خاضعة لقانون السوق و المتمثل في العرض و الطلب .

و لقد حاولنا من خلال المعطيات المتوفرة لدينا إبراز بعض السمات الخاصة و التي تتصف بها السياحة في الجزائر ، والتي تؤكد أنها سياحة مصدرة للسياح أكثر مما هي مستقطبة لهم ، فالمؤشرات الخاصة بالحركة عند الحدود تظهر أن السياحة العكسية طاغية ، إذ يفوق عدد الخارجين ، عدد الوافدين ، وكل المقابلات الميدانية التي أجريناها و الدراسات و المقالات الصحفية و الروبورتاجات التي اطلعنا عليها تؤكد أن السياحة الداخلية في تراجع مستمر عكس ماخططت له الجهات الوصية و هذا ما يفسر أن أغلب الجزائريين يفضلون قضاء عطلتهم السنوية خارج الوطن ، و يرجع هذا الأمر إلى عدة أسباب منها : التكلفة العالية ، مع تدني مستوى الخدمات المقدمة ، ضعف دور الوكالات السياحية في تسويق وجهة الجزائر ، حيث أصبح دورها ينحصر في الترويج للخارج أكثر من الداخل ، وإن كانت هذه المؤسسات تحت ضغط البورصة العالمية ، سعر الصرف ، العملة الصعبة، التأشيرات هاذين العاملين لهما تأثير كبير في الحركة السياحية .

و عادة ما تكشف لنا الإحصائيات العديد من المواطنين بوهران يتوجهون إلى تونس ،والمغرب و تركيا التي احتلت الصدارة مؤخرا، فضلا عن فرنسا و إسبانيا و بعض الدول الآسياوية .

لكن تبقى الأسباب مُتعددة في تراجع هذا القطاع ، و عدم التحرر من التبعية للمحروقات سوق النفـط ، والذي لازالت تعتمد عليه الجزائر بنسبة كبيرة في إقتصادها الوطني ،ناهيك عن فشلها في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و**" إتفاقية الجاتس "**في مجال صناعة السياحة ، بعكس الدول المجاورة المغرب و تونس و العديد من الدول العربية كالسعودية و الإمارات و مصر ،وموريتانيا ، وجيبوتي وقطر و البحرين ، الأردن، عمان ، الكويت .

بينما التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025" و بالكتاب الأول الذي اطلعنا عليه و الخاص بتشخيص و فحص السياحة الجزائرية يؤكد أن تأخر الجزائر قابل للإستدراك في الميدان السياحي وخاصة بالنسبة لمُنافسيها المباشرين في

الحوض الجنوبي للمتوسط ، والهدف الرئيسي في آخر المطاف هو التحول من بلد موفد إلى بلد مستقبل للسياح .[1]

1- الكتاب الأول تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025" ، وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة و السياحة ، جانفي 2008 ، ص 31 .

و بالرغم من وجود إرادة سياسية تتبلور و ظهرت من خلال المخططات منذ الاستقلال و إلى غاية 2030 ، و العديد من القوانين و المراسيم المنشورة بالجريدة الرسمية التي ذكرنا أهمها سابقا بالتفصيل ،إلا أننا لاحظنا للأسف أن بعض القوانين تبقى حبر على ورق سيما و إن قارناها بالميدان و الواقع الملموس ،

نظرا لوجود بعض الثغرات في التطبيق ، فمن الأسباب التي حالت دون إستقرار هذا القطاع في كفة الربح أو إستقطاب السياح الاجانب هو راجع لسوء التسيير أو بالأحرى عدم التنسيق مع القطاعات الأخـــرى ، ومنه ما هو متعلق بالعامل البشري ، المستخدمين أو سلوك المواطنين ، و قد حاولنا قدر المستطاع من خلال إدماجنا لعنصر الإستدامة ، أن نظهر مدى مساهمة العنصر البشري في تحسين هذا القطاع ، و قد سلطنا الضوء أو تطرقنا في دراستنا إلى بعض المفاهيم و المصطلحات التي تطورت مع الوقت .

إن صناعة السياحة فن يعتمد على " التخطيط و التسيير الرشيد "، وهذا الأخير لا يمكن تصوره دون منظومة إحصائية ذات جودة تسمح بالإطلاع على كل ما يمكن أن يساهم في المعرفة و هذا ما أشار إليه القانون أو المشرع الجزائري في الجريدة الرسمية حول إنشاء بنك المعطيات الإحصائية ، وصدر أيضا مرسوم تنفيذي رقم 2000 -133 مؤرخ في 11 يونيو سنة 2000 ، يحدد شروط إعداد المذكرة الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الفندقية و كيفيات ذلك .[1]

و تؤكد المادة 03 من هذا القانون : أنه يجب على كل مستغل لمؤسسة فندقية مرخص بها قانونا ، مصنفة أو غير مصنفة ، أن يرسل إلى المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالسياحة ، المذكرة الإحصائية مملوءة كما ينبغي في أجل أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الموالي .[2]

و تم أيضا تنظيم لقاء بالجزائر العاصمة بحضور خبراء و مختصين في السياحة و على غرار الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة ووزير السياحة السابق عمار غول،أين تم التطرق بشكل مفصل لأهمية الجانب الإحصائي و ضرورة تنظيم لقاءات و أيام دراسية و ملتقيات خاصة بالسياحة ،

و قد أظهرنا أيضا أن نجاح السياحة لم يعد ممكنا دون إدراج البعد البيئي و البشري و الذي نطلق عليه مصطلح " التنمية المستدامة "، و حاولنا أن نبين أيضا كل المراحل التي مرت بها الجزائر ، و التي أظهرت في مخططاتها التنموية لتحسين الوضعية لكن يبقى مثل (قرارات و إجراءات) لتحسين الوضعية البيئية ، وعملية تنفيذها على أرض الواقع تعترضها الكثير من المُعوقات و خاصة السلوكية منها ، وهنا يبرز دور الدراسات الميدانية للسكان النفسية و الاجتماعية منها و التي تعتمد عليها الجامعات .

ويمكننا أيضا بهذا المقام ذكر بعض النتائج المهمة التي توصلنا إليها من خلال بحثنا :

- غياب سياسة إعلامية تهدف إلى إبراز المقومات السياحية و نقص التكوين ساهم في تراجع السياحة وغياب الثقافة السياحية في الجزائر ،وضعف الترويج السياحي الذي أصبح مناسباتي .

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 35 ، السنة السابعة و الثلاثون ، المؤرخ 18 جوان 2000 ، ص 48.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 35 ، السنة السابعة و الثلاثون، نفس المرجع السابق .

- قلة المؤسسات الإعلامية المخصصة للقطاع السياحة وهي تعد على الأصابع بالجزائر وإن وجدت فهي لاتعرف شعبية و رواجا نذكر منها : **مجلة السياحة** الصادرة باللغة الفرنسية ، **جريدة السياحي**، و **قناة شمس تي في** .

- تبقى المشاكل المتعلقة بجودة و نوع الخدمات السياحية و سلوك و رغبات السياح غير مدروسة ،

- تعاقب الوزراء خلق نوعا من عدم الإستقرار بالقطاع ،وخلق صعوبة في متابعة المشاريع و البرامج .

- شح المعلومات المقدمة لنا كباحثين بالأخص ما تعلق بالمعلومات الشخصية أو الميزات الديموغرافية الخاصة بالسياح (السن- الجنس- الحالة العائلية- عدد الأولاد- الغرض من السياحة وغيرها)، مما أدى إلى غياب المنظومة الإحصائية وعدم الاهتمام بالإحصاء السياحي .

- التناقض في الإحصائيات و عدم التحكم في المفاهيم و المصطلحات بالأخص ماتعلق بالخطابات السياسية و الرسمية للمسؤولين ساهم بشكل كبير في تراجع القطاع .

- إهمال المناطق السياحية بالأخص الأثرية منها و التعدي عليها من قبل المواطنين جراء نقص الوعي .

-السياحة الداخلية في الجزائر لا تُلبي إحتياجات و رغبات السكان المحليين و الجزائريين سواء (المقيمين أو غير المقيمين)،وما أدراك إن تحدثنا عن الوافدين (السياح الأجانب) ، لذلك فمازالت الجزائر بعيدة عن تحقيق المُستوى المطلوب في القطاع السياحي ولا يُمكننا التحدث عن سياحية مستدامة فلا يزال المشوار طويلا ، ربما إلى ...ما بعد 2030 .، حيث لم ترق الصناعة السياحية إلى المستوى المطلوب و لم تتوافق مع المعايير العالمية و ذلك بشهادة كل الفاعلين الإجتماعيين .

- معظم الفنادق المصنفة لا تتوافق مع المعايير الدولية و أسعارها غير مدروسة و الخدمات لاتلبي طلبات الزبائن .

- وكالات السياحة و الأسفار بالجزائر عموما و بوهران خاصة تروج إلى مقاصد أخرى بمختلف دول العالم و لاتشجع السياحة الداخلية و لا تستقطب السياح بل تساهم في إرتفاع نسبة السياحة المصدرة أي خروج العملة الصعبة ة هذا يتنافى مع القوانين المتعلقة بها .

- غياب نظام دقيق و مفصل للمعلومة الإحصائية و عدم إشراك المواطنين بقطاع السياحة أعاق عملية السير الحسن للمخططات السياحية ، ناهيك عن صعوبة التنبؤ و الاستشراف جراء عدم معرفتنا للحجم السكاني الذي يساعدنا في عملية القياس كون الدولة لم تقم بالتعداد السادس 2018 لذلك فتبقى الإحصائيات تقديرية وغير دقيقة .

- نقص الدراسات الإجتماعية الخاصة بقطاع السياحة فمعظم الدراسات تتعلق بالجانب الإقتصادية حتـــى وإن وجدت فإن الجهات الوصية لا تأخذ بعين الإعتبار كل ما يتعلق بنتائج الدراسات أو التوصيات التي تنتج عن تنظيم الملتقيات الوطنية و الدولية .

- عدم التحكم في المفاهيم و المصطلحات مثلا (عدد المصطافين –عدد السياح) خلق إلتباسا و تناقضات في الإحصائيات التي تحصلنا عليها ، هذا إلى جانب التجاهل أو التغاضي عن بعض القوانين التي تم بها حساب عدد أو نسبة السياح .

* المـــــــــــــــراجـــــــــــــع *

المـــــــــــــــراجـــــع :

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- أحمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشرو التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 .

- أحمد مصطفى ، سياحة محلية ودولية، بدون ناشر، بدون سنة نشر.

- أكرم عاطف ، رواشدة، السياحة البيئية الأسس و المرتكزات ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 .

- بركات النمر المهيرات ، الأمن السياحي و التشريعات السياحية ، دار الفكر عمان، الأردن،2009 .

- الحوري ، إلياس ، السياحة في لبنان و العالم ، الطبعة الأولى ، بيروت 1987 .

- جيفريز في كتابه : الحكومات و السياحة .

- الطائي ، حميد عبد النبي ، أصول صناعة السياحة، ط1، مؤسسة الوراق ، 2001 .

- المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، الكتاب الأول تشخيص وفحص السياحة الجزائرية،جانفي2008 .

- خالد كواش ، السياحة : مفهومها - أركانها- أنواعها ، ط 1، دار التنوير للنشر و التوزيع ،سبتمبر 2007

- رابح بوقرة، عبد الله خبابة ، الوقائع الإقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 2009 .

- زين الدين عبد المقصود ،قضايا بيئية معاصرة: المواجهة و المصالحة بين الإنسان و بيئته ،دار البحوث العلمية، الكويت ،1998

- عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد : التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل و متكامل ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2003.

- عثمان محمود غنيم ، ماجدة احمد أبو زنط ، التنمية المستديمة ، دار الصفاء ، عمان ، 2007

- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني و كباتي حسين قسيمة ، الاستثمار السياحي في محافظة العلا ، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والأسفار - مركز المعلومات و الأبحاث السياحية المملكة العربية السعودية 2008 .

- محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة ،بيروت،2002.

- ماجد راغب الحلو،قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2002.

- مثنى طه الحوري و إسماعيل محمد الدباغ ، إقتصاديات السفر و السياحة ، مؤسسة الوراق ، عمان الأردن ، 2000 .

- محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، بدون دار النشر،1975 .

- محمد منير حجاب " الإعلام السياحي " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2003 م.

- محمد عبد البديع ، إقتصاديات حماية البيئة ، دار الأمين للنشر و التوزيع ، القاهرة،مصر ، 2003.

- محمد مرسي الحريري ، جغرافية السياحة، الإسكندرية، مصر، 1991

- محمد يونس ، حماية البيئة في الفكر الإسلامي ، رؤية علمية و آليات عملية ، دار همايل للطباعة والنشر و التوزيع ، ط1 ،2017 .

- مصطفى يوسف كافي ، أخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، 2014.

- مصطفى يوسف كافي ،السياحة البيئية المستدامة(تحدياتها و آفاقها المستقبلية)،دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا دمشق ، 2014

- مصطفى يوسف كافي ، السياحة المستدامة(السياحة الخضراء و دورها في معالجة ظاهرة البطالة) ، ألفا للوثائق ،قسنطينة الجزائر، ط 1 ، 2017 .

- ماهر السيسي ، صناعة السياحة ، الأساسيات و المبادئ مطابع الولاء الحديث العربي للتخطيط ، الكويت ،2001 .

- ماهر عبد العزيز ، ميادين إدارة الفنادق ، دار زهير للنشر ، عمان ، الأردن 1996.

- ميلود زنكري ، المؤسسة السياحية ، الفصل الثالث ، من الكتاب الجماعي المعنون: السياحة و التنمية السياحية ، دار النشر جيطلي ، 2014 .

- نافور ، هاشم بن محمد بن حسين – أحكام السياحة و أثارها دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية ، 2003 .

-هدى سيد لطيف ، السياحة : النظرية و التطبيق ، الشركة العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ،1994 .

- وفاء زكي إبراهيم " دور السياحة في التنمية الإجتماعية : و دراسة تقويمية للقرى السياحية " المكتب الجامعي الحديث ، بدون بلد النشر .

- يسرى دعبس ، صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، مصر،(2003).

- دكتور نعيم الظاهر، سراب إلياس ، مبتدئ السياحة، دار المسيرة ، عمان ، ط1، 2007.

- دكتور بشير مصيطفى ، الجزائر 2030 رؤية إستشرافية ، سلسلة صناعة الغد ، جســور للنشـــر و التوزيع طبعة أولى، المحمدية، الجزائر2017 .

- ماهر عبد العزيز توفيق : صناعة السياح ، دار زهران، عمان ، الأردن ، 1997 .

-موسى علي الحسن ، المناخ و السياحة ، دار الانوار دمشق ، 1997 .

- عبد الباسط وفاء،التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجيات و التحديات العالمية المعاصرة ، دار النهضة العربية، 2005 .

- أ.د.مثنى طه الحوري –أ.إسماعيل محمد علي الدباغ ،"مبادئ السفر و السياحة"،ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،2001.

- دكتورة رجاء عبد الرزاق الغمراوي الإعلام و التنمية السياحية ، كلية الآداب –جامعة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية2012 .

- الدكتور أحمد محمود مقابلة ،صناعة السياحة ، دار كنوز المعرفة ، 2007

- خالد كواش ، السياحة : مفهومها - أركانها- أنواعها ، ط 1، دار التنوير للنشر و التوزيع ، سبتمبر 2007

-هدى سيد لطيف ، السياحة : النظرية و التطبيق ، الشركة العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1994

- نافور ، هاشم بن محمد بن حسين – أحكام السياحة و أثارها دار ابن الجوزي - الدمام – السعودية ، 2003 .

- محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، بدون دار النشر، 1975.

- محمدي موسى الحريري، جغرافية السياحة، الإسكندرية، مصر، 1991.

- فؤاد رشيد سمارة ، تسويق الخدمات السياحية ، دار المستقبل ، عمان ، ط1 ، 2001 ، ص 12 .

- الدكتور فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة ، بين النظرية و التطبيق ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1، 2015 .

- رواء زكي يونس الطويل ،إستدامة الموارد مسؤولية مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية ، الجمعية العربية للإدارة البيئية ، المنامة، (د س ن) .
- خالد مصطفى ، قاسم ، "إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "، الدار الجامعية ، القاهرة 2007.
- عبد الرحيم محمد ، التنمية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي – التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2007.
- محمد شبيب ، زياد المشاقبة : التنمية السياحية المستدامة ، دار جليس الزمان ، عمان 2011.

المقالات المنشورة بالمجلات و الملتقيات العلمية :

- بن طيب هديات خديجة ، بن يوب لطيفة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 07-08 أفريل ، 2008 .
- حافظ بن عمر أستاذ مساعد في علم الاجتماع بجامعة قابس - تونس وباحث ، مقاربة سوسيولوجية لظاهرة السياحة و الترفيه : هل تحتاج السياحة والترفيه إلى علم إجتماع ؟، مجلة إضافات ، العددان 26 – 27 ، صيف 2014 .
- كامل عمران : مسائل و إشكالية تنمية المجتمع المحلي ، في مجلة العلوم الإنسانية جامعة ,بسكرة –الجزائر ، العدد 05، ديسمبر 2003 .

- مبارك بوعشة ، التنمية المستدامة مقاربة إقتصادية في إشكالية المفاهيم ، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 07-08 أفريل ، 2008 .

- موسى علي الحسن 1997 المناخ و السياحة ، دار الأنوار دمشق ، ص 11 و 12 و إلى مقالة سماوي ، حايس 1994 – واقع حركات التنزه و الاستجمام في الأردن ، مجلة دراسات ، مجلد 21 ، أ ، العدد 3 ، عمان.
- عبد الله جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين إستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية - عن حماية البيئة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الملك سعود 2007
- عمار عماري ، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2008
- رشيد الحمد ومحمد صباريني ،البيئة و مشكلاتها، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة - و الفنون و الآداب ، الكويت ،العدد 22 ،1979

التقاريـــــــر :

1- مشروع التقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي ، الدورة السادسة عشرة ، نوفمبر 2000 .

2- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986): الدورة الثانية و الأربعون ، قمة الإعلان -1 العالمي عن الحق في التنمية بموجب قرار رقم 41/128 الصادر بتاريخ 1986/12/04

3- دوناتو رومانو : الإقتصاد البيئي - GCP/SYR/006/ITA,المرحلة الثانية ، بالتعاون و التنمية المستدامة ، مواد تدريبية، مشروع ،مع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (فاو) ، وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي ، سوريا ، 2003

أطروحة الدكتوراه :

- دولي سعاد ،آليات ترقية السياحة في الجزائر و آثارها على التنمية المستدامة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير ، جامعة الاغواط ، 2013-2014.

- دوبة سعاد،السكان و التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية، رسالة مقدمة للحصول على دكتوراه علوم،تخصص ديموغرافيا، جامعة وهران 2 ، السنة الجامعية 2016-2017 .

- عيساني عامر ، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر ، رسالة الدكتوراه ، جامعة باتنة الجزائر ، 2009-2010 .

- غالب محمود حسين السالم، واقع و إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية منطقة طوباس، أطروحة دكتوراه ، جامعة فلسطين ، 2008 .

- كواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية ،حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية 2004 .

رسائـــــــل الماجـــــــــيستير:

-أحمد لشهب ،السياسة السياحية في الجزائر من 1962 -1982 ، رسالة ماجيستير ، معهد - العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،1987
- بديعة بوعقلين : السياسات السياحية في الجزائر و إنعكاساتها على العرض و الطلب - السياحي ، دراسة حالة ولاية تيبازة ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996/1995

- برانجي أيمن ،الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك : دراسة حالة مجموعة - من الفنادق الجزائرية ، رسالة ماجيستير ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2008 – 2009
صالح موهوب ، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و إقتراح سبل تطويرها، رسالة - ماجيستير ، فرع التسيير، جامعة الجزائر ، 2007
- عبد القادر بلخضر ، إستراتيجيات الطاقة و إمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية - المستدامة –حالة الجزائر- مذكرة ماجيستير- جامعة البليدة -2005

المراجـــع بالـــغة الفـــرنسيـــة :

-Andolfatto Dominique , céline Barthon ,Gille Claire et plusieus auteurs , l'industrie du tourisme, cahiers français, la documentation française , n 393 – juillet –aout 2016.

-BENABDALLAH.fatiha, « la non redomiciliation des décès et ses effets sur l'étude de la mortalité a l'echelle régionale :exemple de la commune d'oran. »Journal d'Epidémiologie& de Santé Publique, JESP,N2 février 2009.

- Bourdages Jean Luc ,le Développement durable,Edition bibiothèque du par-lement ,Canada 1997.

- Boyer Marc « Comment étudier le tourisme ? »,Ethnologie francaise 3/2002(vol .32).

- Bratje. R : la consommation touristique ,une contribution :Berger- Levrault :Paris :1972 .

-Caceres, Bénigno « Loisir et travail du moyen age à nos jours

»,Edition Peuples et Cultures seuil,France,P24

- DE LA Roche Focauld Beatrice, « économie du tourisme »,Edition Bréal ,France,2007.

- Demen-Meyer Christine, le tourisme : essai de définition, revue management et avenir, n°3,/1/2005 .

-DUMAZIDIER joffre , « vers une civilisation de loisir »,Collection le seuil,1979.

- Enzensberger Hans Magnus, CRITICAL ESSAYS, Edited by Reinhold Grimm and Bruce Armstrong, Foreword by John Simon, Continuum publishing company , NEW YORK,1982.

- GUIBILATO GERARD , Economie Touristique, Edition, d'E LTAS.

-Glucksmann, Robert (2012). «Tourism Studies.» in: Cathy H. C. Hsu and William C. Gartner.

-G.P la zoto géographique du tourisme ,maison Paris 1990.

- HEDDAR Belkacem, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU- ENAI, Année 1988.

-J.L.MICHAUT, « le tourisme face à l'environnement .

-Kalfou. de pierre et plusieurs auteurs , Tourisme et innovation « Comment décrypter les tendances qui bouleversent le monde du voyage ?, .

- LANQUAR .R, « Sociologie du tourisme et des voyages », Serie que sais –je ?,PUF .

-MORIN .E, « Esprit du temps », édition Livasset ,Paris ,1963.

-Murphy P.E. Tourism :A Community Approach.Routedge.New York and London,1991.

-pierre PY, « Le tourisme un phyènoméne économique ».

-preure (richel) démocratie droit de l'environnement et du développement « RJE n°01,1993 .

- RABOUTEUR .Joel, « introduction à l'économie du tourisme » l'harmattan,Paris ,2000 .

-The United Nations Development Programme (UNDP):Human development report,(1990).

-Vidal Frédéric, faire la ville et pratiquer des lieux: l'histoire du tourisme sur les pas de Michel de certeau, revue d'histoire des sciences humaines, n 23-2, 2010.

Déclarations et conventions et rapports :

- « Convention concernant la protection du patrimoine mondial culturel et naturel » Adoptée par la conférence générale à sa dix-septième session Paris,16 novembre 1972,Organisation des nations unies.

-déclaration de Manille sur le tourisme mondial du 10 octobre 1980,organisation Mondiale du tourisme,A36/236,Annex,Appendice1.

Magister :

- CHENNAFI. F, « Le problème de la domiciliation des décès dans l'analyse de la mortalité selon les données de l'état civil(cas de la commune d'Oran ,1999-2001),mémoire présente en vue de l'obtention du diplôme de magister en démographie ,sous la direction M.SALHI et co-direction de F.BENABDALLAH,Département de Démographie,Faculté des Sciences Sociales, Université d'Oran,Année universitaire (2004-2005).

الملاحـــــق

دلـــــيل المـــــقابــلة :

السن:

الجنس:

المستوى الدراسي:

المهنة:

الحالة العائلية:

عدد الأولاد (إن وجد) .

-هل سبق وأن زرت دول أجنبية أذكرها لنا ؛ مع توضيح أوجه الاختلاف وما الذي جذبك أكثر هناك ؟ ولم تجده متوفرا بوهران أو بالجزائر عموما ؟

- ماهو السبب الذي يجعلك تقضي عطلتك خارج الوطن أو بدولة مجاورة كتونس والمغرب و لا تبق ببلدك أو مدينتك وهران ؟

-عندما تسافر أي وسيلة نقل تفضل : بري/ جوي/ بحري ؟

-ماهي الأماكن التي تستهويك أكثر : مناظر طبيعية خلابة؛ آثار و متاحف؛ جولات بحرية ؛ سفاري، العاب . ....؟

- كيف ترون واقع السياحة بالجزائر و بوهران تحديدا ؟ هل هناك تحسن ؟ من حيث المنشآت " فنادق ، مطاعم ، مقاهي، طرقات وسائل نقل، وغيرها " و ماهي النقائص التي سجلتموها ؟

-هل أسعار الفنادق بالجزائر عموما ووهران تحديدا مناسبة لكم ، وهل تتناسب مع الخدمات المقدمة ؟

-هل هناك إهتمام بالسياحة المستدامة بوهران ؛ وهل لمستم ذلك من خلال التركيز على البيئة ؟

-برأيكم ماهي الحلول التي ستجعل قطاع السياحة يزدهر بالجزائر و بوهران التي ستستقبل قريبا ألعاب البحر الأبيض المتوسط 2021؟

جدول رقم 45 : المؤسسات المطعمية بوهران

الرقم	إسم المؤسسة المطعمية	درجة التصنيف	العنوان	عدد المستخدمين
01	Lounge Le Baalabek	*4	15 شارع العقيد لطفي وهران	---
02	Le Lion’s	*3	حي النور إيسطو	---
03	Taverne Alsacienne	*3	04 شارع واجهة البحر وهران	06
04	Merle Blanc	*3	04 شارع بهلول أحمد وهران	05
05	La Sirène	*3	07 شارع الأمير عبد القادر أرزيو	05
06	Le Galion	*3	قطعة رقم 97 A عين الترك	06
07	La Comète	*3	01 شارع السلام وهران	08
08	Front de Mer	*3	نهد جيش التحرير الوطني وهران	07
09	Mon Village	*3	32 شارع محمد خميستي	04
10	Hoggar	*3	74 شارع العربي بن مهيدي	04
11	Le Ramier	*3	08 ساحة سان اوجان وهران	04
12	Le Titanic	*3	05 شارع هوشيه منه وهران	08
13	Martinez	*3	شاطئ بوسفر عين الترك	04
14	Saint-Tropez	*3	14 شارع سالم سعيد قمبيطة وهران	09
15	Sevilla	*3	01 شارع راميه وهران	04
16	El Faro		راس فالكون رقم 17 A عين الترك	03
17	La Corrida	*3	حي الأمير عبد القادر شارع العربي بن مهيدي رقم 103 وهران	/
18	L’entrepot’s	*3	06 شارع الدار البيضاء عين الترك	/
19	Le Mélomane	*3	يغموراسن وهران	/
20	El Djazair	*2	09 نهج الصومام وهران	06
21	Timgad	*2	22 نهج الأمير عبد القادر وهران	06
22	Croissant D’or	*2	17 شارع باتريس ليمامبا وهران	03
23	Bosphore	*2	64 شارع العربي بن مهيدي	.03
24	La Roue	*2	16 نهج لوبي وهران	03
25	Pergola	*2	العربي بن مهيدي رقم 62 وهران	03
26	Miramar	*2	07 شارع لوبي وهران	04

المراحل التاريخية لمديرية السياحة بولاية وهران :

- **1962**:إحداث الديوان الوطني للسياحة ONT (الأمر 027/62 المؤرخ في 25 أوت 1962).
- **1963:** وزارة الشبيبة والرياضة والسياحة (المرسوم 63-73 المؤرخ في 04 مارس 1963).
- **1984:** وزارة الثقافة والسياحة (المرسوم 84-125 المؤرخ في 19 ماي 1984).
- **1989:** كتابة الدولة للسياحة لدى رئيس الحكومة (المرسوم التنفيذي 89-74 المؤرخ في 30 ماي 1989).
- **1992:** وزارة السياحة والصناعة التقليدية (المرسوم التنفيذي 92-357 المؤرخ في 03 أكتوبر1992).
- **1995:** المرسوم التنفيذي 95-260 المؤرخ في 29 أوت 1995 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.
- **1998** :الإنشاء الفعلي للمديريات الولائية للسياحة.
- **2003:** وزارة السياحة (المرسوم التنفيذي 03-75 المؤرخ في 24 فبراير2003).
- **2007:** وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (المرسوم التنفيذي 07-350 المؤرخ في 18 نوفمبر 2007).
- **2010:** وزارة السياحة والصناعة التقليدية (المرسوم التنفيذي 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010).

- **معلومات تحصلنا عليها من مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بوهران**

Faculté des Sciences Sociales

Département de Démographie

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الديموغرافيا

توصيـــــة

في إطار البحوث الميدانية لتحضير شهادة المـاجستير في الديمغرافيا

يود الطالب (ة) :

الاسم : أمـــال

اللقب : ايـــزة

تاريـخ و مكـــان الازديـــاد: 1986/04/13 ولاية : وهران

رقم التسجيل : 2016/2015/01

القيام بجمع معلومات و معطيات إحصائية حول موضوع :

السياحة :- صناعة مستدامة - دراسة ميدانية بولاية وهران

فالرجاء تسهيل لهم هذه المهمة علما بان هذا العمل يكتسي طابعا بيداغوجي بحت.

مـع تهاني أسرة التكويـن و البحث قسـم الديـمغرافيـا - جامعـة وهـران 2-

رئيس القسم

رئيس قسم الديموغرافيا
فضيل عبد الكريم

المرسل اليه : إلى السيـد(ة) مدير (ة)

- مديرية السياحة و تهيئة الإقليم والصناعات التقليدية والحرف

- المركز الوطني الاجتماعي و الاقتصادي بالجزائر العاصمة

Faculté des Sciences Sociales
Département de Démographie

جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية
قسم الديموغرافيا

توصيـــــة

في إطار البحوث الميدانية لتحضير شهادة المـاجستير في الديمغرافيا

يود الطالب (ة) :
الاسم : ايـــــزة
اللقب : امـــال
تاريـخ و مكـــان الازديـــاد: 1986/04/13 ب وهران ولاية : وهران
رقم التسجيل : 2018/2017/01
القيام بجمع معلومات و معطيات إحصائية حول موضوع:
السياحة: صناعة مستدامة، دراسة ميدانية لولاية وهران

فالرجاء تسهيل لهم هذه المهمة علما بان هذا العمل يكتسي طابعا بيداغوجي بحت.

مع تهاني أسرة التكويـن و البحث قسم الديمغرافيا – جامعة وهران 2

رئيس القسم

المرسل إليه :

إلى السيـد(ة) مدير (ة)
مديرية الأمن – بولاية وهران -
مديرية شرطة الحدود

-حركـة العبور عبر الحدود لميناء وهران و مطار أحمد بن بلة الدولي-

	وطنيـــون		أجـــانب	
سنة 2016	دخول	خروج	دخول	خروج
ميناء وهران	106070	94267	6721	6353
مطار الماتيـة	569351	596947	82447	86510

	وطنيـــون		أجـــانب	
سنة 2017	دخول	خروج	دخول	خروج
ميناء وهران	98277	96143	2926	2854
مطار الماتيـة	681371	673596	77186	78096

إحصائيات للفترة الممتدة من شهر جانفي 2018 إلى 30 ماي 2018

	وطنيـــون		أجـــانب	
سنة 2018	دخول	خروج	دخول	خروج
ميناء وهران	17939	16311	530	525
مطار الماتيـة	203767	199448	25513	23448

* شهـــــــــادات خاصة

بمُـــشاركات الطـــالبـــة *

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة الشبـــاب — ولايـة مستغانـم — وزارة الرياضـــة

مديرية الشباب و الرياضـة — جمعية الرمال الذهبية

شهادة شكر و عرفان

إلى السيد : **إيزة أمـال** من جريدة الوصل.

بمناسبة الذكرى 70 لمجازر ماي 1954 و تزامنا مع اليوم الدراسي حول الرياضة و السياحة، يتشرف كل من السادة مدير الشباب و الرياضة و رئيس جمعية الرمال الرياضية بإهدائكم هذه الشهادة و ذلك عرفانا و تقديرا لمجهوداتكم التي قدمتموها في خدمة الإعلام و الرياضة و السياحة .

مدير الشباب و الرياضة

بن طوبال علي

رئيس جمعية الرمال الذهبية

بن شنين حسين

مخبر دراسات الإعلام والاتصال جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
بالتنسيق مع الشبكة الجزائرية للاعلام الثقافي
شهادة مشاركة
تمنح اللجنة العلمية للندوة الوطنية حول دور الإعلام في ترقية السياحة المنعقد يوم 23 أكتوبر 2014 شهادة مشاركة
للأستاذ(ة) : امال ايزة نظير المساهمة بمداخلة علمية بعنوان :
السياحة : صناعة مستدامة
رئيس اللجنة العلمية للملتقى
د.العربي بوعمامة
الشبكة الجزائرية للإعلام الثقافي
جامعة مستغانم
مدير المخبر

الجلسة الثانية: (12:00- 14:00)/ رئيس الجلسة: أ.د. العلاوي احمد		
12 :20 -12 :00	د. بوشيخاوي اسمهان/ جامعة وهران أ. سوالمية نورية/ جامعة معسكر	الكتاب المدرسي ودوره في توظيف التربية البيئية: كتاب التربية المدنية نموذجا
12 :20 12 :40	أ. مرتاض لمياء/ جامعة مستغانم	التغيرات البنيوية في الأسرة الجزائرية وتأثيرها على النسق القيمي
13:00 12 :40	أ. بورويلي صورية/ جامعة وهران	Vers une culture informatique : L'impact des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) dans la société Algérienne d'aujourd'hui
13:20 -13 :00	د. فكروني زواوي/ جامعة سيدي بلعباس	التنمية المستدامة : بين المضامين النظرية للمفهوم و متطلبات التطبيق قراءة سوسيولوجية
مناقشة: (13 :20 – 14:00)		

الغذاء

اليوم الثاني: الأربعاء 17 ديسمبر 2014م

الجلسة الأولى: (09:30 -11:30)/ رئيس الجلسة: أ.د. دراس عمر		
9.50- 9.30	أ. الزاوي حمزة جامعة وهران	الحداثة والتحديث وتحولات القيم الثقافية في المجتمع الجزائري المعاصر - بعض الملاحظات-
10.10 -9.50	أ. د. مباركي بوحفص جامعة وهران	الأرغونومبا في البلدان السائرة في طريق النمو: الجزائر نموذجا
10.30 -10.10	أ. غماري مصطفى جامعة وهران	التنشئة الاسرية و بناء الشخصية و الهوية في الجزائر وأثرها على الجريمة
10.50 -10.30	أ. طيبي عبد القادر جامعة وهران	Les champs pesants de la recherche sociologique contemporaine dans les pays du Maghreb en particulier en Algérie
مناقشة: (10:50 -11:30)		

الورشات (11:30- 13:00)

الورشة الاولى(قاعة الاساتذة لقسم علم الاجتماع) رئيس : الاستاذ عدة بوجلال عبد المالك	الورشة الثانية (قاعة المحاضرات – مكتبة العلوم الاجتماعية) رئيس : الاستاذ مولاي الحاج مراد
أ. ايزة امال/ جامعة وهران السياحة البيئية المستدامة	أ. بوطوب فيصل/ جامعة وهران + أ. محمد بلحاجي/ جامعة سعيدة التغير الاجتماعي ومسألة القيم في الأسرة الجزائرية-مقاربة سوسيولوجية.
د. حسن عالي/ جامعة سعيدة أ. بن عطية الحاج ميلود/ جامعة مسكر التربية البيئية في المناهج المدرسية	د. زيدان نعيمة/ جامعة وهران الأسرة الجزائرية التقليدية في طريق الزوال
أ. بن عبد الله فتيحة المقاربة الكمية و الكيفية لعلم الاجتماع الاجرام	أ. عباس زهرة/ جامعة مستغانم الشباب الجزائري في أفق العولمة و انعكاساته على الممارسات الثقافية
أ. سوهج محمدي/ جامعة وهران La conquête de l'identité citadine selon Fanny Colonna	د.حيادي محمد/ جامعة مستغانم المقاربة السوسيو-انثروبولوجية لظاهرة العنف في ظل التحولات الاجتماعية .
أ. لوسداد زين الشرف/ جامعة وهران الشباب و العمل في إطار برامج سياسة التشغيل .	د. مالك شليح توفيق/ جامعة مستغانم التحضر والمشكلات الإجتماعية
أ. بن نعمة عائشة/ جامعة وهران اشكالية ممارسة الثقافة الصحية داخل التضامات الحضرية و اثرها على البيئة و التنمية بالجزائر.	أ. بن يمينة رقية/ جامعة معسكر + أ. جير الزهرة/ جامعة معسكر عمل المرأة و تأثيره على نسق العلاقات داخل الأسرة(دراسة ميدانية بمعسكر)

الجلسة الختامية+ توصيات (13:00- 14:00)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة البليدة-2- لونيسي علي.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية.

شهادة شكر و عرفان

تمنح هذه الشهادة: للسيد(ة) ليزة أمال مراسلة الشروق العربي

نظير مساهمتها ومشاركتها الفعالة في إنجاح المؤتمر الدولي الأول الموسوم بـ :

"العمل السياحي وتنمية الموارد البشرية بين الخصوصيات المحلية والتجارب العالمية "

المنعقد يومي: 28-29 نوفمبر 2017 بجامعة البليدة- 2-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جمعية صناعة الغد لولاية البليدة

بالتعاون مع:

مخبر الامن القومي الجزائري – الرهانات والتحديات (جامعة خميس مليانة)

شهادة شكر وعرفان

تمنح هذه الشهادة تقديرا وعرفانا بمساهمة السيد (ة):

السيدة: إيزة أمال

وبصفتها الرئيس الشرفي، ومساهمتها الفعالة في إنجاح فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول: "**الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**" المنظمة من طرف جمعية صناعة الغد بالبليدة، يوم 12 ماي 2018 بقاعة المحاضرات، البليدة.

رئيسة الملتقى

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
الدكتورة: تسيمسة ها / ز
اسماء عاشور "ا"

* بعـــض المراسيـــم والقوانيـــــــن*

المادّة 27 : إذا لم يشرع صاحب الرّخصة في النشاط في الأجل المحدّد أعلاه، يتعيّن على السّلطة المانحة الرّخصة، إعذاره للشّروع في استغلال المؤسّسة الفندقيّة في أجل ستة (6) أشهر.

وإذا انقضى هذا الأجل ولم يمتثل للأوامر المنصوص عليها في أحكام الفقرة المذكورة أعلاه، تعلن السلطة سحب الرخصة بنفس الأشكال التي منحت بها.

المادّة 28 : تحدّد خصائص رخصة استغلال المؤسّسة الفندقيّة وشكلها بقرار من الوزير المكلّف بالسياحة.

الفصل الثالث

كيفيات استغلال المؤسّسات الفندقيّة

المادّة 29 : يتعيّن على مستغلي المؤسّسات الفندقيّة ضمان أمن الزبن الّذين يقبلونهم في مؤسّساتهم وأمن ممتلكاتهم طبقا للتّشريع المعمول به.

ويجب أن يكون لديهم مستخدمون يتمتّعون بمظهر جسماني نظيف وزيّ مهنيّ لائق وفي غاية النظافة أثناء أدائهم الخدمة.

المادّة 30 : يتعيّن على مستغلّي المؤسّسات الفندقيّة عدم إفشاء أية معلومة عن هوية زبنهم إلا إذا طلبتها منهم مصالح الأمن.

كما يتعيّن عليهم أن يخضعوا لعمليات التفتيش المباغتة التي يقوم بها أعوان مكلّفون بالمراقبة أو أعوان آخرون مؤهّلون قانونا لذلك وأن يقدّموا لهم أيّة وثيقة ترتبط بموضوع نشاطهم.

المادّة 31 : يجب إظهار أسعار إيجار الغرف واستهلاك المأكولات والمشروبات في لافتات توضع عند مدخل المؤسّسات الفندقيّة، وفي مكاتب الاستقبال والدّفع، وفي الغرف والمطاعم، طبقا للتّنظيم المعمول به ووفقا للنّظام الداخلي.

المادّة 32 : يجب أن يسهر أصحاب المؤسّسات الفندقيّة أو مسيّروها أثناء استغلالها على احترام القواعد المقرّرة في مجال النظافة والصحّة والأمن.

المادّة 33 : يجب أن تتوفّر كلّ المؤسّسات الفندقيّة على سجلّ للشكاوي ظاهر، ترقّمه وتؤشّر عليه وتراقبه مصالح المديريّة الولائيّة المكلّفة بالسياحة شهريّا.

المادّة 34 : تودع أمتعة الزبن ولوازمهم الثمينة في خزائن المؤسّسات الفندقيّة مقابل وصل استلام تبيّن فيه هويّة المودع وطبيعة وقيمة الشيء المودع عند الاقتضاء، وساعة الإيداع وتاريخها.

المادّة 35 : يجب أن تكون جميع الخدمات التي تقدّمها المؤسّسات الفندقيّة موضوع فاتورة طبقا للتنظيم المعمول به في مجال الأسعار.

المادّة 36 : يمكن الأشخاص الطبيعيّين والمعنويين الذين يستغلون مؤسّسات فندقيّة الاستمرار في نشاطهم، وعليهم الامتثال لأحكام هذا المرسوم في أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 37 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أوّل مارس سنة 2000.

أحمد بن بيتور

مرسوم تنفيذيّ رقم 2000 - 47 مؤرّخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أوّل مارس سنة 2000، يحدّد تنظيم اللّجنة الوطنيّة لاعتماد وكالات السّياحة والأسفار وسيرها.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير السّياحة والصّناعة التّقليديّة،

- وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 99-06 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 الّذي يحدّد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 99-299 المؤرّخ في 15رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 99-300 المؤرّخ في 16 رمضان عام 1420 الموافق 24 ديسمبر سنة 1999 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 91- 48 المؤرّخ في أوّل شعبان عام 1411 الموافق 16 فبراير سنة 1991 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لوكالات السياحة والأسفار ويحدد مهامها وتنظيمها وعملها،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : عملا بأحكام المادّة 6 من القانون رقم 99-06 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم تنظيم اللّجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة والأسفار وسيرها الّتي تدعى في صلب النص "اللّجنة الوطنية".

المادّة 2 : تتولى اللّجنة الوطنية مهمّة دراسة طلبات إنشاء واستغلال وكالات السياحة والأسفار وفروعها الّتي يعرضها عليها الوزير المكلّف بالسياحة، وإبداء رأيها فيها.

وبهذه الصفة، تكلّف اللّجنة الوطنية بما يأتي :

– اقتراح توصيات تتعلّق بالعقوبات الإدارية المحدّدة في التشريع المعمول به،

– إبداء الرأي في النصوص الّتي تحكم النشاطات التابعة لاختصاصها ،

– دراسة كل مسألةخاصة، والحث على كل تدبير يتعلّق بالإجراءات ووضع المنشآت و الوسائل المرتبطة بوكالات السياحة والأسفار.

المادّة 3 : تتكون اللّجنة الوطنية من :

– المدير المكلّف بوكالات السياحة والأسفار في الوزارة المكلّفة بالسياحة، رئيسا،

– المدير المكلّف بالشؤون القانونية في الوزارة المكلّفة بالسياحة،

– ممثل الوزير المكلّف بالنقل،

– ممثل الوزير المكلّف بالتجارة،

– ممثل الوزير المكلّف بالجماعات المحلية ، (المديرية العامة للأمن الوطني)،

– ممثل المدير العام للديوان الوطني للسياحة،

– ممثلين (2) عن الفيدرالية الوطنية لوكالات السياحة والأسفار.

تتولى مصالح الوزارة المكلّفة بالسياحة كتابة اللّجنة.

يمكن اللجنة أن تستعين بأيّ شخص يمكنه بحكم كفاءته أن يفيدها في مداولاتها.

المادّة 4 : يعيّن الوزير المكلّف بالسياحة أعضاء اللّجنة الوطنيّة بقرار، بناء على اقتراح من السلطات الّتي ينتمون لمدّة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

لا يتلقى أعضاء اللّجنة الوطنيّة أيّ تعويض مقابل ذلك.

المادّة 5 : تعد اللّجنة الوطنية نظامها الداخلي وتعرضه على الوزير المكلّف بالسياحة ليوافق عليه.

المادّة 6 : تجتمع اللّجنة الوطنيّة في دورة عادية أربع (4) مرات في السنة على الأقل بناء على استدعاء من رئيسها.

وتجتمع في دورة غير عادية بعدد المرات الّذي تراه ضروريا بطلب من رئيسها.

المادّة 7 : يحدّد رئيس اللّجنة الوطنية جدول أعمال الاجتماعات.

ترسل استدعاءات فردية مرفقة بجدول الأعمال إلى أعضاء اللّجنة قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع . ويمكن تقليص هذه المدّة بالنسبة للدورات غير العادية دون أن تقل عن ثمانية (8) أيام.

المادّة 8 : لا تصح مداولات اللّجنة الوطنية إلا بحضور ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائها على الأقل.

وإذا لم يكتمل النصاب، تجتمع اللّجنة في الأيام الثمانية (8) الموالية. وتصح مداولاتها حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادّة 9 : تكون آراء اللّجنة الوطنية حسب الصيغ الآتية :

- الموافقة،
- الرفض المعلل.

المادّة 10 : تدوّن مداولات اللجنة الوطنية في محاضر وتسجل في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه.

ترسل محاضر المداولات الّتي يوقعها أعضاء اللّجنة خلال خمسة عشر (15) يوما إلى الوزير المكلّف بالسياحة.

المادّة 11: تلغى أحكام المرسوم التّنفيذي رقم 91-48 المؤرّخ في أوّل شعبان عام 1411 الموافق 16 فبراير سنة 1991والمذكور أعلاه.

المادّة 12: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أوّل مارس سنة 2000.

أحمد بن بيتور

مرسوم تنفيذيّ رقم 2000 - 48 مؤرّخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أوّل مارس سنة 2000، يحدّد شروط وكيفيّات إنشاء وكالات السّياحة والأسفار واستغلالها.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير السياحة والصّناعة التّقليديّة،

- وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 06 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 الّذي يحدّد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 99 - 299 المؤرّخ في 15رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 99 - 300 المؤرّخ في 16 رمضان عام 1420 الموافق 24 ديسمبر سنة 1999 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 2000 - 47 المؤرّخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أوّل مارس سنة 2000 الّذي يحدّد تنظيم اللّجنة الوطنيّة لاعتماد وكالات السياحة والأسفار وسيرها،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : عملا بأحكام المادّة 7 من القانون رقم 99-06 المؤرّخ في 18 ذي الحجّة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها.

المادّة 2 : يخضع إنشاء وكالة السياحة والأسفار، قصد استغلالها، للحصول مسبقا على رخصة الاستغلال الّتي يسلّمها الوزير المكلّف بالسياحة.

المادّة 3 : لا يمكن أيّا كان أن يطلب بصفة شخصية رخصة استغلال وكالة السياحة والأسفار إذا لم تتوفّر فيه الشّروط الآتية :

1 - أن يتجاوز عمره تسع عشرة (19) سنة،

2 - أن يثبت تأهيلا مهنيّا له علاقة بالنّشاط يشهد عليه ما يأتي :

- إمّا شهادة الدّراسات العليا في السياحة أو الفندقة،

- وإمّا شهادة التّعليم العالي مع إثبات أقدمية ثلاث (3) سنوات متتالية منها سنة واحدة كإطار أو ما يماثله في الميدان السياحي،

مرسوم تنفيذي رقم 2000 - 133 مؤرّخ في 8 ربيع الأوّل عام 1421 الموافق 11 يونيو سنة 2000، يحدّد شروط إعداد المذكرة الإحصائيّة الخاصّة بالمؤسّسات الفندقيّة وكيفيّات ذلك.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير السياحة والصناعة التقليديّة،

- وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 01 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق 6 يناير سنة 1999 الّذي يحدّد القواعد المتعلّقة بالفندقة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 99 - 299 المؤرّخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 99 - 300 المؤرّخ في 16 رمضان عام 1420 الموافق 24 ديسمبر سنة 1999 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 46 المؤرّخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أوّل مارس سنة 2000 الّذي يعرّف المؤسّسات الفندقيّة ويحدّد تنظيمها وسيرها وكذا كيفيّات استغلالها،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 2000 - 130 المؤرّخ في 8 ربيع الأوّل عام 1421 الموافق 11 يونيو سنة 2000 الّذي يحدّد معايير تصنيف المؤسّسات الفندقيّة إلى رتب، وشروط ذلك،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 58 من القانون رقم 99 - 01 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق 6 يناير سنة 1999 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم شروط إعداد المذكرة الإحصائيّة الخاصّة بالمؤسّسات الفندقيّة وكيفيات ذلك.

المادّة 2 : يقصد بالمذكرة الإحصائيّة في مفهوم هذا المرسوم، الوثيقة الّتي تتضمّن على الخصوص، عدد الزبائن وجنسياتهم وكذا مدّة إقامتهم.

وتسحب لدى المصالح الخارجية للوزارة المكلّفة بالسياحة.

تلحق بهذا المرسوم المذكرة الإحصائية النموذجية.

المادّة 3 : يجب على كل مستغل لمؤسّسة فندقيّة مرخّص بها قانونا ، مصنّفة أو غير مصنّفة، أن يرسل إلى المصالح الخارجيّة للوزارة المكلّفة بالسياحة، المذكرة الإحصائيّة مملوءة كما ينبغي في أجل أقصاه الأسبوع الأوّل من الشهر الموالي.

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 8 ربيع الأوّل عام 1421 الموافق 11 يونيو سنة 2000.

أحمد بن بيتور

وزارة السياحة والصناعة التقليدية

مديرية التنمية والتكوين

المديرية الفرعية للتقييم والأنظمة الاعلامية

المؤسّسة الفندقية :

البلدية :

الولاية :

الرتبة :

عدد الغرف :

عدد الأسّرة لمكان واحد :

عدد الأسّرة لمكانين :

الشهر : السنة :

أنا الممضي أسفله : .....أؤكد دقة المعلومات المصرح بها أعلاه.

الإمضاء

النزلاء

تاريخ الوصول – لا يسجل الزبون إلا مرة واحدة، يوم وصوله

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	المجموع الشهري
غير المقيمين																																
إفريقيا																																
المغرب																																
ليبيا																																
تونس																																
مصر																																
السودان																																
مالي																																
موريطانيا																																
النيجر																																
الكاميرون																																
الكونغو																																
كينيا																																
نيجيريا																																
السنغال																																
بلدان أخرى																																
آسيا																																
العربية السعودية																																
العراق																																
الأردن																																
لبنان																																
فلسطين																																
سوريا																																
الصين																																
كوريا																																
اليابان																																

الليالي

التسجيل اليومي لعدد الزبائن الذين يقضون الليلة في الفندق

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	المجموع الشهري
غير المقيمين																																
إفريقيا																																
المغرب																																
ليبيا																																
تونس																																
مصر																																
السودان																																
مالي																																
موريطانيا																																
النيجر																																
الكاميرون																																
الكونغو																																
كينيا																																
نيجيريا																																
السنغال																																
بلدان أخرى																																
آسيا																																
العربية السعودية																																
العراق																																
الأردن																																
لبنان																																
فلسطين																																
سوريا																																
الصين																																
كوريا																																
اليابان																																

الرقم	الهيـئة / الوزارة	الطبيعة القانونية للنص ومراجعه	الموضوع	الجريدة الرسمية
05		مرسوم رئاسي رقم 04-24 ممضي في 07 فبراير 2004	- يتضمن التصديق على اتفاق المساعدة الإدارية المتبادلة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، الموقع بالجزائر بتاريخ 12 مارس سنة 2003.	ج.ر رقم 8 مؤرخة في 08 فبراير 2004، ص. 6
06		مرسوم رئاسي رقم 04-25 ممضي في 07 فبراير 2004	- يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون في مجال الصحة والسكان بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية السودان، الموقعة بالجزائر في 9 ربيع الثاني عام 1424 الموافق 10 يونيو سنة 2003.	ج.ر رقم 8 مؤرخة في 08 فبراير 2004، ص. 11
07		مرسوم رئاسي رقم 04-26 ممضي في 07 فبراير 2004	- يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الخاص بمقر هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، الموقع بالجزائر في 8 يونيو سنة 2003 .	ج.ر رقم 9 مؤرخة في 11 فبراير 2004، ص. 3
08		مرسوم رئاسي رقم 04-27 ممضي في 07 فبراير 2004	- يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى الاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، المعتمدة بباريس يوم 17 أكتوبر سنة 2003.	ج.ر رقم 9 مؤرخة في 11 فبراير 2004، ص. 7
09		مرسوم رئاسي رقم 04-126 ممضي في 19 أبريل 2004	- يتضمن التصديق على الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، المعتمدة في 20 ديسمبر سنة 1952.	ج.ر رقم 26 مؤرخة في 25 أبريل 2004، ص. 3
10		مرسوم رئاسي رقم 04-127 ممضي في 19 أبريل 2004	- يتضمن التصديق على اتفاقية حدود المسؤولية عن المطالبات البحرية، المبرمة بلندن يوم 19 نوفمبر سنة 1976.	ج.ر رقم 26 مؤرخة في 25 أبريل 2004، ص. 4

الرقم	الهيـئـة / الوزارة	الطبيعة القانونية للنص ومراجعه	الموضوع	الجريدة الرسمية
11		مرسوم رئاسي رقم 04-128 ممضي في 19 أبريل 2004	- يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003.	ج.ر رقم 26 مؤرخة في 25 أبريل 2004، ص. 12
12		مرسوم رئاسي رقم 04-129 ممضي في 19 أبريل 2004	- يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة إسبانيا المتعلق بالنقل الدولي على الطرقات للمسافرين والبضائع والعبور، الموقع بمدريد في 7 أكتوبر سنة 2002.	ج.ر رقم 27 مؤرخة في 28 أبريل 2004، ص. 4
13		مرسوم رئاسي رقم 04-130 ممضي في 19 أبريل 2004	- يتضمن التصديق على الاتفاق الإطار للتعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الأرجنتين في ميدان النشاطات الفضائية الموقع بالجزائر في 13 يوليو سنة 2002.	ج.ر رقم 27 مؤرخة في 28 أبريل 2004، ص. 9
14		مرسوم رئاسي رقم 04-131 ممضي في 19 أبريل 2004	- يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وديوان وزراء أوكرانيا قصد تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب والغش الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة، الموقعة بالجزائر في 14 ديسمبر سنة 2002.	ج.ر رقم 27 مؤرخة في 28 أبريل 2004، ص. 12
15		مرسوم رئاسي رقم 04-132 ممضي في 19 أبريل 2004	- يتضمن التصديق على الاتفاقية المتعلقة بتسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية، الموقعة بالجزائر في 25 مارس سنة 2003.	ج.ر رقم 27 مؤرخة في 28 أبريل 2004، ص. 25
16		مرسوم رئاسي رقم 04-141 ممضي في 28 أبريل 2004	- يتضمن التصديق على تعديلات اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، ببرشلونة يوم 10 يونيو سنة 1995.	ج.ر رقم 28 مؤرخة في 05 مايو 2004، ص. 3

الرقم	الهيـئـة / الوزارة	الطبيعة القانونية للنص ومراجعه	الموضوع	الجريدة الرسمية
26		قرار ممضي في 15 غشت 2004	- يحدد المواصفات التقنية لسفن الصيد المتدخلة في مناطق الصيد البحري.	ج.ر رقم 62 مؤرخة في 26 سبتمبر 2004، ص. 31
27		قرار ممضي في 28 سبتمبر 2004	- يحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.	ج.ر رقم 75 مؤرخة في 24 نوفمبر 2004، ص. 30
28		قرار ممضي في 13 نوفمبر 2004	- يحدد تنظيم اللجنة الدائمة للمياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع وسيرها.	ج.ر رقم 84 مؤرخة في 29 ديسمبر 2004، ص. 29
29		قرار وزاري مشترك ممضي في 25 مايو 2004	- يحدد عدد المناصب العليا بالإدارة المركزية لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.	ج.ر رقم 73 مؤرخة في 17 نوفمبر 2004، ص. 27
30		قرار وزاري مشترك ممضي في 13 سبتمبر 2004	- يتضمن إنشاء وحدة بحث لدى المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات وتحديد تنظيمها الداخلي وكيفيات سيرها.	ج.ر رقم 74 مؤرخة في 21 نوفمبر 2004، ص. 66
01	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة	قانون رقم 04-03 ممضي في 23 يونيو 2004	- يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.	ج.ر رقم 41 مؤرخة في 27 يونيو 2004، ص. 11
02		قانون رقم 04-20 ممضي في 25 ديسمبر 2004	- يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.	ج.ر رقم 84 مؤرخة في 29 ديسمبر 2004، ص. 13
03		مرسوم تنفيذي رقم 04-96 ممضي في 01 أبريل 2004	- يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان.	ج.ر رقم 20 مؤرخة في 04 أبريل 2004، ص. 25
04		مرسوم تنفيذي رقم 04-97 ممضي في 01 أبريل 2004	- يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول.	ج.ر رقم 20 مؤرخة في 04 أبريل 2004، ص. 26
05		مرسوم تنفيذي رقم 04-113 ممضي في 13 أبريل 2004	- يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها.	ج.ر رقم 25 مؤرخة في 21 أبريل 2004، ص. 25

الرقم	الهيـئة / الوزارة	الطبيعة القانونية للنص ومراجعه	الموضوع	الجريدة الرسمية
06		مرسوم تنفيذي رقم 04-194 ممضي في 15 يوليو 2004	- يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.	ج.ر رقم 45 مؤرخة في 18 يوليو 2004، ص. 6
07		مرسوم تنفيذي رقم 04-198 ممضي في 19 يوليو 2004	- يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02-371 المؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر سنة 2002 والمتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه وعمله.	ج.ر رقم 46 مؤرخة في 21 يوليو 2004، ص. 10
08		مرسوم تنفيذي رقم 04-199 ممضي في 19 يوليو 2004	- يحدد كيفيات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف وتنظيمه وسيره وتمويله.	ج.ر رقم 46 مؤرخة في 21 يوليو 2004، ص. 10
09		مرسوم تنفيذي رقم 04-210 ممضي في 28 يوليو 2004	- يحدد كيفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.	ج.ر رقم 47 مؤرخة في 28 يوليو 2004، ص. 10
10		مرسوم تنفيذي رقم 04-273 ممضي في 02 سبتمبر 2004	- يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302-113 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية" .	ج.ر رقم 56 مؤرخة في 05 سبتمبر 2004، ص. 3
11		مرسوم تنفيذي رقم 04-275 ممضي في 05 سبتمبر 2004	- يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.	ج.ر رقم 56 مؤرخة في 05 سبتمبر 2004، ص. 7
12		مرسوم تنفيذي رقم 04-409 ممضي في 14 ديسمبر 2004	- يحدد كيفيات نقل النفايات الخاصة الخطرة .	ج.ر رقم 81 مؤرخة في 19 ديسمبر 2004، ص. 3
13		مرسوم تنفيذي رقم 04-410 ممضي في 14 ديسمبر 2004	- يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت.	ج.ر رقم 81 مؤرخة في 19 ديسمبر 2004، ص. 5

الرقم	الهيـئة / الوزارة	الطبيعة القانونية للنص ومراجعه	الموضوع	الجريدة الرسمية
01	وزارة السياحة	مرسوم تنفيذي رقم 04-81 ممضي في 14 مارس 2004	- يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للسياحة.	ج.ر رقم 15 مؤرخة في 14 مارس 2004، ص. 4
02		مرسوم تنفيذي رقم 04-111 ممضي في 13 أبريل 2004	- يحدد شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة.	ج.ر رقم 24 مؤرخة في 18 أبريل 2004، ص. 19
03		مرسوم تنفيذي رقم 04-112 ممضي في 13 أبريل 2004	- يحدد مهام اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة وتنظيمها وكيفيات سيرها.	ج.ر رقم 24 مؤرخة في 18 أبريل 2004، ص. 21
04		مرسوم تنفيذي رقم 04-274 ممضي في 05 سبتمبر 2004	- يحدد شروط الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة وكيفيات ذلك.	ج.ر رقم 56 مؤرخة في 05 سبتمبر 2004، ص. 4
05		مرسوم تنفيذي رقم 04-398 ممضي في 06 ديسمبر 2004	- يلغي بعض أحكام الملحق بالمرسوم رقم 88-232 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1409 الموافق 5 نوفمبر سنة 1988 والمتضمن الإعلان عن مناطق التوسع السياح.	ج.ر رقم 79 مؤرخة في 08 ديسمبر 2004، ص. 6
06		مرسوم تنفيذي رقم 04-421 ممضي في 20 ديسمبر 2004	- يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة للإدارات المكلفة بالسياحة والثقافة في مجال منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.	ج.ر رقم 83 مؤرخة في 26 ديسمبر 2004، ص. 15
07		قرار وزاري مشترك ممضي في 24 يناير 2004	- يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة في مكاتب.	ج.ر رقم 14 مؤرخة في 10 مارس 2004، ص. 28
08		قرار وزاري مشترك ممضي في 18 يوليو 2004	- يحدد برامج الامتحانات المهنية للالتحاق بالأسلاك والرتب الخاصة بالإدارة المكلفة بالسياحة.	ج.ر رقم 60 مؤرخة في 19 سبتمبر 2004، ص. 22

بعض المقالات الصـــادرة في الصحافة الوطنيـــــة حول السياحـــــــــــة

الملف

مؤسسة سياحية تعيش الاحتضار ■ "تصرفوا.. أو انقرضوا!!" ■ حوار مع المدير العام للديوان الوطني الجزائري للسياحة، "الخطابات الجميلة لا تلد سياحة مزدهرة" ■ السياحة الخارجية، بين الإرهاب والإهمال ■ في منطقة سياحية، طالبة في عالم الليل

إهمال السياحة يفوت على الجزائر ملايير الدولارات

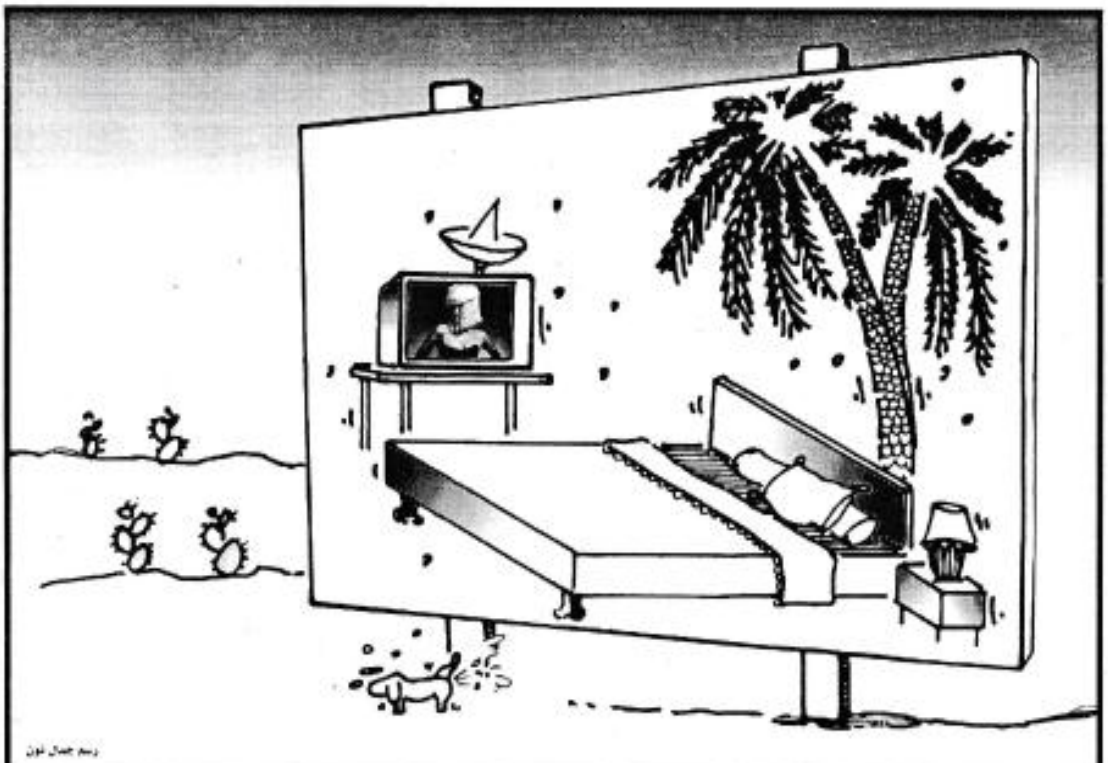

رسم جمال نور

قطاع السياحة لوحده، يوظف 255 مليون شخص في العالم، ويدر أموالا طائلة.. لكن الجزائر، التي تمتلك معالم سياحية فريدة، ومناظر طبيعية مميزة، لا تستفيد إطلاقا من المد الهائل من السواح، الذين يشكلون لوحدهم مداخيل اقتصادية لا حد لها...

■ أمال . ف

(...) مليار سائح سوف يجوب العالم كل سنة الى غاية عام 2020. لكن نصيب افريقيا الى يشكل إلا 3,5% من هذا العدد أي حوالي 70 مليون سائح سنويا. ذلك ما أكده السيد سليمان عالم، عضو في الرابطة العربية للفنادق والسياحة فيما النصيب المنتظر للجزائر يا ترى؟ وهي تفكر الى أبعد النتيجة محكمة لذلك من ترسيخ ثقافة سياحية من شأنها أن تشكل رافدا اقتصاديا مهما.

لكن السواح لا يأتون جديدة بجلب السواح بالتقصي عمليات اشهار وترقية للقطاع ويتطلب استثمارا معتبرا إن التعريف السياحي يجر وراءه، حتما، التعامل الاستثماري أيضا أكد ذلك مسؤول في وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

إعادة قطار السياحة الى سكته

تسهير بيروقراطي ... احتكار خلال تأثيرات سلبية للوضع الأمني، وقرابة (...) جزائر من الإمكانات، فهيت خسائر بين (...) و (...) بقرار المنطقيب الثاني للمؤسسات، كما أضاع فرصة خلق 1,5 مليون منصب شغل - حسب الخبراء - أي ما يمثل 5% من اليد ون الخارجية.

هذه الحصيلة السلبية أدت الى قرار تخلي الدولة عن هذا القطاع

فخلال السنوات العشر الأخيرة، لم يستفد قطاع السياحة إلا بـ 0,1% من الاستثمارات الوطنية بالنسبة الاستثمارات السياحية المرخص بها، حيث بلغ عددها 618 و 178.

وحسب المجلس الوطني للخوصصة، فإن هذه المؤسسة سوف تمس:

- الفنادق الصحراوية
- الفنادق المصنفة المزينة كالتالي: 4 و5 نجوم المملوكة لعقد الشراكة

أول عملية خوصصة تمت عام 1999، بيع فندق ذي عرعرة عاصمة بـ 2,5 مليار من الدينارات، وأجر الأراضي التي يقع عليها بـ 9 ملايين دينار سنويا.

وحسب مداخلة السيد لبيباري، المحلل عن مساهمات الدولة، فإن إلغاء الصالون الدولي للسياحة والأسفار الذي كان يعقد كل سنة، بداية من 1999، يعتبر ضربة لإنعاش هذا القطاع، لتخصيص تنظيم الشراكة مع أطراف برغبة أجنبية وثالث غير القارين.

الأول، إبراز نظم الداخلية

الثاني، على شركات التصادية مختلفة، وخلال أيام فندق سيرتا مثال الشهر من طرف Accor، نفس العملية سوف تطبق على فندق الطاسيلي المخصص في البترول، وقاس مع عمال الأعمال ولقد عقدت الجزائر ... شركة كونراد هيلتون شركة كاليك

عمليات بيع أكيدة

برنامج التخلي عن المؤسسات الاقتصادية للدولة، الذي يمتد على مدى عشرة أعوام - وهو العدد الأمثل للمجلس الوطني للخوصصة - والذي يحتار الفترة الوسيطة لتسيير هذه المؤسسات من طرف الشركات القابضة.

هذا البرنامج يكتسي خصوصية ما أن تشريع العمل الآن في تطبيقه على هذا القطاع الحساس.

فالقطاع السياحة يعتبر أساسا الى المدن الرئيسية والواحة للعالم، ويهدف الى أمني هذه من المناطق السياحية، وتبليغ الاقتطاب من أجل ترويج ما تملكه الجزائر من إمكانات في هذا المجال وأبسط دليل على ذلك هو إبعاد، ملاحق سياحية في بلية بلدان العالم، ومن شأنها أن توجه، وليم لا أعجب، السواح القادمين أربعة أعمالها وخصوصياتها.

وبالمادي تبيع أعمالات السياحيين، ظل الظرين في عام الأخيرة الوطن، هذا في إطار أعمالي الداخل، حدد سبب بيوضيح بيع حقب المستثمرين، ليهيؤوا مختلف الشركات السياحية أمني ة تحديدا، إن قطاع السياحة من أكثر القطاعات حقا للاستثمار، إجرائي، وبالتالي، فإن حتى القطاع، على أقدر للطريق عن أكيد ما أن يتم الاعتماد الآن، لما يستخلص ذلك مصدر من الوزارة الوصية، فرمن المنزل انتهى، إذا، دور الفعال ليكون أحد الأهم الأداة والأساسية لتطوير.

عمليات بيع مشبوهة

ليكون عملية المؤسسة لمست صعوبات أعاقت سير أصلها فعملية بيع الفنادق للغير، قلبت حجارجية شديدة من طرف عمال القطاع. كما قلبت صعوبات في إبعاد المستثمرين.

وقد وصفت نقابة مؤسسة التسيير السياحي للوسط، العملية بالفاشلة، في حين أكد رئيس مجلس الخوصصة أن عملية بيع فندق واحد سكنت من جمع 618 مليار سنتيم. وأن الحقيقة أن سوفيتال والمركز التجاري والمطبوعة بالعاصمة، وحدها تساوي 618 مليار من الدينارات.

وقد طالبت النقابة بتجميد هذه العمليات، وبعد عمال فندق عمراوية بهذا المساس بـ "سرقة الدولة" وتضامع العمال لها الظاهر بها في سوق "مشبوهة" ودون أدنى ربح بالنسبة للخزائن وأضيف، هذه العمليات "مغفرة" و"بعد كارثية". كما أعلنت عمال المسير عملي بيع فندقهم، وكذلك اقتصاد جن شركة دار ريبي، الجزائريين في قضية الفندق الدولي الجزائر تأثير سلبي، على جلب السائحين.

هذه التهديدات فقدت عروض الاستثمار، وأدخلت الشك حول الاستثمار أكثر للأجانب، على الرغم من تحرير السوق الخارجية ومن الامتيازات الممنوحة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

عمليات بيع أكيدة

برنامج التخلي عن المؤسسات الاقتصادية للدولة، الذي يمتد على مدى عشرة أعوام - وهو العدد الأمثل للمجلس الوطني للخوصصة - والذي يحتار الفترة الوسيطة لتسيير هذه المؤسسات من طرف الشركات القابضة.

هذا البرنامج يكتسي خصوصية ما أن تشريع العمل الآن في تطبيقه على هذا القطاع الحساس.

فالقطاع السياحة يعتبر أساسا الى المدن الرئيسية والواحة للعالم، ويهدف الى أمني هذه من المناطق السياحية، وتبليغ الاقتطاب من أجل ترويج ما تملكه الجزائر من إمكانات في هذا المجال وأبسط دليل على ذلك هو إبعاد، ملاحق سياحية في بلية بلدان العالم، ومن شأنها أن توجه، وليم لا أعجب، السواح القادمين أربعة أعمالها وخصوصياتها.

وبالمادي تبيع أعمالات السياحيين، ظل الظرين في عام الأخيرة الوطن، هذا في إطار أعمالي الداخل، حدد سبب بيوضيح بيع حقب المستثمرين، ليهيؤوا مختلف الشركات السياحية أمني ة تحديدا، إن قطاع السياحة من أكثر القطاعات حقا للاستثمار، إجرائي، وبالتالي، فإن حتى القطاع، على أقدر للطريق عن أكيد ما أن يتم الاعتماد الآن، لما يستخلص ذلك مصدر من الوزارة الوصية، فرمن المنزل انتهى، إذا، دور الفعال ليكون أحد الأهم الأداة والأساسية لتطوير.

وكالات السفر الخاصة

"تصرفوا.. أو انقرضوا!!"

يتخذ الجزائريون قرار تنظيم عطلهم في آخر لحظة... ويكون المتزعج الأول من هذا الارتجال وكالات السفر..

▪ آمال .ف

[illegible]

شعوا تحت تصرفنا طائرات.. ونحن نجلب لكم العملة الصعبة!

[illegible]

سائح أم مسبب؟

[illegible]

[illegible] السواح... وغلاء الوكالات

[illegible]

جنوب للبيع !!

[illegible]

المصادقة على قانون لتقنين المهنة

[illegible]

حوار مع المدير العام للديوان الوطني الجزائري للسياحة

"الخطابات الجميلة لا تلد سياحة مزدهرة"

السياحة اليوم هي الحدث.. والراحة مادة ينص عليها الدستور.. وكالات تتكاثر.. فيما تعرض الفنادق العمومية للبيع في المزاد العلني.. حديث عن كل ذلك مع المدير العام للديوان الوطني الجزائري للسياحة.

ضمن مشروع إحياء قطاع السياحة، ما هو الدور المنتظر من الديوان الوطني الجزائري للسياحة؟

[illegible]

هل توجد، حاليا ملاحق سياحية بالخارج من شأنها أن توجه السواح وتجلبهم؟

[illegible]

الجنوب هو المنتوج السياحي المميز والوحيد في السوق السياحية الدولية.. فهل نستنتج بأن السياحة الصحراوية واقع جميل في ظل احتضار قطاع السياحة؟

[illegible]

كيف نجعل من النشاط السياحي ممارسة اقتصادية؟

[illegible]

تشكو معظم الوكالات الخاصة من نقص الكفاءات

[illegible]

لو حاولنا المقارنة بين نشاط الديوان خلال العشريتين الأخيرتين.. ماذا تقول؟

[illegible]

السياحة الخارجية

بين الإرهاب والإهمال

يقال أن القطاع الوحيد الذي يمكن أن ينافس الذهب الأسود، هي السياحة، نظرا لتوفر الجزائر على ثروات سياحية هامة ومتعلقة أساسا بالصحراء الكبرى.

إلا أن هذا القطاع أهمل منذ الاستقلال، ولم تعط له العناية الكافية، ولم تبرز بوادر التفكير فيه بجدية إلا بعد انهيار أسعار البترول، وانخفاض الصناعة في بلادنا.

■ سلاف بن حفودة

بين الاحتكار الكلي للقطاع في السبعينات والتخلي عنه في الثمانينات، ثم فتحه الى الاستثمارات الخاصة انعدام كلي لإستراتيجية واضحة في هذا القطاع.

كانت السياحة خلال السنوات الأولى عبارة عن قطاع ثانوي، ولم تكن حاضرة بقوة في الخطط التنموية، حيث كان الاهتمام العام منصبا في الصناعة الثقيلة والبترول، رغم أن الجزائر تملك من السواحل والآثار والصحراء ما يجعلها في مقدمة البلدان السياحية.

وخلال فترة الثمانينات غابت الاستثمارات في هذا المجال، وانتشرت أسواق الفلاح على حساب الفنادق والمطاعم السياحية رغم ارتفاع عدد السواح القادمين من الخارج.

أما في عهد التسعينات فأصبح الحديث عن الإرهاب والأمراء، وهي ليست أسماء فنادق بالطبع.

وبعد الوضع الأمني شلت السياحة نهائيا وشهدت السنوات بين 1992 و1996 الفراغ والإفلاس الكبير في هذا القطاع.

جاء الإرهاب.. ذهب السواح

تسببت العمليات الإرهابية والتي تبعتها حملة إعلامية ميزها التضخيم والمبالغة في الكثير من الأحيان، في تقليص عدد السواح الوافدين للجزائر، ففي حين سجلت سنة 1992 أكبر عدد بحوالي 700.000 سائح، عرفت السنوات الموالية تراجعا كبيرا الى أن وصلت سنة 1996 (91491) سائح.

وبظهور أولى بوادر التحسن الأمني ارتفع العدد الى 634.752 سائح سنة 1997، وتجاوز 180 ألف سائح سنة 1998، ويمثل الجزائريون ذوو الجنسية المزدوجة الفرنسية والجزائرية والذين يدخلون أرض الوطن بجوازات سفر فرنسية، النسبة الكبيرة في هذا العدد، فلقد بلغ مثلا عدد السواح الجزائريين المقيمين في الخارج خلال موسم الاصطياف لسنة 1998 - 275.000 من مجموع 312.000، وخصوصا بعد أن عدد السواح في تزايد مستمر والمؤشرات الأولى تؤكد ارتفاع العدد خلال سنة 1999، فيما لا يخفي بعض الملاحظين تخوفهم من المرحلة المقبلة. فبعد انفتاح الجزائر على السياحة، ماذا يمكن أن يقدم قطاع السياحة للسواح الأجانب وهل الفنادق الموجودة قادرة على استيعاب العدد الهائل من السواح؟ ثم هل تتوفر فنادقنا على الخدمة النوعية الراقية التي تريح السائح وتجلب الآخرين؟

السياحة في تونس نموذج لخلق الثروة

الصناعة السياحية في الانتظار

وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبرى في مجال السياحة لاسيما بعد اقتناعها أن السياحة قطاع حيوي وصناعي يشكل موردا هاما للعملة الصعبة، لكنها عاجزة في نفس الوقت عن خوض الصناعة السياحية بقوة، نظرا لضعف ونقص المركبات السياحية، فلا يملك القطاع اليوم سوى 35.000 سرير، في حين تزود تونس قطاعها سنويا بـ 03.000 سرير.

كما تعاني مركباتنا القدم، فمعظمها شيد في السبعينات وهي غير قادرة اليوم أن تكون مركبات سياحية ضخمة يضاف الى ذلك تدني نوعية الخدمات السياحية بشكل كبير، فمعظم العاملين بالقطاع غير مكونين في الميدان السياحي، والتوظيف في هذه المركبات لا يختلف عن أشكال وطرق التوظيف بالمؤسسات العمومية والقائمة على المحسوبية.

ويأخذ الماركيتينغ بما يشمل من إشهار حيزا كبيرا في ترويج المنتوجات العالمية في وقت يبقى المنتوج السياحي الجزائري مختفيا في ظل غياب الصورة الإشهارية والدعاية للمناطق السياحية الخلابة. أما يبقى التراث التقليدي بما يتضمنه من ثراء ثقافي وحضاري وجمالي مهمشا في هذا القطاع، حيث يبقى تشجيع الحرفي مرهونا بانعدام آليات التسويق وضعف تكوين الحرفي باعتبار، لا يزال يتعلق بالذين لم ينجحوا في دراستهم إضافة الى عدم تدعيمهم الفعلي وجعلهم شركاء أساسيين في القطاع. كما لا يوجد على مستوى وزارة السياحة دراسة علمية استراتيجية حول أذواق السياحة والسواح وفق المتطلبات العصرية، ويكتفي العاملون على القطاع بدراسات المنظمة العالمية التي تقوم بدراسات مستقبلية حول السياحة.

ويبدو أن العوامل الطبيعية بما في ذلك الإنسان والتراث الثقافي، حسب آخر الدراسات، هي رهانات سياحة القرن المقبل، فهل ستكون الجزائر مستعدة لرفع هذا التحدي!

النقل والسياحة

يشكل النقل أحد العراقيل الأساسية على السواح، فتذكرة الطائرة من المدن الأوروبية باتجاه الجزائر مرتفعة جدا بالنسبة للسواح الأجانب الذين يدفعون ثمنها بالعملة الصعبة، ولا خيار للأجنبي سوى الخطوط الجوية الجزائرية بخدماتها القليلة ومراقبيها القليلة مقارنة بالشركات الأجنبية. ولا تزال رحلات شارتر العالمية التي تقترح تسعيرات منخفضة لم تخترق بعد مجال الاستثمار في الجزائر.

والبارز أن الخطوط الجوية الجزائرية لم تتلاءم بعد مع الوضع والتحديات الجديدة لاقتصاد السوق، وربما سيشكل دخول شركات أجنبية نقلة نوعية، فقد أعلنت الشركة الجوية التركية للطيران "تركيش إيرلاينز" استئناف رحلاتها نحو الجزائر، وستعرف الأشهر المقبلة عودة الخطوط الجوية الفرنسية حيث تم إرسال فرقة تفتيشية الى الجزائر لتحضير العودة حسب ما أكده مسؤولون فرنسيون.

سياسة أو سياحة..؟!

يوجد على المستوى الخارجي بورصات عالمية تهتم بسوق السياحة، منها بورصة باريس، ميلان، مدريد، لندن، برلين، الولايات المتحدة وغيرها لكن تواجد السوق السياحية الجزائرية يكاد ينعدم لأسباب اقتصادية متعلقة بنقص الإمكانيات المادية والثانية التي لم تتوفر لأسباب سياسية في أغلب الأحيان.

فعراقيل "الفيزا" وعملية المعاملة بالمثل، وكذا منع دخول بعض الأقليات الى أرض الوطن، تشكل في مجملها عراقيل أمام السياحة والاستثمار، والتوفيق بين السياسة بما تتضمنه من سيادة وطنية، والسياحة بما تتضمنه من مداخيل للعملة الصعبة صعب جدا. ■

التكوين السياحي

"أنا مانيش خدام عندك"

يطرح مجموع العاملين في السياحة مشكل نقص التكوين كعامل أساسي يرتبط بتسيير المركبات والفنادق وبنوعية الخدمات المقدمة بها، فماذا يجري بمعاهدنا السياحية؟

يوجد على المستوى الوطني ثلاث مؤسسات متخصصة في التكوين السياحي هي: المدرسة العليا للسياحة بالأوراسي في العاصمة والتي فتحت أبوابها سنة 1976، وتخرج منها الى حد اليوم 580 طالبا متخصصين، إما في التسيير الفندقي والسياحي أو مفتشين رئيسيين في السياحة.

أما المعهد الوطني للفندقة السياحية الذي فتح سنة 1971 فيقدم تكوينا خاصا بالتقنيين السامين في مختلف مجالات الإطعام والفندقة، بما يشمل خدمات واستقبال، وهي تقريبا نفس المواد المبرمجة في مركز السياحة والفندقة في بوسعادة والذي يقدم شهادة "تقني في السياحة والفندقة".

غير أن هذه المعاهد قديمة وتشكو نقص الوسائل البيداغوجية مما ينعكس على نوعية التكوين بها.

أما بالنسبة للمدرسة العليا للسياحة فقد أكد لنا السيد بلبكوش أن «الطلبة مؤطرون جيدا، فقد عملنا على جلب أحسن الأساتذة المكونين»، ويأسف في نفس الوقت على انعدام المتابعة، حيث لا يوجد أي اتصال بين المدرسة ومختلف المستخدمين الذين يلجأون في كثير من الأحيان الى أشخاص غير مكونين، وكأنهم يخافون طلبة المدارس والمعاهد.

وعن مدى قدرة المدرسة على التأقلم مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وانفتاح السياحة يقول ذات المتحدث أن «اليوم يجب التفكير في الانفتاح على الخارج، وعلينا أن نقوم بعمليات تبادل للمكونين والطلبة حتى نستطيع التكفل بالسواح».

وتشكو من جهة أخرى أن المدرسة لا يرسل لها طلبات إعادة تكوين، مما يفسر ضعف مستوى مجموع العاملين في القطاع.

اتجهنا نحو الطلبة للتعرف على آرائهم ومختلف [illegible]

فيجيب أحدهم «إنها مهنة المستقبل»، ويضيف آخر «لقد وجدت إعلانا في الجريدة خاصا بالتكوين في هذه المدرسة، وشد انتباهي عبارة "العمل مضمون" لذلك اخترت هذا التخصص، غير أنني اليوم لا أريد أن أكون مجبرا على العمل في الوزارة أو في أحد القطاعات التابعة لها".

ويطالب مجموع الطلبة كذلك بتغيير الشهادة المتحصل عليها من مجرد شهادة مفتشين الى "ليسانس في السياحة".

«فالمدرسة تشترط على الراغب في الدخول في المدرسة أن يكون متحصلا على شهادة البكالوريا السنة الجارية، فكيف لا يعطوننا ليسانس» يضيف طالب آخر.

هذا ورغم مختلف المشاكل الأخرى التي تعاني منها المعاهد الأخرى، فالعائق الأساسي حسب السيد بلقيضوني هو "العقليات التي لا تزال قديمة ولا تواكب مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية، فلا يزال حضور المرأة في هذا المجال ضئيلا جدا، والخدمة في المطاعم لم ترق بعد عن مستوى "أنا مانيش خدام عندك"".

■ ع. سلاف

في منطقة سياحية

طالبة في عالم الليل

تفضل سعاد ألا يخرج سرها من بئرها، وتوحي عينا هذه الفتاة "..التي تقوم بمواصلة دراستها الجامعية بصعوبة، عن سر عميق يسكن عمقها.

■ هايت حناشي

تبدأ سعاد يومها باكرا للغاية "أستيقظ على الساعة سبعة أرابع دروسي حتى الثامنة ثم التحق بمدرجات الجامعة"، وغالبا ما تصارع النوم والأسئلة يلقي مخاطرته فقد سهرت الليلة السابقة حتى الرابعة فجرا للقيام بخدمة "السواح" في ملهى ليلي في الضاحية الشرقية من العاصمة.

تعمل سعاد، 21 سنة، منذ 10 أشهر في مرقص بين الثامنة ليلا والرابعة فجرا مقابل 4 آلاف دينار ووجبة عشاء وعلبة سجائر، "في سنة 1998 عملت مربية أطفال في منزل رجل ثري مقابل 5 آلاف دينار ووجبة غداء لكنني كنت أهان بشاعة من طرف بناته في الشهر الثالث سلمتهم بيتهم وسلكت طريقي، وبعد شهرين تحسنت ظروفي.. هنا في هذا المرقص". وتواصل هذه الفتاة رواية سرها الدفين "كنت في وضعية مالية حسنة من قبل لكن والدي، وهو فلاح، مرض في العام الأول الذي دخلت فيه الجامعة، ومنذ ذلك العام انقلبت حياتي".

في المرقص الذي يقع على بعد 20 كلم شرقي العاصمة، عايشت سعاد حياة أخرى "في كل ليلة أشاهد بأم عيني كيف تهدر الأموال دون حساب - في إحدى المرات دفع تاجر خضروات 30 ألف دينار وطلب من [illegible] دفع تاجر موزان 60 ألفا وطلب من الرواد الخروج الى الرقص"، في الوقت الذي كان يئن فيه إخوتي الأربعة ووالدي تحت طغمة الحاجة".

لم يطل الطريق كثيرا بالشابة سعاد لتشرب في المرقص، أخذت نفسا عميقا من سيجارتها وبدأت تحكي "في إحدى الليالي طلبني تاجر كبير لنفسه، الليلة مقابل 100 ألف دينار، على أن يوصلني في الصباح إلى أهلي". ولم يكن لدى سعاد أمل في المناقشة. "في نهاية الأسبوع الموالي، كدت أنتحر لم تحسي وأقبض بيدي الأربعين ألف دينار.. كانت هذه أول مرة أمس فيها مثل هذا المبلغ "لكنني في النهاية أمسكت نفسي، وتحررت من الجهلاء".

في الجامعة حيث تواصل دروسها بأعجوبة وصعوبة، تظهر سعاد مثل غيرها من الطالبات بلباس محتشم والمحافظة على كتفها لكن في الليل تتحول الى "بومة" لا تنام، عليها تنورة قصيرة وقميص شفاف "كباسي [illegible] في الجد الباب".

في بار المرقص تقدم الطالبة خدمة راقية للزبائن، وغالبا ما تتحمل جنونهم لكن في عملها يكمن حزن عميق غائر في داخلها "في بعض الأحيان يضعون على وجهي منتهما أرفض عروضهم، وأحيانا أخرى يهددونني بفصلي من العمل جراء العلاقات التي تربطهم بصاحب المرقص، لكن الحمد لله لم يستجب لهم "المعلم". تعلمت سعاد في هذا المرقص التدخين والرقص والسهر الى الفجر، لكنها لم تقدم على الشراب إلى الآن، وتقول أنها تذهب الى هذا المكان مثلما يدفع السجين الى الجبرية".

""لا يستهويني مثل هذا الليل، فالحاجة هي التي قذفتني إلى هنا وليس شيئا آخر".

في نهاية الشهر تدفع سعاد نصف مرتبها الى والدها وتحضره بكل ذلك ما أنفقته من مستحقاتها الجامعية "أنا مضطرة الى مساعدة والدي، مثلما اضطرت والدتي الى العمل منظفة منزل لدى الأثرياء لإعالة أخواتي الأربعة". هذه المشاكل تختفي تماما في المرقص فيملها اليومي يطلب منها ترك أحزانها خارج الباب، وتروي سعاد طبيعة عملها "مطلوب مني مقابل الأربعة آلاف دينار ووجبة العشاء وعلبة السجائر أن أقوم بخدمة النادل حتى منتصف الليل، بعد ذلك أتحول الى مساعدة زبائن". وتضيف "أحيانا يدفع بعض الزبائن أكثر من عشرة ملايين في سهرة واحدة، مقابل مؤانسته حتى الفجر". ■

مركب "مزافران" بزرالدة ومركب "متاريس" بتيبازة

مؤسسة سياحية تعيش الاحتضار

التطرق للمجال السياحي في الجزائر، يدفعنا الى طرح عدة تساؤلات، بشأن السياحة، ومن أهم الإشكالات المجسدة لهذه التساؤلات، تظهر إشكالية الخدمة السياحية، بكل أنواعها، بدءا باستقبال الزبون "السائح"، الى الجوانب المتعلقة بالمحيط الذي سخر من أجل هذه الغاية السياحية.

•الحسن أمين

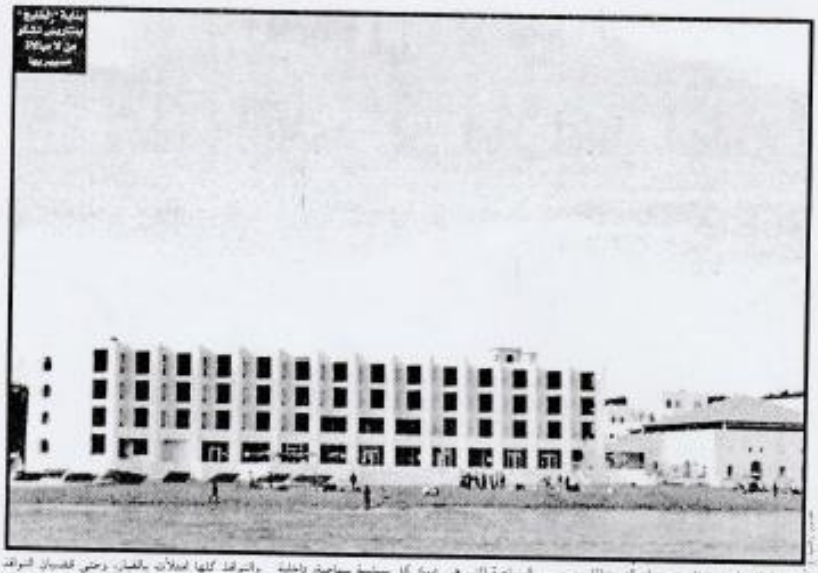

إذن ما هي الخدمة السياحية؟ هل الخدمة السياحية تقتصر على الاستقبال الروتيني المتمثل في الفنادق السياحية المعروفة مثل الضخمية والإقامة فقط، دون مراعاة الجوانب الأخرى التي تعد من ضروريات الخدمة؟

بعد تفقدنا لفنادق السياحية الموجودة بتيبازة والمتابعة للمركبين المعروفين هناك، كمركب "مزافران" ومركب "متاريس"، وهي مركبات أجرت خوصصتها للإسبانيين، لم نكن نتوقع أن حجم الإهمال وصل الى حد يجعل من تلك المركبات تعيش الاحتضار بسبب اللامبالاة التي تعشش في المؤسسات السياحية، خاصة على المستوى الخدماتي الذي تحول الى مفهوم من مفاهيم شارع "قصة" الشعبي.

أجر مركب مزافران في سنة 1971، يعني أن هذه العمارة الضخمة السياحية، ما تزال تروقها ما جديدة بالنظر لفترة إجرائها إلا أن الجزائر "السائح" أو فترة التعدديين لما يدخلون التركيب تشعرهم تلك الوضعية القديمة، وكأن المركب ليست له غاية سياحية محضة، بل عبارة عن بناية كبيرة تحولت الى تسيير عقاري مثل السكنات الشعبية.

كيف يمكن الحديث عن الخدمة السياحية، والظروف المحيطة بالبناية نفسها التي يتموضع فيها المركب حالية من كل المقاييس التي يتطلبها الإطار السياحي العام، الذي يعتبر هو أيضا من أهم الأركان المجددة للخدمة السياحية.

وعندما يقول المدير العام للمجاهد ان الخدمة السياحية لابد أن تكون متعددة، لأسباب تقنية، فهذا يجعلنا نتساءل ماهو مصير الزبون "السائح" في ذلك المركب؟

مركب "مزافران" يتكون من فندق كبير وهو يتطابق مع اسم المركب وبنايتان سياحيتان مجاورتان، وفندق آخر الموعد الذي يستقبل الزبائن، وهو فندق "الرمال الذهبية"، كما يحتوي على مركز سياحي متعدد، لكن ما يستدعي للملاحظة أن عملية التجديد التي أخذت طريقها داخل المركب ليست لها علاقة قائما مع تجديد السنايات وإصلاحها، بل مجرد ترقيعات شكلية لاستقطاب المؤتمرين الذين يتذكرون في قمة منظمة الوحدة الإفريقية.

الخدمة الاستهلاكية

إذن يبقى فندق "الرمال الذهبية" وحده فقط، بإمكانه استقبال الزبائن فيصبه الاقامة بمختلف أنواعها، لكن الغريب أن كل المرافق والمواهن المتعلقة بالفرد بعيدة كل البعد عن أدنى خدمة تعطية بأن ترجح الزبون، فبغض النظر عن الخدمة الاستهلاكية ممثلة في خدمة الغرف السياحية تلك التي تعتبر الخدمة الأهم، كما يؤكد أحد الزبائن الذي جاء من جانب الشمال فقط، للقضاء ثلاثة أيام فقط، لكن أبهتته الغرفة التي وجد فيها، حيث أن الفندق الرئيسي "الرمال الذهبية" الذي كانوا يتحدثون عنه، أجده أقل من هذا الوضع بكثير.

فالزبون يدفع تسعيرة تقدر بـ 1650 دج كسعر إقامة لا يتجاوز يوما واحدا، لكن ظروف الإقامة وبعيدة كل البعد عن متطلبات الخدمة العصرية التي يتمناها كل زبون عبر ربوع المعمورة وخاصة السياحية.

فمدير فندق "الرمال الذهبية" لم يجد تفسيرا لذلك الأمر على اعتباره يتزع البساط من كل الفرد، دون تعويضه بل زاد الطين بلة، حالة مشؤومة خاصة وأن كل الفرار عوامل وضعية قريبة على أرضية الغرفة التي أصبحت تشبه أرضية المستودعات القديمة في الثكنات.

وجدير بالمشاهدة فيما يخص انسلاخ البساط، رد مدير فندق الرمال الذهبية للسيد تركي، فضلنا انسلاخ البساط حين الأرضية لأننا لاحظنا رائحة كريهة والتوقد كلها لمخلفات بالفضل، وحتى قطبان النوافذ صدئت ولم تعرف الى غاية اليوم ترميمات تقيها أي أشكال من الأمراض التي قد تكون من وراء تسمم بعض الأبدية المقيمة في هذا المقصر.

مسبح عملاق يتلف، وصرف المياه القذرة لم يشرع فيه الى اليوم

ومن أشكال التدهور المرتبطة بالخدمة السياحية، تبرز الظاهرة التي لا يمكن تفسيرها بأي تفسير، كيف يعقل أن موسم الاصطياف، قد بدأ منذ أكثر من شهر، إلا أن مركب "متاريس" الى يومنا هذا مازال يعاني من متشكلة صرف المياه القذرة، هل الزبون كتب له أن يدفع ما قيمته 2000دج للفضاء، أيام يعاني فيها من أخطاء سيء تسيير مسؤولي المؤسسات السياحية، خاصة لما يتعلق الأمر بتراكم المياه الراكدة، سواء أكانت باطنية أو خارجية، مما يجلب الرائحة الكريهة وكذا الحشرات الضارة والفئران والجرذان.

وعلى ذكر الجرذان، فإن عمال فندق "الفنيج" أكدوا لنا أن قبل أسبوع فقط، "كما ينظف كل الفنادق التي تأوي الجدران، حتى في الغرف، وبإمكانك أن تجزم لكم بأن عدد الفئران يتجاوز حجم غريتين من عربات البناء".

أما الاصطبلات الذي لا يزيد عن حجم قفص لتربية، فيتعلق بالتسبح الكبير والطويل حتى في هندسته ومكانته الذي أصبح داخلا ومهملا، وقد كلف الجزائر قيمة لا يستهان بها من العملة الصعبة، عبث الثلث كل أمراض الكائنة المرجوة في عمله والمفطة بالزجاج وحطمت كل مستلزماته، خاصة السلالم التي كانت مثبتة في زوايه الأربع، وبحات تتصدع أرضيته، وهذا لا يمكن أن يتكلم عن خدمة سياحية، والفندق لا تهتم ولا يكترث بالمسابح التي تعتبر من ضمن الوسائل التي تساعد الزبون أو الزبون على الاستجمام والراحة.

في ظل كل هذه الأوضاع التي تتميز بها مركبات "مزافران" و"متاريس" تعتبر التأكيد على انعدام التكوين في مجال الخدمة السياحية، خاصة تلك التي لها صلة بالتركيبات السياحية، فيجد أكثر من 11 سنة لم تعرف المركبات أية عملية تجديد التي تراعي وتأخذ أعوانها في التخصصات الضرورية لتحسين الخدمة السياحية، فأغلب الأعوان والمسؤولين الذين يعملون اليوم في التركيبات السياحية لم يتخرجوا من المعاهد السياحية المعروفة، مثل معهد الضفادة بتيزي وزو، وبوسعادة وكذا الأبيار العليا.

أمر هو إن الخدمة السياحية عندما تفتقد المؤسسة السياحية لأدنى معايير العمل المهني، وهو الأساس والناظم في المجال السياحي.

السياحية التي هي عماد كل سياسة سياحية داخلية كانت أو خارجية، عندما نعرف أن تسيير الأول للمركب وهو المدير العام السابق، لا يعرف من السياحة إلا الإسم حيث تماثل في تسيير وإدارة مؤسسة البناء، في شرشال، عوض إقامة أو إصابته على المعاش، عقد تم ترقيته الى مدير عام في الخصاص بجهله تماما ويختلف عن البناء".

مركب "متاريس" يتكون من ثلاثة فنادق، هي فندق "الفنيج" الذي يحتوي على 81 غرفة، وفندق "الأقدمة" الذي يحتوي على 171 غرفة، وفندق "القرن الذهبي" يحتوي على 116 سكن سياحي، كما تتوفر على مساحة كبيرة معروفة باسم القرية السياحية "تيبازة" وهي عبارة عن مكان سياحي يحتوي على 500 سكنة سياحية

فندق "الفنيج" يعتبر الفندق الوحيد الذي بإمكانه أن يستقطب "السواح" أو الزبائن، لأنه يطل مباشرة على البحر، لكن الوضعية التي يشهدها هذا الفندق أثرت بكثير على الخدمة السياحية للزبون، الذي يعاني من كل أشكال تدهور الخدمة فعطلا، عكسي الذي جاء عبد ثلاثة أيام الى الفندق ذي "3" نجوم" يتساءل إن لم يخدع في تراجعه مستمرا بدأ بمقدار الدليل الذي يستعرض مواصفات الفندق ومزاياه التي تدفع الزبون الى الارتياح.

لكن خلاصي ليما يقول، فوجئت بالاستقبال المعدم وكذا بتلوث الأعوان، لكن أكثر من هذا ما أقرني، هو الغرفة التي قضيت فيها الليل، أجزم أن يبيعا أحسن منها بكثير."

الغرفة رقم 226

إن الوضع السياحي لمركب "متاريس" وحتى هندسته لا تستجيب هذا الفضل للقصور، والإهمال المتعلق، فعندما تدخل الغرفة أو تعبير في غرفه أو أسرته وحتى سبيل المثال عدن الغرفة الأسرة تمار بسبعة لا تجدها حتى في أسرة الثكنات العسكرية المعروفة في شوارع العاصمة فأسرة فندق "الفنيج" فإن سرة تنفر منها عين اللحظة، وهي أن كل الوسائل الأسرة غير صالحة للاستعمال، فمجرد أن يشرع القدم في الاستراحة، على سريره حتى يشعر بوخز في ظهره

والغرفة رقم 226 هي نموذج لباقي الغرف، ولم أن هناك غرفا عرفت بعض الترميم والتحسين، إلا أن باقي الغرف تعاني الإهمال والانسلاخ، في أرضياتها المتقطعة وحتى الأثاث الموجود للعراء، يحال أبناء أمام محل لبيع الأثاث المستعمل، فيجد أن بعض قطعه قوضوية.

أما المطعم، فقد تم تجديده، لكن هذا التجديد لم يمس الجانب المتعلق بخدمة هذا المطعم من كل العوامل الخارجية التي تؤثر بصفة مباشرة على ظروف العمل، وتحضير الأطباق، فسقف المطعم معرض للسقوط،

الوطن
العدد 3327 الإثنين 27 جوان 2016
الموافق لـ 22 رمضان 1437
الحدث 07

ص7
وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية عبد الوهاب نوري:
« الوكالات السياحة لا تخدم السياحة »
ص7

وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية عبد الوهاب نوري:

« الوكالات السياحة لا تخدم السياحة »

حمّل أمس وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية عبد الوهاب نوري مسؤولية تردي مستوى السياحة بنسبة كبيرة إلى الوكالات السياحية التي لا تهتم بجانب الدعاية والتحسيس لجلب السياح إلى الأجانب، مشيرا أنه حان الوقت ليساهم قطاع السياحة في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، داعيا الوكالات السياحية للترويج للوجهة الجزائرية. وأوضح نوري خلال زيارة عمل لسيدي بلعباس بمناسبة إحياء اليوم الوطني للسياحة المصادف لـ يوم أمس 25 جوان رفقة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالصناعة التقليدية عائشة تقابو أن من وظائف الوكالات السياحية نقل صورة جميلة عن الجزائر والتعريف بمقوماتها السياحية سواء في الصحراء والجبل والبحر دون أن ننسى يقول نوري التكفل الأمثل بالزبائن الأجانب. فبقدر ما تبعث هذه الوكالات من زبائن جزائريين للخارج عليها جلب سياح أجانب إلى الجزائر. وأكد الوزير أن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يبنى إلا إذا اعتمدنا على السياحة كرافد من الروافد التي تدعمه ما يستوجب علينا تقييم الأشواط التي قطعناها في إطار تطوير الصناعة السياحية في الجزائر، مضيفا أن المشوار لا يزال طويل. وينتظرنا الكثير وبذل مجهود كبير للنهوض بهذا القطاع وجعله يواكب النمو الذي تعرفه البلاد في مختلف الميادين. وبعد التأكيد على المؤهلات السياحية الكبيرة التي تزخر بها البلاد، والتي تستوجب استغلالها لجعل من الجزائر وجهة سياحية بمعنى الكلمة دعا «عبد الوهاب نوري» المستثمرين الخواص للتقرب من الوزارة لإيجاد كل أنواع الدعم والمرافقة لتجسيد مشاريعهم التي هي في بالغ الأهمية للنهوض بالقطاع. كما أشار الوزير إلى أن إحياء اليوم الوطني للسياحة يعد مناسبة لتحسيس المجتمع المدني والمستثمرين وحثهم على الاستثمار في هذا القطاع، مؤكدا أن وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية ستبذل كل ما في وسعها لتسهيل الإجراءات ورفع كل العوائق التي حالت في وقت مضى دون تحقيق الأهداف المسطرة. ومن جهتها، أبرزت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالصناعة التقليدية السياسة القوية التي تنتهجها الدولة في تطوير كل القطاعات الاقتصادية على غرار قطاع السياحة، والذي يستدعي تضافر جهود مجمل الفاعلين. وأكدت في هذا السياق على استعداد الوزارة الوصية لدعم ومرافقة الحرفيين داعية المؤسسات الفندقية إلى اقتناء منتجات الصناعات التقليدية سواء لأغراض التزيين أو بيعها من أجل المساهمة في تطوير وترقية الصناعة التقليدية المحلية.

وقد قام الوفد الوزاري بزيارة الحديقة العمومية لوسط مدينة سيدي بلعباس التي استفادت من عملية إعادة تهيئة، كما تم تدشين بعض الفنادق الحضرية، إلى جانب الاطلاع على مشروع تهيئة بحيرة سيدي أحمد بن علي ومشروع سياحي خاص. وقد أعرب الوزير الذي تلقى عرضا حول التهيئة العمرانية والمؤهلات السياحية لولاية سيدي بلعباس عن ارتياحه للمجهود المبذولة من أجل تطوير القطاع بهذه المنطقة التي تتميز بسياحة إيكولوجية هامة تجعلها وجهة مفضلة لعديد الزوار.

مقابل إلغاء بالجملة في الحجوزات باتجاه تركيا، بودربالة لـ«النهار»

«10 آلاف سائح جزائري يغادرون يوميا باتجاه المغرب وتونس وإسبانيا»

مقابل إلغاءات بالجملة في الحجوزات باتجاه تركيا، بودربالة لـ«النهار»

«10 آلاف سائح جزائري يغادرون يوميا باتجاه المغرب وتونس وإسبانيا»

«الجوية الجزائرية تركت الحرية التامة للطيارين في تحديد عطلهم»

كشف الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، محمد عبدو بودربالة، عن حجوزات بالجملة عرفها الأسطول الجوي باتجاه عدة دول مغاربية وأوروبية من طرف الجزائريين من أجل قضاء عطلة الصيف، مقابل تسجيل تراجع كبير على الرحلات التي تربط الجزائر بتركيا. وأكد المسؤول الأول على الشركة، أمس في تصريح خص به «النهار»، أن الحركة الجوية للمؤسسة تعرف دخول وخروج سبعة عشر ألف مسافر يوميا، بينهم عشرة آلاف يغادرون التراب الوطني باتجاه عدة دول على غرار تونس والمغرب وإسبانيا وفرنسا. مؤكدا أن هذا الرقم يتم من مطار هواري بومدين الدولي، بدون احتساب بقية المطارات، وباحتساب كل طائرة بـ250 مقعد، فإن المؤسسة تخصص أربعين طائرة لنقل هذا الكم من المسافرين. ومقابل ذلك، كشف المتحدث عن تسجيل تراجع كبير من حيث الإقبال على الوجهة التركية إسطنبول من طرف الجزائريين، خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي عرفها هذا البلد. أين حاول الجيش التركي الإطاحة بالرئيس طيب رجب أردوغان. كما أشار في هذا الشأن إلى تقلص نسبة التأخر في مواعيد الرحلات الجوية بفضل المخطط الجديد والتوجيهات التي أعطيت لكافة المصالح من أجل خدمة مصلحة المسافر. أما بخصوص العطل السنوية الخاصة بفئة الطيارين، قال الرئيس المدير العام للجوية الجزائرية بأن المؤسسة لم تحدد تواريخ عطل هؤلاء، وإنما أعطيت لهم الحرية في تحديد التواريخ المناسبة بشرط عدم انعكاس ذلك على السير الحسن لمواعيد الرحلات الجوية. وبأكثر تفاصيل، فإن تسعيرة تذكرة الرحلة التي تربط الجزائر بتونس بـ23 ألف دينار و10 بكامل الرسوم، تصل إلى أكثر من 25 ألف دينار باتجاه أنقرة الإسبانية 27 ألف دينار باتجاه العاصمة الإسبانية مدريد، 32 ألف دينار باتجاه الدار البيضاء المغربية، 43 ألف دينار باتجاه إسطنبول، 33 ألف دينار باتجاه لشبونة، 56 ألف دينار باتجاه نيس، 93 ألف دينار باتجاه مونتريال باريس بـ37 ألف دينار، ليون 31 ألف دينار، مرسيليا 26 ألف دينار، فيينا 45 ألف دينار، ميلانو 36 ألف دينار، جنيف 32 ألف دينار، وبروكسل بـ39 ألف دينار.

حبيبة محمودي

أحاله ولد عباس على لجنة الانضباط
بسبب بن غبريط.. بن زعيم لـ"الحوار":
من حقي انتقاد الوزراء الفاشلين
ص 03
بسبب قرارات وقف الاستيراد
بن يونس يبشر الحكومة بالعزلة
ص 03
الحوار
يومية وطنية مستقلة
الأحد 04 مارس 2018 م الموافق 16 جمادى الثانية 1439هـ • السنة الحادية عشرة • العدد 3337 • الثمن 10.00 دج
2,5 مليون سائح زاروا الجزائر في 2017
وزير السياحة والصناعة التقليدية، حسن مرموري ضيف منتدى "الحوار":
إنشاء محافظة لتنظيم الصالون الدولي للسياحة والأسفار
قيزا في 48 ساعة للراغبين في زيارة الجزائر
السياحة ساهمت بـ 330 مليون دولار في 2017
ص 04-05
الحوار

تغطيــة:
غنية قمراوي
سهام حواس
أم الخير حميدي
تنشيط: هجيرة بن سالم
تصوير:
مصعب رويبي

وزيــر السياحــة والصناعــة التقليديــة، حسن مرمــوري ضيف منتــدى "الحـــوار":

2,5 مليـــون سائـــح زاروا الجزائـــر في 2017

■ فيزا في 48 ساعة للراغبين في زيارة الجزائر ■ السياحة الدينية رهان المرحلة المقبلة ■ بروتوكولات تعاون تركي جزائري في ميدان السياحة قريبا ■ إنشاء محافظة لتنظيم الصالون الدولي للسياحة والأسفار ■ نسعى للوصول إلى 300 ألف سرير في غضون سنة 2025 ■ السياحة ساهمت بـ330 مليون دولار في 2017

اعترف وزير السياحة والصناعة التقليدية، حسن مرموري، بوجود العديد من النقائص التي تعيق "صناعة السياحة" في الجزائر، مؤكدا في كلمته في منتدى "الحوار" الذي تناول "واقع قطاع السياحة في الجزائر وسبل النهوض به" أن الجزائر تملك من الرصيد السياحي ما يجعلها في مقدمة الدول الجاذبة للسياح في إفريقيا والشرق الأوسط، بفضل الثروات الهائلة التي تزخر بها، مشيرا إلى أن الوقت حان لتكثيف الجهود وبعث قاطرة السياحة من جديد ووضعها في السكة الصحيحة، عبر تطبيق استراتيجية متكاملة تجمع السلطات الوصية بالشركاء والفاعلين في الميدان السياحي، مع تذليل الصعوبات للمستثمرين الأجانب، وكذا تقديم تسهيلات في منح الفيزا للسيـــاح الأجـــانب.

4 منتـــــدى الحـــــوار 5

الأحد 04 مارس 2018 م الموافق 16 جمادى الثانية 1439هـ

170 ألف سائح زاروا الصحراء الجزائرية

33 طريقة دينية في الجزائر ستفتح أبواب السياحة الدينية على مصرعيها

الوكالات السياحية تروج للوجهات الخارجية بنسبة 95 بالمائة

التأشيرة السياحية للأجانب في 48 ساعة

إنشاء محافظة للصالون الوطني للسياحة والأسفار

الأسعـــار تخضع لقانون العـــرض والطلـــب

المستثمرون يستفيدون من كل التسهيلات البنكية والجبائيـــة منـــذ 2009

اتفاقية جزائرية تركية في مجال الفندقة والإطعام

فنادق المدينة تخضع لقانون العمران واحترام الجار مهما كـــان

"السياف" سيخصص للترويج لوجهة الجزائر وفقط

بابنا مفتوح لكل المبادرات التي تخدم الاقتصاد الوطنـــي

نحو تغيير شكل المرافقة الأمنية للسيـــاح

قاعدة 51/49 لا نقاش فيها

ميزانية القطاع ضعيفة لكنها لا تؤثر على السياحة

سنطبق القانون في حق المتلاعبين

المدير العام للديوان الوطني الجزائري للسياحة لـ"الحوار":

انتظروا قرى سياحية في السداسي الثاني من 2018

■ الجزائر ثاني بلد في العالم بعد ايطاليا في السياحة الثقافية
■ تجسيد المشروع السياحي يحتاج كل القطاعات الأخرى

كشف محمد الشريف سلاطنية المدير العام للديوان الوطني الجزائري للسياحة "ONAT"، في حديث خص به جريدة "الحوار"، عن مشروع القرى السياحية التي سيتم افتتاحها انطلاقا من سنة 2018 إلى غاية 2019، وهي التي ستمكن الجزائر -حسبه- من تبوأ مكانة لها في سوق السياحة الدولية. كما تطرق إلى كيفية استخدام المقومات السياحية، وكذا عن طرق استغلالها للنهوض بالقطاع مستقبلا.

تصوير: مصطفى رزيق "الحوار"

حاورته: نصيرة سيد علي

■ هلا قدمت لنا بطاقة فنية حول الديوان الوطني للسياحة؟

الديوان الوطني الجزائري للسياحة "ONAT" هو مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري، تتكون من هيكل تنظيمي كباقي المؤسسات الأخرى، وهي تهدف إلى تطوير السياحة الداخلية، مهمتها ترويج المنتوج السياحي الذي تزخر به الجزائر، وتنظم الديوان رحلات سياحية عبر ربوع الوطن، ويقدم الصور السياحية الجزائرية في الخارج.

■ كيف تقيم الشهد السياحي في الجزائر؟

ما زال قيد التأسيس، الجزائر في وقتنا الحالي تحتاج إلى مشاريع حقيقية للبنية التحتية للقطاع السياحي، لأننا نملك المقومات، ولا نتوفر على الإمكانيات اللازمة التي تسمح لنا بالنهوض بهذا القطاع، ونصبح بالتالي بلدا سياحيا.

■ وما دور الديوان الوطني الجزائري للسياحة بدعمك؟

الجزائر وجهة سياحية عالمية نظرا للمؤهلات التي تتوفر عليها، حيث تمتد إلى حوالي 2,4 كلم². وال شبر منها له خصوصيته وإمكاناته ومعالمه وتراثه المادي واللامادي، وبالتالي فهي تعد عراقة في بحر التاريخ الإنساني، وكذا طبيعته الخلابة في مجال السياحة الجبلية والشاطئية والحموية والصحراوية والثقافية والطبيعية بشكل عام، لأن الجزائر بحكم موقعها الثالثي والجغرافي، جعلها تتنوع في تضاريسها وتتكاثف طبيعتها، وتتوفر على منتجات زراعية (الفواكه والخضر) مذيعة بأشعة الشمس الذهبية و "ONAT" يسعى لجعل هذه المؤهلات سالمة الاستخدام والاستغلال سياحيا، أي ترقيتها وتطويرها إلى منتوج سياحي يمكن استغلاله، كما أن الجزائر تكتنز في رصيدها معالم وتلاحما ومدنا وحظائر ثقافية، مكنت الجزائر من احتلال الرتبة الثانية بعد إيطاليا في السياحة الثقافية من حيث المعالم الأثرية في العالم.

■ السائح الجزائري يفضل قضاء عطلته خارج حدود بلده، كيف تنمي ثقافة السياحة الداخلية في عقلية الفرد الجزائري، برأيك؟

إن امتداد الخارطة الجغرافية الجزائرية، ومساحتها الشاسعة، الأولى إفريقيا والعاشرة عالميا، جعلها شبه قارة، وهو ما يغني تراثا وتنوعا، من شأنه جلب السائح المحلي والأجنبي، لكن ما نوفره للسائح المحلي مثيل جدا مقارنة مع ما يقدمه جيراننا وباقي الدول السياحية [illegible] 2018 لدولة السياحية للتنقل الداخلي في الجزائر، عندما توفر له جميع المرافق، ونهيئ له كل السبل التي تجعله يصرف نظره عما يسمع ويشاهده عبر الوسائط الإعلامية المختلفة، بما فيها شبكة التواصل الاجتماعي، والعمل الترويجي للمدن والأحياء السياحية مع نشر صور وفيديوهات للمناطق، ووسائل الصال وشبكة الطرقات ومواصلات عالية المستوى، وسياسة سعرية مدروسة، وبصيرة حاملة العمل السياحي هو ذلك الكل المتكامل، والعمل بتضافر الجهود، وبالتنسيق العملي مع جميع القطاعات في الدولة، وليس فقط الديوان الوطني الجزائري للسياحة "ONAT" عمال وزارة السياحة، فالوزارة الوصية وحدها لا تستطيع تجسيد رؤاها في مجال السياحة وتطبيق مشروعها السياحي، ما لم تكن هناك خطط عملية، التي تعمل على تطوير طرق التسويق والترويج للمواقع السياحية الواعدة، وهذا لن يأتي إلا بالتعاون والتضامن في إطار العمل الجماعي لخلق سياسة سياحية تتماشى ومستوى فكر السائح في حد ذاته، سواء تعلق الأمر بالمحلي أو نظيره الأجنبي، وأقول إن الشهوض بالقطاع السياحي يبدأ من المدرسة، وإعداد جيل مكتسب لثقافة السياحة، من خلال إدراج مادة خاصة بالفعل السياحي ضمن المقرر المدرسي، حتى نعد جيلا واعيا ومتشبعا بالثقافة السياحية.

■ ما أسباب ارتفاع تسعيرة المرافق السياحية في الجزائر؟

العكس نلمس الوسائل والمرافق السياحية سليا على الأسعار التي تشهد ارتفاعا مضاعفا، بما يتضر السائح من التقرب إليها، وعامل آخر جعل السائح المحلي يحول وجهته نحو الخارج، وعليه فعنصر السعر هو الركن الأكبر الذي يجب العناية عليه، من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة بالنسبة للمناطق الفعالية، كما في أي دولة تريد الاستثمار في هذا المجال، علينا أن نماثل التكلفة بالسعر وردا مبررا في المعادلة الأساسية، وهذا الذي جعل الجزائريين يتجهون نحو دول الجوار فضاء مطلوبا، فالعرض في سوق السياحة الجزائرية لا يتوافق مع الطلب، رغم أن الجزائر بلد سياحي بامتياز، لكنه لم يستغل كوجهة تستهوي الزائر، ولم يساهم في ضخ الأموال للخزينة العمومية، مع أن الجزائر تعول على هذا الجانب كمورد اقتصادي هام كبديل خارج المحروقات، بشكل رافدا أساسيا للاقتصاد الوطني.

العرض لا يتوافق مع الطلب في سوق السياحة الجزائرية

■ وكم يبلغ عدد السواح السجلين سنة 2017؟

بلغ عدد السواح على المستوى المحلي إلى غاية 30 جوان 2017، 35 ألف سائح جزائري، قصدوا مصطفيهم مع الديوان الوطني الجزائري للسياحة "ONAT"، كما يقوم هذا الأخير بوضع برنامج ثري، ويقدم عروضا مغرية لجلب السائح نحو الجزائر، ولا يخفى أننا نعمل بالتنسيق مع الديوان الوطني للسياحة "ONT" في مكاتبه السياحة التي تنظم في الخارج للاحتكاك مع التنظيمات السياحية العالمية، وأهميتها الكثير من الاتفاقيات في هذا المجال لتطوير السياحة الداخلية، مؤخرا تم التوقيع على عقد شراكة مع المجمع السياحي الفرنسي "الأبي" لمدة ثلاث سنوات، تحتوي على 50 وكالة سياحية عبر التراب الفرنسي، هدفنا برنامجهم منتوجا خاصا بمعرض خاص للسائح الفرنسي، وعروضا مماثلة للجالية الجزائرية بالمهجر، لفضاء عطلتهم، سواء الأسبوعية أو السنوية خاصة رجال الأعمال، ويكون الكثير يقضون الوقت الكافي لهذا يوجد لدينا جهاز كامل الوسائل، وهدفنا كل القوى البشرية لاستقبالهم وخدمتهم.

■ ما العروض الجديدة التي تقدمها "ONAT" لزبائنه؟

أولا، فنحن بصدد عملية تكوين لمنظمي الرحلات ومسيري الفنادق والوكالات السياحية وموظفي الاستقبال، وتهيئة معالجة المنتوج السياحي والترويج له، لدينا 36 وكالة سياحية منتشرة عبر الوطن، والديوان وضع لوحات إشهارية له عبر المدن والـ[illegible] وأربع قريبا تحمل شعاره، كما وضعت "ONAT" تحت تصرف السائح حافلات مجهزة بأحدث وسائل الراحة، تتسع إلى أكثر من 55 مقعدا، كما توفر مبارات خاصة لتنظيم رحلات وسط المدن تحت خدمة الزبون، ومن ناحية الاستراتيجية التجارية للديوان، فقد أسسنا صفحة عبر شبكة التواصل الاجتماعي، وموقع تفاعلي يحتوي على كل العروض التي يقدمها الديوان، هذا كما يوفر الديوان أكثر من 50 منتوجا سياحيا عبر الوطن، فضلا عن ذلك فالديوان أسس العديد من الاتفاقيات مع المناجم والجامعات والمؤسسات التربوية قصد تقريب الجزائري ببيئته.

■ أزيد من 1500 كلم من الشواطئ الجزائرية... لماذا لم يحسن الديوان استغلالها في السياحة البحرية، إضافة إلى أن استغلالها منحصر بالفترة الصيفية فقط، ما تعليقك؟

السياحة البحرية لم تحقق قيمتها القانعة بها، رغم أهميتها في الانطلاق بوقائع السياحة المحلية، إلا أن الدولة الجزائرية تملك لهذا النوع من السياحة، وبدأت في إغلاق بعض المخطوط البحرية في المناصفة نحو بعض مدن الشرق الجزائري ووسط العاصمة لكنها غير كافية، وهذا المنتوج السياحي البحري تتمتته حتمية لابد منها، حتى تتماشى المقاصد السياحية للدول التي تقع على سواحل البحر الأبيض المتوسط، والقطاع الخاص دور مهم للاستثمار في السياحة البحرية، لتكون على مدار السنة، لأن الفصل السياحي لا يعرف الانقطاع، بل يتميز بالديمومة، على مدار الفصول الأربعة.

■ لماذا لا يوجد دليل سياحي يضبط أسعار سيارات الأجرة، والفنادق، حتى لا ترهق جيب السائح؟

سيتم اعتماده قريبا بحول الله.

■ سياحة قوية - انتعاش للاستثمار، ما رأيك في المعادلة؟

السياحة تصلح إلى استغلال كل مناطق البلاد، والجزائر فضاء سياحي مفتوح على الطبيعة على غرار شاطئي تاجر الذي يعد مقصد للعديد من السياح، والكهوف العجيبة بجيجل، والقصم الجزائية الشامخة والمدن الأثرية وغيرها، ولو تم استغلالها أحسن استغلال، ستفتح آفاقا جديدة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وفي مقدمتها توفير مناصب شغل للشباب، ويبرز، أطمئن الجزائريين أن بلادنا في جعبتها مشاريع تنموية من تهيئة المدن وإنشاء قرى سياحية على مستوى مدينة تيميمون، سيتم استغلالها في السداسي الثاني من عام 2018، أما تاهيت وبجاية، فستكون جاهزة للاستغلال في 2019 وبأسعار مدروسة.

■ ما تكلفة قضاء عطلة في المناطق السياحية الجزائرية؟

تسعيرة السفر إلى مدينة جانت، بحساب تكلفة تذكرة الطائرة، والإيواء، مع تنظيم رحلات ليومين، تكلف السائح 45 ألف دينار جزائري، ونظرا للاتفاقية المبرمة مع "ONAT"، فقد تم خفض سعر تذكرة الطائرة المحدد بـ45 ألف دينار جزائري في التسعيرة العامية، خلال موسم السياحة الصحراوية، ومن الطبيعي أن ترتفع الأسعار مع حفلات نهاية السنة، لكن المشكل الذي يطرح نفسه بقوة، هو [illegible] 3,5 و[illegible] 4 في الجوي، إلا أن [illegible] أسعارنا الطلب المرتفع، ولكن بحكم الاعتماد الذي تواليه الدولة في سياق تطوير القطاع ستصبح الجزائر قطبا سياحيا في الحوض المتوسط.

☐ انتظروا قرى سياحية في السداسي الثاني من 2018 وبداية 2019

فيما دعا وكالات السفر للانخراط في العملية.. عز الدين ميهوبي:

كل القطاعات معنية بالسياحة الثقافية ونعمل على وضع خارطة أثرية

■ نفكر جديا في تحرير تسيير المواقع الأثرية وإيجاد صيغة جديدة

قال وزير الثقافة عز الدين ميهوبي إننا فشلنا في التسويق لصورة الجزائر السياحية، معتبرا أنه من واجبنا التعريف بها وتسليط الضوء أكثر على المقومات التي تملكها.

حنان حملاوي

أوضح وزير الثقافة خلال افتتاح أشغال الندوة الوطنية الأولى حول تطوير السياحة الثقافية وترقيتها، أمس، بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة أن كل القطاعات معنية بالسياحة الثقافية من أجل إرساء شراكة حقيقية ومنهجية مشتركة والخروج ببرنامج عمل قابل للتطبيق على المدين القصير والمتوسط.

وفي سياق متصل أشار ميهوبي إلى أنهم يعملون على وضع خارطة أثرية وطنية حتى يتمكن السائح المحلي والأجنبي من معرفة كل منطقة وخصوصياتها، مشيرا إلى أن وزارة الثقافة تفكر جديا في تحرير تسيير المواقع الأثرية "نحن نسيرها تسييرا علميا لكن من المستفيد منها؟ نحن نحاول إيجاد صيغة جديدة لتسييرها".

وأبرز ميهوبي سعي الجزائر بحكم المقومات الثقافية النادرة التي تتوفر عليها لاسترجاع مكانتها السياحية بعد أن منّ الله عليها بالأمن والاستقرار وهو ما دفع بالحكومة حسبه إلى تبني خيار التنمية المستدامة الهادفة إلى تعزيز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات.

واعتبر وزير الثقافة اللقاء فرصة لتفعيل العمل المشترك للنهوض بالسياحة الثقافية تحت شعار السياحة الثقافية، شراكة مستدامة في خدمة وجهة الجزائر، وزيادة الاهتمام بالصناعة الثقافية وبالتالي الاقتصاد الناعم.

وواصل ميهوبي حديثه بالقول: من واجبنا التعريف بهذا الإرث وبهذا المجد لأبنائنا أولا ثم إلى غيرنا من الأجانب وإخراجه من اهتمامات المختصين والباحثين فقط، مبرزا أنه من حق الإنسانية جمعاء الاطلاع على هذه المكنوزات التاريخية من خلال ترقية وجهة الجزائر السياحية.

وخاطب ميهوبي الوكالات الخاصة بالسياحة والأسفار ودعاها لاستغلال القدرات الثقافية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر وإلى ربط علاقات عمل مع مؤسسات قطاع الثقافة التي هي على أتم الاستعداد لمرافقتهم في كثير من الجوانب لا سيما تحديد المسالك السياحية وتوفير المرشدين في المتاحف والمواقع والمعالم التاريخية وفي إعداد الدعائم الإرشادية والتعريفية بالمقومات السياحية على المستوى المحلي. واقترح ميهوبي على المسؤولين القائمين على الاستثمار في المرافق الفندقية وتسييرها تضمين الطابع الفني الجزائري المستلهم من تراثنا الثقافي ومن عبقرية الإنسان الجزائري في تهيئة الفنادق وتجهيزها وترقية الطبخ والزي التقليدي من خلال تخصيص فضاءات لتسويق الصناعات الحرفية والأعمال الفنية لمبدعينا في المركبات السياحية.

السياحة في الجزائر.. إلى أيـــن؟

ميكالة يانسون

كل من يزور دول الجوار وحتى العربية والغربية، يتبادر إلى ويتبنع. بأن الجزائر متفوقة على هذه الدول سياحيا بدرجة امتيازا. متفوقة بمعالمها الأثرية، ومتميزة بجمال طبيعتها، وبمحرائها الممتدة على طول 2000 كيلومتر، وبساحلها الإداري الأطول على طول 1200 كيلومتر. لكن بالمقابل يتأكد أنها إن صح التعبير "متخلفة" عنها وبقرون. متخلفة بضعف بنيتها التحتية بحظيرتها الفندقية، وبالمنتجعات، وبغلاء أسعار الكراء، وبموارد ها البشرية. وكأننا نمشي عكس التيار، وعليه لم تم تأخذ السياحة في الجزائر حصتها منذ استقلالها؟ وهل استهدفها على الحروقات سبب اهمالنا للسياحة؟ وهل ستستطيع يوما ذات يوم أن تجعل السياحة بديلا اقتصاديا عن الحروقات؟ وهذا فعلا الأمن الذي عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء، وإذا كان كذلك فلماذا السياحة خلال هذه الأمنية وحتى هذه السنوات الأخيرة شبه الى حد كبير بحالها في التسعينات رغم توفر عامل الأمن؟ وهل المشكل في غياب مخطط ناجح أم المشكل في الأشخاص المنادة من المسؤولين وغيابها بالمواطنين؟ فما هي حقيقة تأخر السياحة، وهل سيتمكن الوزير الجديد للسياحة من دفع التحدي لإنجاح المخطط التوجيهي للحكومة الهادف للنهوض بالسياحة الشاطئية والجبلية والصحراوية؟

حددت المنظمة الدولية للسياحة 19 شرطا للموطن بالسياحة وتجلب السياح مؤكدة على ضرورة توفير مناخ الأعمال والأمن والصحة والطاقة والموارد البشرية وسوق العمل ومنافسة الأسعار بتوفير 219 ب الجوي والبنية التحتية الصحية والبيئية الصحية للمرافق السياحية والموارد الطبيعية والمواد الثقافية والمقدار الأعمار. لكن على ما يبدو فإن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن هذه الشروط إذا ما أحصينا عدد الفنادق وإذا ما اعتمدنا على البنى التحتية. هذا دون الحديث عن المنشآت الترفيهية والصناعات التقليدي.

سياح جزائريون مهاجرون:

غياب البنى التحتية سبب تفضيلنا السياحة الخارجية

يلبيهاة بعض السياح الجزائريين المهاجرين فإن واقع السياحة في الجزائر لا يزال متعثرا، ولا يزال يستحق دفعا قويا وأقوى من أي وقت مضى لدراسة "أسعار البحروقات مرتين أن الجزائر طبيعتها الخلابة ومعالمها التاريخية مؤهلات أي دولة سياحية.

يقول أحد المهاجرين الجزائريين الذي التقيناه بفندق القرن الذهبي "أن ذاتي أي بلدك لأجل قضاء عطلة سياحية بمواصفات عالية، وفي الأخير يخيب أملك، لأن كل مقومات السياحة مفتقدة، فهذا ما يدفع للتساؤل، لماذا نحن مغتربون مغتربا بالعدول المجاورة؟ وماذا ينقصنا؟ هل تنقصنا الطبيعة الجذابة، وهذا أكيد لا، وهل ينقصنا الأمن في السنوات الأخيرة، أكيد لا".

ويضيف صديقه السيد شريف عن الذي جاء من باريس لأجل الاصطياف والسياحة في الجزائر، والتنقيب بفنادق القرن الذهبي (زوج متوسط عدد سنوات) ومسافرة ذهبت الطبيعتها الخلابة والمواطنها الجذابة التي لم أر مثلها في الدول الأخرى، والمحيطنتي كثيرا، وهذه السنة قررت الاصطياف بتيبازة، وبهذا الفندق ومسافرة بمعالمها أعلن لكن مع الأسف تفتقد السياحة في الجزائر بحسب ما استنتجته تعاني من غياب مأويها، فالفنادق قليلة والمتوفرة غير متوفرة والكراء جد مرتفع فضلا عن ارتفاع تكاليف الإيواء لذا أجدها فقر تعمو الإيواء الأخرى، مع أن طبيعتها وآثارها التاريخية لا تقارن بما تتمتع به الجزائر.

نفس الانطباع تقريبا سجلناه مع سيدة أخرى أتت من أيطاليا لأجل الاصطياف في الجزائر. حيث قالت "طبيعة جميلة في الجزائر، لكن مع الأسف الشديد سيهاب أقام عوامل التحدي لرفع السياحة أو على أيديها، فالفنادق قليلة والمتوفرة غير متوفرة، والكراء جد مرتفع فضلا عن غياب السياحة الصناعية الثقافية على غرار غياب أماكن تعوض فيها الصناعة التقليدية من ألبسة ومأكل وصناعة وخزفية ونحاس، وأنا المقابل لهذا كل هذا الإهمال مع أن الجزائر بإمكانها قادرة على أن تصنع الحدث وأن تكون الأولى عربيا وليس مغاربيا فقط، أنا متأسفة ومتأسفة وتمنى أن تلتفت الوزارة الوصية لمثل هذه المعلومات".

أمال جباري، مديرة فندق "المنار" لـ"الحوار":

فندق "المنار" سيحلى من الصحفيين هكذا طمأننا الوزارة الأولى

على بعد 45 كلم من مطار هواري بومدين يقع المركب السياحي سيدي فرج. أو مثلما يسمى بشبه جزيرة جزائرية بولاية الجزائر، حيث يضم الفندق السياحي ذا 3 نجوم، وفندق الرمس، ذا 4 نجوم بد، وفندق المنار، ذا 3 نجوم وفندق الرياض فقد أصبح.

فمن تمثا قدمه سيدي فرج لا محالة ستشاهد عيناه عناق واضح لزرقة البحر وأشجار الغابات وسيتيقظ أنه وجهة سياحية للاصطياف. لكن في الوقت نفسه سيسجل أن سنوات العشرية السوداء لم تمر عليه مرور الكرام، بل أثرت عليه سلبا وعطلت عصرنته وتوسيعه وترميم مركباته. وتؤكد "امال جباري" مديرة فندق "المنار" في حديث لها مع "الحوار"، أن واقع السياحة في الجزائر أخذ منحا جديدا مبشرا بالخير ولا محالة سيكون بديلا للمحروقات، لا سيما ان الجهات الوصية فتحت باب التسيير للشباب، ورصدت اغتفة مالية هامة لعصرنة المركبات السياحية وإعادة ترميمها. وقالت امال جباري، "مع أني امرأة وشابة، الا ان ذلك لم يحرمني من منصب ادارة فندق المنار. ما يؤكد أن السياحة في الجزائر فتحت بابها للشباب. وطبعا بفتحها الباب للشباب، فهذا يعني انها فتحت الباب للحداثة والعصرنة وأفكار جديدة. وهذا سيجعل السياحة تقطع في وقت وجيز أشواطا كبيرة نحو النهضة. لكن طبعا دون ان ننسى تجربة الاطارات القديمة التي تمدنا بخبرتها"، مضيفة "منذ مجيء السيد لزهر بونافع رئيس مدير عام مجمع الفنادق والسياحة والحمامات المعدنية الطاقنا في خطة عمل جديدة تهدف لعصرنة المركبات السياحية، وإعادة تهيئتها وترميمها وتنظيم دورات تكوينية للموارد البشرية". لافتة الى أن وضع فندق المنار في الوقت الحالي في أحسن حال، لا سيما بعدما تقرر عصرنته وتهيئته وخدمته وألسنة الخدمة السياحية والاستقبال".

وتكشفت مديرة فندق المنار أن إدارة الفنادق والسياحة والحمامات المعدنية شرعت في ترميم فندق الرمس، لذا اغلق هذه السنة. وبعد الانتهاء من أشغال تهيئة هذا الفندق سيتم تهيئة بقية الفنادق منها فندق المنار.

ومن بين المشاكل التي يتخبط فيها فندق المنار، والعالقة منذ العشرية السوداء، تلك المتعلقة بغرف الفندق التي يمكثها الصحفيون، حيث وصل عدد الغرف المأهولة الى 270 غرفة تضم الصحفيين وعائلاتهم، وهو بحسبها، رقم ليس هينا باعتبار ما تبقى من غرف الفندق لا يتجاوز الـ 30 غرفة وهي الوحيدة المتاحة للكراء، مشيرة الى ان عائلة شعيبة ما افضل براميهم.

وحول ما اذا اتصلوا بالوزارة الأولى لأجل حل مشكل الغرف التي يمكثها الصحفيون، كشفت امال جباري، أنهم اتصلوا بالوزارة الأولى وقد طمأنتهم بحل المشكل وبإتخاذ كل التدابير لاخلاء الفندق من الصحفيين من خلال اعادة اسكانهم.

وعن دور الادارة لرفع نسبة مدخول الفندق، هاستفيه من المديرة أن الهيئة الوحيدة لأجل رفع مدخول الفندق وسد العجز هو تكثيف النشاطات الثقافية والفنية، من خلال احضار فنانين وفرق موسيقية كل ليالي الصيف مع ترك المجال مفتوح امام المواطنين، فضلا عن فتح فضاء للأطفال والألعاب مجانا.

وفي اعتقاد امال جباري فان فاتورة كراء الغرف بفندق المنار معقلاتي، قياسا بما تقدمه الادارة من خدمات عالية، حيث ان ثمن كراء غرفة لشخصين بالفندق لا يتعدى الـ 6000 دج لليلة الواحدة مع توفير وجبة العشاء مجانا والاستفادة مجانا ايضا من سهرات فنية وثقافية.

وترى مديرة فندق المنار، أن تفضيل السياحة الخارجية على السياحة الداخلية مرده رفض الجزائري قضاء عيشه على شاطئ وسط الناس يعرفون عائلته، لذا يفضل الاصطياف خارج الوطن حيث يحس براحة وطمأنينة، معترفة أن سوء خدمة السياح في الجزائر سبب نفور الجزائريين وأنفسهم، حتى الأجانب وهو المتوفر في دول الجوار.

الجزائر في المرتبة 20 جمالا و118 سياحيا

بلغة الأرقام، تعد الجزائر من بين 20 بلدا جميلا في العالم، ومن أكبر المساحات في العالم، التي تحتل العاشرة لكن بنفس الخطة، فإن الجزائر مثلما رتبها المنتدى الاقتصادي العالمي "واف" حول "التنافسية السياحية" مدرجة في المرتبة 118 من أصل 136 دولة من حيث السياحة، والمرتبة الـ 19 افريقيا. وتكشف المنظمة الدولية للسياحة للأمم المتحدة والمجلس الدولي للسياحة والسفر أن الجزائر لم تسجل الحمام الماضي الـ 7,397 مليون دولار من مداخيل السياحة، ولم يتجاوز عدد السياح 1,71 مليون سائح أجنبي زاروا الجزائر واحتلت المرتبة 19.

وتكشف مصادر محلية أن المناطق السياحية بالجزائر أهملت وافتقدت واستغلت لغير وجهتها السياحية، منها ولاية جيجل التي كانت تضم 19 منطقة سياحية سنة 1970 الا انه لم يبق منها 10 سنة 2017. ونفس الشيء بالنسبة لولاية تيبازة التي فقدت منطقتين سنة 2010 وكذا بومرداس سنة 2014. فأين هو الخلل وماهو الحل؟

انطلقوا من برج بوعريريج في مسرة حاشدة

معطوبو الجيش يغلقون الطريق السيار شرق - غرب

جدد معطوبو الجيش احتجاجهم بمحاولة تنظيم مسيرة ضخمة، أدت إلى غلق شبه كلي للطريق السيار شرق – غرب على مستوى حمام البيبان، والتابعة إقليميا لولاية برج بوعريريج.

وحسب ما نقلته تقارير إعلامية، أمس الثلاثاء، فإن عددا من المحتجين قاموا أيضا بغلق الطريق الوطني رقم 5، حيث أدت هذه الاحتجاجات إلى قطع الطريق السيار شرق –غرب أمام السيارات، حسبما أظهرته الصور التي انتشرت عبر مواقع

بمناسبة الطبعة الأولى لمبادرة الجزائر حول اليوم العالمي للعيش بسلام

وزيرا الاتصال والسياحة يؤكدان عالمية تجربة المصالحة الوطنية

أكد وزير الاتصال، جمال كعوان، أن إقرار الأمم المتحدة والعالم بمبادرة الجزائر المتعلقة بيوم الـ 16 ماي يوما عالميا للعيش معا في سلام لم يأت من فراغ، وإنما هو تحصيل لمسار طويل مرت به الجزائر التي كانت منبعا من منابع السلام العالمي على امتداد قرون.

هجيرة بن سالم

وأضاف الوزير أن البداية كانت من القديس أوغستين والأمير عبد القادر والشيخ عبد الحميد بن باديس، وصولا إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي توج هذا المسار بما يعرف بالمصالحة الوطنية بعد عشرية دامية، لافتا خلال إشرافه رفقة المدير العام للإذاعة شعبان لوناكل والمدير العام للتلفزيون الجزائري توفيق خلالدي، على "العيش معا في سلام" لأهم المحطات الدبلوماسية التي سبقت إعلان الأمم المتحدة وتبنيها هذه المبادرة الجزائرية، ذاكرا خطاب الرئيس بوتفليقة من منصة اليونيسكو سنة 2005، الذي دعا فيها إلى تقبل الآخر ووضع بوصلة مسار السلم والمصالحة وقبله الوئام المدني اللذين استجاب لهما الشعب الجزائري، على حد قول الوزير كعوان، واحتضنهما بعد عشرية طغت فيها مشاعر البغض ورفض الآخر باسم الدين على مشاعر الجزائريين وتصرفاتهم قبل أن يعودوا إلى مبادئهم المستمدة من ثورة نوفمبر المجيدة ليتخطوا الدمار ويدحضون كل الاسباب المغذية للإرهاب، مؤكدا أن المصالحة تجذرت في نفوس الجزائريين وأصبحت تطبع تعاملاتهم مع الآخر، مدركين أن العنف لا يولد إلى العنف.

من جهته، أبان وزير السياحة والصناعات التقليدية، عبد القادر بن مسعود، أن الجزائر أضافت من خلال إقرار الأمم المتحدة بمبادرتها حول اعلان يوم 16 ماي يوما عالميا للعيش في سلام، أضافت الى رصيدها الحافل بالإنجازات التي أصبحت مثلا يحتذى به في العالم.

وفي بيان حازت "الحوار" على نسخة منه، أمس،

أوضح الوزير بن مسعود أن تاريخ الجزائر مليء بمحطات حافلة بصور التضامن والتكافل الاجتماعي والاخوة والتعايش مع الأمم، مؤكدا في السياق أن الجزائر التي تزخر بمقومات سياحية كبيرة تدرك أن هذه الأخيرة تقلع من خلال التوجه السياحي الجديد الذي يقوم على معرفة الآخر وتبادل التجارب والاحتكاك بثقافات المجتمعات الأخرى وتقاليدهم.

للحد من تدفق العملة إلى الخـــارج ...خبراء اقتصاديـــون لـ "الحـــوار":

هكذا سنقلـــع بالسياحـــة الداخليـــة

■ دغمان: خزائن غيرنا تملأ من جيوب الجزائريين ■ سليمان: قطاع السياحة تحول إلى حقل تجارب

■ هارون: التجار الموسميون سيفقدون 50 من دخلهم

تسعى معظم الدول إلى الاستثمار في مخزونها السياحي لإغراء السياح وجلب أنظارهم، لما لهذا النشاط من أهمية في تحقيق معدل النمو ومساهمته في النهوض باقتصادياتها، وأثره الإيجابي الكبير الذي يعود بالنفع على الدخل القومي لأي بلاد تزخر بهذه الفضاءات السياحية، فما موقع السياحة الجزائرية، وهل تتوفر على الهياكل القاعدية من خلالها تستطيع استمالة السائح المحلي، خاصة وأن المستهلك الجزائري يواجه ظروفا مالية ضيقة بعد أن تدنت قدرته الشرائية بغض النظر عن العوامل التي تقف وراء ذلك، خاصة وأن موسم الاصطياف لصيف 2018 "قارن بمصاريف شهر رمضان للمعظم المتبوع بالمناسبة الدينية "عيد الفطر"، إلى جانب تنظيم شهادة البكالوريا مباشرة بعد انقضاء هذه المناسبة الدينية . ومع انطلاق الدخول المدرسي، ما لهذا النشاط من أهمية في تحقيق معدل النمو ومساهمته في النهوض باقتصادياتها، وأثره الإيجابي الكبير الذي يعود بالنفع على الدخل القومي لأي بلاد تزخر بهذه الفضاءات السياحية، فما موقع السياحة الجزائرية، وهل تتوفر على الهياكل القاعدية من خلاله تستطيع استمالة السائح المحلي، خاصة وأن المستهلك الجزائري يواجه ظروفا مالية ضيقة بعد أن تدنت قدرته الشرائية بغض النظر عن العوامل التي تقف وراء ذلك، خاصة وأن موسم الاصطياف لصيف 2018 "قارن بمصاريف شهر رمضان للمعظم المتبوع بالمناسبة الدينية "عيد الفطر"، إلى جانب تنظيم شهادة البكالوريا مباشرة بعد انقضاء هذه المناسبة الدينية . ومع انطلاق الدخول المدرسي، والدخول الاجتماعي مما جعل الكثير من العائلات تفضل التوجه إلى السياحة الداخلية.

تصوير: سيد علي

المناخ الجزائر أفضل الوجهة قبرصية مقارنة بالجزائر في 2017

في هذا الصدد، عبد الخبير الاقتصادي الدكتور ناصر سليمان، لو يأتي يوما يصل فيه المناخ الجزائري إلى فضاء عطلته السنوية داخل حدود بلده الجزائر طلوعا لا مجيرا، كأن يربط فضاء عطلته بفترته الحياتية وعدم قدرته على تحمل أعباء السفر إلى بلد ما إلا إذا انتهج سياسة التقشف، تعقيبا يضيف الخبير ذاته أن يفكر الجزائري يوما ما التمتع بما فرض به بلده من مناطق مختلفة بالجزائر طبعه قارة تتنوع فيها الطبيعة وتصنع كلها غيرنا ولاية ما، ما يوحي أن الجزائر بإمكانها استقطاب السائح المحلي والأجنبي معا، لكن لو نعمقنا في سبب الموضوع لوجدنا أن المسألة أكبر من أن نلقي التهم على السائح الجزائري، لافتقادنا بعدم وجود إرادة سياسية حقيقية تسير القطاع السياحي بدل جعله حقل تجارب يتعاقب عليه الوزراء دون إحداث تغيير يوجهه خلق تنمية سياحية تتماشى ومعايير الفعل السياحي عند جيراننا الذين استغلوا الخزينة الوطنية بوضعهم لمخططات من الوقرة في غرض المنتوج السياحي من قبائل حسب قدرة السائح والمنتوج في الهياكل مما يؤدي إلى المنافسة وبالتالي يفضي إلى تطوير السياحة، بكل هذا استطاعوا استقطاب السواح الجزائريين وتفوقوا بأرقامهم وبإمكان تكون قد تجاوزت الـ مليون سائح المشهورة "خير الدار بالكثر البراني" علما أن مليون جزائري يحل السنة الماضية إلى تونس بغرض السياحة، وكلفوا بذلك الخزينة العمومية خسارة تتراوح قيمتها بين مليار ومليار ونصف دينار جزائري سنة 2017، وهذا المبلغ استفادت منه جزائرنا تونس، في وقت تعاني فيه الجزائر من شح المداخيل من العملة الصعبة، ولم يشهد ولا حكومة من الحكومات المتعاقبة في الجزائر "يقول- ناصر- سطرت برنامجا خاص بالتنمية

ما يميز هذه السنة التراجع الفاضح للقدرة الشرائية للمواطنين نظرا لزيادات في مختلف السلع والخدمات داخليا

الطلب على السياحة يفوق العرض في الجزائر

وفي السياق، قال الخبير الاقتصادي الدكتور عمر هارون "باقتراب حلول العطلة الصيفية وتجدد الجدل وسط العائلة الجزائرية حول مكان قضائها للعطلة، رغم القدرات والإمكانيات التي تملكها الجزائر بشريطها الساحلي الغني، وبجبالها المتنوعة وبخصائصها الطبيعية، وبحظائرها الثقافية وأعمارها الضاربة، لكن هل القدرات والهياكل يكفيه هارون قادرة على استيعاب العدد الكبير من الجزائريين خاصة أن هذه السنة ستكون العطلة محددة في شهر جويلية تزامن شهر جوان بشهر رمضان وامتحان البكالوريا وشهر أوت بعيد الأضحى وهو ما يعني أن أكبر حجم من المصطافين سيكون في شهر جويلية وهو ما يعني عدم كفاية العرض الموجود من الهياكل السياحية لطلب المتزايد، وهو ما سيؤدي كالعادة كل سنة إلى ارتفاع الأسعار، مما سيجعل الكثير من الجزائريين يفضلون تونس الشقيقة.

تراجع القدرة الشرائية أفقد بريق العطلة

وما يميز هذه السنة يوضح الدكتور هارون التراجع الفاضح للقدرة الشرائية للمواطنين نظرا الزيادات في مختلف السلع والخدمات داخليا، بالإضافة لانخفاض قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية مما يعني تراجع عدد العائلات القادرة على تخصيص ميزانية للعطلة الصيفية خاصة أن المطلة ستكون

بين شهر رمضان وعيد الفطر وبين عيد الأضحى والدخول المدرسي مما يعني أن مصاريف العائلات سترتفع بثلاثة أو أربع مرات لتواجد هذه المناسبات التي تعتبر مقدسة عند الكل من الجد الأدنى إلا بعكس التفريط فيها.

10 ملايين سيتوجه داخل الوطن مقابل نصفها في تونس

وبالحساب يسجيط فإن تكلفة اصطياف عائلة لأسبوع لن تقل تكلفتها عن 10 ملايين سنتيم داخل الوطن، في حين أنها تتراوح بين 4 ملايين سنتيم إلى 5 ملايين سنتيم للفرد في الجارة تونس وهي مبالغ لن تستطيع عائلة متوسط دخلها 5 ملايين شهريا توفيرها هكذا، إن كان أقل، إن النمط الجديد الذي سيعيش به الجزائريون سيجعل الكثير منهم يتخلون عن فكرة إصباريه العطلة الصيفية، نظرا لما ستكلفه من تكاليف كبيرة مقارنة بالدخل المتاح ليهم، وسيكتفون بالزيارات والرحلات، قصيرة الأمد والتي عادة ما تكون تكاليفها أقل وإن كانت مرجة الرفاهية فيها ليست لتلك المتوفرة في الشاطئ الأربع والعشرين تعوم التي تعود عليها العديد من الجزائريين في استوات الماضية، وهو ما سيؤثر على الأفراد الذين يعتمدون على التجارة الموسمية في المناطق الساحلية والسياحية، وسيكبده هذه السنة فراقما كبيرا في مداخيلهم قد تصل إلى 50 وهو ما سيؤثر جزئيا على هذه العائلات التي تعتمد الكثير منها على مداخيل الصيف للعيش في باقي السنة، أما على المستوى الكلي فالسياحة ليست مورد للاقتصاد الوطني، فمستوى مساهمتها في الدخل الوطني لا يتعدى 1 %، وهو مستوى جد متدن بالنسبة لاقتصاد وإمكانيات بلد كالجزائر، وهذا راجع بالأساس لغياب استراتيجية واضحة في الأمر.

البيل الحدي للادخار تحول إلى البيل الحدي للاستهلاك

وفي الإطار ذاته، أكد الدكتور دغمان زوبير أن السياسة التي تنتهجها الدولة في المجال الاقتصادي والمتعلقة بزيادة الضرائب والرسوم أدت إلى ارتفاع الأسعار والتكاليف والتي بدورها أدت إلى خفض القدرة الشرائية بالنسبة للعائلات الجزائرية إلى التضيف وهذا السيناريو الذي يعيشه المواطن خلال ما هو شاهد من مناسبات دينية كعيد الأضحى وغيره من المناسبات الأخرى، وفي ذات السياق قال ذات الخبير الاقتصادي إنه من غير المعقول اعتماد خطة التقشفية في رمضان لأجل أن يأتي عيد الفطر، ليأتي شهر رمضان وعيد الفطر أيضا وأن كل شيء سيعود لسابق عهده في الصيف.

المشروع السياحي النموذجي بمنطقة القالة سيخلق الموقف

وقال دغمان زوبير حول مساهمة المشاريع الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي في حال توفر الخدمات السياحية الكافية والتي يمكن من خلالها استقطاب مواطني الشرق الجزائري والجنوب استغلالها والانتفاع بها، مقترحا مشروعا نموذجيا سياحيا بإمكانه إنعاش السياحة الداخلية في الجزائر من خلال مشروع المحطة السياحية التنمية المناطق العبورية لمنطقة القالة والمناطق العبورية ويتوجب بعدا اضافيا وسيلة فعالة للمحافظة على ثروات المنطقة وتمكين المواطنين من التعرف على هذا التراث والاعتزاز به، خصوصا بالمناطق المحلية والشاطئية إضافة إلى أن تنمية الصناعة السياحية في القالة تتوافق مع الأهداف التنموية المقترحة من طرف الحكومة في الآونة الأخيرة، لأن ضخامة حجم الإنفاق السياحي بالخارج من قبل المواطنين الجزائريين بملايير الدينارات، كما توجه المواطنين خارج الجزائر يمثل إحدى القنوات التي يتسرب من خلالها الدخل الوطني الخارج ومن أهم المؤاخرات في ميزان المدفوعات الجزائر، فإن ذلك يستلزم السعي لتوطين تلك التدفقات والتي تمثل أهمية كبيرة من التنمية الاقتصادية بالمناطق الساحلية الشرقية، وهذه المحطة من شأنها تطوير وتنشيط السياحة والاستثمار السياحي في منطقة القالة الغنية بموارد المرجان ومختلف مواردها السياحية وجميع ذلك فإن هذه الحقيقة لا تقلل من حجم ما يمكن أن يسهم به هذا النوع في الناتج المحلي الإجمالي، في حال توفر الخدمات السياحية الكافية حيث يمكن من خلالها إعادة توظيف رؤوس الأموال الوطنية والتقليل من هدر العملة الصعبة خارج الوطن لدى الدول المجاورة ومنها تونس بحثا عن أماكن سياحية آمنة وكذلك توظيف الأيدي العاملة الجزائرية

باقتراب حلول العطلة الصيفية يتجدد الجدل وسط العائلة الجزائرية حول مكان قضائها للعطلة، رغم القدرات و الإمكانيات التي تملكها الجزائر بشريطها الساحلي الغني، وبجبالها المتنوعة وبحظائرها الثقافية وأعمارها الضاربة، لكن هل القدرات والهياكل يكفيه هارون قادرة على استيعاب العدد الكبير من الجزائريين خاصة أن هذه السنة ستكون العطلة محددة في شهر جويلية تزامن شهر جوان بشهر رمضان وامتحان البكالوريا وشهر أوت بعيد الأضحى

قال إن أزمة التذبذب في توزيعها صارت من الماضي.. بوقرورة:

حصة الفرد الجزائري من الماء الصالح للشرب 130 لتر في اليوم

أكد المدير المكلف بالمتعهدين بالماء الصالح للشرب بوزارة الموارد المائية عمر بوقرورة أن حصة الفرد الجزائري من المياه الصالحة للشرب تقدر بـ 130 لتر في اليوم، معتبرا ذلك "إنجازا كبيرا لم تحققها كثير من الدول". وشدد على أن أزمة التذبذب في توزيع المياه التي عانت منها 500 بلدية خلال سنة 2017 صارت من الماضي، موضحا في برنامج خاص للقناة الإذاعية الأولى، أمس، أن "الجزائر حققت نتائج إيجابية في قطاع الموارد المائية منذ سنة 2000 حتى 2018". وفي من الدول المرتادة في توفير المياه الصالحة للشرب، معتبرا ذلك "قدرة السياسة المعتمدة رغم الظروف الداخلية الصعبة (إنتاج شبه قاري وسقوط غير منتظم للأمطار جغرافيا وزمنيا)" على حد تعبيره، مضيفا في السياق ذاته أن الجزائر تعتبر من الدول "المرتادة في توفير المياه الصالحة للشرب، ذلك أن حصة الفرد الجزائري من هذه المياه تبلغ 130 لتر في اليوم، وهي حصة مهمة وكبيرة جدا على المستوى العالمي، خاصة إذا علمنا أن هناك دولا حصة الفرد فيها لا تصل إلى 20 لترا في اليوم، أما نسبة الربط فتقدر بـ 98% بالعاصمة، وهي مؤشرات إيجابية جدا". توضح السياسة المسطرة التي طبقتها الدولة بعد وزارة الموارد المائية، "وذلك رغم الظروف المناخية الصعبة (إنتاج شبه قاري وسقوط غير منتظم للأمطار جغرافيا وزمنيا)".

ضمن هذه السياسة تم إنجاز برامج التحويلات المائية (بني هارون بـ(جاوزة 10 ولايات، ومن صالح بـ(جاوزة تمنراست، والمذاة بـ(جاوزة الهضاب وسيدي بلعباس) وتدعيمات حدد السدود (80 سدا) وكذا قدرات التخزين بحيث بات لدينا وطنيا لمدة ستتين على الأقل، بالمقابل أقر المسؤول بوزارة الموارد المائية أن سنة 2017 كانت صعبة على المواطنين من حيث توزيع المياه بسبب شح الأمطار، مشيرا إلى أن "ذلك دفع بوزارة الموارد المائية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإجراءات استعجالية تتمثل أساسا على التقاط السوداء على مستوى حوالي 500 بلدية تتمتع 25% ولاية التي اشتكو منذيا في توزيع المياه"، مضيفا أن "التدخل وفق خريطة طريق تحصلت القيام بإشاريع استعجالية تمكنا من معالجة الأمر، وهانت الأدوار إلى تحسنا، ملخصا خلال شهر مايو الماضي".

ع-ح

بمعدل نمو يقدر بـ 11 بالمئة.. كسالي:

سوق التأمينات بلغ 133,3 مليار دج في 2017

تعويض ما قيمته 709 مليار دج لفائدة الزبائن ما بين 2000 و2017

قال رئيس الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين إبراهيم جمال كسالي، إن التأمين على السيارات يحتل المرتبة الأولى، مشيرا خلال ندوة صحفية إلى أن رقم أعمال سوق التأمينات انتقل من 46 مليار دينار سنة 2006 إلى 133,3 مليار دينار سنة 2017، أي بمعدل نمو يقدر بـ 11 بالمائة، كما ارتفع إنتاج شركات التأمين في الثلاثي الأول من سنة 2018 بنسبة 6,6 بالمائة، مقارنة بسنة 2017.

وفي السياق ذاته أشار ذات المتحدث، أن قطاع التأمين على السيارات قد سيطر على السوق بنسبة 50 بالمائة، و45 مليار دينار وحدها لقطاع التأمين على السيارات، بينما التأمين على الأشخاص ارتفع نهاية سنة 2017 إلى 3,12 مليار دينار مقابل 4,7 بالمئة في سنة 2011 في حين التأمين على الأضرار بمنة التعويضات قدر بـ 69 مليار دينار في 2017، مؤكدا في هذا الصدد أنه تم تعويض ما قيمته 709 مليار دينار لفائدة الزبائن في الفترة ما بين 2000 و2017.

سعيدة. ب

الرئيس المدير العام للمجمع العمومي فندقة، سياحة وحمامات معدنية، لزهر بونافع في حديث مع "الحوار":

العنصر البشري مفتاح الإقلاع السياحي !

- هذا كل ما قام به المجمع لموسم الاصطياف الجاري..
- 7 آلاف سرير تابعة للمجمع مسخرة لهذا الموسم
- 58 فندقا يعاد تأهيلها سيتم استلامها في 2020
- ملف تفعيل خطوط شارتر لا زال قيد الدراسة
- نعمل على توفير مراكز اصطياف أسعارها لا تتجاوز 2000 دج

كشف الرئيس المدير العام لمجمع فندقة سياحة وحمامات معدنية، لزهر بونافع، في حديث مع "الحوار" عن الإجراءات التي قام بها المجمع لموسم الاصطياف الجاري، مؤكدا ان الوحدات الفندقية التي انطلقت بها عملية إعادة التأهيل والعصرنة والمقدرة بـ 58 فندقا سيتم استلامها خلال السداسي الأول من سنة 2020، كما شدد بونافع على ضرورة إعطاء الأولوية في الإقلاع بقطاع السياحة للعنصر البشري والاستثمار فيها وتكوينه وتأطيره، وذلك من أجل تحسين مستوى الخدمات.

حاورته: هجيرة بن سالم

■ لو تتطلعنا على الإجراءات الجديدة التي قام بها مجمع شركة سياحة وحمامات معدنية لموسم الاصطياف لهذه السنة؟

– بالنسبة لهذا الموسم، أول ما قمنا به هو إعادة تأهيل هذه الوحدات الفندقية التابعة لمجمع سياحة فندقة وحمامات معدنية، لدينا في هذا الموسم 7 آلاف سرير موجودة في المنتجعات تلقى قرار الأمين العام لملاءمة العام للمحمل الجزائريين من خلاله اطلاقه مع وزير السياحة والصناعات التقليدية سيد مقداد، ما يعني وجود الطلب، هدفنا لجعلة دراسة الطاقات الوطنية من أجل تلبية طلبات الاصطاد العام للمحمل الجزائريين وبصالحه، ممكن الفضول ان الشطاطين العام والخاص الأول سوة ويتجمعان من أجل الرد على طلب الاصطاد العام للمحمل الجزائريين، هدفنا امر انفر مجمع جدا ويدرجو الحاصل للوزير بن مسعود الذي قام بإطلاع الخطوط العريضة الجزائرية وشطوط طلباتهم، بالاضرى من التسيرة المتعامل بها وإعادة تفعيل شطوط شارتر وتنظيمها من الشمال الى الجنوب ومن الجنوب الى الشمال.

■ على ذكر هذه الأخيرة، أين وصلت هذه المساعي؟

– نحن بصدد دراسة الملف، من الممكن جدا تخفيض أسعار التذاكر بنسبة 40 إلى 50 بالمائة.

■ فيما يتعلق بالعنصر البشري، هل ستتم بما يساهم في رفع مستوى الخدمات المرتبطة بهذا العنصر؟

– في إطار التكوين، قامت وزارة السياحة والصناعات التقليدية بعقد اتفاقية مع وزارة التكوين المهني وبين الشركات ومجمع فندقة، سياحة وحمامات معدنية والمندوق الوطني للتعلم التعلم والتكوين المتواصل، على تكوين 3000 عنصر بشري، لدينا حوالي 8 آلاف عامل منظور بإضافة 3 آلاف منهم إلى تكوين في المرحلة الأولى من طرف الصندوق الوطني للتعلم والتكوين المتواصل في كل تخصصات الفندقة، وتتم هذه العملية بالتوازي مع أشغال إعادة تأهيل وعصرنة المنشآت السياحة والفنادق والمساحات المعدنية، أهم شطوط يعتمدها المجمع في استراتيجيته هو تكوين مؤلاء، بالإضافة الى تسليم كل الفنادق التي انطلقت فيها هذه العملية.

■ لو تتحدثنا في الصورة بخصوص المرحلة التي وصلت إليها هذه العملية؟

– حاليا هناك 58 فندقا تتم به عملية إعادة التأهيل والعصرنة، ستستلم كلها بداية السداسي الأول لسنة 2020.

■ مقارنة بالمواسم الماضية، ما هو الجديد الذي جاء به المجمع فيما يتعلق بكل الوحدات الفندقية والخدمات التابعة له؟

– ربما أن هناك طلبات للتوجه السياحي تعمل حاليا على توفير مراكز اصطياف تصل أسعارها بين 1500 الى 2000 دج حتى تكون في متناول المجمع، من جهة أخرى، قمنا بتنظيم تعليمات وزارة الداخلية مع الوزارة الوصية المتعلقة برخيصة الشواطئ، رغم أن هناك الإجراءات لا مطمئنا أنها تبرز طواهر العنف، ليس كل الجزائريين، لكن هناك فئات تزعج بعض المصطافين، وأيضا 80 بالمائة من السياح الجزائريين الذين يختارون وجهات سياحية أجنبية بحجة من الحرية والاستجمام دون أي إزعاج، فالذهنيات تختلف من شخص الى آخر.

جاوزنا التعامل مع مؤسسات مصغرة من أجل تطوير صورة الشواطئ القريبة من الفنادق التابعة للمجمع قمنا بتهيئة وحمامات معدنية، وأيضا عملنا على توفير فضاءات مغلقة للاصطياف الغير عدد ممكن من السياح، تمكن مغلقة الطبقات من اختيار الوجهة التي تناسب امكانياتها المادية.

■ لو تتطلعنا على أسعار الفنادق التابعة للمجمع خلال موسم الاصطياف؟

– 4500 دج للغرفة لنصف إقامة، و42 ألف دينار لمدة سبعة أيام، وهذا لا يوجد في تونس.

■ بصورة أوضح، الجزائر تمتلك كل مقومات السياحة، فما هي الآليات التي يجب اعتمادها والتركيز عليها للدفع بهذا القطاع؟

– ليس مستحيلا ان نواكب كل الدول التي وجهت من قطاع السياحة مورد هاما لاقتصادها، ما يجب التركيز عليه هو الاستثمار في العنصر البشري وتوفير الطاقات وتنظيم الإمكانات المتوفرة، البنية التحتية للسياحة موجودة، وهذا فبإمكاننا جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز.

هكذا أنعشت المنحة السياحية سوق العملة الموازي !!

حددها البنك المركـــزي بـ 100 يورو

- مهداء: المنحة الجديدة ستدخل الجزائري في مأزق
- هارون: لا تكف حتى لقضاء ليلتين في فندق متواضع

■ **القرار البنك المركزي أثر إيجابي**

وواصل هارون قائلا في حديثه مع "الحوار": "لعل القرار الأكبر أيضا الجزائر قد، يؤثر بشكل إيجابي في تقلص الفارق بين قيمة الدينار في السوق الرسمي والسوق السوداء" وهذا إن لست السماح للمغتربين باستخراج أموالهم المحولة بالعملة الصعبة، مما سيكسر الاحتكار الموجود على مستوى السوق السوداء للعملات الأجنبية، كونه سيسمح بضخ قيمة أكبر من الأموال بالمحفظة الصعبة في السوق السوداء".

إن الجزائر حاليا يسيطر ذات المتحدث، سنيقى تقارير مادام المتعاملين المصرف يحرارج المغتربين إلى تسجين مليار دولار استكشوا لمن المستطيع المقاومة أكثر، وأن يكون هناك حل إلا تحرير سعر صرف الدينار الجزائري، وأن بشكل تدريجي، وهو الإجراء الذي استشكاه الصرائر في أفاق 2020، نظرا لواقع الاقتصادي الحالي، حاليا، قرار سيجعل الدينار يخسر حوالي 100 من قيمته الرسمية الحالية، لكنه سيسمح أيضا بالوقوف على حقيقة الواقع الاقتصادي الجزائري، ويمكننا من إعادة بعله على أسس سليمة.

■ **100 أورو ستشجع المواطن التعامل مع السوق الموازية**

فيما يخص أثر سلسلة تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور بوزيان مسيخة، لـ"الحوار"، أن هناك قناعة لدى المواطن الجزائري بأن انخفاض الدينار لن يتوقف، مقارنة بارتفاع العملة الصعبة في حالة عدم توفر مقادير العرض له، وإلا فإنه يعاقب بعدم الوصول على المنحة لاحقا.

النقاش الذي ينبغي أن يتمحل وبشكل جدي، يقول مهداء، يتمحلق بوسائل في عملية الصرف، تتعلق بحل المواطن في التنقل والتجوال واشباع رغباته المشروعة في السفر والترويح عن النفس والحصول على السكن والتمويل وبشكل مشروع دون اللجوء إلى السوق الموازية للحصول على نفقة إكمالية ومساعدة رحلاته إلى خارج البلد، الخ وقوعه مثل السوية أو مساواة من مصدر العملة الصعبة التي يحصلها في جيبه، وإيدا هذا الرضوخ يدخر المغتربين بشكل قار مستمرا في حدود الـ 15 ألف دينار (السنة لهذا تخصيصة لمنحة الجزائر سنوات غنية في أوت 1997)، غير شاملة للتجديد أو الإشارة، فالمواطن المستضيف، مطرم بارجاع المبلغ المنحة في حالة عدم تجدد مقادرة العرض له، وإلا فإنه يعاقب بعدم الحصول على المنحة لاحقا.

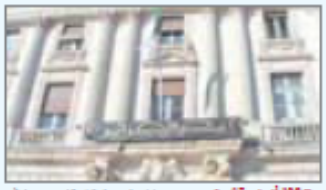

بالاقتصاد الرسمي كثيرا بعكس ما يعتقده مضرو هذه السياسة التشاؤمية، لأنها تدفع العملة الصعبة إلى التخفيض والهروب بحيدا عن القنوات الرسمية، وهذا ليس بالتحديد على أحد، حين نتكلم بأهمية التجوال والسفر عبر الأقطار في تنمية الثقافة وتبادلات الشعوب الاجتماعية وخاصة بالنسبة للشباب وأيضا التذكير بأهمية الترفيه للعائلة، وفي خضم العائلة، يتبغي أيضا أن نتذكر بارتباط الاقتصادية الدارات مواطنيها وأسرتا وبناء مجتمع قوي، متضامن ومتحاسك بالتجوال والسفر إلى الخارج كما هامة مهمة للحفاظ ذلك، أن هذا أعيب برقرري السياسات العمومية بقية التنبه إلى هذا الأمر والحمل على تفعيل مقترح سابق مفاده رفع قيمة المنحة السياحية إلى ما فوق الـ 500 أورو، والاستثمار من خلالها في بناء الإنسان المتوازن المتفتح والمنفتح في كيفية الذاتي ربا بمراكمة من تجارب السياحة عبر السفر والتجوال في أقطار المعمورة وأيضا تعريف السياحة الخارجية وتحميل منافعها لمصالح منظومة الاقتصاد الوطني، بمعيشت ذات المتحدث.

تسيرة سيد علي

الرئيس المدير العام لمجمع فندقة سياحة وحمامات معدنية.. لزهر بونافع لـ"الحوار":

ستتمكن من استيعاب 6 ملايين سائح في آفاق 2025

■ القطاع الخاص غائب تماما عن مجال التكوين في السياحة والفندقة

■ وجود 1900 مشروع فندقي دليل على تجسيد فعال لمخطط 2030

يتحدث المدير العام للمجمع العمومي فندقة، سياحة وحمامات معدنية، لزهر بونافع، في الجزء الثاني من حديثه مع "الحوار" عن أهمية تكوين الفاعلين في قطاع السياحة من أجل رفع مستوى الخدمات وتحسينها. مبرزا أن القطاع الخاص في هذه المسألة غائب تماما، ولا بد عليه من المساهمة في ذلك، مؤكدا في شق آخر أن تحسين نوعية الخدمات مرتبط بتكوين كل المتدخلين لقطاع السياحة. وهذه الأخيرة بدورها مستقبلها مرهون بإعطاء دفع قوي للحمامات المعدنية والسياحة الصحراوية.

حاورته: هجيرة بن سالم

■ هل حدثتنا أكثر مخطط 2030 الذي يضم مايقارب 1900 مشروع فندقي؟

تتابع مخطط 2030 البرامج التي تعمل الجزائر حاليا سياحيا بامتياز، بدأت تتضح جليا على أرض الواقع بعض ملامح تلك الكم الهائل من المشاريع الفندقية، مفيدها أن هناك استثمارا هائلا من قبل القطاع الخاص، كاشفا عن وجود 1900 مشروع فندقي بطاقة استيعاب تقدر بـ 250 ألف سرير سيتم تحقيقها سنة 2025 إضافة إلى 110 آلف سرير المتوفرة حاليا، موضحا أن من بين 250 ألف سرير هناك 55 ألفا تابعة للمجمع العمومي، مفيدا أن طاقة الاستيعاب لسنة 2025 بإمكانها تلبية ما لا يقل عن 6 ملايين سائح.

■ قلة المنتجعات والقرى السياحية في المشاريع المقرر إنجازها... هل سيلعكس هذا سلبا على القطاع السياحي؟

نتأسف من تصنيف 50 بالمائة من 1900 مشروع المتبقي تخص فنادق الأعمال وفنادق حضرية، في حين تم تسجيل قلة المنتجعات والقرى السياحية، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بتطوير السياحة البيئية والبديلة رغم أن 30 بالمائة من مساحة الجزائر هي غابات ومساحات خضراء، موضحا أن تعريف المستثمرين من هذه السياحة راجع إلى أنها غير مربحة، على عكس السياحة الصحراوية حيث توجد 19 مؤسسة بمحجم 1508 غرفة بمعنى حوالي 2360 سرير، بالإضافة إلى بعض المشاريع قيد الإنجاز، كون أن سوق المنار السياحي تتحكم فيه 3 أشراف الأول يتمثل في المجمع العمومي فندقة وسياحة وحمامات معدنية، والطرف الثاني هو مؤسسة [illegible] هي

■ اللجوء إلى الخبرات الأجنبية هو الحل الأمثل لتحسين مستوى الخدمات

كما هناك بعض من القطاع الخاص القائم بذلك أيضا، أما بالنسبة لي المجمع فهناك عدد من الفنادق الخاصة كالأوراسي ريتوفيتال يلتزم أن تكون بمعايير دولية، وأن عملية إعادة التأهيل والعصرنة التي خضعت بعض الفنادق والحمامات المعدنية كانت ناجحة بمقاييس دولية.

■ هل كل ما انجز من الفنادق من طرف القطاعين العام والخاص يطابق المعايير الدولية؟

من الصعب الإجابة عن هذا السؤال، فبالنسبة لي مؤسسة الاستثمار الفندقي فكل ما انجز من فنادق بمقاييس دولية.

■ هل الحمامات المعدنية والسياحة الصحراوية هي مستقبل السياحة في الجزائر؟

إن نوعية الحمامات المعدنية في بلادنا ذات شهرة عالمية، فحتى من تبدأ بدرجة 02 الحمام دباغ، وعليه لا بد من إعطاء الدفع الحقيقي للحمامات، حيث أن كل المنتجعات والحمامات التابعة للمجمع الطاقت عصرية إعادة تأهيلها وعصرنتها لا الفندق الكبير في ولاية وهران الذي ستنطلق أشغاله أواخر شهر ديسمبر من السنة الجارية، ويتجسس الحمامات انطلقت العملية على مستوى كل الحمامات عبر الوطن، في حين سيتم استلام حمام بسكرة خلال الأيام القليلة القادمة، أما بالنسبة للفنادق فستتعلم أواخر 2019 أو بداية سنة 2020، غير أن المشكل الكبير في الفندقة في بلادنا يتمثل بمستوى الخدمات، ومن تطوير هذه الأخيرة مرتبط بتكوين العنصر البشري.

■ 250 ألف سرير إضافي سنة 2025

■ لماذا القطاع الخاص غائب في مجال التكوين في رأيكم؟

إن مشاريع التكوين في الفندقة غير كافية لاستقبال العدد الهائل لتكوينهم من أجل استيعاب ما يقارب 6 ملايين سائح، وأن الطرف الوحيد الذي يمتلك مجهودات كبيرة في هذا الأمر هو مؤسسة الاستثمار الفندقي، والقطاع العمومي المتمثل في كل من معهد الأوراسي وتيزي وزو وبرسعادة، كل هذه المعاهد تكون عمالا للقطاع الخاص، وبالتالي هذا القطاع لا بد أن يساهم في تطوير العنصر البشري وتكوينه، فالقطاع الخاص يستعمد كل قوته من القطاع العام، لا يأخذ من حيث انعدا الأخير، لكن لا توجد مؤسسة من قطاع الخاص تساهم في مجال التكوين في مجال الفندقة وفرضت نفسها وأنا شخصيا استقطر وجوده، مع أرس تكوين للقطاع الخاص، لأن السياحة تترتم الجميع على المساهمة في ترقيتها، وعليه أن القطاعين العام والخاص لوحدهما لا يستطيعان ذلك، فالحديث موجه أيضا إلى الطالبات الوطنية.

■ السياحة تقتضي تفعيل كل القطاعات.. كيف يمكن فعل ذلك؟

لا أرى معيقين هذا في هذا المجال، وهذ الوقت لتأكيل عليه، وإعطائه الأولوية المطلقة مالتأسيا الأعلى السياحة كصناعة رائدة، والعنصر الأساسي فيها وهو العنصر البشري في كل المجالات، سواء من ناحية التسيير أو مختلف المجالات الخاصة بالقطاع، أو كل الخدمات المتعلقة بالفندقة والسياحة، موضحا أن هناك فرقا بين الأجنبي الفندقة هنا لا يأخذ من وقت العامل إلا 8 ساعات التي هي 10 ساعة كلها سياحة، وهذا يجب من أجل استقطاب السياح الأجانب معرفة متطلبات السياح التي تختلف من جنس إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وهذا راجع لدراسة علم الاجتماع، وطبه فالسياحة تقتضي تفعيل كل هذه القطاعات، لكنني أتأسف من غياب البعض منها في المساهمة في ترقية السياحة من خلال الجوانب المرتبطة بها، بمقابل أن عدد عمال الفندق حسب ما هو متفاعل عالميا 1 100 سرير يعبر توفير حو في 125 عامل، وإذا تحدثنا عن الجزائر فبطاقة استيعاب تصل إلى 250 ألف سرير مبلغ حده الأدنى في القطاع حوالي 2 مليون وبصف عامل، وهذا غير موجوده في الوقت الراهن.

■ اللجوء إلى الخبرات الأجنبية هل هو الحل الأمثل لتحسين الخدمات السياحية عموما والخدمات الفندقية خصوصا؟

أما فيما يتعلق بالعامل اللازمة لتحسين نوعية الخدمات، فتعتبر ضرورة التصرف في الممارس العالمية والخبرات الأجنبية من أجل رفع مستوى الخدمات، وبعد تراجع هذه الأخيرة هو تكوين، حيث لما ارتفع تراقية القطاع من ناحية الخدمات فلا بد من دعم القطاع الخاص للتكوين وفتح المجال لكل المؤهلات السياحية.

نتابع

■ مستقبل السياحة مرهون بترقية الحمامات المعدنية والسياحة الصحراوية

الجزء الثالث والأخير

المدير العام للمجمع العمومي فندقة.. سياحة وحمامات معدنية لزهر بونافع لـ"الحـــوار":

لا بد من إعطـــاء تاريخ الجزائر حقه في قطاع السياحة

■ الصناعة التقليدية هي القاعدة الحقيقية لإبراز تاريخنا

■ لو تم عصرنة قصبة الجزائر ستستقطب مليوني سائح لوحدها

أكد الرئيس المدير العام للمجمع العمومي "أش تي تي"، لزهر بونافع، في الجزء الأخير من حديثه مع "الحوار" أن المنتوج السياحي المحلي الذي جدد التركيز عليه للمساهمة في الدفع بقطاع السياحة كصناعة حقيقية تساهم في بناء الاقتصاد الوطني هو سياحة الذاكرة من خلال الترويج لتاريخ الجزائر عبر كافة مراحله، مشيرا أن القاعدة الأساسية لذلك هي الصناعات التقليدية التي يتم التعريف بها للسائح الأجنبي وعن تاريخها وأمور أخرى تقرؤونها في "الحوار" التالي.

حاورته: هجيرة بن سالم

■ معظم الجزائريين الذين يختارون وجهات سياحية أجنبية يرجعون ذلك إلى ارتفاع تكاليف الفنادق والخدمات في الجزائر.. ما تعليقك؟

- فاتورة الأسعار واضحة. فهي سوق يحدد العرض والطلب. ومن المتعلقة السفارات بين الجزائر والدول المجاورة. فالأسعار يحددها العامل الاقتصادي. وعلى سبيل المثال في الجزائر 500 أورو تعادل 33 ألف دينار في السوق السوداء و14 ألف دينار في البنك. أما في تونس ما تعادله فيتعلق بالدينار التونسي والمغرب كذلك إذ تعادل 500 أورو، 1800 درهم ما يكفي لمدة ما يجاوز الشهر. أما في الجزائر فـ33 ألف دينار لا تكفي لتغطية تكاليف غرفة الليلة واحدة في فندق خمس نجوم. ولهذا فالعامل الاقتصادي مهم جدا في قضية الأسعار. ففي تونس سعره لا يتجاوز 3 دينار أي 350 دينار جزائري. وفي الجزائر الخمس النجوم يتراوح من 1500 د.ج. يعني أن في الجزائر تتفاوت كثيرا وفي تونس لا تكاد تجد فرقا. وفي قضية الدينار نحن نتحكم في سعره لكن المضاربة تبقى عالقة إذا تعادل 500 أورو في الجزائر نجد بالمقابل 1800 درهم في المغرب. لكن الجزائر تبقى غالية بالنسبة لتونس رغم أن تونس تعرف بالرخيص. ولهذا فالعامل الاقتصادي مهم جدا في قضية الأسعار. أضيف لك مثالا آخر فيما يخص الصيف لك مثلا أن في تونس سعره لا يتجاوز 3 دينار أي 350 دينار جزائري. وفي الجزائر الخمس النجوم يتراوح من 1500 د.ج. يعني أن في الجزائر تتفاوت كثيرا وفي تونس 3 ك.م. العامل الاقتصادي ومستوى قيمة الدينار هو ما يتحكم في سعر الليلة. المضاربة تبقى عالقة إذا تعادل 500 أورو في الجزائر نجد بالمقابل 1800 درهم في المغرب. لكن الجزائر تبقى غالية بالنسبة لتونس رغم أن تونس تعرف بالرخيص. ولهذا فالعامل الاقتصادي مهم جدا في قضية الأسعار. أضيف لك مثالا آخر فيما يخص الصيف لك مثلا أن في تونس سعره لا يتجاوز 3 دينار أي 350 دينار جزائري. وفي الجزائر الخمس النجوم يتراوح من 1500 د.ج. يعني أن في الجزائر تتفاوت كثيرا وفي تونس 3 ك.م. العامل الاقتصادي ومستوى قيمة الدينار هو ما يتحكم في سعر الليلة. المضاربة تبقى عالقة إذا تعادل 500 أورو في الجزائر نجد بالمقابل 1800 درهم في المغرب. لكن الجزائر تبقى غالية بالنسبة لتونس رغم أن تونس تعرف بالرخيص. ولهذا فالعامل الاقتصادي مهم جدا في قضية الأسعار.

■ حتى لو كانت الأسعار يحددها العامل الاقتصادي، لكن نجد في الدول المجاورة أن التسعيرة تكاد تكون ولا تتبنى واحدة في كل الموسم مكنس ما نجده في الجزائر؟

- صحيح لكن الفرق التسعيرة يحدث حين يتأسون المنافس. وعندنا الأسعار يتراوح. إلا بتوفر طاقة استيعاب كبيرة. وبمتوسطها تقارب 3000 حين نصل إلى توفر 250 ألف سرير. ورغم ذلك عندنا لا يقضي أكثر فندق بريجيون كبير فيما يتعلق بقضية الأسعار فقد. وعندنا إلى توفر غرفة بحدود 450 ألف في الأشهر. بتخفيف إقامة. وفي فندق مازافران بـ 580 ألف بتصاح بتخفيف إقامة. كما فندق بتوفر إقامة بـ 40 ألف دينار لمدة أسبوع في مازافران بالقرب من الشاطئ.

■ في رأيك، ما هو المنتوج السياحي المحلي الذي يجب الاستثمار فيه والترويج له جيدا لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح؟

- بداية الجزائر تتمتع بأمن واستقرار كبيرين وهذا عامل جد إيجابي في عملية جذب السياح كما أن قطاع السياحة يتطلب أن ينظم على المستوى المحلي قبل كل شيء. فكل ولاية لها فندقوما ومقوماتها وتاريخها. لكن أكثر ما يرجب التركيز عليه هو لا بد من استحداث سياحة الذاكرة. إذ من الضروري إعطاء الجانب الإنساني والتراثي لشوارعنا المعبدة وربطها بالعمال وتوريجه للسائح الأجنبي يمكنني القول أن الثورة التحريرية أوعدها منتوج سياحي. زيادة على كل الحضارات الموجودة في الجزائر. وأيضا لا بد من إبراز ما هو موجود في تاريخنا. فكل الثورة السياحية موجودة في تاريخنا. ويجب كثير أن نتحدث على تاريخنا فقط ابتداء من 1830. فالجزائر مرت بثلاث حضارات من الرومانية والإغريقية والبربرية. بإمكاننا تطوير هذا المجال ليجعل قطاع السياحة وبعدا من خلال ديمومة الدول من الجزائريين في إبراز المعالم التاريخية للبلاد. والتعريف بها للسائح الأجنبي. فمعظم السياح الأجانب يتوافدون الجزائر لاكتشاف تاريخها وحضارتها. فهناك رابية تزخر بذاكرة تاريخية والبوح بإمكان تاريخ الجزائر أن يعطي نفسا قويا للسياحة في الجزائر. لكن للأسف لم يأخذ هذا الأمر حقه اللازم في ترقية القطاع والمساهمة في تطويره والإقلاع به.

■ لو نتنقل للحديث عن المطاعم، وبالتحديد عن مستوى كل ما يطبخ في الجزائر من الأطباق البسيطة أو المتوسطة أو العالمية، فهل ترقى هذه الأخيرة إلى الأكلات العالمية؟

- يرتبط الفضل أن المطبخ في المطاعم الجزائرية في أغلب مستوياته، فهو في أعلى مستوياته إذ يجب توفره على ثلاث مراحل في اليوم. ورغم أن طبيعتها بين تكل الأنواع والمذاقات إلا أنه لا يستغني الأطباق العالمية عندنا وإنما من وجهة إلى تعلم المتكونين ومن وجهة أخرى إلى شباب الترويج له من خلال إبراز تفاصيله والعودة إلى تاريخه. فعلى سبيل المثال نجد الحديث عن المأكولات الجزائرية اليوم تتميز دول أخرى تفعلها وعندنا يرجع إلى عدم التأريخ لها. لذلك فهناك تفاصيل لا بد من إبرازها في الأكلات الجزائرية بهدف تعريفها كمنتوج سياحي أفاق 2030.

■ أسعار الفنادق يحددها العامل الاقتصادي

■ على ذكر مخطط 2030، لو تبرز لنا النقائص المسجلة حاليا والتي يجب تداركها حتى يمكن تفاديها في آفاق 2030؟

- من ناحية طاقة الاستيعاب سنكون في المستوى المطلوب. وهذا يتعلق بوتيرة التكوين فإذا لم يتم التركيز على هذا الأمر إلى غاية 2030 يستحيل أن يرتفع مستوى الخدمات. يجب تدعيمها حسب البرنامج المسطر في مخطط سنة 2030.

آما بخصوص الطرق السياحية فالمادة موجودة الأمر لا بد من تدعيمها وإعطائها الجانب العلمي. نفس الأمر بالنسبة إلى التأريخ فهو موجود. لكن يتعين التعديد حتمه وإعطاء الجانب السياحي. ومن جانب رقمنة القطاع والسياحة الإلكترونية. فهذا يستحيل لمليونير الذي كونته اليوم 60 ألف مهندس إعلام آلي والمتواجدين في كندا أن تراهن بهذان العاملين في قطاع السياحة.

■ الوكالات السياحية هي الأخرى بإمكانها المساهمة كثيرا في الإقلاع بقطاع السياحة وبعث سياحة حقيقية، فهل في رأيك الوكالات وفيلتها على أكمل وجه؟

- الوكالات السياحية من ناحية العام عندما يزيد عن 3500 بكالة وعندنا أقل بكثير. وإذا تم تأطيرها وتنظيمها سيكون لها في صالح الاقتصاد الوطني والسياحة السياحية. وعليه يمكن القول أن الخدمة المقدمة تقدمي إمكانيات بل تنظيمها فقط يقتصر المجال للحراك بقولي عبراء لا يعني أن كل من عمل في القطاع يعتبر عبرا فالكثير من له نظرة عالمية وسياحية وعليه يكتب متعلقة بالقطاع وله نظرة استشرافية. فالكثير ليس من عمل في مدير فندق أو مطعم بالمناسب الجزائر اعتبر الخبراء في قطاع السياحة.

■ الصناعات التقليدية أيضا تعاني غياب التأطير والتنظيم، في رأيك كيف يمكن استغلال هذه الأخيرة لتكون إضافة قوية للقطاع السياحة؟

- في برنامج رئيس الجمهورية بدأنا نتوجأ على أرض الواقع بتأريخ المتعلقة بالمناطق الخاصة للاستيعاب من خلال مشاريع الخصخصة التي ستدخل طاقة الإيواء من خلالها إلى 250 ألف كما سبق وذكرت. وفيما يتعلق بالاستغلال التقليدية فقد. حققت الجزائر كثيرا في هذا الشأن إذ يورو. 300 ألف مؤسسة صناعة تقليدية وهذا رقم هائل. فتجد كل الولايات موجودة. فالصناعة التقليدية هي القاعدة الحقيقية من أجل إبراز تاريخ الجزائر ولا بد. علينا الدور من الاهتمام بها وبرواحل الصناعات التي مرت بها. الصناعات موجودة لكنها غير منتشرة عبر الصالونات والمعارض اليوم نقدم له الثقة الصناعة لكن لا يتم تقديم تاريخها معها. وأضيف أن بنك الصناعة التقليدية اليوم أنعد. عطوة كبيرة لكن ما يفتقر له هو تصنيف هذه الدواء عبر المراحل والصناعات التي مرت عليها وهذا لا بد من وجوده. عبراء يعاون على هذا الأمر.

■ الحديث عن التاريخ قد يتودنا للحديث عن الرشد السياحي ومستواه في أداء هذه الوظيفة على أكمل وجه من ناحية التعريف بتاريخ القلاع السياحية وإبرازه، فهل يمكن اعتبار مستوى الرشد السياحي المتوفر في بلادنا كاف بالقدر؟

- لدينا دون شك مؤهلون فقط لا بد من توجيهم فإمكانهم السامة في القطاع إذ تتوفر لديهم أمثلة الدفاع. أمثلة مثالا الجزائر العاصمة بدأت تستقطب السياح أيضا مختصرا كمساحة وأكثر كمنطقة سياحية. نبوة معلار جديد. يستوعب 7 ملايين مسافر بحجاه البيئي الذي يتوجه إلى غاية وسط المدينة. بالقرب منه بوجه. مركز قطاري كبير. وعلى بعد مسافة قريبة يورو. ثلاث أكثر مسجد في العالم ثم منتزه الحمايات. بناء كم. ثم يورو. مطار الشهيد. هذا الأخير الذي لا بد من إحداث حركية به ويجعله مركزا حقيقيا للاستغلال التقليدية. وأحسن الأطباق الجزائرية العالمية. دون أن أنسى قضية الجزائر المتعلقة كثيرات عالمي أو الأهل ويتعمون بإمكانها وجب علينا أن نأهل ونتعمون بإمكانها فتصاد سياحيا حقيقيا لإبراز تاريخها.

■ الطبـــخ الجزائـــري في أدنى مستوياتـــه

*مـــــــقـــــالات

حول السياحـــــــــة

في وهـــــــــران *

الوصل
العدد: 2347 الإثنين 8 أفريل 2013 الموافق 27 جمادى الأول 1434

فيما تبقى عاصمة الغرب الجزائري تفتقد إلى ثقافة سياحية أصيلة

الفندقة تغيّب السياحة في صالون السياحة!!

ص5

فيما تبقى عاصمة الغرب الجزائري تفتقد إلى ثقافة سياحية أصيلة

الفندقة تغيب السياحة في صالون السياحة!!

أعرب أمس عشرات لمواطنين الذين زاروا الصالون الدولي للسياحة والأسفار عن تأسفهم وإحباطهم الشديدين كونهم لم يجدوا ما يبحثون عنه بهذا الأخير سوى بعض أجنحة الفنادق ذات 5 نجوم التي ألفناها في كل المعارض والصالونات الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية والحرف. أما بشأن العارضين الأجانب فقد اقتصرت مشاركتهم على تونس التي عرضت هي الأخرى سلعها، فضلا عن النشاطات الفنية الرقص،. وقد قدم هؤلاء أسعارا مرضية لجلب السواح، وحتى العرسان الجدد لقضاء أوقات ممتعة وبأسعار تناسب جيب الزوج. وقد قامت «الوصل» بجولة استطلاعية بمختلف أجنحة المعرض، حيث وجدنا بعض الناشطين بقطاع السياحة أو بتعبير آخر، ممثلي الوكالات السياحية الذين باتوا يحرضون خدماتهم أمام المارة، ناهيك عن الرحلات المبرمجة بشهر ماي المقبل إلى الخارج، ما أثار استغراب الزوار. ومن بين هاته الدول المقترحة: تركيا، دبي، المغرب... دون تشجيع السياحة المحلية التي كانت غائبة بالمعرض الذي كلف ملايين الدينارات. على سعيد مماثل، أفاد أحد العارضين أن عدد الأجنحة محدود مقارنة بالفضاء الذي منح لهم بنفس المؤتمرات فضلا عن استغرابهم كون السياحة المحلية لم تنتعش بعد، وطرحوا التساؤل: أين يكمن الخلل يا ترى؟ ، فيما أشار بعض الزوار إلى أن الأسعار التي تطلبها الفنادق تعجيزية مقارنة بما تقدمه تونس ودول أجنبية أخرى، وهذا ما يفسر عزوف السواح وتنقلهم إلى جهات أخرى بمختلف أرجاء العالم، بالأخص بفترة الصيف وقضاء العطلة. كما تجدر بنا الإشارة إلى أن بعض المختصين والأساتذة الذين زاروا الصالون أفادوا أن وهران تفتقد إلى الثقافة السياحية أصلا.

أ.إكرام

ترشح وهران لاحتضان العاب البحر الابيض المتوسط

الطموح والتحدي

لم يكن ترشح وهران لاحتضان فعاليات دورة العاب البحر الابيض المتوسط لسنة 2021 وليد الصدفة و لا مغامرة لم يحسب لها اي حساب. ان ترشح وهران هو طموح مشروع و يشكل تحديا لا يمكن التخلي عنه. الولاية التي تصبو لان تكون قطبا متوسطيا بامتياز، تحظى بمكانة، يجمع الكل على انها عالمية. لقد اعطت البهية لحوض المتوسط بصمة لا يمكن تناسيها و لا انكارها. ولدت من رحم امواجه و هي اليوم، تشرب من مائه، فوهران و البحر الابيض المتوسط سواء و لا يختلف على ذلك اثنان. لقد اعطت وهران اسماء تاريخية عديدة ساهمت في تجسيد حضارة المتوسط و تاريخه المسجل بالحرب تارة و بسنين السلم تارات اخرى. ها هي ذي الولاية تخرج من قوقعتها التي طالما لازمتها سنين عديدة، لتعلن عن ميلاد وهران، متوسطية و عاصمة حضرية و حضارية بأسمى عبارات النهضة. لتتدارك السنين العجاف، متفتحة و متلهفة لمستقبل زاهر في الان ذاته. فبعث المشاريع العديدة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ها هي وهران تتوق الان لاحضن شباب المتوسط، هؤلاء الذين طالما حاموا بها و حلمت بهم. لقد ان الاوان لذالك. لقد ازداد الطموح كما حينما اعلنت السلطات الوطنية منها الولائية عن نيتها في ترشيح وهران لاحتضان الالعاب التاسعة عشر للبحر الابيض المتوسط. بعد ذلك مسؤولية قبل ان يكون شرفا و هاهو ذا يشكل التراما حقيقي. كل الظروف، مهيأة. كيف لا و وهران تفتخر بكل المقومات و النقاط الايجابية. نلخصها فيما يلي

يشكل الشباب (الشريحة الاجتماعية اقل من 35 سنة) اكثر من نصف عدد سكان الولاية، ناهيك عن ان ثلث عدد السكان هم اقل من 15 سنة. اصبحت الولاية تزخر بهياكل رياضية عديدة و متعددة عبر كافة البلديات، منها هياكل جوارية و اخرى للممارسة في مستوى المسابقات و المواعيد الوطنية و الدولية. تتجز بالولاية هياكل رياضية اضافية تتوفر من خلالها وهران لان تستجيب لمعايير و مقاييس عالمية. ترخر الوادية بهياكل عالمية الجودة في المجال السياحي و الترفيهي لمنتوجات متعددة زيادة على الاماكن و المناطق الطبيعية و الثقافية، فثلة هي المدن على المستوى الاقليمي التي يتواجد بها فنادق من فئة 05 نجوم مثلما هو الحال بوهران. لقد تطور النسيج العمراني و صاحبه تطور مواز للمواصلات و شبكة النقل و ما توسيع الطرقات و بناء الهياكل القاعدية و انطلاق الترامواي و تحديثه و تسجيل مشروع المترو الا امثلة تمضي بنا في نفس السياق.

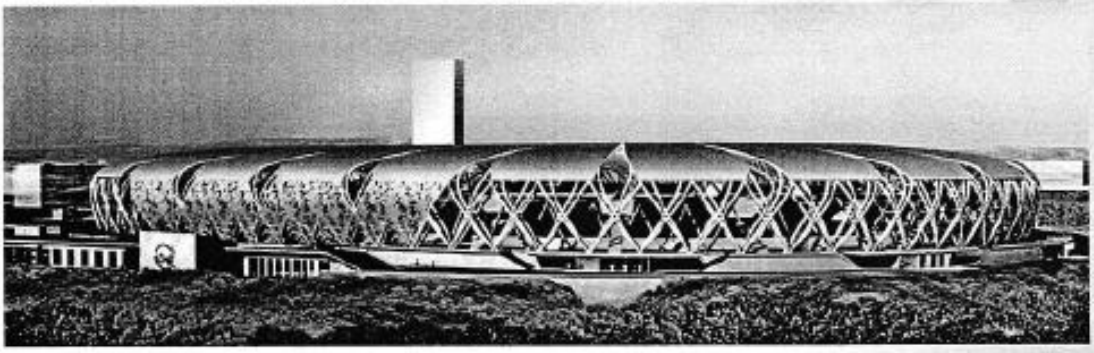

العدد 3073 - السبت 29 أوت 2015
الموافق لـ 14 ذو القعدة 1436

بعد كسب الرهان جاء الدور لرفع التحدي لنكون في المستوى

وهران عاصمة الإبهار المتوسطية 2021

قنور

كسبت مدينة وهران الرهان ورفعت التحدي بعدما أن تم اختيارها لاستضافة الدورة الـ 19 للألعاب المتوسطية المقررة سنة 2021 من قبل اللجنة الدولية للألعاب المتوسطية خلال اجتماعها اول أمس بيسكارا (ايطاليا). ويمكن اختيار هذه المدينة الثانية بالبلاد قوة ملف الترشح الذي قدمته السلطات المعنية و الحجج المقنعة المقدمة من قبل كل الذين دافعوا على ملف وهران.وقد أحرزت مدينة وهران عن جدارة شرف تنظيم هذه التظاهرة الرياضية كما تبرز ذلك نتائج عملية الانتخاب : 5 صوتا لصالح عاصمة الغرب و 17 صوتا لمدينة صفاقس التونسية. وقد حظي ترشح مدينة وهران بدعم من قبل السلطات العليا للبلاد وكذا المواطن البسيط الذي يرغب في أن تسلط كل الأضواء على مدينة سيدي الهواري التي ستصبح سنة 2021 عاصمة الرياضة المتوسطية لين يسود السلام والصداقة والإخوة والتقارب والروح الرياضية.وقد أولى كل من السلطات المحلية والسلاكة والتجار والجمعيات والحركة الثقافية والرياضية وفئات أخرى من المجتمع اهتماما خاصا لهذا الحدث الرياضي الذي من شأن أن يعطي ديناميكية للمدينة ويؤكد البعد المتوسطي لهذه المدينة التي لم تدير إطلاقا ظهرها للبحر.وقد عرفت المرحلة التي سبقت التصويت عمل إعلامي وتحسيسي تم القيام به من أعلى مستوى لتأكيد بأن وهران مستعدة لاستضافة هذا الحدث الرياضي في أحسن الظروف". وقد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال لدى زيارته وهران في يونيو الماضي للسلطات المحلية والمواطنين على "التعبئ الكامل" للحكومة على كل الأصعدة وفي مستوى هذا الحدث الذي يجتمع دول حوض الأبيض المتوسط، وبالنسبة للسلطات المحلية فان اختيار وهران لاحتضان الألعاب المتوسطية هو مناسبة لمضاعفة الجهود والتعلم في الأجال المقاربة المقررة لهذا الحدث الرياضي وكذا إعطاء دفع أكبر للديناميكية المتعددة الأشكال التي يعرفها مسار التنمية المحلية.

و اعتبر رئيس المجلس الشعبي الولائي لوهران عبد الحق كازي ثاني في المقال هاتفي للإعلان عن خبر فوز وهران بتنظيم الألعاب المتوسطية " أن هذا الاختيار يمثل نصرا كبيرا لوهران ولكل الجزائر واعترافا بالجهود المبذولة في كل المستويات للوصول إلى هذه النتيجة التاريخية".

وقد أوضح الوالي عبد الغني زعلان: أن "كل القطاعات يتم التكفل بها وتطور من خلال مختلف البرامج التي بادر بها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وذلك من اجل هدف واحد: إعطاء للولاية المكانة التي تستحقها وجعل منها قطب حضري للإشعاع المتوسطي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي". وقال "وهران ستكون في الموعد وفي المستوى". هذا أكثر من تحدي بالنسبة لنا هو التزام لنا جميعا مواطنون وسلطات".

FROM : FAX NO. : 17 May 2006 11:01 P1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

الأمين العام

MINISTÈRE DE L'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE, DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT

LE SECRÉTAIRE GÉNÉRAL

رقم 1378/أ.ع / و. ت.ع.س.ص.ت/2016.

2016 ماي 12

السيد مدير السياحة والصناعة التقليدية لولاية وهران.

مديرية السياحة و الصناعة التقليدية
وارد بتاريخ: 16 MAI 2016
رقم: 968

الموضوع: ترشيح مدينة وهران "عاصمة السياحة الإسلامية 2019".

االمرفقات: بيان استعلامات.

في اطار عملية الترشح الخاص باختيار "عاصمة السياحة الإسلامية 2019 "، و بعد اقتراح مدينة وهران للترشح، يشرفني أن أطلب منكم تقديم المعلومات المبينة في الوثيقة المرفقة لمدينة وهران لاسيما تلك المتعلقة بالمعلومات الضرورية للاختيار (صفحة 4) وذلك في أقرب الآجال.

تحياتنا الخالصة

الأمين العام

محمد قباسي عبد الله

Reçu le 22/05/2016
N°041

02 وهران

الوصل

العدد 3363 الخميس 11 أوت 2016
الموافق لـ 8ذوالقعدة 1437

بعد فوزها باحتضان ألعاب البحر الأبيض المتوسط سنة 2021

وهران تترشح لنيل لقب عاصمة السياحة الإسلامية 2019

لا تزال التحضيرات متواصلة بعاصمة الغرب الجزائري لنيل لقب عاصمة السياحة الإسلامية لسنة 2019 التي ترشحت مؤخرا - حسب مصادرنا بمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية وهران-، حيث استلمت هذه الأخيرة طلب المشاركة للترشح من قبل وزارة تهيئة الإقليم والسياحة والصناعة التقليدية.

أ.إيزة

بهذا الصدد، أفاد المفتش الرئيسي بمديرية السياحة بوهران بن دودة رشيد أنهم عقدوا اجتماعا فور تلقيهم الطلب واشتغلوا عليه، هذا إلى جانب اضطلاعهم على التجارب السابقة للعواصم العربية التي توّجت بهذا اللقب من قبل. وقد استلمت الوصل نسخة من ملف وهران عاصمة السياحة الإسلامية الذي يحتوي على أدق التفاصيل، نذكر منها الإجابة على الأسئلة التي طرحت من قبل منظمة التعاون الإسلامي بكل شفافية ووضوح، إلى جانب إرفاق الملف الخاص بالترشح ببعض الصور التي تظهر جمال الباهية- عروس البحر الأبيض المتوسط - بما فيها ذكر القدرات الاستيعابية للمدينة من حيث إسكان السائحين، هذا إلى جانب ذكر المشاريع السياحية المحصاة على مستوى ولاية وهران، والتي تقدر بـ 101 مشروع سياحي بطاقة إيواء تقدر 13675 سرير تساهم في خلق 3444 منصب شغل. والجدير بالذكر أن جل هذه المشاريع قد روعي فيها المعايير الفندقية وفقا لما ينص عليه القوانين المعمول بها في مجال الفندقة، حيث شهد هذا المجال توسعا وارتفاعا محسوسا. وبلغة الأرقام، فقد بلغ عدد المؤسسات الفندقية بولاية وهران سنة 2016 160 فندق بقابله 14893 سرير مقارنة بسنة 2008 التي كانت تحتوي على 120 فندق آنذاك. هذا وقد ضم الملف أيضا تعريف الحقبة الإسلامية لولاية وهران، مع ذكر المعاهد، المكتبات، المساجد، المسرح، الآثار الإسلامية، التاريخية والسياحية التي تمتاز بها المدينة، فضلا عن الفنادق الموزعة ببلديات وهران والشواطئ التي تزخر بها الولاية، مع ذكر مناطق التوسع السياحي والبالغ عددها 08 موجهة للاستثمار السياحي، وكل دراساتها منطلقة أي مخططات التهيئة السياحية منطلقة بها، حيث ستوفر لنا على المدى القصير والمتوسط أعداد إضافية من الأسرة «مكان إيواء» للسياح والوافدين على الولاية، فضلا عن توفير مناصب شغل لامتصاص شبح البطالة مستقبلا . هذا وتعتبر نسبة هذه المشاريع مرتفعة كون الولاية تتوفر على قدرات سياحية هامة ومتنوعة. زيادة على ذلك، فإن ولاية وهران فازت باحتضان ألعاب البحر الأبيض المتوسط لسنة 2021 بعد انتخابها في مدينة بيسكارا الايطالية في أوت 2015، وهذا نتيجة العمليات والمشاريع الكبيرة المنطلقة، والتي هي في طور الإنجاز التي تمس مختلف القطاعات. كما تجدر بنا الإشارة أن منظمة التعاون الإسلامي قد اختارت المدينة المنورة عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2017 تليها مدينة تبريز الإيرانية لعام 2018. جاء هذا في ختام أعمال اجتماع وزراء السياحة في الدول الأعضاء للمنظمة في العاصمة النيجيرية نيامي السنة الماضية. يُشار إلى أن المدن التي تنافست على لقب عاصمة السياحة الإسلامية هي المدينة المنورة بالسعودية، مدينتا تبريز ويازد الإيرانية وتاييبنج الماليزية، بالإضافة إلى مدينتي سيلهت وباجرهات من بنغلاديش. وأخيراً مدينة ماودن التركية. من جانب آخر، قال الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد أمين مدني إن قطاع السياحة يوفر وظيفة واحدة من بين كل 11 وظيفة على المستوى العالمي، مشيراً إلى أن الدول الأعضاء بالمنظمة قد استضافت نحو 147 مليون سائح في 2013 مقارنة بـ 156 مليون سائح في 2009، وسجلت عوائد السياحة زيادة ملموسة بلغت ما يقارب 20 مليار دولار. ودعا الدول الأعضاء بالمنظمة إلى تعزيز السياحة الإسلامية من خلال الفنادق والمنتجعات والأطعمة الحلال والمرافق الترفيهية والرياضية على نحو متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

21 سنة و6 أشهر حبسا ضد سارق 9 سيارات بوهران

يومية وطنية إخبارية

الجمهورية

El Djoumhouria

احتفالا بيوم العلم والذكرى الأولى لإنتاج الجامع القطب عبد الحميد بن باديس

وهران تكرم مشايخها الأجلاء

حميد قرين يشرف بأدرار على الندوة التكوينية لفائدة الصحفيين:

احترام الضوابط المهنية كفيل بإيصال المعلومة الصحيحة

الإثنين 11 رجب 1437 هـ الموافق لـ 18 أفريل 2016م ■ العـــدد: 5854 ■ الـــثمن: 10دج

افتتاحية

صناعة المعرفة

لا يمكننا بأي شكل من الأشكال أن نتجاهل ما تبذله بلادنا من اجل تجسيد مشاريع تنموية هامة و تحقيق الحياة الكريمة للمواطن من خلال مشاريع الاسكان الضخمة و الاصلاحات التي طالت قطاعات كثيرة سعيا لتسهيل الحياة اليومية للمواطنين وتوفير شروط العيش الكريم لفئات هامة من الشعب الجزائري و لا يختلف اثنان في أن بلادنا تعرف تطورا ملحوظا في عدة مجالات و على رأسها السكن حيث اصبح الفضاء على السكن الهش والبنايات الفوضوية و السكنات القديمة من بين الأهداف الأساسية لمشاريع التنمية في الجزائر خلال السنوات الاخيرة و تحقق بذلك لكثير من الجزائريين حلم الحياة في سكن يحفظ لهم كرامتهم لكن التنمية الحقيقية لا تكتمل الا بالمواصلة في الاستثمار في الموارد البشرية الموجهة بالخصوص للشباب وتمكين هذه الفئة من مناصب عمل قارة .

هذا الشباب الذي يعاني اليوم من البطالة التي تستوجب إيجاد طرائق أخرى تعتمد بالأساس على وجوب توبج التكوين . والأخذ بأسباب المعرفة وترقية صناعة المعرفة التي تعد المخرج الأساسي من معطلة التبعية للمحروقات.

إن الشباب مدعو اليوم لتغيير ذهنيته تجاه التشبث بالقطاعات الاقتصادية الكلاسيكية والتطلع الى مهن وصناعات مستقبلية تضمن منصب الشغل وتفتح الأفاق لتنمية إقتصادية مستدامة.

ح.زلاط

الجيش الوطني الشعبي يكتشف مخبأ ثان في أقل من شهر بالوادي

استرجاع ترسانة من الأسلحة الحربية والذخائر من مختلف العيارات

● العملية جاءت إثر معلومات أدلى بها إرهابي قبل وفاته

تحقيق

فنادق خارج المقاييس العالمية وسياحة تنتعش في الصيف و «ترقد» في الشتاء

لمن تسطع النجوم؟

● الغلاء الفاحش المسجل بالفنادق يفتح شهية الإنتهازيين
● إقبال الشباب على تخصص الفندقة
● الإستثمار حاضر و اليد العاملة المؤهلة غائبة

من ص 4 إلى 7

وهران: خدمات «الترام» تتراجع بسبب أشغال التهيئة

ركاب مرغمون على تغيير القاطرات

بعد تأخر الإثارة في صرف المستحقات الخاصة بإنجاز الأسوار للنقطة

مناولو غرب البلاد يغلقون مقر مؤسسة «إنيمكال»

في غياب آليات تنظم سوق اللحوم البيضاء

الفوضى تحدد المتحيين بالإفلاس بمعسكر

إعلاميون وأكاديميون يشرحون واقع الكتاب ووسائل الإعلام بجامعة وهران

«السيدة» الجزائرية بين الروح المادي وغياب المشروع الثقافي

الكوكب ينهزم في الدوري المغربي و يفقد خدمات طاغو

بوليدية وهران تدرب غايلمب مرقص وتطلب تأجيل 4 تأجيلات

15 قنطارا من الكيف بطرود مبعثرة بجبل الزعاطشة بالحدود الغربية

فنادق خارج المقاييس العالمية وسياحة تنتعش في الصيف و «ترقد» في الشتاء

لمن تسطع النجوم؟

تزامنا مع التحضيرات الخاصة بموسم الإصطياف خصصت الجمهورية ملف اليوم للقطاع السياحة الذي ينتعش كثيرا في هذه الفترة بفعل الإقبال الكبير للمصطافين حيث تجد مؤسسات فندقية تنشط في المناسبات وتقيب على مدار المواسم الأخرى والاتوفر

الخدمات للسياح من خدمة الصرف والإيواء وغيرها إلى جانب الغلاء الفاحش لهذه الهياكل مما يلزم العائلات للتوجه إلى إستئجار المنازل كما يواجه القطاع مشاكل أخرى كغياب اليد العاملة المؤهلة والتخصصات التي تعرضها الفنادق العالمية أما التحضيرات الخاصة بموسم الإصطياف فترتبط بمشاريع البريكولاج التي تسجلها البلديات الساحلية سنويا فتبقى الشواطئ بحاجة إلى تنظيف وتجميل على الأقل لإستقبال ضيوف المدينة ناهيك عن الخدمات الصحية التي تكون غائبة تماما مما يتطلب تحويل المرضى إلى مستشفى وهران

في غياب سياسة سياحية

سفيان

تنحصر السياحة ببلادنا في موسم الإصطياف والاتتعدى هذه الفترة فتعد العدة لتحضيرات مكثفة وترصد مبالغ مالية ضخمة لتغطية مصاريف هذه العملية وتوجه الأنظار نحو البلديات الساحلية من أجل توفير الإنارة العمومية وتوزيع حاويات جمع النفايات ومملات تحذيرية بشعارات مختلفة لتعود في آخر المطاف إلى نقطة الصفر بعد فشل سياسة البريكولاج وتعثر التحضيرات الخجولة بفعل فوضى النقل والخدمات الفندقية ومشاكل الإيواء والإنارة التقليدية والأوساخ التي تغمر الزوايا والتفان فيحتفظ الإعلام بضجيج حصيلة تأسيفية تعده المصطافون لأنفسهم منها نهاية كل موسم كيف يمكن لنا الحديث عن قطاع السياحة ونحن لم نتجاوز بعد مثل النظافة ومخطط مرواي لم يطبق بعد ولم يطرأ عليه أي تغيير منذ 10 سنوات ؟ وكيف يمكن لنا ترقية قطاع الفندقة والسياحة بمختلف في كل زيارة بخدمات وتكاليف إيواء باهظة ؟ وهو ما يدفع العطلات الجزائرية لإختيار وجهات أخرى نحو دول إستطاعت بفتح معنى السياحة بإمتياز ونحن بأيدينا في نقطة الإنطلاق رغم إمتلاكنا لإمكانات طبيعية تبهر الأبصار مهمشة لايعلمها شيء في الجنوب والشمال والأمثلة كثيرة في هذا الشأن "كالأسكرام" بالهقار التي يعرف أجمل شروق وغروب الشمس في العالم تخلياك عن السامل الكبير يكواجه اللامبالاة فلي غياب سياسة سياحية لا يمكن تشريع لقطاع السياحة ولايمكن تجوز العطيات التي حلت دون تحقيق إيرادات توحة ما بعد البترول

فنادق تنشط في التظاهرات الدولية وغائبة على مدار السنة

تصنيف على الورق

يتساءل الجميع عن القيم و المعايير و الإجراءات التي يتم على أساسها تصنيف الفنادق حسب مراتب النجوم في الوقت الذي يقصد فيه السائح و الزبون فنادق بثلاث أو أربع و حتى خمس نجوم من المفترض أن تكون متوفرة على كل الخدمات التي قد تخطر ببال السائح إذا به يتفاجأ بجملة من النقائص لا تليق بنجوم الفندق

و قد تتعلق بالاستقبال بما فيه من أساليب و لغات التواصل و التعامل مع الزبون، و خدمة الإطعام، و خدمات الاتصال الالكتروني، و غيرها من الضروريات التي تدخل ضمن الأولويات في أي مؤسسة فندقية بمواصفات عالمية، و قد يبدو في الظاهر أن الهياكل السياحية المتوفرة بوهران مؤهلة لاحتضان مختلف التظاهرات الدولية ما يعني استقبال وفود و إطارات سامية و كيفما كان مستوى الضيوف على الخدمات المقدمة أن تكون أرقى كونها تعكس واقع السياحة و الخدمات الفندقية بالولاية، و نشير في هذا الصدد إلى شكوى أحد السياح الأجانب بإحدى التظاهرات الدولية الذي عانى كثيرا من أجل صرف العملة الأجنبية و تحويلها إلى الدينار الجزائري، مستغربا كيف لفندق يلقب المكانة لا يحتوي على خدمة صرف العملات..؟ و من هنا يعاد طرح السؤال عن النقاط التي تسمح لأي مؤسسة فندقية الحصول على مراتب النجوم المستقلة.

و في هذا الصدد كان لنا اتصال مع أحد المختصين في هذا المجال و الذي أكد أن التصنيف يتم على حسب الخدمات المتوفرة كنوع المطاعم بين تقليدي و عصري، و كذلك توفر الهياكل على مسبح، و مركز تجاري، وكافيتيريا، و قاعة كبيرة للمحاضرات، و قاعات ثانوية، و ورشات، و أيضا قاعة للرياضة، و مرافق ترفيهية، و سكرتاريا، إلى جانب خدمة الويفي، و الدمالتيفيت و التلفزيون و التهوية، مع توفر غرف متنوعة من بسيطة إلى راقية بعدد يتجاوز 80 غرفة، إضافة إلى جانب أكثر أهمية و يتعلق بتوفير الأمن، فضلا على حظيرة للسيارات على أن تكون كل هذه الخدمات متاحة 24 ساعة على 24 ساعة و يسهر عليها طاقم بشري متخصص، و يتم تصنيف هذه الهياكل حسب مصدرنا بدء من تقديم رخصة استغلال بعد تقديم ملف كامل من قبل صاحب الفندق لتنظم على هذا الأساس زيارات تقنية لتفتيشية مفاجئة و حين استيفاء كل الشروط يستفيد الفندق من النجوم التي يستحقها على أساس المعايير المذكورة مع توفير الرزنامة اللازمة للزبون من استقبال إلى الطعام و توجيه و غيره، و يبقى الإشكال المطروح حسب مصادرنا في استمرارية العمل لجلب الزبون على مدار السنة وليس فقط في التظاهرات و المناسبات و هذا هو الإشكال المطروح على مستوى المؤسسات الفندقية بوهران.

الغلاء الفاحش المسجل بالفنادق يفتح شهية الإنتهازيين

عائلات تقطن بالقرب من الشواطئ تؤجر منازلها

تسعى السلطات المحلية بوهران بعد أن حطبت الأخيرة على المواقعة لاستقبال أهم التظاهرات الدولية الكبرى كذلك المتعلقة بالألعاب المتوسطية 2021 و غيرها لجعل القطاع السياحي من أهم القطاعات من خلال ما يضخ لحسابه سنويا ليكون في المستوى المطلوب خاصة و أن الولاية قد سجلت السنة الفارطة ما لا يقل عن 24 مليون سائح مع الإشارة أن العدد يبقى مرشحا لان إنفتاح حسب تقديرات الجهات الوصية و هو ما يجعل جانب الإيواء و توفير الطاقة الاستيعابية الضرورية أكثر من أمر هام لجعل القطاع على أحسن حال بتماشى و ظروف الإيواء المتعامل بها في كبريات الدول . و بالرغم من أن الحظيرة الفندقية بوهران بالت تعاني عتبة ال15 ألف سرير حسب مديرية السياحة ،إلا أن المشكل الكبير الذي لمسناه لجنة السياحة بالمجلس الشعبي الولائي هو الغلاء الفاحش في الغرف عبر الفنادق المصنفة و التي تتجاوز عتبة ال 20 ألف دج بفنادق 5 نجوم الهيلة الواحدة و لا تقل من 7 و10 آلاف دج بالنسبة للفنادق المصنفة في فئة 2 و 3 نجوم و التي تقوم برفع أسعارها مباشرة مع دخول فصل الصيف حيث نجد الكثير من العائلات الأسعار ملهبة لاسيما تلك المتواجدة قرب الشواطئ و ما هو يفتح الباب أمام البرتسة حيث تخصر الكثير من العائلات لهجرة منازلها خلال العطلة الصيفية و تأجيرها للمصطافين بأسعار مغرية و تنافسية و هو ما تقوم به العديد من العائلات التي تعتني منازلها و تستغل موسم الصيف لربح الملايين-و هو ما يقبل عليه الكثير من المصطافين في ظل غلاء الإيواء بالفنادق .و في سياق على ذي صلة فتح أطراف أخرى تقيم بأجير مراتب فوارب العيد المخصصة من قبل البلديات الساحلية. في وقت استغل بعض من المستفيدين من هاته المراتب الأخيرة و قاموا ببناء فيلات فوقها بطرق غير شرعية و هذا لاستغلالها لتأجير خلال موسم الإصطياف لتعود عليهم أيضا بأرباح هامة .

أسعاد ي

لجنة السياحة ترفع العقبات التي تعترض القطاع إلى الوصاية

الإستثمار حاضر و اليد العاملة المؤهلة غائبة

يبقى الإستثمار في قطاع الفندقة بولاية وهران يسيل لعاب الكثير من رؤساء العمال و الأعمال خاصة عبر مناطق النشاط السياحي، حيث باتت أنظار الكثير من المهتمين بالأمر لجنة الإستثمار الولائية بالعديد من طلبات الإستثمار في هذا المجال للحصول على الموافقة بشأن إقامة بمشاريع سياحية فندقية للرفع من طاقة الإستيعاب لكن الإشكال الذي وضعته لجنة السياحة بالمجلس الشعبي الولائي بوهران يتمثل في غياب اليد العاملة المؤهلة في المجال الفندقي، حيث تسجل الكثير من المؤسسات الفندقية عجزا كبيرا في العناصر المؤهلة سواء تعلق الأمر بالتسيير أو بأعوان الإستقبال و لا حتى عمال المطاعم و غيرهم من العمال المطلوبين بالمؤسسات الفندقية التي يجب أن يكون عمالها حاصلين على تكوين تأهيلي للتعامل مع مختلف الشرائح و الأجانب بشكل خاص مع معرفة ما يمليه القانون الداخلي لكل مؤسسة فندقية التي تسير وفقا لمعايير دولية و هذا من أجل إرضاء الزبون و السائح الأجنبي بشكل خاص من أجل نيل ثقته و هو ما يعد مؤشرا قويا للحفاظ عليه كونه سيكون ممتلئا منصرا إيجابيا من المؤسسة الفندقية و الولاية ككل يلاحظ ويشار بأن مشكل غياب اليد العاملة المؤهلة تعاني منه الكثير من المؤسسات الفندقية بوهران حسب لجنة السياحة ما جعل مديرية التكوين المهني تفتح تخصصات للتكوين في مجال الفندقة من أجل التقليص من العجز المسجل خاصة مع إبرام 40 اتفاقية بين كل من وزارة التشغيل و السياحة بولاية وهران.

أسعاد ي

للتواصل مع الزبائن الأجانب

دروس في اللغة لفرنسي تخصص الفندقة بمركز التكوين

وضعت مديرية التكوين المهني بولاية وهران ضمن مخططها التكويني في الآونة الأخيرة برنامجا للتكوين مواطنها في اللغات الأجنبية خاصة اللغة الفرنسية في الفاتحة بينها بين المركز الفندقي الفرنسي و هو ما سينجر عنه عقب ذلك تكوين المتربصين في مجال الفندقة في مجال اللغات الأجنبية و هو المشكل الذي كثر الحديث عنه من قبل عديد الأطراف بالقطاع،غريبي المتعاقد في مجال الفندقة الذين لا يجيدون اللغات الأجنبية و هو ما يعيق التواصل بينهم و بين زبائن الفندق من جنسيات مختلفة الأمر الذي من شأنه التأثير سلبا على المؤسسات الفندقية خاصة و أن جانب الإتصال يعد ضروريا لنجاح الفندق و تعاطفها على زبائنها و بالتالي فإن قطاع التكوين المهني و لدى إتصال مديريته الدورة التكوينية بالمركز الفلاني الفرنسي سيمنح دروسا في اللغات الأجنبية في مقدمتها اللغة الإنجليزية، الفرنسية، و الإسبانية و يشار بأن العديد من الزبائن من السياح الأجانب قد سجلوا أموالهم كبيرة للتواصل مع طاقم الفندق الذي حجزوا بها مطالبهم و هو الأمر الذي أعطاه لجنة السياحة بعين الإهتمام و رغبته سابقا كمطلب أكثر من ضروري في نشاطها ما يجعل المسؤولين عن قطاع السياحة و حتى التكوين المهني يأخذون هذا المطلب على محمل الجد.

أسعاد ي

260 منصب جديد هذا العام

80 ٪ من العروض بمؤسسات الكورنيش

سجلت مصالح مديرية التشغيل بوهران هذا العام ما لا يقل عن 260 عرض عمل في مجال الفندقة على مستوى المؤسسات الفندقية المتواجدة عبر تراب الولاية ،إلا أن 80 بالمائة من الطلبات المسروحة متواجدة على مستوى الكورنيش الوهراني حسب مديرية التشغيل حيث يعد قطاع الفندقة القطاع الوحيد الذي غالبا ما يكون به عروض العمل أكثر من العمال الذين يتم تحسيسهم بسبب العجز المسجل بالكثير من المؤسسات الفندقية و هو ما جعل بعض من المؤسسات و النقطية العجز المسجل لديها تقيم بقبول من يتقدم العمل لديها لكم في نفس الوقت تقوم المؤسسة الفندقية و تهتم بتكوينه في المجال الذي حسب بحسبها تحتاج الأمر في مجال الإستقبال ،خدمات الغرف،الإطعام و غيرها من المجالات بقطاع الفندقة و هو ما جعل قطاعات السياحة التشغيل و التكوين المهني يأمر من المسؤول الشعبي الأول عبد الغني زعلان بمطالبتهم الزمن من أجل توفير اليد العاملة المؤهلة و ضمان تحسيب العمال و تلقية طلبات المؤسسات الفندقية بالعنصر المؤهل و بالتالي فإن تمنح المؤسسة الفندقية هو نجاح قطاع السياحةالكل خاصة و أن مجال الفندقة يعد الركيزة أساسي في القطاع السياحي و التفكير فقد قامت مديرية التشغيل بوهران طيلة السنة الماضية بأستقبال 1460 طلب عمل من قبل مؤسسات فندقية في حين قدر عدد العمال الذين تمسوا في القطاع بـ1667 عامل.

أسعادي

موسم الاصطياف على الأبواب ولا إعانات مالية للبلديات الساحلية

المصطافون يفضلون استئجار المنازل على الفنادق بالكورنيش !

سفيان. ب

لا يوجي الشهد هذه الأيام في مدينة الكورنيش بوهران بان المنطقة تتأهب لاستقبال الملايين من المصطافين والسياح خلال موسم الاصطياف الذي لم يبق يفصلنا عن تدويه سوى اشهرين بدليل عدم تسجيل اي مشروع جديد لتهيئة الشواطئ او تحسين مظاهرها باستثناء مشروع استكمال مركز الدجاجة التابع للحماية المدنية بمنطقة جبة الشاطئ الذي صادق أعضاء المجلس الشعبي البلدي بعين الترك على بنده الخاص عملية مالية لاستكماله خلال أشغال الدورة العادية التي جرت أول أمس بمقر البلدية القديم ، ولم تتعهد من البنود المعروضة للمصادقة خلال الدورة الأولى للمجلس الشعبي البلدي لعين الترك اي اعانة مالية من طرف الجهات الوصية عكس السنوات الثلاثة الماضية التي "دارت" فيها مصالح الولاية على منح أغلفة مالية معتبرة ناهزت في بعض الاوسم ال 10 مليار سنتيم خصصت لتهذيبات دائرة عين الترك

وتضمن جدول أعمال الدورة 5 نقاط من بينها بند الثر حوله الكثير من الغاظ يتعلق بتسجيل مشروع لانجاز شبكة للصرف الصحي في تجاوبة من زاوية العقارية التي لاتزال في أزوقة المدالة كما تضمن جدول أعمال الدورة بندا يتعلق بتهيئة منحطة ادارية بحي الخنيد عباس، فيما تم ادراج نقطة تتعلق بتحديد اسعار كراء محلات حرفية تابعة للبلدية في الوقت الذي منحت إعانة مالية للجنة الخدمات الاجتماعية لتمويل عملية مالية لاستكمال مشروع مركز الدجة للحماية المدنية بمنطقة جبة الشاطئ ، وباستثناء هذا البند الذي يثير لموسم الاصطياف لم يعرض على اعضاء المجلس اي بند يتعلق بوجود اعانات مالية مخصصة للتهيئة وتنظيف الشواطئ او الاعباء المتنقلة لها لموسم الاصطياف الذي عادة ما يعلن عنه رسميا في جوان من كل سنة وتبقى العديد من شواطئ عين الترك عرضة الى التلوث وتسجيل حتى الان لاستقبال خيوف المدينة التي اقيمت استقبال الملايين من المصطافين بدليل الحملات الحملة المدنية لموسم المنصرم والتي اشارت لتدفق 16 مليون شخص خلال الاشهر الثلاثة لموسم الاصطياف بوهران من بينهم 10 بالمائة قدموا شواطئ الكورنيش الغربي.

ومن زاوية اخرى كشفت مصادر على اطلاع بملف السياحة بعين الترك من وجود خلل في المنظومة السياحية وهياكل القاعدية الموجودة بالمنطقة ولا ادل على ذلك من ارتفاع اسعار الكراء الخاصة بالمنازل الفردية التي تتصل في هذه الأيام تكاليف استئجارها وبيوسمي المصطافين على غرار عطلة العيد الكثير منهم يبحث سنويا بكل متطلبات الرفاه قبل شهرين من انطلاق الموسم وتكثير مصادرنا ان ان المصطافين يفضلون هذه البيوت التي عادة ما يشيد بها صاحبها لغرض الاستثمار في مواسم الاصطياف المتعاقبة ويحرص اصحابها على تاثيثها وتجديدها في أبهى حلة للاستفادة من مداخيل الاستثمار وان كان هذا الشائط عاديا في نظر هؤلاء الا انه من منظور اخر يعتبر مؤشرا كبيرا على تردي الخدمات السياحية المقدمة من طرف هتاكل المنطقة المخصصة لاستيعاب المصطافين والسياح على وجه الخصوص بدليل انعدام نشاط استئجار المنازل بامعز بقطعة ومن هنا يبرز التساؤل عن مدى تناسب تعليمة بعض الفنادق لمراقبة مع نوعية خدماتها وقد يفسر البعض انعدام نشاط استئجار المنازل والفيلات بعض البيوت التصنيفية المنتشرة على خطاف الشواطئ بالفنادق المنطقة الى هياكل فندقية اضافية هذا في وجود حجز في طاقة الايواء والاستيعاب لكن تفسير هؤلاء لا يجد مبررا قويا من منطلق مبني على معطيات رسمية سياقية تؤكد دوما ان المنطقة تعج بالفنادق ويمكنها عمليا وعلى الورق تجهيز عدد كافي نسبيا من الاسرة للمصطافين والسياح . واهم هذا الواقع يبرز اشكال اخر يشير اليه المهتمون بالقطاع وهي سكان مدينة عين الترك وضواحيها الذين يلاحظون ان الفنادق المتواجدة بعين الترك تعيش في اماكن "غير عالمية" مع مرور الزمن وكثيرا ما تتشط فيها شبكات المتاجرة بالاعضاء التي تعتبر "مصدر دخل معتبر في الاشهر " القارة " السنة " وبالرغم من جهود مصالح الرقابة وعلى رقيها مصالح الامن التي ظهرت الاعضاء من العديد من الشبكات المتكورة . الا ان الصورة السياحة القطاع تظوهت كثيرا الامر الذي يفسر لجوء العائلات التي تعب شواطئ عين الترك للاعتماد على منازل الغوص وفيلاتهم لقضاء عطلة صيفية ممتعة . بعيدا عن مظاهر غير اخلاقية تنتشر في الفنادق عادة ويشير العديد من المتتبعين على التردد على الفنادق المتواجدة في الكورنيش الى ان تصنيفها وعدد نجومها لا يعكس نوعية الخدمات المقدمة علما ان العديد من الماء الساخن يمحيها وقد تنام على تنطية سرير لم تستبدل منذ مدة مما يتسبب لك في برود بفور جلدية . في حين تصل اسعار قضاء ليلة واحدة في الصف مما تعتبر المتلمين والمصطافين ذوي الدخل المتوسط الذين يتجنبون المنازل الفردية وبعض الاحواش التي تعرض اسعارا تنافسية ولا تزال سمعة فضاء الليلة أو الاسبوع الواحد في فندق عادي في الكورنيش البحراني بعيدا جدا عن تطلعات الوصية التي تهدف لتنشيط قطاع السياحة كمصدر دخل بديل للمحروقات . مما يشجع الزبائن على الهروب لتونس وتركيا الخرى يمكنهم فيها قضاء فسوح باسعار معقولة وبخدمات راقية عكس ما يمكن ان يواجهوه من تقلص ان استمروا في وهران او ولايات ساحلية اخرى لا تختلف اوضاعها عن وهران بتمين.

مشاريع التهيئة الجضرية "تتهاطل" على حي تروفيل وتستثني مواقع اخرى

ويسجل سكان عين الترك بأستغراب شديد خلال السنوات الاخيرة تهاطل المشاريع المخصصة لتهيئة والتحسين الحضري على حي شاطئ "تروفيل" بعين الترك وبات هذا الحي يلقب باسم حي راقي جدا يقع في الجزائر المغصة ويحتم مقررات هيئات عليا . وبالتالي فضول السكان والزوار سريعا عندما يدركون ان الخصيصات مؤزرة فضاء بالمنطقة وتستمتع بقامة الاسبوع وزرقة البحر فيها في الوقت الذي لاتزال المظاهر المقززة والمضرة بالوضواطن الخرى تنتشر فيها الخذ وذو الطيب غير كثرة الصرف الصحي وبقايا جذوع يابسة وبعض حيوانات الهمة تاهة وهي كل اصداقية وشيرها من مظاهر مشوهة للكورنيش البحراني .تفيف من الهيبت التصنيرية التي تم تنتج مسلح بالقرنفل الترك في التخاذ طبها نهائيا خاصة بمنطقة حي باب الريان وأحياء أخرى

قطاع صحي مريض بالكورنيش

اصبحت ميزات الاسطف التي تتوب شوارع عين الترك صباح مساء مشهدا مألوفا بالمنطقة التي لا تكاد تعارف إنذار ميزات الإسعاف نهدأ فيها وقد يطن المتحن قها حالات جد طرئة لا يقوى المطلع الطبي لمستطفى العقيد عباس أو مجير القضي على التكفل بها. الا ان الحقيقة تشير إلى عكس ذلك فاستظار بعض الحالات الطارئة التي تتطلب تكفلا طبيا بوسائل لا تتوفر في العلاجات الطبية يتم تحويلها لمستطفى وهران الجامعي بشكل مكثف وغير مبرر في غالب الاحيان. مثبهاة اطرة مستطفى وهران الجامعي التي كثيرا ما طلبت الجهات المسؤولة بالتدخل لوقف تحويل المرضى من منطقة الكورنيش إلى وهران وذلك، اطرة مستطفيي وهران الكورنيش بما يحولها قادرة على التكفل بمرضى المنطقة عمليات تدل على توفر كل الاجهزة الطبية بمستطفيات الكورنيش. حسبا يحولها قادرة على التكفل بمرضى المنطقة ومن بين الاثار السلبية ل "مرض" قطاع الصحة بدائرة عين الترك عدم التكفل بالمرضى خاصة في ساعات الليل وعلى وجه الخصوص مصالح الاستعجالات بينما يعتمد على هذه المستطفيات من طرف العملية الامنية في مواسم الاصطياف لايلاء القرض لو اصناف العلاجات الصرحية الطارئة في أوساط المصطافين وخيوف وهران. حسا يجعل مهمة تحسين خدمتها امرا ضروريا

الخطر بتريس بستعملي الطريق الولائي رقم 44

وتشاشر على خصف التحضير لاطلاق مجوم اصطياف في مستوى مقاطعة الغرب لازالة الطريق الولائي المزدوج رقم 44 الرابط بين حي كوكا بوهران وعين الترك عبر الطف الطوي الذي يعتبر شريانا طرقيا سياحيا بامتياز. محمر خطر محقيل بتريس بمستعمليه اذا لازال الطريق المزدوج من دون حواجز استعلي الفصل بين الاتجاهين مما يشكل خطورة بالغة على اصحاب السيارات خاصة في حالة تصرف احمق المركبات المستقل وغروبها للاتجاه المعاكس. مهنا لازال المسلك الواقع اعلى الجمل من دون حواجز امنية تمنع مقيط المركبات الى قعر الوادي في حالة انحرافها حيث غالبا ما تنجر تلك الحواجز لاقفال الارواح في حالة انحراف السيارة من المسلك . لا يشكل الحاجز طول نجاة يمنح السيارة من فرصة اصل المنحدر والغروب في الامر انه رغم استكمال المشروع مثكل تهاكي الا ان المسلك بقي من بين هذه المسلكات الفنية الخرورية والمخصوص عليها في دفتر الشروط الخاص والمصفقة غ لا يمكن انجاز طريق سريع دون انجاز حواجز فاصلة بين الاتجاهين من جهة ودون انجاز شبكة على جوانب الطريق الخارجية لمنع مقيط السيارات من المنحدر في حال فقدانها بسبحها او انحرافها عن المسار ولا يدري السكان ان كانت السلطات المحلية تنتظر خروج مأساة اكي تتدخل ام انها على خبر عظم بهذا الامر الخطير جدا !!

وهران عاصمة سياحية لسنة 2021

إعطاء كل التوجيهات المتعلقة بالتسيير الفندقي والسياحي

● الموارد البشرية ضمن الأولويات

أكد مدير السياحة لولاية وهران أن كل مقاييس التحضير للتظاهرة المتوسطية لسنة 2021 بمامزة لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الفندقية، مضيفا في هذا الشأن انه تم إعطاء كل التوجيهات و الخطوط المريحة و المنهجيات المتعلقة بالتسيير الفندقي و السياحي بأي هذا تماشيا و المركبة التي تعرفها عاصمة الغرب في مجال المطيرة الفندقية و مشاريع الاستثمار السياحي. و حسب ما جاء في تصريحات مختلف القطاعات المتعاونة من اجل تطوير قطاع السياحة وعلى رأسه مجال الفندقة و الخدمات، فان كل التركيز سيكون على الموارد البشرية التي تتكفل على مستوى الفنادق و وكالات السياحة و الأسفار، فضلا على تجهيز مؤسسات فندقية بمراتب تصنيف من ثلاث إلى خمس نجوم توافق الخدمات المقدمة للسياح و الزبائن، و ذلك ما تعمل الجهات الوصية على تحقيقه مستقبلا من خلال فرص التكوين و التشغيل، و الاستثمار السياحي من أجل الوصول إلى تطوير الخدمات الفندقية بدرجة أولى.

و قد جاء الاهتمام بقطاع السياحة و جعله من الأولويات في إطار التنمية الشاملة بإطلاق جملة من المشاريع هادفة إلى خلق التوازن المنشود بين الهياكل المتوفرة والعامل البشري المتخصص الذي يعرض الخدمات التي يحتاجها الزبون أو السائح، و مقابل العمل على غلق الفجوة المسجلة فيما يخص الأسرة و الهياكل، يتم التركيز على التكوين حسب ما جاء في تصريحات والي وهران ضمن فعاليات الأبواب المفتوحة حول التكوين الفندقي و السياحة و التي دعا فيها إلى وجوب التركيز على التوجيه نحو التكوين نظرا لما أفرزته المبادرة من نتائج إيجابية هذه السنة تجلت في تخرج 1400 شاب تم التكفل بهم بعد تحصلهم على التكوين في مختلف التخصصات الفندقية و الهدف من خلال هذه المبادرات هو الوصول إلى تقديم صورة أرقى، وتحسين مستوى الخدمات السياحية و الفندقية التي تقدمها الفنادق بمختلف تصنيفاتها و الخروج من المشهد الخدماتي المتدني الذي يرجع إلى غياب اليد المتخصصة، و يطرح العديد من المتتبعين في هذا الجانب هل ستتمكن هذه المشاريع إنقاذ السياحة بوهران و تحسين وجهها أمام الزبائن و السواح على المستوى العالمي.

حورية.ت

فرص التكوين

إقبال الشباب على تخصص الفندقة

أصبح قطاع التكوين من ضمن الاستراتيجيات الجديدة المنتهجة التي بدأ الارتكاز عليها في السنتين الأخيرتين لتطوير قطاع السياحة و الجانب الخدماتي على وجه خاص حيث فتحت في هذا الإطار فرص عديدة في مجال السياحة و الخدمات الفندقية، وقد تعالت القطاعات الثلاث لكل من السياحة، و التكوين، و التشغيل، من اجل ضمان الوصول إلى خدمات أحسن و اعتماد التكوين كعنصر أساسي لتطوير السياحة و توفير الفرص لتحقيق التوازن بين الهياكل المصنفة كفنادق راقية، ومستوى الخدمات الفندقية المقدمة.

حيزية. ت

و تسجل مركز التكوين المهني إقبالا كبيرا للشباب الراغب في التخصص في مجال الفندقة و الاستقبال، و لكن الطلب الكبير الذين انظارا التخصصات الفندقية متخوفون من مصيرهم المهني في ظل صعوبة الحصول على منصب الشغل بالمؤسسات الفندقية المتوفرة، و بالموازاة تُجد بعض الشباب الذين تمكنوا من الحصول على مناصب، ما عانوه للوصول إلى ذلك منتقدين الوضع الذي لا يشجع على دخول هذا العالم مطالبين بإتباع سياسة انتاج الشباب المتحصل على التكوين مباشرة في الفنادق و الهياكلات السياحية المتوفرة خاصة و أن هناك أيدي متخصصة لا تزال تبحث عن فرصة لإظهار مهاراتها. يأتي هذا في الوقت الذي يدعوا فيه كل المتدخلين و المسؤولين بمختلف القطاعات إلى توجيه الشباب نحو التكوين الفندقي الخدماتي في إطار مشروع مشترك بين كل من مديريات التكوين و التشغيل و السياحة وهي المبادرة التي ينتظر منها الشباب ثمارا مثمرة على ويلوح قطاع السياحة و الفندقة. وكانت مديرة التكوين على مستوى النهيئة العمرانية و السياحة السيدة مونية أن التكوين يعد عنصر أساسي للعودة إلى الأهمية التي يحتويها القطاع فيما يخص تحسين مستوى الخدمات الفندقية و السياحية، مؤكدة أن السياسة المنتهجة حاليا تعتمد على خارطة التكوين، وقد جاءت على هذا الأساس الاتفاقية التي جمعت القطاعات الثلاث كخطوة فاصلة لانطلاق المشروع الهادف إلى تحقيق التوازن بين الهياكل الموجودة و العامل البشري الذي يقدم الخدمات، و تجدر الإشارة في هذا السياق، انه تم تسجيل حتى نهاية السنة الفارطة ما يعادل 1500 شاب استفادوا من التكوين في مجالي التخصصات بالتعاون مع مؤسسات فندقية ذات سمعة عالمية حسب ما أفاد به مدير التكوين المهني مؤكدا أن كل الشباب المتحصلين على التكوين في مختلف التخصصات الفندقية سيتم دمجهم داخل المؤسسات الفندقية المنجزة أو التي هي قيد الانجاز و البالغ عددها 100 مؤسسة فندقية. و من جهتها تعمل مختلف هياكل التشغيل على تبني الشباب الحاصل على تكوين من خلال خلق عدد كبير من فرص العمل. ويؤكد بعض الشباب الذين استحسنوا المبادرات المقترحة أن كل هذه البرامج تشجع بالدخول على الالتحاق بالتكوين و التخصص الفندقي و لكن تبقى فرص الشغل هي فيما يبس الوعيد أمام المهوات الشابة المتخصصة، و إن كانت المديرية الوصية قد أكدت دمج عدد كبير من الشباب الحاصل على التكوين ضمن مناصب شغل في مؤسسات و هياكل فندقية ذات مستوى.

فنادق تضطر لتشغيل أعوان دون شهادة أمام محدودية فرص التكوين

يشتكي بعض مسيرو الفنادق الكبرى بوهران من النقص المسجل في العديد من تخصصات الفندقة غير المتوفرة ما يشكل عائق أمام ترقية الخدمات و توفير الطاقم البشري المؤهل على تكوين متخصص حيث أن العديد من المناصب يشغلها مكونين بتخصصات شبيهة فقط حسب ما يوفره سوق التشغيل في هذا المجال بالجزائر فرغم تحسن إمكانيات التوظيف في مهن الفندقة مع إنتاج قطاع التكوين المهني و تشجيعه لعملية تسجيل المترشحين في هذه التخصصات بدليل توفر 15 تخصص بولاية وهران في مجال الفندقة بالتكوين المهني غير أن النقص لا يزال يطرح بقوة حيث لا تتوفر العديد من هذه التخصصات بما فيها تلك التي قد تبدو انها بسيطة و لا تتطلب شهادة غير أن قواعد التشغيل فيها بقطاع الفندقة حسب المعايير العالمية تتطلب تكوين قاعدي ومنها متوارد وهو العون المكلف بنظافة المطعم و هو التخصص غير المتوفر لحد الآن و عون الأمن بالفندق و الذي يجب أن يكون له تأطير خاص في هذا المجال و إمكانيات إضافية عن عون الأمن العادي في بقية المؤسسات غير أن الفنادق حاليا تضطر حاليا لتشغيل أعوان أمن كبقية المؤسسات الأخرى مع ضمان تكوين خاص لديها يكسب العامل خبرة بمضي الوقت كما أشار بعض مدراء الموارد البشرية بهذه الفنادق لمهنة عامل نظافة الغرف و هو التخصص غير المتوفر حاليا أيضا زيادة على المكلف بالغسيل بالفندق غير المتوفر أيضا و بالنظر لعدم توفر فرص التكوين في هذه التخصصات فإن فتحها لأول مرة بمراكز التكوين المهني كفيل انه سيضمن فرص تشغيل فارة للمكونين الأوائل بالنظر لكونها لم تكن متوفرة في إنتظار أن تفتح رسميا خاصة و أن مصادر بمديرية التكوين المهني أكدت لنا على فتح تخصصات جديدة في مجال الفندقة خلال الدورة المقبلة.

كما أن عدم توفر هذه التخصصات حاليا راجع لكون العاملة إليها ليس بقدر أهمية التكوين بتخصصات أخرى كالإستقبال و الإيواء و الإطعام و غيرها لذلك منحت الأولوية لعدد من التخصصات في إنتظار إدماجها جميعا

ك. لوادي

مرحوم عبد المنعم تقني سامي في السياحة و الفندقة:

«الخدمات الفندقية المتاحة مرضية إلى حد ما»

تعتبر الخدمات السياحية المتاحة بوهران مرضية إلى حد ما و في مستوى يؤهلها لاستقبال مناسبات و أحداث دولية في جميع المجالات ذلك ما أكده السيد مرحوم عبد المنعم تقني سامي في السياحة و الفندقة و مدير إحدى المؤسسات الفندقية بوهران.

مدعما حديثه بنجاح تظاهرة جي أن أ 16 التي احتضنتها وهران سنة 2010 و التي شهدت استقبال قرابة ثلاثة آلاف مشارك من مختلف أنحاء العالم. هذا إلى جانب العديد من التظاهرات و الملتقيات الدولية التي برهنت فيها وهران على قدرتها و كفاءتها من حيث الخدمات السياحية عبر مختلف مؤسساتها الفندقية.

أما فيما يخص جاهزية عاصمة الغرب لاحتضان التظاهرة المتوسطية لسنة 2021 فقد أفاد المتحدث انه يا حبذا لو يتم العمل على تعزيز المنشآت الفندقية و زيادة قدرة الاستيعاب لديها حتى يتسنى للمدينة استيعاب اكبر عدد من الضيوف، و المشاركين في الحدث الرياضي الضخم. مضيفا أن هناك عدد كبير من المشاريع هي في طور الانجاز منها هياكل فندقية بتصنيفاتها المختلفة و تنوع خدماتها وفق مستويات عالمية، و من المرتقب حسب المتحدث أن تصل قدرة الاستيعاب إلى ما يفوق خمسة آلاف سرير في غضون الأربع سنوات القادمة. و من جهة موازية أشار السيد مرحوم إلى فرص التكوين المتاحة في مجال الفندقة و الخدمات، مذكرا أن الاتفاقية التي جمعت قطاع التكوين و المهن و السياحة و التشغيل جميعها تخدم مصلحة السياحة و الفندقة بوهران و الجزائر عموما كونها تساهم في رفع مستوى القطاع و إيصاله إلى درجة متطورة لموائمة المعايير الدولية المعمول بها. و دعى في هذا الجانب إلى تطوير مبادرة التكوين كاقتراح فعال لخدمة السياحة ببلادنا من خلال تقديم تخصصات متنوعة بمقاييس دولية. و تبني الشباب الحاصل على التكوين مع ضرورة الاهتمام بالبد المتخصصة ذات الخبرة و الأقدمية في مهن الفندقة. ومن أهم النقاط التي يجدر التركيز عليها بخيف محدثنا هي ضرورة تطوير تسيير المؤسسات الفندقية وفق السياسة و المعايير الدولية المعمول بها عالميا.

حيزية. ت

الوصل
العدد 3327 الاثنين 27 جوان 2016
الموافق لـ 22 رمضان 1437

من مجموع 60 مؤسسة تم تفتيشها ومراقبة نشاطها

إعذار 20 فندقا غير نظيف

شنت اللجنة المختلطة المكلفة بمراقبة نشاط الفنادق بوهران حربا على المؤسسات الفندقية المخالفة للنظام العام، خاصة فيما يتعلق بظروف الإيواء، وكذا انعدام النظافة التي باتت تؤرق السياح والمترددين على فنادق الولاية.

ك بودوسي

وفي هذا الشأن، كشف المدير الولائي للسياحة أنه تم إعذار 20 مؤسسة فندقية من مجموع 60 مؤسسة تم تفتيشها ومراقبة نشاطها، خاصة فيما يتعلق بجانب النظافة وظروف الاستقبال، حيث تم في البداية إعذار هذه المؤسسات، لاسيما تلك التي تخترق القانون، ولا تتماشى مع المعايير المعمول بها في سلم العمل الفندقي، مع العلم أن اللجنة المختلطة التي تم إدراجها لمراقبة عمل مختلف الفنادق الموزعة بإقليم ولاية وهران تتكون من مصالح مديرية التجارة والسياحة والجهات الفاعلة،

حيث ستواصل عملها ضمن ما يصب في وعاء تحسين الخدمات الفندقية، وهذا تحسبا للتحضير لموسم الاصطياف على خلفية أن الفنادق تكتظ بالزبائن خلال موسم الاصطياف الذي يستقطب ملايين الزوار والسياح، ما يستوجب على المؤسسات الفندقية تحسين ظروف الاستقبال والمبيت، وكذا تحسين الخدمات بعيدا عن مشاكل انعدام النظافة والممارسات غير اللائقة التي تؤرق السياح، خاصة وأن وهران تسعى للنهوض بهذا القطاع من أجل تأكيد مكانتها كوجهة سياحية وعاصمة أورومتوسطية كونها تستقبل يوميا آلاف الزوار والسياح، ما يستدعي توسيع حظائر الاستقبال وإيواء الزوار، مع العلم أن تعداد الحظيرة الفندقية بوهران حاليا يقدر بـ158 فندقا فقط بطاقة استيعابية تقدر بـ 800 14 سرير، ما يستدعي توسيعها على مصراعيها لتحسين وجه الولاية من حيث النمط السياحي والفندقي والإيواء، وغيرها من المؤهلات الكفيلة بتطوير الاقتصاد والزيادة في مداخيل عاصمة الغرب الجزائري.

مجزرة مرورية ببلدية منداس

قتيلة و24 جريحا في انحراف حافلة بغليزان

ص7

الوصل
يومية إخبارية وطنية
الكلمة الصادقة لأهل وطنها

المدرب القادم سينال 50 ألف أورو شهريا

روراوة سيفاضل بين كوربيس وبيران لتدريب الخضر

ص13

السنة العاشرة - العدد: 3415 - الأحد 16 أكتوبر 2016 الموافق لـ 14 محرم 1438 - الثمن: 15 دج - www.awasionline.com

فضاءات مهملة، خدمات متدنية ومرافق سياحية برتبة حمامات

صرف الملايير من أجل موسم سياحي كارثي

ص3

تسيير شواطئ وحظائر تحت شعار "الويل لمن لا يدفع"

ترشى السياحة بوهران حالها بالرغم من تربعها على مرافق سياحية فشلت في تقديم أدنى الخدمات، خاصة بالكورنيش الذي يبقى على حاله ما عدا طلاء وتزيين شكلي روتيني مع حلول موسم اصطياف، مما يؤكد فشل موسم الاصطياف في كل مرة من منطلق حالة شوارع الباهية السياحية لنتيجة النفرات والانتقادات التي تقف عليها سنويا ودوريا اللجنة الولائية للسياحة.

في إطار الشراكة مع مؤسسة وهيئة عمومية

أول رحلة طيران لشركة طاسيلي تحط بتيارت

ص4

يستنجدون بميزانية الكوتدسترال للعودة إلى ورشاتهم

غياب النقل الجامعي يؤرق الطلبة القاطنين بعين مران بالشلف

ص5

حنكوش ينجح في أول امتحان على رأس العرايق

جمعية وهران تحقق أول فوز لها هذا الموسم

ص12

النيابة العامة التمست 10 سنوات سجنا نافذا في حق الجاني بوهران

منعه من أخذ ربيبته للسهر معه فكان مصيره الطعن وحرق المنزل

ص14

بسبب رداءة الخط في الوصفات الطبية ونقص التكوين

صيادلة بدون ضمير يمنحون أدوية قاتلة على أنها شافية

ص3

مساحات عامة مهملة ومرافق سياحية برتبة حمامات

صرف ملايير الدينارات من أجل موسم سياحي فاشل

● تسيير شواطئ وحظائر تحت شعار "الويل لمن لا يدفع"

ترثى السياحة بوهران حالها بالرغم من تربعها على مرافق سياحية فشلت في تقديم أدنى الخدمات، خاصة بالكورنيش الذي بقي على حاله ماعدا طلاء وتزيين شكلي روتيني مع حلول موسم اصطياف، مما يؤكد فشل موسم الاصطياف في كل مرة من منطلق حالة شوارع الباهية السياحية نتيجة النفرات والانتقادات التي تقف عليها سنويا ودوريا اللجنة الولائية للسياحة التي أعدت جملة من الانتقادات على خلفية تدني مستوى الخدمات السياحية التي يقابلها الغلاء الفاحش في الأسعار الخدماتية أقلها كراء الشمسيات في موسم الاصطياف وكذا الغلاء الفاحش الذي تضخه الفنادق التي تعد على الأصابع بوهران.

كتب: بودرمي

والتي تعاني من نقص الإيواء. ناهيك عن حالة الشوارع بوسط الولاية التي تعد القلب النابض والتي تستقطب آلاف الزوار إليها. ناهيك عن الإهمال الذي يطال المساحات العامة والفضاءات الغابية وغيرها رغم رصد الملايير من أجل إعطاء وجه سياحي مشرف لكن ما يصطدم معه المواطن والسائح لا يمكن حقيقة التوجه التي تعتزم الدولة على بنوده لكن مع وجود دخلاء وأشخاص همهم الوحيد الربح السريع جعل الأمور تنحرف إلى غير وجهتها وبالتالي التأثير على جانب من مداخيل الاقتصاد الوطني، حيث تشهد خلال فصل الصيف جل هذه المناطق ازدحاما مذهلا في أسعار المنتوجات والشاليهات والشقق والفيلات التي بالكاد يتسنى للزائر الظفر بأحدها لقضاء عطلته، والتي باتت تشكل عائقا آخر بقصي الكثيرين من المصطاف من ذوي الدخل المحدد والبطالون والمسنون الذين تستنزف جيوبهم مبلغ 600 دج أو 800 دج وحتى 1000 دج في بعض الأحيان حسب المكان لقاء البقاء تحت ظل الشمسية والاستمتاع بموجات البحر، غير أنه قد ينقص من الاستمتاع بزرقة البحر في حالة عجزه عن دفع الضريبة التي تفرض عليه عنوة، كما يفرض عليه دفع ما قيمته 100 دج أو أكثر لقاء ركن سيارته بالحظيرة وحتى وإن جلب معه شمسيته فإنه محروم من نصبها في مقابل البحر أو ما يسمى بالصف الأمامي بعدما أصبح الاستمتاع بشاطئ البحر على درجات، حيث يضطر المواطن المغلوب على أمره إلى الجلوس بعيدا في الصف الأخير وبجنب شمسيته بمكان بعيد من الشاطئ، من جهة أخرى تصنف وهران في خانة العواصم الأورومتوسطية والتي بها امتيازات سياحية عالية تستدعي توظيفها وتهيئتها لاستقطاب السياح، في الوقت الذي تغمض بأحيائها وشوارعها الرئيسية الجرذان والمزابل العشوائية التي شوهت ثاني أكبر المدن الجزائرية، حيث لا يمر السائح بشارع أو ركن إلا وتقابله أكوام النفايات والزبالة وهو ما يقصف حتما بجمال الباهية في قاع عميق يجهض سياحتها بالرغم من طموحات الجهات الوصية إلى تحويلها إلى حظيرة سياحية بامتياز فأين يكون الامتياز وسط ولاية لم تستطع حتى التخلص من مشكل تراكم القمامات وتمييعها بالطرقات والمرافق العامة والسياحية.

تجدر الإشارة إلى أن مصالح مديرية السياحة بوهران تتأهب لإنجاز 46 فندقا جديدا، والذي سيوفر 334 سرير وخلق 570 منصب شغل جديد في فائدة الشباب، ما يصب في إطار إنعاش الحظيرة الفندقية التي تعد من أهم النقاط الرامية إلى النهوض بقطاع السياحة والاستثمار في المناطق النائية التي تتربع عليها ثاني أكبر المدن الجزائرية، وذلك في سبيل تبادل السياح طيلة السنة والعمل على جلب السياح الأجانب طيلة العام وتطوير الخدمات المقدمة، التي لا تزال في مهد الطريق وتستدعي تكوينا وسط رواد العمل السياحي وكذا تحسين الجبهة السياحية العامة بولاية تستقطب سنويا ملايين الزوار والسياح، غير أن هذه المشاريع الفندقية لا تزال تتأرجح بين التسليم والإنجاز من منطلق الحاجة الملحة بوهران إلى الإيواء وتدعيم الحظيرة الفندقية وتغطية النقص الفادح في الإيواء والمبيت، خاصة فيما يتعلق بالفنادق الآيلة والمصنفة لاستقبال الزوار، خاصة منهم الأجانب واحتضان التظاهرات الثقافية والاقتصادية الكبرى بضاهي كبرى المدن الجزائرية التي تعاني عجزا في الإيواء ونحن على موعد مع احتضان فعاليات ألعاب البحر الأبيض المتوسط في أفاق 2021.

سيارة تصطدم بعجوز وصاحبها يلوذ بالفرار

أصيبت مساء أول أمس عجوز تدعى "ب.ز" البالغة من العمر 60 سنة بإصابات متعددة ومختلفة بكامل أنحاء الجسم وكذا كسر بالرجل وهذا إثر اصطدام سيارة بها أثناء محاولتها عبور الطريق والخبط قرب نقطة بيع السيارات رونو بسيدي البشير، وفور إخطارهم لثلة أعوان وحدة الحماية المدنية لبئر الجير إلى مكان الحادث، أين سارعوا بتقديم الإسعافات الأولية للضحية وتحويلها إلى مصلحة الاستعجالات الجراحية بمستشفى أول نوفمبر لتلقي العلاج، ولما السيارة فلم تكن متواجدة بعين المكان أثناء وصول عناصر الحماية المدنية. ت.أ

محاولة انتحار فتاة بوسط المدينة

تعرضت مساء أول أمس فتاة تدعى "ب.س" البالغة من العمر 21 سنة لإصابة على مستوى اليد والعنق وهذا إثر سقوطها من الطابق الأول لبناية متواجدة بـ7 شارع وحي قدور بوسط المدينة، وحسب عناصر الحماية المدنية فإن الضحية وجدت ملقاة على الأرض تعاني من إصابات خطيرة والأم حادة جراء السقوط، وعلى إثر ذلك سارعت عناصر الحماية المدنية لإسعاف الضحية وتحويلها على جناح السرعة إلى مصلحة الاستعجالات الجراحية لمستشفى وهران الجامعي، هذا وفتحت عناصر الشرطة تحقيقا حول ملابسات ووقائع الحادثة إن كان الأمر يتعلق بسقوط عادي أو محاولة انتحار. ت.أ

إصابة أم وطفلتها في حادث انحراف سيارة

وقع إثر ليلة أول أمس على الساعة التاسعة ليلا حادث مرور خطير بالطريق الاجتنابي رقم 4 بجسر عين البيضاء، تمثل في انحراف سيارة أجرة من نوع رونو 21 تحطمت كليا بسائقها لم يكن متواجدا بمكان الحادث لكن وصول عناصر الحماية المدنية، فيما عثر على الضحية "ب.ف" البالغة من العمر 38 سنة، والتي تعرضت لإصابة خطيرة بالرأس رفقة ابنتها "ب.ر" البالغة من العمر 10 سنوات تعاني من آلام حادة بالرقبة، وعلى إثر ذلك قدمت للضحيتين الإسعافات الأولية بقاعة الـ. مصلحة الاستعجالات الجراحية بمستشفى وهران الجامعي. ت.أ

سيتم تسليمها بداية السنة المقبلة لتغطية العجز

معهدين جديدين و6 مؤسسات للتكوين المهني

سيدعم بقطاع التكوين المهني بوهران تسلم معهدين جديدين و6 مؤسسات أخرى للتكوين لتعزيز حظيرة مراكز التكوين بالولاية وتغطية شامل الخصيصات، حيث سيتم فتح هذه المراكز الجديدة تزامنا وبداية سنة 2017 الداخلة.

وفي الشأن ذاته تعرف الأشغال على مستوى معهد التكوين الجديد بطيوة وتيرة متقدمة برلوغ نسبة 80 بالمائة، في حين وصلت نسبة الأشغال على مستوى معهد التكوين والتعليم المهنيين بحي بقشايد إلى 50 بالمائة وكذا تعريف المؤسسات الست التي ستستفيد منها القطاع السنة المقبلة هي الأخرى، الأشغال تسير بوتيرة متقدمة في سبيل تسليمها في آجالها، حيث بلغت نسبة عدم الأشغال على مستوى مركز التكوين بسيدي البشير التابع إداريا لدائرة بئر الجير 60 بالمائة مقابل 70 بالمائة بالنسبة لمركز مرسى الحجاج، ونفس النسبة بالنسبة لمركز بوفاتيس أي 70 بالمائة، فيما وصلت نسبة التقدم لأشغال إنجاز مركز التكوين الواقع بحي النجمة المعروف بشطيبو إلى 60 بالمائة، في حين بلغت الأشغال بمركز التكوين الجديد بشية سيدي الشحمي 30 بالمائة، حيث سمح هذه الهياكل بمنطية الحجر وطية طلبات الراغبين في الالتحاق بالتكوين، خاصة المشرعين من المدارس والذين تبقى مراكز التكوين فرصة لهم لرسم خطوط المستقبل والظفر بمنصب عمل لاحقا عن طريق كسب مهارات جديدة وتخصصات مختلفة.

كتب: بودرمي

المؤسسة الاستشفائية أول نوفمبر بإيسطو

إحصاء 6914 حصة علاج كيميائي منذ بداية السنة

أفاد مدير عليه من سيد المؤسسة الاستشفائية الفاتح نوفمبر بإيسطو، بأنه تم إحصاء 6914 حصة علاج كيميائي للمصابين بسرطان الدم وهذا منذ بداية السنة إلى غاية يومنا الجاري منها 3159 حصة لفائدة الرجال و3755 حصة موجهة للنساء، بالمقابل، تم إجراء 1983 عملية زراعة الأنسجة، كون أن هاته العمليات تعد جد ضرورية في سبيل إنقاذ حياة المرضى من أخطر أنواع السرطانات، أي سرطان الدم، وحسب مصادرنا الطبية فقد تم إجراء 11344 عملية فحص للمرضى بصفة يومية، من جهتهم، شدد الأطباء والمختصين على مستوى مصلحة أمراض الدم على المرضى والحالات التي تم استقبالها، على ضرورة الكشف المبكر، خاصة فيما يخص داء سرطان الدم الذي تصاب من خلاله كريات الدم البيضاء بالداء، ويتخلق بالتالي الورم السرطاني ويسيل على تكاثرها بشكل هائل وجعل خلاياها سريعة الانتشار في الدم وتكون هاته الخلايا محملة بفيروس يصيب جميع خلايا الدم وبذلك يضعف عمل الدم والوظائف التي يقوم بها، خاصة وأنه لا يوجد سبب رئيسي لحدوث مرض سرطان الدم أو انتشار فيروس محمل بسموم الغدد الليمفاوية، فضلا عن أخذ كميات كبيرة من المواد الكيماوية والتعرض إلى الأشعة الضارة ما يؤيد من دواعي الإصابة بسرطان الدم الذي يلقد ينتشر في الوسط الاجتماعي بقرب البلاد، جدير بالذكر، أن نسبة الإصابة بالسرطان قد تنامت بسرعة بالولاية بعدما اجتاح هذا الداء الفتاك فئة كبيرة من المصابين بالداء الخبيث الذي يلك يشهده الأطفال على خلفية ما تكشفه الإحصائيات الأخيرة بالرغم من التطورات الطبية الحاصلة، غير أن العديد من الحالات لا تزال في الأخير تام بين بارع مرحلة الكشف السريري أو ما يسمى بالكشف المبكر عن السرطان، خاصة سرطان الذي من منطلق تسجيل عدد كبير من الإصابات وسط النساء، في ظل غياب الوعي الثقافي الصحي لدى غالبية النساء وبالتالي تضاعف مدة التأخر عن الكشف عن الورم من شأنها أن تزيد من الخطورة، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر ويستدعي توعية كافية بضرورة الكشف المبكر. ت.أ

قلة التكاليف وجودة الخدمات ترجّح كفة الوجهة الخارجية على حساب السياحة المحلية

مجسمات رهن التنظير

تنطرق في ملف هذا الأسبوع إلى ظاهرة تفضيل الكثير من الشباب من الجنسين الدول الأجنبية على غرار تونس و المغرب و تركيا لقضاء عطلهم الصيفية على حساب السياحة الداخلية . و قد حاولنا تشريح الأسباب و العوامل من خلال أخذ رأي المختصين و رصد انطباعات مواطنين و توصيف موضوعي لواقع مواقع سياحتنا بإيجابياتها و سلبياتها . و الملاحظ أن الأغلبية أجمعوا على نقاط محددة جعلت الكفة تميل لصالح السياحة الأجنبية على حساب الوطنية و المتمثلة في التكاليف المالية ففي الخارج أقل مقارنة بالأرقام الفلكية لوجبة سمك بسيطة في أحد مطاعم وهران . نوعية الخدمات و كفاءة و تخصص اليد العاملة التي تم تأهيلها و تكوينها بشكل يشعر فيه السائح أنه ملك ، لثقافة الترويج و التسويق للمنتج السياحي بشكل مهني و محترف ، النظافة و مخطط السير و الأمن و انعدام البيروقراطية في المطارات و الموانئ و حسن الاستقبال يضاف إلى هذا سياسة عامة و فلسفة تسيير تعتمد على أن الزائر يمثل مصدر دخل للدولة لا بد من المحافظة عليه و عدم التأفف من وجوده و التذمر من تصرفاته مهما كان نوعها .

تحليل

السياحة فن

بهجت الزلي

« من جدّ وجد و من زرع حصد» حكمة ألفينا عليها القبض بالحفظ و التكرار في مقاعد الدراسة الأولى و غيرها من الكثير من الحكم و الأمثلة و المحفوظات كثراء عقلي و ترف ثقافي و رصيد لغوي ، لكنها لم تكن أبدا منهج حياة و مصدر تحفيز و شحن إرادة للعمل و الإنتاج و هذا ما وسع الهوة بيننا و بين كثير من البلدان التي جدّت فوجدت و زرعت فحصدت .

فتركيا اليوم على سبيل المثال لا الحصر تجني اليوم ثمار سياسة خططت لها منذ عقدين على الأقل من خلال خطة علمية لا تقتصر على التشييد و البناء و التزيين فقط بل كذلك تزيين تركيا و جعلها أجمل المدن في عيون من شاهدوا مسلسلاتها الدرامية فمهند و لميس و عمار و غيرهم كثير من الألقاب الفنية كانوا جنودا أوفياء في عملية الترويج و التسويق لمواقع بلدهم الأثرية و الطبيعية . حتى تشابكت الأهداف، بين السياسة الزراعية و السياسة السياحية فواقع المواطن العربي في شباك وكالات السفر التي ركضت به نحو إسطنبول و أنقرة و غيرها من المدن التركية ، و هذا دون أن نغفل عوامل أخرى كجودة الخدمات و حسن الاستقبال و قلة التكاليف مقارنة بدول أخرى .

و السؤال الذي يحصدنا هل هناك سياسة توحدت القطاعات و المجالات الحيوية في الجزائر بما يخدم المصلحة العليا للبلاد و نحن في أيام المهرجان الدولي للفيلم العربي بوهران هل خدمت مراسلتنا الفنية سياستنا الغارقة في واقع درامي ؟ .

ارتفاع التكاليف و رداءة الخدمات و انعدام الترويج

معضلات السياحة الداخلية

نوراك محمد

لا تـزال السـيـاحـة الـداخـلـيـة في واد و الجزائريون في واد اخر امام الجهودات الشحيحة لسلطات المحلية لانعاش هذا القطاع محليا في وقت تصنح فيه الدولة الملايير من الدينارات باعتباره أبرز البدائل لداخيل المحروقات من جهة و الأسعار الخيالية والنقوص التي تجعل السائح الجزائري يفر الوجهة نحو بلدان الجوار دون التي تتسابق لجلبه من خلال برامج و رحلات و إقامة و خدمات قد لا تحلمن له إقامة نهاية أسبوع في فندق أقل ما يقال عنه محترم ببلده الجزائر .

تصوير : نادية سعادي

وبالرغم من الثروات الطبيعية والسياحية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر إلا أن السياحة المحلية لم ترق إلى متطلبات السائح الجزائري ولا تزال في ذيل اختياراته ولعل من أهم أسباب العزوف عن الاستمتاع بمناطقنا الجميلة هو غياب الترويج والتسويق العالي و المحترف لكنوز الجزائر الشاسعة فما يشاهد الجزائري على قنوات التلفزيون لا يتعدى صور عن غرف نوم ومسابح وجبسات بفنادق لم تأهد بعد أي نجمة وكأن السياحة المحلية مجرد نوم و أكل و فقط لهذا بات لزاما إعادة النظر في قضية الترويج الذي لابد أن يرقى إلى تسويق محترف لصورة السياحة المحلية بالبلاد .

أما ثاني أهم سبب وراء الهروب نحو دول الجوار هو تدني الخدمات بالفنادق والمرافق السياحية المتوفرة..لا خدمات ولا استقبال لائق و لا حتى عروض ترويجية لتسهيل الزبائن . و أما بالنسبة للأسعار فحدث ولا حرج فرق شاسع بين فنادق 4 و5 نجوم بتونس مثلا ونظيراتها بالجزائر ناهيك عن البون الفاسح في الاستقبال و مستوى الخدمات خاصة إذا علمنا أن الفارق في الأسعار قد يفوق 3 أضعاف في بعض الأحيان و بخدمات رديئة جدا قد تنعدم في أحيان كثيرة للأسف الشديد .

الرحلات الداخلية تنتظر زبائنها

وحسب المتتبعين لقطاع السياحة المحلية بوهران فقد عرفت أسعار الوجهات الداخلية انخفاضا يصل إلى حد لا بأس به يقدر إلى المواسم السياحية حيث وصل سعر غرفة في الفندق من 4 نجوم إلى 6 آلاف دج مقارنة بالسنة الماضية التي حدد السعر لنفس الفندق بـ 9 آلاف دج .

وبالرغم من هذا الانخفاض المحسوس إلا أن الرحلات الداخلية تبقى بعيدة كل البعد عن اهتمامات السائح الجزائري الذي يفضل تونس والمغرب و تركيا و غيرها خاصة وأن الانخفاض لم يواكبه تحسن في الخدمات التي تبقى ذات نوعية أقل ما يقال عنها متواضعة كثيرا . فضعف الخدمات الفندقية وغياب المرافق السياحية يرهنان السياحة المحلية و يعتبران أبرز أسباب فرار الجزائري إلى الخارج أمام ما قدمته المرافق السياحية هناك من خدمات راقية و مغرية. و حسب نفس المتحدثين فإن أكثر الوجهات الداخلية طلبا بجاية و جيجل و تيبازة و عين تموشنت و العاصمة خاصة من قبل الجزائريين المغتربين .

هذا في موسم الاصطياف أما في المواسم الأخرى فتبقى الصحراء الوجهة المفضلة إلى حين إعادة النظر ومراجعة الأسعار التي تبقى الهاجس الأكبر لأصحاب وكالات السياحة الذين عجزوا عن إيجاد عروض ترويجية مناسبة .

الخارج لمن استطاع إلى ذلك سبيلا

أول ما يتبادر إلى ذهن الجزائري بمجرد الحديث عن العطلة الصيفية هي تونس والمغرب وتركيا بالرغم من أن هذه الأخيرة الأكثر طلبا سنويا لكن هل تساءل المسؤولون على قطاع السياحة يوميا لماذا هذا التسابق على السياحة الدولية و الهروب من البحوال و الاصطياف بمناطق الوطن الشاسعة الجمالية ؟ أم أن اهتماماتهم تنحصر مباشرة بعد تدشين مرفق سياحي أو إمضاء إتفاقية اطلاق موسم الاصطياف وسط أهازيج فرق الفولكلور بأجمل الشواطئ البعيدة عن شواطئ " الميزيرية " التي يعاني منها المصطافون من نفس المرافق والنظافة و سيطرة مافيا الشمسيات والكراسي .

وكالات جزائرية تروج للسياحة التونسية والتركية !

ومجرد جولة بوسط مدينة وهران والوقوف أمام واجهات الوكالات السياحية تقف على واقع السياحة المحلية التي لا تزال مقبورة لم تنفض عنها الغبار ، غبار التهميش و اللامبالاة و الذي كان من الأجدر أن تنفضه هذه الوكالات السياحية التي هي عصب قطاع سياحة في بلدان الجوار دون الحديث عن الدول المتقدمة الأوربية أو الأمريكية لكن لا حياة لمن تنادي فالكل يلهث وراء الربح السريع حتى ولو كان ذلك على حساب السياحة المحلية كيف لا و بمجرد طلب استفسار عن رحلات منظمة ينهال عليك أعوان هذه الوكالات بمنشوراتهم الدعوية الترويجية التي تجعلك في حيرة في اختيار أحسنها كونها تتشابه في الكثير من الأحيان خاصة فيما تعلق بالمصاريف أو التكفلة الرهيبة وكذا الإقامة بالفنادق والمركبات السياحية ذات الأربع و الخمس نجوم ناهيك عن برنامج الرحلة التي يمنح للسائح بعد الامتيازات كل هذه العروض لرحلات دولية أو بالأحرى رحلات سياحية استجمام بتونس والمغرب وتركيا ولا حديث عن سياحة محلية بوهران أو عن السواحل الجميلة التي تبقى حبر على ورق المسؤولين وأي ورق فقط على معلومات برنامج موسم الاصطياف أو زيارات وزير السياحة للأسف .

تونس تركيا و إسبانيا الأكثر طلبا

لم تعد تونس تحتكر السياح الجزائريين من الدرجة الأولى والتي كانت ما تكاد تعرف على اختيارها أمام سهولة حصول التأشيرة من أوربا و حتى سهولة الحصول على التأشيرة من جهة أخرى فالعديد من الجزائريين أصبحت تستهويهم زيارة مناطق تركيا الجميلة والتي كان للأفلام التركية الجميلة أثرا كبيرا على إنعاش السياحة المحلية فأضحى الجزائريون يتوجهون إلى تركيا التي تسهل سلطاتها كثير في منح التأشيرة وفي ظرف زمني وجيز و صارت إسطمبول و أنقرة و أزمير الوجهات المفضلة لدى الجزائريين .

أما إسبانيا فهي من أبرز الوجهات لدى الجزائريين خاصة بعد أن عرف شرب البلاد الذين استنزفوا الأزمة العالمية التي ضربت أوربا في السنوات الماضية والتي تضررت منها كثيرا مدريد ليشتروا عقارات بعدد من المدن خاصة الساحلية كاليكانت و برشلونة وأصبحت مقصدهم في عطل الصيف وجنتهم بذلك مصاريف الإقامة بالفنادق حتى أنها -هذه العقارات- أصبحت مصدر رزقهم من خلال كرائها للسياح الجزائريين والأجانب ممن تستهويهم زيارة إسبانيا و سواحلها .

ماليزيا ومصر تدخلان الأجندة

مصر و ماليزيا والمغرب وفرنسا لم تخرج عن اختيارات الجزائريين الراغبين في التمتع بعطلة صيفية خارج الجزائر وبالرغم من التكاليف الباهظة نوعا ما والخاصة برحلات نحو هذه البلدان لاسيما الآسيوية إلا أن الكثير من الجزائريين الذين يبحثون عن المتعة والاستجمام والاستكشاف يضطرون إلى جمع المال وضمان الرحلة ولو مرة في العمر أمام ما تتناقله التلفزيونات عن كنوز هذه الدول و تقاليدها الغريبة التي تدفع محبي رحلات الاستكشاف و المغامرة إلى السفر نحوها لساعات قصد الوقوف عن قرب على هذه الثروات التراثية والسياحية الضخمة لهذه البلدان .

الباهية ورشة مفتوحة للنهوض بالسياحة

فراڤاك محمد

لا يختلف اثنان في أن الأرقام التي ما فتئت السلطات المحلية عرضها و التباهي بها في كل مرة يفتح فيها ملف السياحة بوهران تبشر بانتعاش كبير في القطاع .. فنادق بـ 4 و 5 نجوم وشواطئ اصطناعية و مرافق و قرى سياحية بمواصفات دولية وغيرها من المشاريع الضخمة التي تبقى حبرا على ورق رغم انطلاق الأشغال بعدد منها إلا أن المشكل الذي يطرح نفسه هنا هو أن انتعاش السياحة المحلية ليس مرتبطا بوفرة الهياكل الفندقية والسياحية فحسب، وإنما هو مرهون بالأسعار و التكاليف الباهظة التي تبقى في متناول الأغنياء فقط. وبالتالي هذه المرافق الضخمة ليست موجهة لفئة الواسعة من السياح ذات الدخل المتوسط ناهيك عن الغياب التام لثقافة السياحة لدى الجزائري وهو ما يعكسه تدني الخدمات على مستوى المرافق الفندقية والسياحية كون عقلية العامل الجزائري بقطاع الفندقة ترفض خدمة الزبون وتعتبرها قلة تقدير للذات.

تضم فندقين 4 و5 نجوم و «بنغالوهات» و مخابر و مراكز دولية
قرية سياحية دولية بخليج كريشتل

حطيد وهران بمشروع سياحي ضخم من شأنه أن يدعم القطاع بثاني ولاية بالوطن ويمثل في انجاز قرية سياحية بمعايير دولية، على مساحة 10 هكتارات بمنطقة خليج كريشتل بلدية قديل، شرق مدينة وهران، وهي استثمار خاص لا تزال اشغال انجازه متواصلة.

مشروع القرية السياحية يعد مكسبا هاما للولاية، خاصة بتواجده بالواجهة البحرية الشرقية التي تدخل ضمن مشروع الترميم السياحي لولاية، كما حظيت الولاية بالدعم لانجاز مشاريع انجاز مرافق سياحية هامة وأخرى خاصة بالتهيئة العمرانية والحضرية بالمنطقة.

تضم القرية السياحية حسب البطاقة الفنية للمشروع مراكز دراسات ومخابر دولية و فندقين كبيرين من 4 و5 نجوم، إلى جانب 25 وحدة استغلال عمالية الخدمات و277 شقة سكنية و200 شقة عرضية- المعلومات- التي توفر مختلف الخدمات والعطلة على البحر، إلى جانب عدد من المطاعم العالمية ومقاهي وقاعات استغلال وقاعات محاضرات متنوعة تكون مجهزة لاستضافة كل أنواع التظاهرات العلمية والثقافية، في التقليل استغلالات العديد من المرافق الفندقية القديمة بمدينة وهران من مشاريع ترميم بتمويل من الخزينة العمومية، حيث أنتهت جل المشاريع على مستوى هذه المدينة، حتما أن الولاية تحصي 167 مؤسسة فندقية، كما تم استرجاع العقار السابق للديوان الوطني للسياحة بعد إحالة الملف أمام العدالة، التي أصدرت حكما لصالح مديرية السياحة . وهو العقار الواقع في شارع محمد خميستي بقلب العمارة . حيث انتهت أشغال ترميمه ليتحول إلى مقر لديوان المحلي للسياحة المدينة ، سيعمل على ترقية السياحة والتعريف بالمواقع السياحية بالولاية.

كما تشوهر وهران على ورشات مفتوحا لانجاز178 مشروعا فندقيا قدمائها لا تزال متوقفة على قدم وساق و تعرف وتيرة متقدمة حيث سيتم بعض المشاريع نهاية السنة الجارية على أن تدعم البقية قبل سنة 2021 بالتزامن و استقلال فعاليات ألعاب البحر الأبيض المتوسط و يستوفي إجمالي المشاريع للولاية 15500 سرير فضلا عن مئات مناصب الشغل و التي ستتزامن و تخرج أول الدفعات من المدرسة العليا للسياحة.

دراسة تقنية تركية لإنشاء شاطئين اصطناعيين و ملعب غولف

و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الاجتماع الذي نشطه «ر. الولاية » ضم كامل المديريات التنفيذية حيث تم خلاله عرض دراسة أولية لمشروع تهيئة الواجهة البحرية الشرقية لمدينة وهران من قبل المؤسسة التركية «مكتيول» و كذا مشروع تمثله شطر من الواجهة البحرية على طول 6 كلم و تأتي هذه المراسة في إطار مشروع انجاز الطريق الرابط بين ميناء وهران و الطريق السيار شرق غرب و الذي سيعرف انجاز العديد من المشاريع الهامة على غرار مرفأ للنزهة و شاطئين اصطناعيين، ملعب للرياضة الغولف، انجاز مركبات مائية وترفيهية وحدائق ومساحات خضراء.

مدينة ألعاب مائية و حوض سباحة للأسماك بالكورنيش الشرقي

وعد الموقف أن تشتمل المنطقة السياحية الشرقية خلال 4 سنوات لأهم منطقة توسع سياحي بالجزائر بعد أن يتم استلام عدة مشاريع و قرى سياحية بمعايير دولية و التي يتقدمها مشروع القرية السياحية و مدينة الألعاب المائية و التي تحتلت أشغالهما و يضم المشروع الأول أكبر حوض سباحة للأسماك على المستوى الإفريقي على طول 700 متر و الذي سيسمح بعقب السباح إلى جانب قفازات الغب و فندقين سياحيين. كما تشرف أشغال المدينة المائية على الانتهاء حيث بلغت النسبة 80 بالمائة كما تحتله وهران 9 مناطق توسع سياحية تم إطلاق جميع الدراسات الخاصة حيث انتهت تلك الخاصة بمنطقتي عين فيران، و مرسى الحجاج حيث انتهت المرحلة الأولى للدراسات الخاصة بالمناطق العقبية و هي الأندلسيات و مدة 1 و 2 و الرأس الأبيض ، رأس فالكون و كريشتل و رأس كاربون و تحت المصادقة عليها ويجري الإعداد للمرحلة الثانية بمنتوفر هذه الدراسات ما يعرف بالعقار السياحي من أجل تشجيع الاستثمار السياحي و الفندقي الذي سيعطي قيمة مضافة من ناحية عدد الأسرة و مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة التي يمكن خلقها.

إعذارات لـ 20 فندقا لجلب النظافة و شروط الأمان

من جانب آخر لا تزال لجنة التفتيش المكلفة بالمراقبة و التنقيل و التي تضم ممثلين عن مديريات السياحة والتجارة والبيئة و السكان ، و مديرية التنظيم و الشؤون العامة بالولاية تواصل عملها في مراقبة شروط الأمن والأمان والنظافة و احترام بنود دفتر المؤسسات الفندقية حيث تابعت بإعذار 20 فندقا منذ شهر جانفي الماضي من خلال 40 عملية تفتيش و مراقبة وذلك بسبب عدم احترام شروط النظافة والأمن و التحكم والتسيير الخاص بالمؤسسات الفندقية.

الطباعات
■ ف.لولاي « تصوير : تكفية عن

ذهبية موساوي (مسؤولة وكالة خدمات):
«سياحتنا بعيدة عن تطلعات المواطن»

بنحن نعمل في وكالتنا "زانا" للخدمات في إطار المناولة مع وكالات سياحية عديدة أهمها "تاسالا للأسفار" التي قامت بأول رحلة إلى شرم الشيخ المصرية إلى جانب رحلات إلى تونس و اسبانيا لاحقا أما عن الرحلات المحلية فنحن ننظم في الحواسم رحلات إلى الصحراء فقط لأن السياحة المحلية تبقى بعيدة كثير عن تطلعات المواطن و[illegible] الارتفاع الفاحش للأسعار لذلك لابد من إعادة مراجعة هذه النقطة بالذات ناهيك عن تدني الخدمات».

وزيد مصطفى لعوض جهوي وكالة سياحة و أسفار الجزائر "توريغ":
«نحن بحاجة إلى فنادق من نجمتين و ثلاث»

يشعر شرقية السياحة المحلية من أولوياتها وكالتنا لكن يبقى العائق في الأسعار الفاحشة مقارنة مع دول الجوار وهو المشكل الذي يحيط مجهوداتنا في النهوض بالقطاع وشرقية السياحة المحلية وبما أننا نركز على زبائننا من الفئة الواسعة الكبيرة تبقى الأسعار التي تعرضها الفنادق والمرافق السياحة بعيدة كل البعد عن تطلعات هذه الشريحة الواسعة من الزبائن الصباح لذا بات لزاما علينا مراجعة هذه النقطة بالذات نحن بحاجة إلى فنادق من نجمتين و ثلاث، وليس 4 نجوم بأسعار خيالية و وجهتنا المحلية تكون حسب رغبة الزبائن في الشتاء إلى أعالي الشريعة وفي مواسم أخرى إلى الصحراء و محطة استحمامية ومنتجعات شواطئ البحر ».

عثمان بلومي :
«الأسعار الفاحشة تجبرني على المكوث في بيتي»

«في الوقت الراهن لا أفكر في رحلات داخل أو خارج الوطن لأن المشكل هو الأسعار الخيالية التي تعرضها الوكالات وكذا الفنادق و حتى مبيشوى الخدمات رديئة جدا أفضل أن أمكث في منزلي عوض الخروج في رحلة داخلية بما تحمله من تناقضات ».

دنيا سراج أمثلة وكالة شهرة للسياحة و الأسفار:
«نحتاج إلى ثقافة الاستعانة بوكالات متخصصة»

«نحن لا نقوم بالسياحة المحلية بل متخصصين في رحلات الحج والعمرة و الرحلات الداخلية والخارجية من خلال حجز التذاكر أما عن الرحلات المنظمة فنحن نكتفي بشبك المبرمجة في الحواسم كتونس ودبي و ماليزيا و تركيا أما الرحلات المنظمة والخيلية أظن أن الجزائريين يفضلون التكفل بكل شيء بأنفسهم وليس لديهم ثقافة الاستعانة بوكالة السفر من أجل تنظيم مثل هذه الرحلات على المستوى الوطني ».

والي ولاية وهران، مولود شريفي في لقاء حصري لـ"الحوار":

نرتقـــب استقبـــال 26 مليون مصطاف

- استلام جميع مؤسسات فندقية وأزيد من 1000 سرير إضافي
- الشباب أولى الأولويات ولا ندخر جهدا في توفير مناصب شغل

- التزامات لاستلام 32 مؤسسة تربوية في مختلف الأطوار
- ستكسب رهان التحضير الجيد للألعاب المتوسطية

حاورته: م. أمال

■ ماذا عن مناصب الشغل التي تحققت بالولاية؟

- الشباب يبقى أولى الأولويات، ونحن لا ندخر جهدا في توفير مناصب شغل، وفي الواقع ليس هناك بطالة حقيقية بين الشباب، لأن البطالة هي أمر نسبي، لأن الدرس السهل متواجدة في كل القطاعات، إلا أن الشباب يفضل أغلبيتهم [illegible] في المنطقة البترو كيماوية لسوناطراك والشركات البترولية لأنها تدر امتيازات وتقدم مرتبات مغرية أحسن من القطاعات الأخرى، لذلك نحن نسجل طلبات الشغل أكثر في هاته المنطقة الصناعية من أرزيو، بحيث تم خلق 19 ألف منصب شغل جديد هذا العام، وأغلبية المطلبيات تنحصر في سوناطراك.

■ هل من تحضيرات بالولاية للدخول المدرسي المقبل؟

- هناك التزامات لاستلام 32 مؤسسة تربوية في مختلف الأطوار الابتدائي ومتوسط والثانوي، وأغلبها متواجدة بالأقطاب العمرانية الجديدة من واد تليلات وبلقايد وقديل وبيطمية بئر الجير ومسيدي الشحمي والبرية وغيرها، وهذا من أجل رفع الضغط ونحن متفائلون بالدخول المدرسي المقبل بعدما تم إعمال المسؤوليات قبيل الدخول المدرسي، وجميع التدابير تم اتخاذها لانجاحه، وبتوزيع أزيد من 1000 سرير إضافي، كما قمنا بالعديد من العمليات لتهيئة شواطئ الولاية الممنوحة للسباحة والبالغة 33 شاطئا، إضافة إلى مختلف الفضاءات الأخرى على غرار الغابات والمساحات الخضراء والمسالك وفتح الطرقات. وقدمنا أيضا تعليمة للسادة رؤساء الدوائر للاهتمام الحياة الثقافية لصيف وهران بتسخير برامج ترفيهية للعائلات لقضاء سهرات مقبولة، وكل ذلك بالتنسيق مع الديوان الوطني للثقافة، لاحياء سهرات صيف وهران في الهواء الطلق.

■ العد التنازلي بدأ بوصول شعار الألعاب المتوسطية إلى وهران.. أين وصلت التحضيرات لتكون الباهية في الموعد؟

- نحن يوميا في زيارات إلى مختلف الهياكل الرياضية التي ستحتضن التظاهرة الرياضية الدولية للألعاب الأوليمبية، وأتابع شخصيا وبدقة كل تطورات ومستجدات انجاز المرافق والهياكل على غرار انجاز مركب رياضي متعدد التخصصات، بمنطقة بئنابد، به ميدان لكرة القدم وبملعب 18 ألف متفرج ومسبحان، الأول مغطى والثاني على الهواء الطلق، وملاعب وميادين للرياضات الجماعية (كرة السلة، الكرة الطائرة وكرة اليد) ومضمار لممارسة مختلف تخصصات ألعاب القوى، ونحن نتابع بحرص كبير ودقيق جميع مراحل هذه المشاريع يوميا، والتي تجري الأشغال بها بوتيرة جد متسارعة وجيدة، وبالرغم من ذلك طلبنا مضاعفة عدد العمال من قبل المؤسسة المنجزة بالانجاز، وقمت في البداية بتنصيب لجنة تقنية ولجنة مكلفة بمرافقة أشغال تهيئة وتجميل محيط الملعب، وما بقي إنجازه على مستوى الملعب الأولمبي هو العشب الطبيعي، ونحن في انتظار دائما مساهمة وزارة الشباب والرياضة على مستوى الشروط التي سيحسن لنا بتعيين المقاولة المكلفة بالأشغال قريبا ميتم اختيار المقاولة المكلفة بالمشروع.

أما فيما يخص النشاط التظاهري، فقد قمنا بتنصيب اللجنة الوطنية لتحضير الألعاب الأوليمبية، ونحن سنكسب الرهان كمديريات إدارية وتنظيمية، وكلنا عزم لتتكفل بكل المسائل بدعم من الحكومة وبمتابعة شخصية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ونحن نربح بكل الأفكار التي تقدم، إضافة لانجاح التظاهرة بالولاية والوطن، ولترتقب لتسليم المسبح الأولمبي نهاية 2019، والقرية الأولمبية، الأشغال جارية فيها بشكل جيد، ويوما بعد يوم هناك جديد في وتيرة الانجاز وعربات كبيرة يومية تغادر كل المراقيل والحواجز، ونحن بصدد إزالتها، وهناك فريق مكلف يتابع عن قرب جميع تطورات الانجاز الضخم، وطلبنا من مكاتب الدراسات المباشرة في التهيئة الخارجية، ولا يوجد أي مبرر للتأخر في هاته الأشغال، وهناك 24 مسبحي وأكثر من 40 مسبحي تم التنقيط من الشمال لتوسعة الغرف، وتيرة الانجاز متقدمة وأخذنا قرارا بإضافة مؤسسات أخرى لتكون الغرف جاهزة في الموعد، كما توجد 8 منشآت رياضية، نحن بصدد بدء الأشغال ترميمها، وهي مسابح وساحة للفروسية، وقصر الرياضات، وملاعب التنس، كل هذه الهياكل الرياضية، يتم تهيئتها حتى تكون جاهزة لاحتضان التظاهرة...

وهناك مجموعة من المشاريع الكبرى فقط سنفتتحها يوميا لتوسيع المساحات الخضراء [illegible] على شواطئ مساحة أول نوفمبر، والتي ستضفي لمسة جمالية أخرى على الولاية، وهناك خرجات يوميا إلى مستوى المسمكة المطل على الشق الجنوبي للمدينة لفتح "مريشا"، وهناك أشغال أخرى لتزيين المدينة وتهيئتها بشكل لائق لتكون وهران مع الموعد رقميا في البحر الأبيض المتوسط، وهناك أيضا عملية برمجة لإزالة جميع المتحرات الهوائية من اصطح العمارات بوسط المدينة، مع إزالة الحواجز العشوائية بالطرقات، ومشروع ربط ميناء وهران بالطريق السيار شرق - غرب سيسلم هذه السنة، ومشروع الموسسة سكار أسيد بن بلة الدولي، الذي سيستقبل 4 ملايين مسافر سنويا، كما عقدنا العديد من اللقاءات مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والمحسسين للمواطنين والتجار بالمشاركة بقوة في عملية تزيين المدينة وجعلها الأكثر جمالا، على جميع المستويات، وليس وهران مشهورة بكرم الضيافة وبتقاليدها العريقة وحضارتها الضاربة في أعماق التاريخ، ومعالمها ومشاريعها الحالية، وبتسهيلها ومجاهديها وتاريخها وبمعالمها الثقافية والأثرية، لتبقى وهران حضارة بكل المقاييس في البحر المتوسط.

■ كلمة أخيرة السيد والي الولاية؟

نشكر وسائل الاعلام على مشاركتنا في الخرجات اليومية لنا في مختلف المشاريع، وتغطية الاحداث التي تعيشها وهران، وأطيب دعم مسيرتنا خدمة للوطن والمواطن الوهراني، ونحن ملتزمون بتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية في الميدان، وأنا الشرف الكبير لتحقيق ذلك في ولاية لها أبعاد مختلفة، ونسعى دوما للاستماع لانشغالات سكانها لتجسيد فيما الديمقراطية التشاركية وما تحقق بالولاية بفضل رعاية السيد فخامة رئيس الجمهورية لكل القطاع دعمها، وأيضا بفضل تعاون المواطنين من سكان وهران.. والله الموفق.

قايم بن عمر مدير السياحة والصناعات التقليدية لولاية وهران لـ "الجواز":

343 فندقا بولاية وهران آفاق 2021

- 19 مليون مصطاف سنة 2018 ومداخيل البلديات الساحلية ترتفع
- 2019 ستكون سنة السياحة الإيكولوجية والمستدام
- لدينا 172 وكالة سياحية والرقم مرشح للإرتفاع

أكد مدير السياحة والصناعات التقليدية لولاية وهران، بالعباس قايم بن عمر، في حديث لـ"الجواز"، أنهم في سباق مع الزمن من أجل تجسيد الخطط الإستراتيجية التي يعلبها المخطط الوطني والتوجيهي للتهيئة السياحية 2025 - 2030، بالأخص أن وهران استفادت من عدة مشاريع تنموية إستعدادا لاستقبال ألعاب البحر الأبيض المتوسط 2022، هذا إلى جانب قدمها في عملية إعادة تهيئة وترميم البنايات القديمة بوسط المدينة، وترحيل العقّاب الذين كانوا يقطنون بناءات فوضوية وهشة إلى مناطق أخرى بغرة الولاية، فضلا عن تخصيص العديد من الهكتارات الخضراء وإعادة قطع النّفس بالعاصمة كيف، كما كشف في حديثه معنا عن إبرام العديد من الاتفاقيات مع مراكز التكوين والجامعة، فضلا عن التعاون مع مختلف وسائل الإعلام والمجتمع المدني والجمعيات الثقافية والسياحية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وتحدث أيضا عن مشروع المدرسة العليا للفندقة والإطعام والفندق الكبير والمطار وموقف الجزيرة ومشاريع السياحة الإيكولوجية ومبادرات الترويج السياحي، وأمور أخرى سنكتشفوها في هذا الحوار.

حاورته: آمال إيزة

ما هو تقييمك لموسم الاصطياف لسنة 2018؟

■■ وهران تمتلك بموقعها الجغرافي، وهي منطقة ساحلية بامتياز، طول شريطها السياحي يقدر بـ120 كلم ولديها 34 شاطئا على مستوى الولاية، واحد منها فقط غير مسموح للسباحة، ويتماشى الأمر بشاطئ المطحلح، أما فيما يتعلق بالمؤهلة السوحية، فقد شهدت مداخيل البلديات الساحلية ارتفاعا محسوسا بسنة 2018، بما يقدر بـ 34 مليون دينار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل للشباب، وبطبيعة الحال كانت للفنادة الأهمية متوفرة، وهي من ساهمت في نجاح الموسم، فقد تم تخصيص 91 مركزا للحراسة والحفاظ على أمن المصطافين وكل الواقعين الذين زاروا ولاية وهران موزعة على 33 شاطئا، وهي تتمثل في مراكز الأمن والشرطة والدرك الوطني والحماية المدنية، وأيضا فرق تتكفل موسم الاصطياف، فضلا بتشغيل ميناء البحر أو القاعدة والسباحة الفيزيو كيميائية والبيولوجية، وقد قامت الهيئات المختصة بـ 327 عملية، منذ بداية الموسم الصيفي، حيث سجلت من الشاطئ، حيث سجلت الأمنية دخول 7 مؤسسات فندقية جيدا فعالا الاصطياف بالإضافة إلى 16 مركز معلق خاص بإطار الشبابات الشبابية كأدرار، تندوف وبشار، وهي ماعدنا الواقعين بالأعلى شباب العضوية وتحدر عدد الأسرة بـ 5766 سريرا بمبدأ المراكز، إلى جانب توفير المخيمات الصيفية والتي بلغ عددها 4 مخيمات موزعة على كل من بلديتين الكرمة والمنصور وقبل ورسمي الصباح، بطاقة إيواء تقدر بـ 980 سريرا.

قبل أن نبدأ حوارنا ذكرت أن ولاية وهران شهدت خلال موسم الاصطياف سابقة، هل لك أن توضح أكثر؟

■■ نعم كسابقة لولاية وهران، استفادت من مخطط التخافة الإحتلالي طيلة مدة الموسم والمقدرة بأربعة أشهر، ابتداء من شهر جوان، حيث تم تخصيص 320 عون تخافة موزع على المنشآت السياحية، وقد تم نصب خيم بصفة دائمة ومتنقلة للعمال، هذا إلى جانب توفير النقل انجاه شواطئ الولاية، حيث بلغ 9922 مقعد بومي.

وسع توفير كل الموارد المائية والبشرية، كم بلغ عدد المصطافين هذه السنة، وهل هناك زيادة مقارنة بالسنوات الفارطة؟

نعم نهتم ونركز على الإعلام والاتصال السياحي، وقد تعاونا مع العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة

■■ الإحصائيات تدخل دقة وهذا رامج طبعا التطبيق تعليمات الوزارة الوصية، وأيضا إلى الاتفاقيات التي أبرمتها وزارة السياحة والصناعات التقليدية والصرف مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين من أجل ثم تعميم السياحة الداخلية، وقد جنينا بعض الثمار، حيث استفادت 19 مؤسسة عمومية من هذا القرار وتحصلت على الاعتمادات، وقد سجلت لهيم 9 مؤسسات فندقية خدمات راقية وبمخططات بلغت الـ40 بالمائة في معدل الإقامة، وقد بلغ عدد المستفيدين 12 ألف و 705 مستخدمين، وبلغ عدد المصطافين أو الوافدين 18 مليون و 584361 مصطاف، أي ما يقارب 19 مليون.

تعززت وهران بالعديد من المشاريع التنموية لاستقبال الألعاب المتوسطية 2022، ماذا بخصوص القطاع السياحي؟

■■ طبعا هناك العديد من المشاريع، لكن سأتحدث مثلا، عن مشروع توسعة ميناء وهران، وكذلك إنجاز الطريق الإجتنابي رقم 04، والذي سيسمح بسهولة مرور المياه الأعالي بميناء وهران، سواء لنقل الأمر بالنقل التجاري أو بنقل المسافرين.

أما المشروع الآخر فهو خاص بتوسعة وإنجاز المطار الجديد "أحمد بن بلة" بالسانيا، والذي شهد تقدما كبيرا في الأشغال، وسيدخل حيز الاستغلال ويسلم في السداسي الثاني من سنة 2019.

وكالات السياحة والأسفار في تزايد مستمر، هل يمكنكم ذكر عدد المنشآت التي سطنكم، وكم بلغ عددها الإجمالي؟

■■ لدينا حاليا 172 وكالة سياحة وأسفار، توفر 1092 منصب عمل تقريبا، وقد استفادتا تسعين وسبعة ولاية منذ شهر جانفي وإلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2018، 98 طلبة، منها 51 طالبا تحصل على الموافقة المبدئية، و23 طالبا تحصل على الرخصة النهائية، وقد بادرت مديرية السياحة في هذا الشأن، من خلال وضع إستراتيجية تسويق، وهي تندرج ضمن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية 2025، وهو مخطط طويل المدى أي تمتلكه الوزارة الوصية منذ 2008، وسيتواصل إلى غاية 2030.

هل يمكن القول إن الجاليرة الفندقية حاليا بعاصمة الغرب الجزائري منتعشة أم أنها لا يزال بعيدا عن تحقيق التطلعات؟

■■ الجاليرة الفندقية بوهران تقدر بـ172 مؤسسة فندقية عبر الاستغلال، بطاقة استيعاب لو إيواء تقدر بـ 16 ألف و124 سرير، 70 بالمائة منها مصنفة من طريق قرار وزاري وقرار ولائي، وكإستراتيجية أنطلقت، فإن أقصى تاريخ لعملية التصنيف، سيكون خلال شهر جوان 2019، أما فيما يتعلق بالمشاريع المقبلة، فستضيف وهران من 171 مؤسسة فندقية إضافية، بطاقة إيواء 26 ألف و 986 سرير، وهذا ما يفسر أن سنة 2021 ستشهد بلغة الأرقام 343 فندقا، أي ما يمثل 42920 سرير آفاق 2021.

وماذا بشأن المؤسسات العمومية كمركب الأندلسيات والفندق الكبير الواقع بوسط المدينة؟

■■ استفاد هذا الصرح "مركب الأندلسيات" من عملية إعادة العصرنة سنتي 2015 و2016، وشهد إطلاق مركز لمعالجة مياه البحر وقاعات خاصة بالفندق شهر جويلية 2018، هذا إلى جانب الفندق الكبير والذي شهد مؤخرا، انطلاق الدراسة الخاصة بإعادة التأهيل، مع العلم أن قدرته الاستيعابية تقدر بـ 80 سريرا، وقد تم إعادة منذ 2010 وهو تابع للقطاع العمومي، وسيكون سير الاستغلال مع انطلاق ألعاب المتوسطية 2021.

تم فتح مدرسة للفندقة والإطعام بجانب فندق الريسيدانس، ماهي أهدافكم في الترويج لها؟

■■ تحرص دائما على تحفيز الترويج والتسويق وتكوين الموارد البشرية هذه المادة الأساسية والمهمة في معادلتنا أو إطار التهيئة، وقد توقتح المدرسة العليا للفندقة والإطعام التابعة للشركة الإستثمار السياحي، وهي شركة مدمومة وضع فيها حجر الأساس سنة 2015، واستلمنا المشروع ودخل حيز الاستغلال منذ 4 أشهر، والعدد لله استقبال الفوج الأول من التكوين، وستشرع المدرسة في استقبال دفعات الفوج الثاني، حيث ستطلق أبوابها شهر مارس من سنة 2019.

هل تم إدراج أو اعتماد مشاريع جديدة لتدرج ضمن السياحة البيئية والإيكولوجية؟

■■ من خلال الاتفاقية المبرمة مابين قطاع الفلاحة وقطاع السياحة، سنبادر لأول بعمل تحسيسي وتسويقي في إطار جذب السائحين في القطاع السياحي لتشجيعهم على الدخول في ميدان السياحة الإيكولوجية والمستدامة، وإن شاء الله بسنة 2019 سنبدأ ببعض المشاريع النموذجية.

كم بلغ عدد الحرفيين والحاملين لبطاقة الحرفي والصناعات التقليدية بوهران؟

■■ آخر الإحصائيات لشهر نوفمبر 2018 تقول إن لدينا 759 حرفيا مسجلا، وقد وفر ذلك 1806 منصب عمل، هذا إلى جانب تنظيمنا لدورات تكوينية لهم في مجال التسيير وفي المجال المهني والتقني، وقد بلغ عدد الدورات 55 دورة استفاد منها 533 حرفي، من تنظيم 15 دورة خاصة بتكوين وتأهيل المحرمين بوهران، ولدينا العديد من المعارض الخاصة بالحرف والصناعات التقليدية، على غرار جمعية الأفق السبيل التي تنشر الأولى المتخصصة بهذا المجال، والتي كونت العديد من المرشدين السياحيين وبها العديد من الشباب والمهتمين المحترفين، وهي تنشط منذ سنة 2011 ولديها العديد من الإنجازات والمكتب القديمة.

حدثنا عن مشروع التشغيل ومناصب الشغل التي وفرتها الفنادق بوهران؟

■■ كما ذكرت سابقا لدينا حاليا 172 فندقا بوهران، وقد وفرت 8281 بطالية 16124 مسرير، وقد وفرت 360 منصب شغل، والرقم مرشح في فحص 2021 لأننا شركاء ملى عنصر الفنكوين وتنمية الموارد البشرية على تساكر فيها أكثر لترقية القطاع.

هل هناك اتفاقيات أبرمتها مديرية السياحة مع القطاعات الأخرى؟

■■ طبعا لدينا العديد من الاتفاقيات أكثر منها كل ماتعلق بالعنصر البشري وتكوين الموارد البشرية بالأخص الشباب حيث تم إبرام اتفاقية مع مديرية التكوين والتمهين وقد تم إدراج تخصصات خاصة بقطاع السياحة، إلى جانب إبرام إتفاقية مع جامعة وهران 01 بوهران 02 في إطار تحضير ليسانس في التسيير السياحي والفندقي، مع فتح دكتوراه في السياحة والفندقة، ومنيام تخصيص يوم دراسي تحسيسي بالعاصمة لفائدة الطلبة في شهر سبتمبر مع بداية سنة 2019، ومتركز على السياحة من الجانب النظري البيد الفرعي ومن الجانب التطبيقي الميداني.

وماذا بشأن الإعلام السياحي وموقع الجزيرة؟

■■ قد أعدنا إطلاق موقعنا الإلكتروني بحلة جديدة، مع بعض الإضافات والصور، ونحن الآن بصدد تحضير دليل سياحي جديد خاص بولاية وهران، يحتوي على كل المعلومات وحتى الخرائط الجغرافية والإحصائيات والموتوغرافيا الخاصة بمواقعات عامة الغرب الجزائري، ونحن نهتم وتركز على الإعلام والاتصال السياحي، وقد تعاونا مع العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة، كذلك العملة الجهوية العمومية من خلال تخصيص وبورتاجات ومحص تلفزيونية ترفيهية مورنا المحلي، دنيا بالفندق، وشاركنا أيضا بالفاتلتين الديوان الوطني للسياحة في إطار الاحتفال باليوم الوطني للسياحة وكان ذلك بشهر جوان المنصرم.

زار مؤخرا وفد صيني ولاية وهران وفاتتهم مديرية السياحة، حدثنا عن هذه الزيارة؟

■■ تم شكرا الاعتذار و لمتابعتكم لكل الأحداث والنشاطات، فعلا استقبلنا الوفد الإعلامي الصيني ومتعدتام وسهلنا مهامهم في إنجاز وإعداد فيلم وثائقي خاص بالترويج السياحي لولاية وهران، وكانت مرافقتنا لهم بنسبة 100 بالمائة، والمشروع خاص بشركة العمال صينية.

SITES ET MONUMENTS HISTORIQUES

Listes des sites et monuments historiques classés — COMMUNE D'ORAN

N°	Désignation	Localisation	D. Classement & N° J .Officiel	Observations
01	Abri Alain (Grotte)	Ras- El Ain	16/06/1952 N°07 du 23.01.1968	Présevation du site étude et établissement de l'inventaire du site
02	Grotte de Cuartel	Ras- El Ain	16/06/1952 N°07 du 23.01.1968	Présevation du site étude et établissement de l'inventaire du site
03	Mosquée Sidi Med El-Houari et dépendances	Les planteurs lieu bab el hamra	29/12/1906 N°07 du 23.01.1968	L'opération est transférée à la direction d'urbanisme et de la construction(DUC)
04	Mosquée Med El-Kebir	Rue Diffallah Karguenth	29/12/1906 N°07 du 23.01.1968	Dégradée projet restauration
05	Mosquée du Pacha	Rue Philippe Sidi El Houari	24/12/1993 N°07 du 23.01.1968	Refaire la toiture à l'aide des matériaux plus adaptées
06	Minaret du Campement	Place de la Perle Sidi El-Houari	Liste 1900 N°07 du 23.01.1968	Opération géré par l'OGBC
07	Minaret de la mosquée du Pacha	Quartier Sidi El Houari	29/12/1906 N°07 du 23.01.1968	Dégradée
08	Hôtel de la Division	Château neuf	23/07/1952 N°07 du 23.01.1968	Dégradée
09	Porte Caravansérail	Promende Ibn-Badis (de l'étang)	19/01/1952 N°07 du 23.01.1968	Dégradée, pierres à restaurer
10	Pavillon de la favorite	Château neuf	23/07/1952 N°07 du 23.01.1968	Bon état
10	Maison de Bey Hassen	Rue Benamara Boudkhil Ex Philippe	23/12/1906 N°07 du 23.01.1968	Réhabilitation de bâtisse et sa mise en valeur
12	Porte Château neuf Espagnole	Rue Meftah Med	29/12/1906 N°07 du 23.01.1968	Evacuer les Indus occupant réhabiliter et entretenir les voutes et ses environs siège OGBC)
13	Porte de la manutention militaire	Rue de J.F. Kenedy pêcherie d'Oran	26/11/1907 N°07 du 23.01.1968	Réhabilitation de l'ensemble du monument et son affectation à une activité artisanale
14	Tambour San José	Quartier Sidi El Houari	02/01/1952 N°07 du 23.01.1968	Dégradé
15	Eglise Saint Louis	Quartier Sidi El Houari	02/01/1952 N°07 du 23.01.1968	Dégradé
16	Fontaine de la place Emerat	Rue de la marine	02/01/1952 N°07 du 23.01.1968	Dégradée
17	Porte du Santon	Vieil Oran	06/08/1953 N°07 du 23.01.1968	Dégradé
18	Port de Canastel	Vieil Oran	02/01/1952 N°07 du 23.01.1968	Conservée
19	Porte d'entrée du château neuf	Sidi El Houari	23/07/1952 N°07 du 23.01.1968	Conservée
20	Posada Espagnole	Vieil Oran	23/02/1954 N°07 du 23.01.1968	Disparue
21	Chapelle de Santa Cruz	Mont de Santa Cruz	06/10/1950 N°07 du 23.01.1968	Conservée
22	Rue du vieux château	Sidi El Houari	21/10/1952 N°07 du 23.01.1968	Conservée
23	Ecusson espagnol	Château neuf	23/07/1952 N°07 du 23.01.1968	Inscription détériorée

Listes des sites et monuments historiques classés — COMMUNE D'ORAN

N°	Désignation	Localisation	D. Classement & N° J.Officiel	Observations
24	Promenade de l'Etang	Sidi El Houari	23/07/1952 N°07 du 23.01.1968	A entretenir
25	Site Naturel de Murdjadjo	Montagne de pic Aidour	06/10/1950 N°07 du 23.01.1968	A protéger
26	Cimetière des cholériques	Ras El Ain	23/07/1952 N°07 du 23.01.1968	A protéger
27	Prison Centrale	Nouvelle Ville	14/07/2007 N°07 du 23.01.1968	A protéger
28	Objet Antiques déposés au Musée d'Oran	Musée d'Oran	Liste 1900 N°07 du 23.01.1968	Bien conservées

Listes des sites et monuments historiques classés — COMMUNE DE BETHIOUA

29	Reste de la ville Romaine	Zaouia Bethioua	Liste 1900 N°07 du 23.01.1968	Site non protégé et non clôture

Listes des sites et monuments historiques classés — COMMUNE D'EL ANÇOR

30	Site punique des Andalouses	El Ançor	02/10/1956 N°07 du 23.01.1968	Non protégé, exploité

Total: 30

Palais de Bay